جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

-قسم العلوم الاقتصادية -

- فرع اقتصاد الخدمات-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير بعنوان:

أثر السياسة المالية على سوق العمل في الجزائر

"دراسة قياسية وتحليلية للفترة (1970- 2013)"

من إعداد الطالب:

بايزيدعلي

تحت إشراف:

أ.د. قصاب سعدية

لجنة المناقشة:

أ.د. صالح محمد.....رئيسا

أ.د.قصاب سعدية.....مقررا

أ.د.غريس عبد النور.....عضوا

د.مطاليس عبد القادر.....عضوا

د.بن زيان راضية..... عضوا

2015/2014

إهداء

إلى الوالدين أطال الله في عمرهما وخاصة

الأم أتمنى لها الشفاء وبجميع المرضى

إلى جميع أفراد العائلة

إلى كل طالب علم

إلى كل الزملاء والأصدقاء

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

« رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين». صدق الله العظيم

سورة النمل، الآية 19 .

الحمد لله الذي وفقني على إتمام هذا العمل المتواضع، واعترافا منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة الدكتورة قصاب سعدية على نصائحها وتوجهاتها طيلة هذا العمل والحث على الاستمرار.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور محمد صالح على نصائحه ومساعدته طيلة سنوات الدراسة والدكتور كساب علي على توجيهاته القيمة. والأستاذين ياسين نذير وحمزة بن سبع على مساعدتهم وأخير انشكر كل من يد العون والمساعدة في هذا العمل.

المحتويات	الصفحة
قائمة الجداول والأشكال.....	A–D
المقدمة عامة.....	أ– و
الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي.....	1
المبحث الأول: السياسة المالية وتطورها.....	2
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.....	2
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.....	4
المطلب الثالث: طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية.....	9
المبحث الثاني: السياسة المالية أدواتها، آليتها وأهدافها.....	11
المطلب الأول: أدوات السياسة المالية.....	11
المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية.....	31
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.....	34
المبحث الثالث: السياسة المالية في الجزائر.....	35
المطلب الأول: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر.....	35
المطلب الثاني: سياسة النفقات العامة في الجزائر.....	42
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لسوق العمل.....	47
المبحث الأول: العمل وسوق العمل.....	48
المطلب الأول: مفاهيم حول العمل والشغل.....	48

المحتويات	الصفحة
المطلب الثاني: سوق العمل ومؤشراته.....	51
المطلب الثالث: مصادر المعلومات الخاصة بسوق العمل.....	59
المبحث الثاني: الأساس النظري لسوق العمل.....	62
المطلب الأول: مكونات سوق العمل.....	62
المطلب الثاني: سوق العمل في الفكر الكلاسيكي.....	68
المطلب الثالث: سوق العمل في الفكر الحديث.....	75
المبحث الثالث: مرونة سوق العمل وأنواع البطالة.....	80
المطلب الأول: مرونة سوق العمل.....	81
المطلب الثاني: أنواع البطالة.....	82
الفصل الثالث: نتائج البرامج التنموية على العمالة بالجزائر.....	88
المبحث الأول: البرامج التنموية خلال الفترة(1970-2000).....	89
المطلب الأول: مرحلة التخطيط.....	89
المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية.....	95
المطلب الثالث: البرامج المرافقة للإصلاحات الاقتصادية قصد خلق فرص العمل.....	105
المبحث الثاني: الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.....	114
المطلب الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي وسائلها وشروط تطبيقها.....	114
المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE(2001-2004).....	116
المطلب الثالث: مضمون نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....	117

المحتويات	الصفحة
المبحث الثالث:البرامج المكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....	121
المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC(2005-2009).....	121
المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE(2010-2014).....	122
المطلب الثالث: اتجاه سوق العمل خلال الفترة (2005-2014).....	125
الفصل الرابع:الأساس النظري والتطبيقي لنماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR).....	133
المبحث الأول: دراسة نظرية لأشعة الانحدار الذاتي (VAR).....	135
المطلب الأول: إشكالية استقرار السلاسل الزمنية.....	135
المطلب الثاني: تقديم نموذج (VAR)، تقديره وتحديد درجة التأخير.....	140
المطلب الثالث: ديناميكية نماذج الانحدار الذاتي(VAR)(استخدماته).....	143
المطلب الرابع: التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ (VECM).....	146
المبحث الثاني: القياس الاقتصادي لأثر السياسة المالية على سوق العمل في الجزائر.....	149
المطلب الأول: تحليل استقرارية السلاسل الزمنية.....	149
المطلب الثاني: تقدير النموذج واختبار استقراريته.....	166
المطلب الثالث: استخدام النموذج.....	172
الخاتمة العامة.....	i-vii
قائمة المراجع.....	a-l
الملاحق.....	أ-أأ

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	محاسن ومساوئ النظام الرأسمالي.....	10
2-1	محاسن ومساوئ النظام الاشتراكي.....	11
3-1	المقارنة بين لضرائب المباشرة وغير المباشرة من حيث المزايا والعيوب.....	15
4-1	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة2014 حسب القطاعات.....	38
5-1	لإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة2014.....	43
1-3	حجم الاستثمارات وأولويات المخططات التنموية خلال(1970-1977).....	91
2-3	توزيع استثمارات الفترة (1970-1979) حسب القطاعات الاقتصادية.....	91
3-3	توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984) حسب القطاعات الاقتصادية.....	93
4-3	البرنامج الوطني للاستثمار للفترة (1985-1989) بالأسعار الثابتة لسنة 1984.....	94
5-3	آليات التشغيل والأجهزة المسايرة لها.....	111
6-3	تطور تسريح العمال وغلق المؤسسات خلال الفترة 1994-1997.....	113
7-3	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....	118
8-3	معدل التشغيل ومعدل البطالة للفترة (2001-2004).....	120
9-3	مساهمة القطاعات الاقتصادية في إنشاء مناصب العمل.....	120
10-3	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.....	122
11-3	مجالات تطبيق برامج توطيد النمو الاقتصادي.....	125
12-3	العمالة المنتسبة وغير المنتسبة إلى الضمان الاجتماعي.....	127
13-3	طبيعة الاستخدام(الوظائف) خلال الفترة (2005-2014).....	128
14-3	استخدام قوة العمل المشتغلة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2005-2013).....	129
15-3	تطور قوة العمل ومعدل البطالة للفترة(2005−2013).....	130
1-4	اختبار مضاعف لاڤرانج (LM) للنموذج المقدر (2).....	152
2-4	اختبار مضاعف لاڤرانج (LM) للنموذج المقدر (1).....	153

	عنوان الجدول	
3-4	نتائج اختباراتADF-DF على السلسة(LLD).....	154
4-4	نتائج اختباراتDF على السلسة(DLLD).....	155
5-4	نتائج اختباراتDF على السلسة(LLS).....	157
6-4	نتائج اختباراتDF على السلسة(DLLS).....	158
7-4	نتائج اختباراتDF على السلسة(LDEP).....	160
8-4	نتائج اختباراتDF على السلسة(DLDEP).....	161
9-4	نتائج اختباراتDF على السلسة (LREC).....	163
10-4	نتائج اختباراتDF على السلسة(DLREC)	164
11-4	ملخص نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة.....	165
12-4	معايير تحديد درجة تأخير المسار**VAR**	167
13-4	نتائج إختبار Johansen للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.....	168
14-4	تقدير النموذج VAR(1) باستخدام طريقة OLS.....	170
15-4	نتائج اختبار Wald معنوية التأخير الأول في معادلات النموذج VAR(1)	171
16-4	اختبار مضاعف لاقرانج للارتباط الذاتي لأخطاء النموذج VAR(1).....	172
17-4	نتائج اختبار Granger للعلاقة السببية بين المتغيرات المدروسة.....	173
18-4	مصفوفة الارتباطات بين البواقي.....	174
19-4	نتائج دوال الاستجابة للنظام VAR المقدر.....	175
20-4	نتائج تفكيك تباين خطأ التنبؤ للنموذج المقدر.....	177

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	وحدات الدخل الوطني بالأسعار الثابتة.....	5
2-1	السياسة المالية التوسعية.....	33
3-1	السياسة المالية الانكماشية.....	34
1-2	بنية السكان.....	55
2-2	دالة عرض العمل.....	64
3-2	دالة الطلب على العمل.....	66
4-2	منحنى الإنتاجية الحدية للعمل.....	67
5-2	توازن سوق العمل.....	68
6-2	دالة الإنتاج عند الكلاسيك.....	70
7-2	دالة عرض العمل عند كينز.....	74
8-2	توازن سوق العمل عند كينز.....	74
9-2	معدل الأجر الكفء.....	79
10-2	العلاقة بين البطالة والشواغر.....	85
1-3	تطور معدل العمل خلال الفترة (1970-1989).....	95
2-3	تطور سوق العمل خلال الفترة (1990-1999).....	112
3-3	تطور مؤشرات سوق العمل خلال الفترة (1990-1999).....	112
4-3	تطور نسب العمالة في القطاع الخاص والقطاع العام (2004-2013).	126
5-3	بنية سوق العمل في الجزائر خلال سنة 2013(بالآلاف).....	131
1-4	التمثيل البياني للسلسلة LLD.....	150
2-4	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LLD.....	150
3-4	التمثيل البياني لبواقي النموذج المقدر (2) باستخدام اختبار Ljung-Box	152
4-4	التمثيل البياني لبواقي النموذج المقدر (1) باستخدام اختبار Ljung-Box	153
5-4	التمثيل البياني للسلسلة LLS.....	156
6-4	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LLS.....	156
7-4	التمثيل البياني للمتغيرة LDEP.....	158
8-4	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LDEP.....	159

	عنوان الشكل	
9-4	التمثيل البياني للمتغيرة LREC.....	161
10-4	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LREC.....	162
11-4	تمثيل البياني للفروقات الأولى للمتغير ات: DLREC، DLDEP، DLLD ، DLLS.....	165
12-4	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة بدلالة الزمن.....	166
13-4	نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR(1).....	171

المقدمة العامة

إن السياسة الاقتصادية هي مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه، وتعتبر من أهم السياسات العامة للدولة الحديثة، فهي دعامة سياسة الدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومن ثم المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد السياسة الاقتصادية على جملة من السياسات الفرعية ومن أهمها: السياسة المالية، السياسة النقدية والسياسة التجارية، ومن بين هذه السياسات تكتسي السياسة المالية مكانة هامة لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم وذلك من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى أنها أسلوبا لإدارة الاقتصاديات الوطنية و هذه المكانة التي تحتلها اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كانت تظهر في العصور القديمة بصورة باهتة للغاية، حيث كانت مالية الدولة آنذاك مرتبطة بمالية الحاكم الذي له حق التصرف المطلق فيها، أما في العصر الحديث وخاصة في الفكر التقليدي نجد أن السياسة المالية كان دورها محايد وأن دور الدولة يقتصر على الحراسة وبقي حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 أزمة الكساد العالمي والتي تعتبر بمثابة المنعرج الحاسم لتطور السياسة المالية، حيث كان للاقتصادي جون ماينارد كينز إسهام كبير في هذا التطور وذلك عن طر يق كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" الذي هاجم به "قانون ساي للأسواق" الذي تجاهل دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف، وبرهن على إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التشغيل .. كما قد طالب بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بسياسات مالية مناسبة.

ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية فيتحريك عجلة الاقتصاد وا ِنعاشه وذلك عن طريق تشجيع الطلب الكلي وأحيانا الزيادة في العرض الكلي مما ينتج عن ذلك التشغيل وبالتالي تحقيق العمل. هذا الأخير ينتج عن التفاعلات التي تحدث بين عرض العمل والطلب عليه أي سوق العمل والذي أصبح يولي اهتمام خاص من الاقتصاديين والحكومات في مختلف البلدان والأزمنة.

والجزائر كباقي بلدان العالم تسعى جاهدة لتحقيق توازن هذا السوق نتيجة لما له من انعكاسات اجتماعية أكثر منها اقتصادية، ومنذ السبعينات تبنت نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية والذي عرفت فيه عدة مخططات تنموية مركزة على الاستثمار في قطاع الصناعة، واعتباره القطاع القادر على تحريك عجلة الاقتصاد، لكن بعد ذلك أصبح الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة على المستوى الداخلي ومن بينها تتالي العجز في الميزانية العامة للدولة وارتفاع الاختلال في توازن سوق العمل وهذا بسبب

انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي بشكل كبير ومنه توجب على الجزائر الدخول في إصلاحات اقتصادية والتي كانت عن طريق برامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التصحيح الهيكلي في سنة (1995-1998) ورغم كل هذا زاد اختلال توازن سوق العمل إلى مستويات غير مسبوقة، ومنذ بداية الألفية الثالثة ومع تحسن الوضعية المالية قامت الجزائر بانتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي وذلك بتطبيق سياسة مالية توسعية عن طريق الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، حيث ترجمت في شكل برامج ومنها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) وذلك للتخفيف من الكلفة الاجتماعية لبرامج التصحيح الهيكلي هذا من جهة، ومن جهة أخرى الخروج من تبعية الاقتصاد الوطني للريع البترولي.

بناءا على ما تم تقديمه نطرح السؤال الرئيسي كما يلي:

ما مدى تأثير السياسة المالية على سوق العمل في الجزائر؟

وحتى يتيسر لنا السيطرة على جوانب الموضوع إرتئينا تجزئة السؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية هذا نصها:

1- ما هو دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي؟

2- بماذا يهتم سوق العمل؟ وما هي أهم مؤشراته؟

3- ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمسار السياسة المالية في الجزائر؟

لمعالجة السؤال الرئيسي السابق، والإجابة عن الأسئلة الفرعية تم اقتراح الفرضيات التالية:

1- سوق العمل المرآة العاكسة لأداء السياسة المالية في الجزائر.

2- السياسة المالية في الجزائر أقوى الأدوات التي تمتلكها الدولة للتدخل في توجيه الاقتصاد.

3- يمكن الاعتماد على السياسة المالية في تقليص الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه.

ـ حدود الدراسة:

الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر

الحدود الزمنية: فترة الدراسة 1970- 2013، حيث تعد سنة 1970 بداية المخطط الرباعي الأول الذي توفرت فيه القدرة والقوة الاقتصادية لقطاع الدولة، والذي كان بعد المخطط الثلاثي الأول الذي يعتبر بمثابة مخطط تمهيدي له.

ـ أهمية ومبررات اختيار الموضوع: يعود اختيارنا لهذا الموضوع لما يلي:

- طبيعة التخصص الدراسي في الليسانس،الاقتصاد التطبيقي، الذي يتوافق مع طبيعة هذا الموضوع.

ـ **أهمية الدراسة:** ترجع أهمية الدراسة إلى مايلي:

الاهتمام المتزايد بالسياسة المالية باعتبارها الأداة الأساسية المستخدمة لمواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد وخاصة سوق العمل، وهذا ما نراه في الجزائر من حيث المبالغ المرصودة اتجاه سوق العمل وللإشارة عند تصريح أي مسؤول حكومي عن أي مشروع إلاّ وأنه يبلغ أولا عن عدد مناصب العمل المطلوبة وهذا دليل على الاهتمام الحالي بسوق العمل.

ـ **أهداف البحث:** نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الحكم عن فعالية السياسة المالية اتجاه سوق العمل.
- محاولة فهم آلية عمل السياسة المالية على سوق العمل في الجزائر.
- محاولة ضبط الأثر الكمي للسياسة المالية على سوق العمل في الجزائر.

ـ **الدراسات السابقة:** من خلال الاطلاع الذي قمنا به، وجدنا بعض الدراسات التي تطرقت إلى موضوع البحث، لكن هذه الدراسات لا ترتبط بشكل مباشر بالموضوع محل الدراسة وا ِنما تتعلق بأحد عناصره، ولعل أقربها من دراستنا هي كالتالي:

- ضيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)، مذكرة ماجستير 2005/2004، جامعة الشلف، الجزائر، حيث كانت الإشكالية الأساسية كالآتي:

ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو وسوق الشغل في الجزائر؟ وكيف يتم تفعيلها للإسهام في الإنعاش الاقتصادي والحد من البطالة؟ وقد خلصت الدراسة إلى أنه يمكن التأثير على النمو والتشغيل عن طريق زيادة النفقات العامة ولكن يجب توفر شروط مهمة في الاقتصاد حتى تؤدي هذه السياسة دورها، ومن أهم هذه الشروط أن تكون النفقات العامة منتجة بالإضافة إلى توفر مرونة مرتفعة للطلب على اليد العاملة بالنسبة للتغيرات في الإنتاج، ونتيجة لعدم توفر هذه الشروط مما جعل سياسة الإنفاق العام تؤثر على سوق الشغل ظرفيا، أما عن علاقة سياسة الإنفاق بالنمو نجد لها أثر متباين حيث نفقات التسيير لم تكن لها علاقة موجبة مع نمو الناتج الداخلي الإجمالي لكن نفقات التجهيز كانت لها علاقة موجبة ضعيفة .

ـ بودغدغ أحمد، الاستثمار وسوق العمل في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1970-2007) مذكرة ماجستير، 2010/2009، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، قد عالج الباحث موضوعه بطرحه للإشكالية الأساسية التالية: إلى أي مدى يؤثر الاستثمار على سوق العمل وهل يؤدي إلى حل مشكل البطالة نهائيً ا، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

ويعتبر الاستثمار من أهم الوسائل للتخفيف من حدة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع، أما عن علاقته بسوق العمل فهناك ارتباط قوي موجب غير مباشر بينه وبين الطلب على العمل.

– بن طاجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1970–2008) مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011/2010، حيث كان يهدف من وراء هذا البحث الاطلاع على وضعية متغيرات سوق العمل خلال الفترة المذكورة، وبناء نموذج قياسي للبطالة في الجزائر وتوصل الباحث إلى أن ارتفاع أسعار البترول تؤدي إلى ارتفاع إيرادات الدولة مما يعمل ذلك على فتح وتشجيع الاستثمار وبالتالي ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة ومنه تنخفض معدلات البطالة، ويلاحظ تحقق العلاقة من خلال موجة الإنعاش التي شهدتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة.

ـ المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

للإجابة عن السؤال الجوهري والمتمثل في السؤال الرئيسي واختبار الفرضياتنفيها أو ثبات صحتها ونظر ًا لطبيعة الموضوع فقد تم الاعتماد في القيام بهذه الدراسة على المنهج الوصفي ، إذْ يستخدم في تحديد المفاهيم المتعلقة بكل من السياسة المالية وسوق العمل، وتحليل الأشكال البيانية والجداول والمعطيات الاقتصادية.

أما عن أدوات البحث التي اُستخدمت في انجاز هذا البحث هي كالآتي:

– الاعتماد على عدة مصادر من كتب، أطروحات ومذكرات، تقارير، مجلات عملية محكمة، المؤتمرات، الملتقيات الدولية والوطنية، الإحصائيات المتعلقة بواقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، المواقع الالكترونية.

ـ صعوبات البحث:

فيما يتعلق بجمع البيانات المتعلقة بالدراسة كانت متضاربة من مصدر إلى آخر، لهذا تم الاعتماد على مصدر واحد وهو الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) حتى تبقى ثقة هذه البيانات رهينة مصدر واحد دون تشعب المصادر، كما واجهنا صعوبات في جمع البيانات للسنوات الأخيرة (2012، 2013).

ـ هيكل البحث:

للإلمام بجوانب الموضوع والوصول إلى الأهداف المشار إليها ارتأينا تقسيم البحث إلى أربعة فصول ثلاثة منها نظرية والفصل الرابع والأخير فقد تم تخصيصه للجزء التطبيقي، حيث تم في الفصل الأول تقديم أهم مفاهيم السياسة المالية ثم التطرق لأفكار المدارس الاقتصادية لها، يلي هذا وضحنا أهم أدواتها (للإشارة أن معظم الأدبيات الاقتصادية أجمعت على أن السياسة المالية تمتد على فضاء ثنائي الأبعاد، أي التقلبات التي

تحدث في الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي باعتبارهما المكونين الرئيسيين للمتغيرات المالية) بالإضافة إلى الآلية التي تعمل بها وأهم أهدافها وأخير ًا المراحل التي مرت بها السياسة المالية في الجزائر.

أما من خلال الفصل الثاني حاولنا التعرف على سوق العمل، وكذلك التطرق إلى أغلب المؤشرات التي تحكم اتجاه سوق العمل ويلي ذلك التكلم عن أهم النظريات التقليدية والحديثة التي تناولت جانب سوق العمل، وأخير ا ما ينجم عن اختلال توازن سوق العمل (البطالة)، لكن الفصل الثالث كان يجمع بين الفصلين الأول والثاني والذي كان عنوانه نتائج البرامج التنموية على العمالة، إذ أن هذه البرامج عبارة عن مبالغ مالية تنفق على مدى فترة المخطط الذي لم يتجاوز خمس سنوات على الأكثر في الجزائر، حيث تبقى هذه المبالغ رهينة التحصيلات الإيرادات لكل سنة، وتبوب هذه النفقات من جانب النفقات الاستثمارية (التجهيز)، ومن جهة أخرى نحن نعلم الارتباط الوثيق بين الإيرادات والنفقات والذي يؤكده قانون ضبط الميزانية، الإيرادات العامة تساوي النفقات العامة، وبالتالي نحن نحلل نتائج السياسة المالية على العمالة باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي، حيث تم في هذا الفصل التطرق للمخططات التنموية من 1970 إلى غاية 1989 ثم الإجراءات التي ا ِتخذتها الحكومة خلال فترة التسعينات من إصلاحات وفي الأخير الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، لكن الفصل الرابع جاء لإعطاء البعد الكمي لأثر السياسة المالية على سوق العمل، حيث كان الجانب النظري فيه يتعلق بنماذج الانحدار الذاتي VAR والجانب الآخر تطبيقي الذي تم فيه تحليل السلاسل الزمنية بواسطة أشعة الانحدار الذاتي VAR وذلك عبر الخطوات التالية:

اختبار جذر الوحدة وهذا للتأكد من أن كل السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة مستقرة أو تحويلها إلى حالة الاستقرار من خلال أخذ الفروقات لها ثم اختبار التكامل المشترك (Johansen) بين السلاسل الزمنية وذلك لبيان أن متغيرات الدراسة لها علاقة توازنية في المدى البعيد، يلي هذا استخدام أدوات أشعة الانحدار الذاتيVAR المتمثلة في اختبار السببية وهذا لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة بعد ذلك تحليل دوال الاستجابة وتفكيك التباين، وأخير ا كانت الخاتمة التي تكلمنا فيها عن أهم النتائج التي تم الوصول إليها واختبار صحة الفرضيات.

الفصل الأول: السياسة المالية

ودورها في النشاط الاقتصادي

منذ الثلاثينات من القرن الماضي ومع تطور مفهوم السياسة المالية الذي كان بتطور مفهوم الدولة من دولة تتولى شون الأمن والدفاع والعدالة التي يضمن سيرها الإنفاق العام إلى دولة متدخلة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالتأثير على المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك والادخار والاستثمار وتحسين الدخل والاستخدام. ولأجل هذا سنعمل خلال هذا الفصل إعطاء مفهوم السياسة المالية وتطورها بالإضافة إلى ذلك السياسة المالية في النظم(الاشتراكي والرأسمالي) وهذا في المبحث الأول ومن ثم التطرق إلى السياسة المالية، أدواتها، آليتها، أهدافها في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فسوف نخصصه للتكلم عن السياسة المالية في الجزائر.

ـ المبحث الأول: السياسة المالية وتطورها.

إن الحديث عن السياسة المالية بإعتبارها من أهم السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ورغم الاختلاف في طبيعتها وأهميتها ودورها في الدول المتقدمة والدول النامية، إلا أنها الأكثر فعالية في تحريك عجلة الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومع تطور ماليتها تزايدت أهمية السياسة المالية.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم السياسة المالية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني نتكلم عن التطور وفق للمدارس، وفي المطلب الثالث نتكلم عن السياسة المالية في النظم(الاشتراكي والرأسمالي) على الترتيب.

ـ المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.

إن مصطلح السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتق من الكلمة الفرنسية (fix)و التي تعني بيت المال أو الخزانة، وبقي مفهوم السياسة المالية مرادفا لمفهوم المالية العامة وميزانية الدولة لمدة زمنية طويلة نسبيا إلاّ أنه مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور دور الدولة الفعال[1] أي مع الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية أصبح لها معنى أوسع ومختلف مرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي[2]. ومن هذا المنطلق يمكن إعطاء عدة تعاريف للسياسة المالية ومنها نذكر:

[1]– حيدر نعمة بخيت، فريق جياد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970–2009)، جامعة الكوفة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،العدد الخامس والعشرون، ص، 189.

[2] – السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص، 17.

– السياسة المالية تعني برامج العمل التي تعدها السلطة التنفيذيةلا ِ ستخدام مواردها المالية، للتأثير على النشاط الاقتصادي وضبطه وذلك من خلال الأدوات الآتية: الضرائب، الإنفاق الحكومي، الدين العام الإعانات الاقتصادية والاجتماعية[1].

وتعني كذلك تلك الجهود والمحاولات الحكومية المعتمد عليها في تحديد مصادر الإيرادات العامة وتحديد الأهمية النسبية لكل منها وكذلك الكيفية التي تستعمل بها هذه الإيرادات العامة لغرض تمويل الإنفاق العام وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة ولاسيما تحقيق الاستقرار الاقتصادي[2].

أيضا السياسة المالية تعرف بأنها مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

وتعرف كذلك بأنها استخدام مكونات المالية العامة المختلفة والمتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة والميزانية العامة لتحقيق أهداف السياسة المالية ومن ثم أهداف السياسة الاقتصادية للدولة[3].

– السياسة المالية هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة[4].

–السياسة المالية تعني دور الدولة في تحديد المصادر المختلفة للإير ادات العامة للدولة والأهمية النسبية لكل منها، وكيفية استخدام هذه الإيرادات في المجالات التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية[5].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج التعريف التالي:

السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير الإيرادات العامة، بهدف إشباع الحاجات العامة وذلك عن طريق تحقيق:

---

[1]– فاطمة إبراهيم خلف، السياسة المالية والفساد الإداري والمالي، دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980–2008، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 4، 2011، ص، 223.

[2]– حيدر نعمة بخيت، فريق جياد مطر، مرجع سابق، ص، 190.

[3]– جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية «دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي»، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، جامعة باتنة،الجزائر، 2010/2009، ص، 111.

[4]– ونادي رشيد، آلية تدخلالدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وا ِدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد التاسع، جوان، 2011، ص111.

[5]– محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان(الأردن)، 2010، ص،190.

ـ العمالة الكاملة، العدالة في توزيع الدخول، الإستقرار الإقتصادي، توازن ميزان المدفوعات، الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، النمو الاقتصادي.[1]

ـ المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.

لا يمكن فهم أي سياسة إقتصادية دون فهم الفكر الذي تستند إليه، لأن هذا الأخير يوضح كيفية تأثير هذه السياسة على الاقتصاد، وكيف يمكن للاقتصاد أن يؤثر عليها، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق إلى السياسة المالية ضمن إطار أفكار المدارس الاقتصادية المختلفة.

1- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي: يقصد بالمدرسة الكلاسيكية مجموعة الأفكار الاقتصادية والتي وضع أصولها الاسكتلندي«آدم سميث، Adam Smith» وذلك في كتابه الشهير «ثروة الأمم» الذي نشره في 1776، و أسهم في تطويرها كل من مالتوس«Malthus Robert»و«جون بابتسيت ساي Jean Baptiste Say» و« ديفيد ريكاردو David Ricardo» و«جون ستيوارت ميل John stuart mill» وقد سيطر فكر هذه المدرسة على السياسة المالية والاقتصاد في أوربا منذ منتصف القرن الثامن عشر تقريبا وحتى بداية الحرب العالمية الأولى[2]. ومن أهم دعائم الفكر الكلاسيكي **قانون Say للأسواق**، ومدلول **اليد الخفية** لآدم سميث، وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة. فقانون ساي للأسواق والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة " **العرض يخلق الطلب المساوي له**" أي كل مايعرض يباع، يؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي. ووفق لهذا الفكر أن النقود وسيلة للتبادل فقط، فإن أي زيادة في الدخول النقدية تتحول إلى زيادة في الإنفاق على السلع والخدمات. إذن فكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد[3].

2- السياسة المالية في الفكر الكنزي: لقد أدت أزمة الكساد العالمي في الثلاثينات إلى ظهور فكر اقتصادي جديد كان بمثابة ثورة فكرية اقتصادية أدت إلى حدوث إنقلاب جذري في دور السياسة المالية بعدما كانت محايدة في الفكر الكلاسيكي، وهذا الفكر هو الفكر الكنزي. والتي إمتدت أثاره إلى أجيالعرُفِ وا

---

[1]- عاطف وليم اندراوس، السياسة المالية، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، خلال فترة التحول إلى اقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص،118.

[2]- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص،53.

[3]- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، 2003 ، ص، ص، 20، 21.

بالكنزيين الجدد ومن بينهم نذكر: هانسن Alvin Hansen، واينتروبSidney Weintroub، وهيكسHicks، بول سام ولسون Paul Samuelson.

3- السياسة المالية عند الكنزيين الجدد:تعرضت نظرية كينز للعديد من محاولة للتفسير وكان لكل كاتب أدلته التي يبرز بها تفسيره، ومن أبرز هذه التفسيرات نموذج هانسن Alvin Hansen ونموذج واينتروب Sidney Weintroub.

3-1- نموذج هانسن**Alvin Hansen:** لقد أفاض هانسن في تحليل نظرية كينز مستخدما معادلة الدخل الوطني ومستعينا بالرسم البياني الموضح في الشكل رقم (1-1) أدناه، ليستعرض محددات التوازن المستقر للاقتصاد الوطني من خلال مقارنة نقطة التوازن بمستوى التشغيل الكامل، من أجل تحليل النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع.

الشكل (1-1): وحدات الدخل الوطني بالأسعار الثابتة

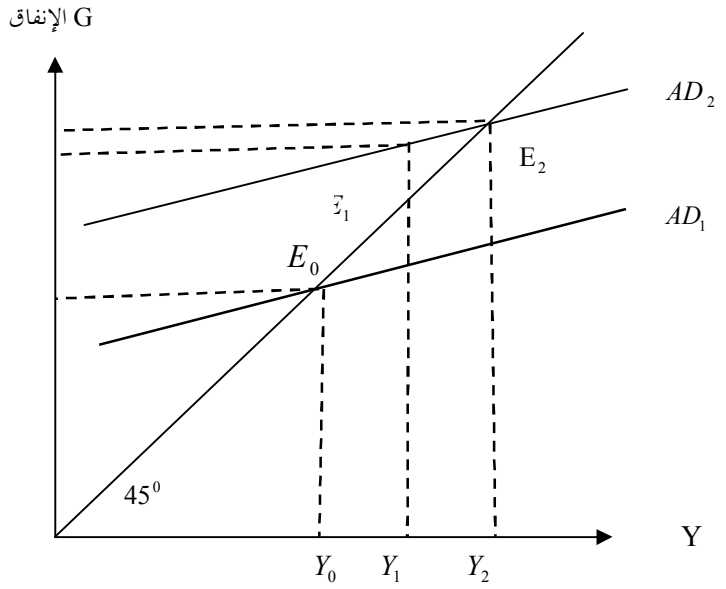

المصدر: حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص32.

يتضح من خلال الشكل البياني أي نقطة على الخط°45 تمثل نقطة توازن محتملة للإقتصاد الوطني، ومن ثم فإن الذي يحدد نقطة التوازن الفعلي للإقتصاد الوطني هو منحنى الطلب الكلي الذي يتكون من مجموع المتغيرات الكلية والمتمثلة في: الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، وصافي الميزان التجاري، وبالتالي فإن نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد الوطني هي(E_0) حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD_1 مع منحنى العرض الكلي (الخط°45) محددا نقطة الطلب الفعال. فإذا ما افترضنا أن مستوى التشغيل الكامل يتحقق عندما يصبح مستوى الدخل الوطني عند(Y_1)، فإن معنى هذا توازن الاقتصاد عند النقطة (E_0) هو توازن

عند مستوى أقل من لتشغيل الكامل، معبرا بذلك عن ظهور الفجوة الانكماشية ووجود البطالة نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند النقطة (E_0) غير كاف لتحقيق التشغيل الكامل. أما في حالة تقاطع منحنى الطلب AD_2 مع الخط $45°$ عند النقطة (E_2)، أي عند مستوى أعلى من التشغيل الكامل، فإن معنى هذا ظهور فجوة تضخمية نظر ً ا لأن مستوى الطلب الفعال عند النقطة(E_2)أكبر من المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل. ولما كان من المتعذر زيادة الإنتاج الوطني بعد مستوى التشغيل الكامل، فإن مستوى الأسعار لابد و أن يرتفع هنا وتبدأ الضغوط التضخمية في الظهور. وعليه، ففي حالة الكساد على السلطات العمومية أن تتخذ الأساليب والسياسات المالية التي تمكنها من التأثير مباشرة على مكونات الطلب الفعَّال ليرتفع منحنى الطلب الكلي للأعلى، وعندما تظهر بوادر التضخم فعلى الدولة أن تسارع باستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر على مكونات الطلب الفعَّال، بحيث ينخفض منحنى الطلب الكلي إلى الأسفل. وسادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينيات من خلال دراسات زملاء هانسن وتلاميذ ته في تحليل أدوات السياسة المالية ودورها في التحليل الاقتصادي.[1]

3-2- نموذج واينتروب Sidney Weintroub: إن الخطوة الأولى لتطوير أسس السياسة المالية في الفكر المعاصر تكون بدراسة عميقة للمتغيرات والمحددات الحقيقية للنشاط الاقتصادي وهذا ما تكفل به نموذج واينتروب ويمكن أن نوجزه في ما يلي:

أولاً : ا ِهتم بتوضيح العلاقة بين الإيرادات المتوقعة وحجم العمالة المستخدمة فكلما توقع رجال الأعمال زيادة في المبيعات كلما كانوا على استعداد لتوظيف حجم أكبر من العمالة. وطالما كانت هذه القرارات تتم على مستوى المنشأة في مجتمع يطبق آليات السوق، فإن العرض الكلي للمجتمع لابد أن يشتق منطقيا ابتداء من هذا المستوى. وبتجميع الإنتاج الكلي لكافة المنشآت يتكون لدينا الإنتاج الكلي للصناعة الذي يوضح لنا الاستخدام الكفء للعمالة والناتج الكلي من هذا الحجم من العمالة.

ثانيً ا: المنتج سوف يتجه إلى زيادة الكميات المنتجة وبالتالي زيادة العمالة وذلك كلما توقع زيادة الأسعار.

ثالثًا: بتجميع العرض الكلي لكافة الصناعات نستخرج عرض القطاع الصناعي الإجمالي، وبتجميع العرض الكلي لكافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع بما فيها القطاع العام والقطاع الخارجي نصل إلى العرض الكلي للاقتصاد الوطني. ومن الواضح آن كافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع إذا توقعت أن تكون إيراداتها صفر فإنها لن ترغب في استخدام أي عامل على الإطلاق.

[1]- حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص، 30...34، بتصرف.

ومرونة العرض الكلي سوف تختلف من دولة إلى أخرى تبعا للعديد من العوامل التي تعبر عن مرونة الجهاز الإنتاجي في كل دولة. أماالطلب الكلي سوف يعُبر هنا عن مجموع الاستهلاك + الاستثمار+ القطاع العام + العالم الخارجي بالأسعار الجارية عند كل مستوى من مستويات التوظف. ويتقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي تتحدد نقطة التوازن الفعلي (أو المتوقع) للاقتصاد الوطني عند مستوى التوازن أقل من مستوى التوظف الكامل مما أدى إلى وجود بطالة إجبارية، وهذا لا يعني بالضرورة عدم ظهور التضخم (كما في نموذج هانسن). فنموذج واينتروب يكشف عن احتمال حدوث التضخم قبل مستوى العمالة الكاملة ومع استمرار ارتفاع حجم البطالة الإجبارية، بل واحتمال ازدياد حدة التضخم، وبالتالي فان استخدام سياسة مالية خاطئة (باستخدام سياسة مالية تعويضية) قد يؤدي إلى أضرار بالاقتصاد الوطني.

ولقد كان لنموذج واينتروب Sidney Weintroub الفضل الأكبر في حل الكثير من التناقضات التي ظهرت مع نموذج هانسن Alvin Hansen وفي إضافة أبعاد جديدة للتفكير الإقتصادي ساعدت على تشخيص العوامل الرئيسية التي يجب أن يوجه إليها الاهتمام في تحليل المشاكل الاقتصادية وفي تصميم السياسات اللازمة لتحقي أهداف المجتمع.

وهذا فإن الجهود لتطوير أسس السياسة المالية في الفكر المعاصر ينبغي أن توجه نحو إعادة صياغ المالية الوظيفية بأسلوب أكثرمُقًا وعلى أسس علمية بحيث توجه كافة أدوات السياسة المالية التي يمكنها إحداث الآثار الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة[1].

4- السياسة المالية في الفكر النقدوي:أعطت المدرسة النقدية أهمية كبيرة للنقود من حيث قدرها على معالجة الاختلالات وتجنب ظهور الفجوات في الاقتصاد، ويرى النقد ويون وعلى رأسهم M.freidman بأن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر وفعال في النشاط الاقتصادي على عكس السياسة المالية التي يقتصر دورها في إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص. وفي فترة مابين السبعينات والثمانينات ظهرت في أمريكا مدرسة هامة للفكر الاقتصادي بزعامة M.freidman والتي تولت مهمة الهجوم على المدرسة الكنزية ومبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. بل أرجعت كل الأزمات والمشكلات التي يعاني منها النظام الرأسمالي إلى المبادئ الكينزية وما ترتبت عليها من سياسات اقتصادية، كما أعتبر النقدويون بأن العرض النقدي هو العامل النقدي الكلي الوحيد الذي يجب أن ترتكز عليه السلطات النقدية إذا ما أرادت أن تكون لها رقابة فعالة على النشاط الاقتصادي. ويرى أنصار هذه المدرسة أن السياسة النقدية التي تعتمد على رفع أسعار الفائدة رفعا بسيطا لها آثار قوية، ويعتقد فريدمان والنقد ويون أن أسعار الفائدة تتحدد على مستوى

[1]- حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص، 42...54.

السوق وعليه فان الدولة لا تأثير لها على ضبط هذه الأسعار وفقا لمتطلبات توازن ميزان المدفوعات،وا إنما يقتصر دور السياسة المالية على إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص[1].

وما يمكن استنتاجه أن النقد وبين أعطو النقود أهمية كبيرة في تحديد مستوى الطلب الكلي، و أن السياسة النقدية بالغة الفعالية، في حين أن السياسة المالية إن لم تكن مصحوبة بتغير في عرض النقود تعتبر غير فعالة وهذا على الأقل في الأجل الطويل، كما يؤكد النقد ويون على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يجب أن تمول عن طريق زيادة الضرائب أو عن طريق إصدار الدين الحكومي أو إصدار نقود مدارة، فإذا مولت هذه الزيادة في الإنفاق بزيادة في الضرائب أو الإصدار الحكومي في هذه الحالة لن تحدث زيادة في الناتج نتيجة لانخفاض الإنفاق الخاص، ما إذا مولت الزيادة في الإنفاق الحكومي بالزيادة في النقود المدارة فهنا تحدث زيادة في الناتج على المدى القصير والطويل وهذه نتيجة لتغير عرض النقود.

5- السياسة المالية عند الكلاسيكيين الجدد: بعد انتقاد المدرسة النقدوية ظهر تيار فكري جديد عرف بتيار الكلاسيك الجدد في منتصف السبعينيات من أهم رواده: لوكاس R.Lucas، بارو Barro، سارجو Sergeut، ولاس Wallace، حيث تم إدخال وتطوير مفهوم التوقعات الرشيدة ومضمونه يتمثل في أن الأعوان نتيجة لرشادتهم الاقتصادية فإنهم يقومون بتوقعات مسبقة عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد.

أهم الركائز الأساسية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة: إن الفكر الكلاسيكي الجديد يستند إلى ركائز أساسية متمثلة في:

- وجود معلومات كافية على الإقتصاد.
- السياسة الاقتصادية تبقى بدون تأثير على الاقتصاد الحقيقي مادام هناك توقعات رشيدة من طرف الأعوان وبالتالي أي تغيير في السياسة المنتهجة يؤدي إلى تغير تصرفات الأعوان الاقتصاديين مما يظهر عدم جدوائية السياسات الاقتصادية على النشاط الحقيقي إلا في حالة عدم توقعها[2].
- إن الكلاسيك الجدد يرفضون منحنى فليبس في الأجل القصير ويرجعون ذلك إلى رشادة العمال، فهم لاينتظرون إرتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدلات أجورهم، بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع في الأسعار ويحددون سلوكهم الحالي بناءاً على هذه التوقعات، فمنحنى فليبس لايتحقق نظرا للتوافق الزمني بين إرتفاع

[1]- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي(الاقتصاد المالي)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (لبنان)، 2001، ص، 619.

[2]- بن طالبي فريد، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص، 38.

الأسعار والأجور مما يؤدي إلى إرتفاع معدل الأجر الحقيقي، أي لايؤدي إلى إنخفاض معدل البطالة مع إرتفاع معدل التضخم.

ـ المطلب الثالث: طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية.

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الإقتصادي الذي تعمل من خلاله(في إطاره)، لهذا تختلف السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي عنها في الإقتصاد الاشتراكي فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكان للضريبة، فان الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل إضمحلال دورها[1]. ونتيجة لهذا نوضح ما يلي:

1- السياسة المالية في الإقتصاد الرأسمالي: يتمثل هدف السياسة المالية في الدول الرأسمالية في السعي لتحقيق الإستقرار الاقتصادي والعمالة الكاملة، حيث يقوم القطاع الخاص أساسا بوظيفة الإنتاج. فإذا حدث مثلا كساد في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم تستخدم السياسة المالية لزيادة مستوى الطلب ورفع الإنفاق الكلي حتى يتساوى مع قيمة الإنتاج (العرض الكلي من السلع والخدمات)، والذي يتحقق عند مستوى العمالة الكاملة لعوامل الإنتاج. ويمكن رفع مستوى لطلب بواسطة السياسة المالية بأكثر من طريقة، لعل أهمها مايلي:

ـ زيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات بمعنى زيادة الإنفاق العام.

ـ إتخاذ الخطوات اللازمة لرفع مستوى الإنفاق الخاص وتشجيعه بزيادة المدفوعات والإعانات التحويلية(كالمنح والإعانات)، وتخفيض الضرائب.

ـ زيادة الإنفاق العام والخاص معا: أي بزيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، وزيادة المدفوعات التحويلية أو خفض الضرائب.

وتؤدي زيادة الطلب الذي يسعى إليه الاقتصاد الرأسمالي في حالة الكساد إلى زيادة العمالة والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة العرض وبالتالي يقترب الاقتصاد شيئا فشيئا من حالة العمالة الكاملة.

أما في الحالة المعاكسة أين يزيد الطلب الكلي زيادة كبيرة لاتقابلها زيادة مماثلة في الدخل الحقيقي فان هذا سيؤدي إلى حدوث حالة تضخم في المجتمع عندئذ تستخدم السياسة المالية وسائلها لخفض مستوى الطلب ومستوى الإنفاق الكلي حتى يتعادل مع قيمة الإنتاج.

2- السياسة المالية في الإقتصاد الإشتراكي: لاشك أن السياسة المالية في المجتمعات الإشتراكية تختلف عن تلك السياسة المتبعة في المجتمعات الرأسمالية، ويرجع ذلك لإختلاف الأسس الموجهة للإنتاج والتوزيع في كل منهما، حيث أن المجتمعات الاشتراكية تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسا لإقتصادها ومن

[1]- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص، 69.

التخطيط الوطني الشامل أسلوبًا لإدارته. وتتولى الخطط الموضوعة مسؤولية المواءمة بين الموارد المادية والموارد الإنسانية وتوجيهها بين مختلف الأنشطة لتحقيق النمو المتوازن، ولهذا السبب نجد أن السياسة المالية تقوم بوظيفتين أساسيتين هما التوزيع (الدخل الوطني) والرقابة والإشراف على المشروعات الإنتاجية فوفقا لوظيفة التوزيع فإنه يتم توزيع الدخل الوطني بواسطة السياسة المالية العامة بين مختلف فروع الإقتصاد الوطني، وتختلف درجات إعادة التوزيع من دولة إشتراكية إلى أخرى حسب درجة نموها، ولكنه يتم أساسا في الإتجاهات الثلاثة سواء بين فئات المجتمع وعلى الأخص في بداية مرحلة التحول الإشتراكي لتأكيد تنمية القطاع العام، أو بتوجيهها بين فروع الاقتصاد الوطني، وخاصة بالتركيز على الصناعة وبالذات الصناعة الثقيلة، كما تراعي أيضا في إعادة توزيع الموارد وتحقيق تنمية المناطق المختلفة فيها والإرتقاء بمعدلات تنميتها. والى جانب وظيفة التوزيع تؤدي المالية الإشتراكية وظيفة أخرى لاتقل أهمية عن هذه الوظيفة ألا وهي وظيفة الرقابة والإشراف المالي، وتتحقق هذه الوظيفة في ثلاث اتجاهات أساسية: يتمثل أولها في الرقابة المالية داخل المشروعات الإنتاجية ذاتها، والرقابة المالية بين مختلف المشروعات، وثانيها في ميزانية الدولة من خلال العمليات المتعلقة بإعدادها وتنفيذها لتقوم بدورها في تحقيق الرقابة على الوحدات الإقتصادية في تسييرها، وثالثها في الإستعانة بنظام الإئتمان والتسوية المحاسبية المتعارف عليها في الاقتصاد الإشتراكي.

3-المقارنة بين النظام الرأسمالي و النظام الاشتراكي:

الجدول (1-1): محاسن ومساوئ النظام الرأسمالي.

المحاسن	المساوئ
1ـ توفير الحاجيات واحترام جودة الإنتاج. 2ـ استغلال الطاقات المتوفرة إلى أقصى حد ممكن. 3ـ القضاء على التبذير في كل الميادين الاقتصادية. 4ـ وضع الكفاءات في المناصب المناسبة. 5ـ الدقة في المحاسبة والتقدير والتسيير.	1ـ تركز الثروة في يد جماعة قليلة من المجتمع مع بقاء الأغلبية العظمى تعاني الفقر. 2ـ تدخل رجال المال والأعمال في السلطة. 3ـ حدوث الأزمات الاقتصادية المختلفة (1929-1986). 4ـ استغلال الطبقة العاملة أقصى استغلال. 5ـ النزعة التوسعية والسيطرة الاقتصادية.

الجدول (1-2): محاسن ومساوئ النظام الاشتراكي.

المحاسن	المساوئ
1ـ تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.	1ـ اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.
2ـ القضاء على البطالة.	2ـ انتشار الذهنية البيروقراطية.
3ـ القضاء استغلال الإنسان للإنسان.	3ـ القضاء على روح الابتكار والإبداع والمبادرة.
4ـ وضع مخططات من اجل التنمية.	4ـ ظهور فئة انتهازية حققت امتيازات مادية ومعنوية.

من خلال إبراز محاسن وعيوب النظامين الرأسمالي والاشتراكي يمكن حصر أوجه الشبه والاختلاف بينهما:

أـ أوجه الشبه: يمثل النظامان شكلان اقتصاديان ترعرعا في ظل النظم الإقطاعية كما أنهما جملة من النظريات، التي هي من وحي العقل البشري. بحيث يهدف كل نظام إلى تحقيق السعادة للأفراد والمجتمعات.

ب ـ أوجه الاختلاف: يتمثل ذلك في كون الرأسمالية تهدف إلى تحقيق مصالح الأفراد، بينما تهدف الاشتراكية إلى تحقيق مصالح المجتمعات، وفي ظل الرأسمالية فإن لوسائل الإنتاج ملكية خاصة، بينما تقابلها الملكية العامة في النظام الاشتراكي. ويخضع الاقتصاد الرأسمالي إلى قانون العرض والطلب بينما يخضع النظام الاشتراكي إلى التخطيط[1].

ـ المبحث الثاني: السياسة المالية، أدواتها، آليتها، أهدافها.

يأتي الحديث في المطلب الأول عن الإيرادات العامة، الإنفاق الحكومي والموازنة العامة باعتبارهما الأدوات الرئيسية للسياسة الماليلةا المطلب الثاني خصص لآلية السياسة المالية، وأخير ًا أهداف السياسة المالية وهذا في المطلب الثالث.

المطلب الأول: أدوات السياسة المالية.

يمكن للحكومة أن تؤثر على المسار الاقتصادي العام عن طريق إستخدام أدواتها الرئيسية المتمثلة في الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة.

[1]- www.onefd.edu.dz

1- الإيرادات العامة Recettes publiques

لكي تقوم الدولة بوظيفتها لابد أن تحصل على تمويل لإنفاقها العام، أي تحصل على الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، وهذه الموارد يطلق عليها بالإيرادات العامة للدولة.

1-1- كانت الإيرادات العامة في الفكر التقليدي تستخدم لتغطية النفقات العامة، لكن في الوقت الحاضر تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، أي أصبحت الإيرادات العامة أداة للسياسة المالية التي تسعى الدولة من خلالها تحقيق أهدافها.

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية: مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي.

أيضا تعرف«بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة».

وبهذا تتألف أركان الإيراد العام من العناصر التالية:

- الصفة النقدية.
- الصفة العمومية.
- الصفة النهائية والإجبارية.

1-2- مصادر الإيرادات العامة: للإيرادات العامة مصادر متعددة وهي إما اقتصادية (الدومين، الثمن العام)، أو سيادية (الضرائب والرسوم)، وائتمانية (القروض العامة) وإذا لم تكف الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة في الصورة السابقة، قد تلجا إلى خلق قوة شرائية عن طريق الإصدار النقدي الجديد.

1-2-1- الإيرادات الاقتصادية: وهي تلك الإيرادات التي تحققها الدولة عندما تمارس نشاطا اقتصاديا يدر عائدا ذا طابع اقتصادي، مثل أرباحها من المشاريع الاقتصادية أو ممتلكاتها من الأسهم والسندات. وسنتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين: إيرادات الدومين، الثمن العام.

1-2-1-1- **الدومين le domaine:** يقصد به كل ماتمتلكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموال عقارية أو منقولة. ويمكن تقسيم الدومين وفقا لمعيار النفع إلى الدومين العام والخاص.

ويقصد بالدومين العام (الأملاك الوطنية العامة) domaine public الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة وتكون معدة للاستعمال العام، وتحقق نفعا عاما، وتخضع لأحكام القانون العام. ومن أمثلتها الطرق العامة، الموانئ، الحدائق العامة، المطارات[1]...

أما الدومين الخاص domaine prive يقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة والتي تخضع لأحكام القانون الخاص شأن ملكية الأشخاص ويدر هذا الدومين إيرادا على عكس الدومين العام ويشكل موردا دائما للإيرادات العامة. ويقسم إلى ثلاثة أقسام تبعا لنوع المال الذي يتكون منه:

أ- الدومين الزراعي (الدومين العقاري): احتل أهمية تاريخية في العصور الوسطى والمتمثلة بالأراضي الزراعية والغابات، وبدا هذا النوع يفقد أهميته على اثر زوال العهد الإقطاعي، وتوسع الدولة في بيع هذا النوع من الأراضي وترك استغلالها للأفراد، كما قلت اهمميته أيضا نتيجة توسع الأنواع الأخرى التي بدأت تعطي إيرادات أفضل منه.

ب- الدومين المالي: يتكون هذا الدومين مما تمتلكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات وفوائد القروض، وغيرها من الفوائد المستحقة. ويسمي البعض هذا الدومين «بمحفظة الدولة»، أي ماتمتلكه من أوراق مالية ونقدية، وما تحققه من أرباح وفوائد[2].

ج- الدومين الصناعي والتجاري: يتكون هذا الدومين مما تمتلكه الدولة من مشروعات صناعية وتجارية أي المشروعات العامة للدولة ذات الطابع التجاري أو الصناعي[3].

1-2-1-2- **الثمن العام:** يمكن تعريف الثمن العام بأنه مبلغ يدفعه الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، ومن أمثلة هذه الخدمات مرافق السكك الحديدية والكهرباء والمياه، ويشبه الثمن العام الثمن الخاص في أن كلا منهما اختياري، ويفترق عنه أن الثمن الخاص يقصد منه الحصول على اكبر ربح مستطاع. ويختلف الثمن العام عن الضريبة في انه اختياري، بينما الضريبة إجبارية.

1-2-2- الإيرادات السيادية: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد، لما لها من حق السيادة، وتشمل الضرائب والرسوم والغرامات المالية، والتعويضات والقرض الإجباري[4]. وسوف تقتصر دراستنا هنا على الضرائب والرسوم.

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (لبنان)، الطبعة الأولى، 2006، ص،91.

[2]- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، الجزائر، ص،57.

[3]- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص،91.

[4]- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص، 99.

1-2-2-1- الضرائب Impôt:هي اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة. ومن هذا التعريف نستطيع أن نلخص إلى خمس خصائص تقوم عليها الفريضة محل البحث وهي:

ـ **إقتطاع مالي:** ويعني ذلك أن قيمتها تنتقل إنتقالا نهائيا من المكلف بها إلى الدولة؛

ـ **الضريبة تفرض جبرا:** تتولى السلطة العامة وضع النظام القانوني للضريبة من حيث فرضها وجبايتها فهي التي تضع طرق تحصيلها وميعادها دون إتفاق مع الممول؛

ـ **دون مقابل:** تدفع الضريبة بدون مقابل، أو منفعة خاصة، يقوم بأدائها على أساس مساهمته في المجتمع؛

ـ **تحقيق النفع العام:**إذا كانت الضريبة لا تفرضها الدولة كما رأينا مقابل نفع خاص لدافعها، فإن الدولة تلتزم باستخدام حصيلتها لتحقيق منفعة عامة[1].

1-2-2-2- أنواع الضرائب (تقسيمات الضرائب): تنقسم الضرائب إلى عدة أنواع في تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها، وهي كالآتي:

ـ الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

ـ الضرائب الواحدة والضرائب المتعددة.

ـ ضريبة على الأشخاص.

ـ الضريبة على الأموال.

ـ الضريبة على الدخل.

ـ الضريبة على رأس المال.

ـ الضريبة على النفقات.

ـ ضرائب نوعية وضرائب على الإيراد العام.[2]

لذا فإننا نركز في دراستنا على تقسيم الضرائب من جانب تحمل عبئ الضريبة (الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة)، حيث يعتبر هذا التقسيم للضرائب أهم التقسيمات على الإطلاق، كذلك يحتل هذا التقسيم أهمية من حيث تحديد الآثار الاقتصادية التي تنجم عن فرض الضرائب، التي تختلف بحسب ما إذا كانت الضريبة مباشرة أم ضريبة غير مباشرة.

[1]- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص، ص ، 58، 59.

[2] -http:// www.drzidan.com

ـ **الضرائب المباشرة:**هي ضرائب يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، ويمكن تعريفها أيضا بأنها« اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو الممتلكات، والذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية، والتي تنقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية».

ـ **الضرائب غير المباشرة:** هي تلك الضرائب التي تفرض على عمليات التداول والاستهلاك والخدمات المؤداة، حيث يتم تسديد هذه الضرائب بطريقة غير مباشرة من الشخص الذي يرغب في استهلاك أشياء أو استعمال خدمات. ويتم تحصيل الضرائب غير المباشرة بمناسبة حدوث التصرفات أو العمليات الخاضعة للضريبة دون إشعار مسبق من إدارة الضرائب أي دون اعتبار الشخص الكلف بالضريبة الذي يجوز له أن ينقل عبئ الضريبة إلى شخص آخر تربطه به علاقة اقتصادية عن طريق دفع سعر البيع مثل الرسم على القيمة المضافة المثبت على فواتير البيع[1].

ويمكن نقارن بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من حيث المزايا والعيوب في الجدول الآتي:

ـ **الجدول (1-3):** المقارنة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة من حيث المزايا والعيوب.

نوع الضريبة	المزايا	المساوئ
. الضرائب المباشرة.	. سهلة التحصيل . تتمتع حصيلتها بالثبات نسبيا . سهلة المراقبة . مرئية ومعروفة القيمة من طرف المكلف بالضريبة.	. طول مدة التحصيل. . مقبولة بشكل سيئ من طرف المكلفين بالضريبة.
نوع الضريبة	**المزايا**	**المساوئ**
. الضرائب غير المباشرة.	. مدفوعة بشكل سهل من طرف المكلف بالضريبة. . وفرة حصيلتها. . سريعة التحصيل.	. صعبة المراقبة. . حصيلتها غير مستقرة. . فيها الكثير من الغش.

من تصميم الباحث بالاعتماد على ماتم تحليله

[1] -http://www.onefd.edu.dz

1-2-2-3- الرسوم Taxes: تعتبر الرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة ذات الأهمية الخاصة، وتتميز بأنها من الإيرادات التي تدخل خزانة الدولة بصفة دورية منتظمة، ومن ثم تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة[1].

ويمكن تعريف الرسوم بأنه مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة تنفرد الدولة بأدائها، كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء، ورسوم تسيير سيارة لمن يطلب من الدولة الانتفاع بتسيير سيارته بالطرق العامة، أو رسوم التسجيل بالجامعة[2].

ويستخلص من هذه التعاريف أن الرسم يتميز بالخصائص التالية:

ـ **أنه ذو طبيعة نقدية:** أي أن الفرد يدفع نقودا، وهي وسيلة التعامل الحديثة، أي انه لايسدد عينا مقابل خدمة يؤديها الفرد؛

ـ **أنه يدفع بصفة اختيارية:** بمعنى أن الفرد لا يكون مجبرا بدفعه كالضريبةوا ٍنما يحدث الإلزام حين يطلب الخدمة التي تفرض رسما؛

ـ **عنصر المنفعة في الرسم:** يؤدي الأفراد الرسوم مقابل الخدمات الخاصة التي يحصلون عليها من بعض المرافق العامة، وفي هذا يخلف الرسم عن الضريبة حين تدفع الأخيرة دون منفعة مقابلة له[3]؛

1-2-3- الإيرادات الائتمانية (القروض العامة «الدين العام»): تنشأ أهمية القروض العامة كمصدر هام من مصادر الإيرادات العامة للدولة عندما تلجأ الحكومة إليه لتمويل الإنفاق العام المتزايد، حيث أصبحت الحصيلة الضريبية وباقي الإيرادات الأخرى لا تكفي لتغطية النفقات العامة الاستثمارية الحكومية، أو عند مواجهة نفقات الحروب وتعويض الخسائر الناتجة عنها، أو عند مواجهة عجز مؤقت في الموازنة العامة وغيرها.

ويمكن أن نعرف القرض العام بأنه « مبلغ من المال سواء كان عينا أو نقدا يدفع إلى الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من قبل وحدات اقتصادية محلية أو أجنبية وبصورة اختيارية وبموجب عقد يستند إلى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية تتعهد الدولة بدفع فوائد على مبلغ القرض العام وسداد أصل القرض». ويمكن وضع تعريف شامل للقرض العام أي: هو عبارة عن الأموال التي تقترضها الدولة من الدائنين في

[1]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص،101.

[2]- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص، 60.

[3]-http:// www.pdffactory.com

داخل البلاد أو خارجها وقد يكون هؤلاء الدائنين أفرادا أو هيئات أو مؤسسات مصرفية أو مالية على أن تتعهد الدولة المقترضة بدفع قيمة القرض في ميعاد استحقاقه مع دفع الفوائد السنوية المقررة عليه.

1-2-3-1- التقسيمات المختلفة للقروض العامة: بناءا على معايير معينة يمكن تقسيم القروض العامة إلى التقسيمات التالية:

أ- القروض الداخلية والقروض الخارجية: ومعيار التفرقة هو مصدر القرض، فالقرض الداخلي هو القرض الذي تحصل علية الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين في إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب؛ والقرض الخارجي هو القرض الذي تحصل عليه الدولة من حكومة أجنبية أو من شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الخارج[1]؛

ب- القروض الإختيارية والقروض الإجبارية: ومعيار التفرقة من حيث حرية الاكتتاب، فالقروض الاختيارية هي أن يقرض الدائنون الدولة أموالهم بمحض إرادتهم وفق عقود متفق على شروطها، أما القروض الإجبارية تفرض الدولة هذا النوع على رعاياها بشكل إجباري وتتعهد الدولة بسداد أصل القرض وفوائده في الوقت المناسب، وتلجأ الدولة لهذا النوع في الأزمات المالية والاقتصادية، الحروب، الكوارث الطبيعية.

ج- القروض القصيرة والقروض المتوسطة والقروض الطويلة الأجل: ومعيار التفرقة من حيث الفترة الزمنية، فالقروض طويلة الأجل هي القروض التي تسدد أقساطها على فترة زمنية بعيدة، تزيد عن (10) سنوات، وتوجه إلى المشروعات طويلة الأجل التي تدر عائداتها في الأمد، وتستخدم لتمويل المرافق العامة كالطرق، المواصلات ومشروعات الكهرباء، أما القروض متوسطة الأجل تستغرق فترة زمنية تتراوح بين (3-7) سنوات، توجه إلى المشروعات الزراعية والصناعية التي تحتاج مدة محددة لتنفيذها وفي الأخير القروض قصيرة الأجل تتراوح مدتها بين عدة أشهر وسنة واحدة وقد تصل إلى سنتين، غالبا ما تكون قروض تجارية لتمويل عملية التجارة الخارجية[2]؛

1-3- الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة: تعتبر الإيرادات الضريبية والإيرادات من القروض العامة (الدين العام) أكثر أنواع الإيرادات العامة تأثيرا على الاقتصاد الوطني، لذا سيتم توضيح آثار كل منهما على الاقتصاد الوطني:

---

[1] – محمد مصطفى أبو مصطفى، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الفلسطينية «دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999-2008»، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص، 50.

[2]– أحمد خميس عبد العزيز أبو زعيتر، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية«مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2000-2010)، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر،غزة، فلسطين، 2012، ص،54.

1-3-1- الآثار الاقتصادية للضرائب:

1-3-1-1- أثر الضريبة على الادخار والاستثمار: يمكن رصد أهم الآثار التي تخلفها الضرائب على الادخار والاستثمار فيما يلي:

- ارتفاع الضرائب على الدخول الرأسمالية أي دخول الاستثمارات (الريع، الفوائد والأرباح)، هذا يؤدي إلى انخفاض الميل للادخار، كما أن انخفاضها يؤدي إلى عكس ذلك؛

- إن فرض ضريبة مباشرة بأسعار تصاعدية ينتج عنها إقتطاع جزء هام من دخول الأغنياء المرتفعة وهو ما يحد من مقدرتهم على الإدخار؛

- إن فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى إرتفاع أسعارها ومن ثم التقليل من إستهلاكها، حيث يترتب على هذا الأسلوب زيادة حجم الإدخار النابع من الجزء الفائض الذي كان مخصصا لإستهلاك تلك السلع، أما إذا فرضت نفس الضرائب على السلع الضرورية فإن حجم الاستهلاك لن ينخفض لعدم مرونة الطلب عليها مما يؤدي إلى زيادة الدخل المخصص لشرائها وبالتالي انخفاض حجم الادخار؛

- يترتب على فرض الضرائب على الأموالالمو ُ َ ة في الحسابات الجارية بالبنوك إلى توجيه هذه الأموال نحو الإستثمار المباشر أو الإكتناز[1].

1-3-1-2- أثر الضريبة على المستوى العام للأسعار: تختلف آثار الضرائب المباشرة عن الضرائب غير المباشرة، فالأولى تؤدي إلى خفض القدرة الشرائية ومنه تنخفض الأسعار بسبب قلة الطلب، أما الضرائب غير المباشرة فإنها تصيب السلع الواسعة الإستهلاك مما يؤدي إلى إنخفاض عرضها وبالتالي ترتفع أسعارها[2]؛

1-3-1-3- أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل: تظهر الآثار التي تخلفها الضرائب على إعادة توزيع الدخل في:

- أن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة، لاسيما إذا خصصت حصيلة هذه الضرائب لتمويل الخدمات العامة التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة المحدودة الدخل بدرجة أكبر من الطبقات الغنية المرتفعة الدخل؛

---

[1]- دلال عيسى موسى مسيمي، السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص، ص، 33، 35.

[2]- إسحاق خديجة، دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة« حالة الجزائر»، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص، 19.

ـأن فرض الضر ائب غير المباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة، خاصة إذا ماتم تحويل حصيلتها لصالح الفقراء في شكل خدمات ومدفوعات تحويلية؛

ـ أما إذا فرضت الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية فان ذلك يؤدي إلى سوء توزيع الدخل بزيادة الفوارق بين دخول الأفراد؛

ـ يترتب على فرض الضرائب المباشرة على تداول الأوراق المالية ورسوم العقارات إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة، ذلك لان أصحابها عادة من الفئات الغنية ذات الدخول المرتفعة[1].

1-3-1-4- أثر الضريبة على الإنتاج والعمل: تؤثر الضريبة في القوة الشرائية للفرد ومن ثم في مستوى معيشته، وتؤثر في إنتاجيته، كما تؤثر في الرغبة على العمل، يرى البعض أنها تؤدي إلى التحفيز على العمل لزيادة الإنتاج والدخل والمحافضة على مستوى معاشي معين وهذا ما يطلق عليه (الضريبة الحافزة)، وقد تخفض الضرائب من كميات الإنتاج إذ أنها تزيد من كلفة الإنتاج. في حين أن الإعفاء الضريبي يزيد من كمية الإنتاج ويساعد في تنشيط الحالة في فترات الكساد[2].

1-3-2- الآثار الاقتصادية للدين العام (القروض العامة): تنقسم آثار الدين العام أو القروض العامة إلى آثار على المتغيرات النقدية كالسيولة وسعر الفائدة، وآثار على المتغيرات الإقتصادية الأخرى كالإدخار والإستثمار وكذلك المستوى العام للأسعار، يمكن توضيحها كالآتي:

1-3-2-1- أثر الدين العام على المتغيرات النقدية:

أ- الأثر على السيولة: يعتبر الدين العام بمثابة تحويل لجزء من السيولة النقدية من أيدي الأفراد إلى خزانة الدولة مما يؤثر سلبا على السيولة بيد هؤلاء الأفراد، ويصل ذلك الأثر إلى أشده في حالة القرض طويلة الأجل.

ب- الأثر على سعر الفائدة: يتأثر سعر الفائدة في الاقتصاد بعدة عوامل منها أسعار الفائدة على أدوات الدين العام كالسندات. لذلك يمكن أن تكون الآثار سلبية على الإقتصاد إذا ماتم تحديد أسعار الفائدة على هذه الأدوات على أسس غير مدروسة.

---

[1]- كاضم الدعمي عباس، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2010، ص، 108.

[2]- محمد خالد المهايني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق، المجلد19، العدد الثاني، 2003، ص، 264.

1-3-2-2-أثر الدين العام على المتغيرات الاقتصادية:

أ-**الأثر على الإدخار والإستثمار**: يختلف ذلك الأثر باختلاف نوع الدين هل هو دين حقيقي أم ظاهري*، ففي حالة الدين **الحقيقي** فان تأثيره يخلف باختلاف مصدر تمويل هذا الدين، فإذا تم تمويل الدين عن طريق خفض الإستهلاك أو إستخدام الأصول غير الموظفة في العملية الإنتاجية فذلك سيعمل على تراكم رأس المال بزيادة المدخرات،وإذا تم تمويل الدين عن طريق أموال معدة للاستثمار أصلا فان تأثير ذلك لايعدو سوى إعادة توزيع استخدامات الادخارات، لكن في حالة الدين **الظاهري** سيؤدي إلى زيادة القوة الشرائية وبالتالي زيادة الطلب الكلي، فيكون الأثر إيجابيا على الإقتصاد إذا ما كانت مرونة الجهاز الإنتاجي عالية وتستوعب حجم الطلب الكلي وتعمل على زيادة مستوى التشغيل،وإذا كانت مرونة الجهاز الإنتاجي منخفضة سترتب على ذلك إرتفاع معدل التضخم ويتبعها آثاره السلبية على الإدخار والإستثمار[1].

2ـ النفقات العامة dépenses publiques

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيراتها على النشاط الإقتصادي، كما أنه ومع تطور الحاجات الإنسانية وتعقدها زادت مبررات اللجوء إلى النفقات العامة بشكل جعلها من أساسيات أي سياسة إقتصادية كانت، لكن ذلك لم يمنع من وجود معايير تراعي في تحديد حجم النفقات العامة ومختلف أنواعها.

2-1ـ تعريف: تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها، بقصد إشباع حاجة عامة[2].

وكذلك تعرف النفقة بصورة رئيسية بأنها «مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة»، فمن هذا التعريف يمكن تحديد ثلاثة أركان للنفقة العامة:

أولا: الشكل النقدي للنفقة العامة؛

ثانيا: صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام أو عن وظيفة عامة؛

ثالثا: هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة[3]؛

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص، 59.

* **الدين الحقيقي:** هو اقتراض القطاع العام من الوحدات الاقتصادية، أما **الدين الظاهري:** فهو اقتراض القطاع العام من البنك المركزي.

[2]- كمال محمد الأمين، دادن عبد الغني، تحليل تطور النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية «حالة الجزائر في الفترة 1970-2000»، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر،2002 ،ص ،71.

[3]- محمود حسين الوادي، مرجع سابق ، ص، ص ، 105، 106.

2-2- تقسيم النفقات العامة: هنالك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العامة للدولة، ومن أهم التقسيمات الاقتصادية التي تستند إلى معايير واضحة ودقيقة التقسيمات هي كالآتي:

- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة.
- تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها في الموازنة العامة.
- تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانه.
- تقسيم النفقات العامة تبعا لآثارها في الإنتاج الوطني.

2-2-1- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: في هذا التقسيم تصنف النفقات العامة طبقا للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، وبناءا على ذلك يتم تبويب النفقات العامة في مجموعات متجانسة، بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف، إذن أقسام التقسيم الوظيفي هي:

أ- النفقات العامة الاقتصادية: تشمل الأموال للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي. مثل: الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، المنح والإعانات الاقتصادية، النفقات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل، مشاريع البنية الأساسية.

ب- النفقات العامة الإجتماعية: تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات إجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الإجتماعية أو الأفراد، أو الأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود.

وكذلك النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الإجتماعي.

ج- النفقات العامة الإدارية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية، وأثمان ومستلزمات الإدارات الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه لكي يكون قادر ا على أداء الخدمات العامة على الوجه الأكمل. كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.

د- النفقات العامة العسكرية: تتضمن النفقات المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب لشراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة.

و- النفقات العامة المالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة من اجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى[1].

2-2-2- تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها: هنا نميز وفقا لهذا التقسيم حسب الانتظام والدورية مابين نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير عادية.

أ- النفقات العامة العادية:Dépenses ordinaires: تلك النفقات التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية. ومن أمثلتها مرتبات العاملين، وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها.

والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر[2].

ب- النفقات غير العادية(الاستثنائية) Dépenses extraordinaires: فهي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها. مثل نفقات مكافحة وباء طارئ، أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، أو نفقات حرب...

2-2-3- تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها: حيث يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق فتقسم النفقات العامة إلى قسمين:

أولاً ـ نفقات عامة مركزية (وطنية) Dépenses nationales.

ثانياً ـ نفقات عامة محلية (إقليمية) Dépenses locales.

2-2-3-1- معيار التمييز بين النفقات العامة المركزية والمحلية:

أ- معيار المستفيد من النفقة: تعتبر النفقة العامة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله، مثل نفقات الأمن والدفاع والبحوث العملية.وا إذا كانت النفقة موجهة لصالح إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية، مثل نفقات إيصال الكهرباء والماء والهاتف...

وبالتالي النفقات العامة المركزية يعود نفعها على كل إقليم من أقاليم الدولة، والنفقات العامة المحلية يعود نفعها على جميع المواطنين في المجتمع.

---

[1]- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص، ص،121، 122.

[2] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص،46.

ب- معيار من يتحمل عبئ النفقة العامة: تعتبر النفقة العامة مركزية إذا تحمل المجتمع عبأها عن طريق الموازنة العامة للدولة، وتكون النفقة العامة محلية إذا تحمل عبأها مجتمع الإقليم عن طريق الموازنة المحلية للإقليم.

ج- معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة: يرى بعض الاقتصاديين أن خير معيار هو النظر إلى الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة، فالنفقة العامة مركزية إذا وردت في الموازنة العامة، والنفقة العامة محلية إذا وردت في موازنة الإقليم بغض النظر عن المستفيد منها ومن يتحمل عبأها[1].

2-2-4- تقسيم النفقات العامة تبعا لآثارها في الإنتاج الوطني: يمكن تقسيم النفقات العامة حسب تأثيرها على الإنتاج الوطني إلى قسمين:

2-2-4-1- النفقات العامة الحقيقية Dépenses réelles: هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لحياة الإدارة وتسيير المصالح العامة، مثل الأجور والمرتبات، وكذلك ما ينفق لشراء السلع المختلفة التي تحتاجها الإدارات للقيام بأعمالها كالإنفاق على الصحة والتعليم والدفاع... و أن الإنفاق في هذه الوجوه يرجع على الدولة بنفع مباشر وبدونه تقف عجلة الدولة عن العمل. وهذا يعني أن النفقات العامة تدفع لقاء مقابل سلعة أو خدمة ويترتب على هذا أن النفقات الحقيقية تؤدي إلى إقتطاع جزء من المتدفق السلعي من الدورة الاقتصادية، كما أن المبالغ المدفوعة من قبل الدولة تؤدي إلى خلق دخول تتدفق إلى تيار الدخل الوطني[2].

2-2-4-2- النفقات التحويلية Dépenses de transfert: هي تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني ولا تفعل بصورة مباشرة سوى أنها تحول القوة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات أي لا تعد كونها تعيد توزيع الدخل الوطني وهي عادة تتم بدون مقابل، وهناك بعض المعايير للتفرقة بين النفقات الحقيقية والتحويلية وهي:

أ- معيار المقابل المباشر؛

ب- معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج الوطني؛

ج- معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع؛

---

[1]- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص، ص ، 123، 124.

[2]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان (الأردن)، 2006، ص،37.

2-3- الآثار الإقتصادية للنفقات العامة: لمعرفة كل من الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة أي معرفة النتائج المترتبة عن تغيير حجم الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، ومن ثم على مستوى النشاط الاقتصادي كافة ، ومن أهم المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الوطني التي يؤثر عليها الإنفاق العام هي:

ـ الناتج الوطني، مستوى العمالة، مستوى الأسعار، الإستهلاك الكلي، الإدخار الكلي، الاستثمار الكلي، توزيع الدخل بين الأفراد.

ويمكن دراسة الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الوطني على النحو التالي:

2-3-1- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة: وتشمل هذه الدراسة آثار النفقات العامة على حجم الإنتاج الوطني، الاستهلاك وعلى توزيع الدخل الوطني أو ما يسمى بإعادة توزيع الدخل الوطني.

أ- أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني: تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والعمالة من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال، حيث تمثل النفقات العامة جزاءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد مظاهر تدخل الدولة في حياة الأفراد. والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها. ومن جهة أخرى، يرتبط اثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعال في حجم الإنتاج والعمالة. وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، أو مستوى العمالة والتشغيل في الدول المتقدمة، وعلى درجة النمو في البلاد النامية[1].

ب- أثر النفقات العامة على الإستهلاك: للإنفاق العام آثار مباشرة على الاستهلاك وذلك من خلال نفقات الاستهلاك التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور تكاد تشمل الغالبية العظمى منهم في البلاد الاشتراكية.

ـ شراء الدولة للسع الاستهلاكية: ويتخذ هذا النوع من الاستهلاك صورة شراء سلع وخدمات الموظفين العموميين أو أعمال المرافق العامة، كنفقات تنظيف وصيانة المباني الحكومية أو الخدمات التي تؤديها الدولة لهؤلاء العاملين من الإسكان والواجبات المجانية في بعض الحالات. ويرى البعض أن هذا النوع من الاستهلاك يمثل نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة؛ فبدلا من أن تقدم الدولة للأفراد زيادة في مرتباتهم لزيادة استهلاكهم تقوم هي بهذا الإنفاق مما يؤدي إلى زيادة هذا الاستهلاك بطريق غير مباشر[2].

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص،71.

[2] - محمد الصغير بعلي، د.يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص، ص،41، 42.

ـ توزيع الدولة للدخول: وذلك حينما تؤدي الدولة للأفراد إنفاقها في صورة مرتبات وأجور ومعاشات ثم يخصص الأفراد الجزء الأكبر منها للاستهلاك.

ج- أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل الإجمالي[1]: تلعب النفقات العامة دورا هاما في إعادة توزيع الدخل الوطني، بل ربما يكون من الأهداف الأولية للسياسة الانفاقية بالمجتمع إعادة توزيع الدخل بين أفراده.بما يؤدي إلى القضاء على مشكلة الفقر وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويتم ذلك بواسطة:

ـ تقديم الدولة لخدمات اجتماعية وثقافية بصورة مجانية أو بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية كالنفقات التعليمية والصحية والثقافية، ويؤدي هذا إلى زيادة دخول الأفراد المستفيدين من هذه الخدمات.

ـ تساهم النفقات التحويلية المباشرة كالإعانات الاجتماعية النقدية لمقابلة حالات العجز والمرض والبطالة وكذلك الإعانات العينية، في زيادة الدخل الحقيقي للمستفيدين. كما يؤدي قيام الدولة ببناء مشروعات عامة إلى تشغيل إعداد من العاطلين وزيادة حجم العمالة مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني في صالح الفئات محدودة الدخل[2].

2-3-2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة: للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

ويطلق على أثر المضاعف"الاستهلاك المولد" كما يطلق على أثر المعجل"الاستثمار المولد" ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل، وبمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير عامل "**المضاعف**" ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل "**المعجل**". كذلك لا تؤثر النفقات على الإنتاج فقط ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الاستهلاك بصورة غير مباشرة. وسنوضح أثر النفقات العامة من خلال أثري المضاعف والمعجل على النحو التالي:

أولا: أثر المضاعف Effet multiplicateur : يعتبر الاقتصادي الانكليزي"ريتشارد كاهن" أول من أشار إلى فكرة المضاعف، وذلك في مقال له بعنوان " العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة " المنشور سنة 1931[3]، ويقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق، وثأر زيادة الإنفاق على الاستهلاك، وا إذا كانت نظرية كينز اقتصرت على

---

[1] – ضيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، 2005/2004، ص، 91.

[2] – حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، المالية العامة ، الإسكندرية، 2004، ص، ص،261، 262.

[3] -Jean-José Quilès et autres, Macroéconomie: cours, méthodes, exercices corrigés, 2 ème édition, 2006, p 148.

بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظريته في المضاعف، إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار، بل كذلك الاستهلاك، والإنفاق العام والتصدير. ولتوضيح فكرة المضاعف، فانه عندما تزيد النفقات العامة فان جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، وأثمان للمواد الأولية أو ريع على الأفراد وهؤلاء يخصصون جز ء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للادخار والاستهلاك. والدخول التي تنفق على الإستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم مابين الاستهلاك والادخار. والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار. وبذلك تستمر حلقة توزيع الدخول من خلال ما يعرف **بدورة الدخل** التي تتمثل في: الإنتاج، الدخل، الاستهلاك، الإنتاج. مع الملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لاتتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسب مضاعفة، ولذلك سمي **بالمضاعف**[1]. ويمكن توضيحه في العلاقة التالية:

$$\textbf{المضاعف}^{2} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الانفاق}} = \frac{1}{1-\text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

أي مقلوب الميل الحدي للادخار لان نظريا:

الميل الحدي للاستهلاك+الميل الحدي للادخار=**1**، فان:

الميل الحدي للادخار =1− الميل الحدي للاستهلاك، وبالتعويض نجد:

$$\textbf{المضاعف} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

إذن: التغير في الدخل[3]= التغير في الاستثمار× $\frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$.

ثانيا: أثر المعجلEffet accélérateur: يطلق **المعجل** في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادة المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادة الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل. أو بعبارة أخرى **المعجل يبين**

---

[1]– سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص، ص، 79، 80.

[2]– تومي صالح، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004، ص، 200.

[3]– بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الاصطلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008،2009، ص، 58.

أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار، وتسمى هذه الظاهرة بمبدأ تعجيل الطلب المشتق، لأن الطلب على السلع الاستثمارية يشتق من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية التي توجد نتيجة له: فزيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية يؤدي إلى تغيير أكبر في الإنفاق الاستثماري، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل (وهو مبدأ أبرزه كل من الفرنسي "افتاليون A. Aftalion" في عام 1907، والأمريكي "كلارك J.M Clark" في عام 1927، ويمكن التعبير عن هذا المبدأ حسابيا على النحو التالي:

$$\textbf{المعجل} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

3ـ الموازنة العامة(الميزانية):

بعد تطرقنا فيما سبق إلى دراسة أدوات السياسة المالية من إنفاق وا إيرادات عامة، يكون من الطبيعي أن ننتقل إلى دراسة الموازنة العامة باعتبار انه يتم من خلالها مقابلة النفقات العامة مع الإيرادات العامة.

3-1- تعريف الموازنة العامة:

تعني كلمة موازنة في اللغة العربية عدة معاني منها المساواة، المقابلة، وهي مشتقة من كلمة ميزان ويعني هذا الأخير العدل ويقال في لغة العرب وازن بين شيئين موازنة.

وأطلق لفظ الميزانية في بادئ الأمر على حقيبة النقود أو المحفظة العامة ثم قصد بها بعد ذلك مالية الدولة، وفي جميع الحالات تعني كلمة الموازنة العامة الإيرادات والنفقات العامة للدولة، واستخدم لفظ الميزانية لأول مرة في ابريطانيا ويقصد به الحقيبة التي يحمل فيها وزير الخزانة بيان الحكومة من موارد الدولة وحاجاتها إلى البرلمان. ثم استخدم اللفظ بعد ذلك للإشارة إلى مجموعة الوثائق التي تحتويها حقيبة وزير الخزانة، أي الخطة المالية للحكومة وهو بصدد تقديمها للبرلمان للحصول على مو افقة الهيئة التشريعية[1].

الموازنة عبارة عن خطة مالية معتمدة من قبل السلطة التشريعية.

الموازنة بيان تعدادي تقديري لنفقات وا إيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية.

[1]- دراوسي مسعود، مرجع سابق،ص،129.

الموازنة العامة خطة مرسومة للسياسة الانفاقية للحكومة ولذلك فان لها آثار اقتصادية واجتماعية متنوعة على مستوى الدولة واقتصادها الوطني[1].

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن الموازنة العامة هي تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها، أي أنها تبين الأرقام التفصيلية لإيرادات الدولة ونفقاتها الموقعة،

ويمكن تعريف الموازنة العامة بأنها خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة، لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها. وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة

من خلال ما سبق نستنتج أن:

ـ الموازنة خطة مالية للدولة قصيرة الأجل.

ـ للموازنة صفة تقديرية مستقبلية.

ـ للموازنة مدة زمنية محددة في غلبها سنة ميلادية.

ـ تجيزها السلطات التشريعية وتنفذها السلطة التنفيذية[2].

3-2- الأرصدة الميزانية (العجز والفائض) يمثل العجز أو الفائض التباين بين إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات، ويشير العجز الحكومي إلى وجود سياسة مالية توسعية، بينما يدل الفائض على سياسة مالية انكماشية، فالضرائب والإيرادات الأخرى تمتص جزءا من القدرة الشرائية للقطاع الخاص، بينما تؤدي النفقات إلى زيادة الطلب الكلي.

ويعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية. وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية وقد يكون غير مقصودوا إنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك.

3-2-1- أسباب العجز الموازني: يحدث العجز الموازني نتيجة عدة عوامل يمكن تصنيفها إلى:

ـ مجموع العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام؛

---

[1]- محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، مبادئ المالية العامة،ط1،2007، ص، ص،157،158.

[2]- هزرشي طارق، لباز الأمين، الواقع والرهانات المستقبلية «دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي»، ملتقى دولي، يومي، 23، 24، فيفري، 2011، ص، 3.

ـ مجموع العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العامة[1]؛

ويتم تمويل العجز الموازني من خلال مصادر عدة مما يؤدي إلى آثار اقتصادية مختلفة.

3-2-2- طرق تمويل العجز الموازني: تلجا معظم دول العالم لتغطية الحاجة أو احتياج التمويل للعديد من الطرق والتي نذكرها كالآتي:

ـ المديونية: تلجأ الحكومة إلى الاقتراض العام لتمويل العجز الموازني سواء من خلال طرح أوراق مالية للاكتتاب العام أو الإقتراض من المؤسسات الدولية. وتعتبر وسيلة في يد الدولة لسحب الفائض من الكتلة النقدية من التداول مما يؤدي إلى هبوط التضخم. ومن جهة أخرى لا تعمل القروض على زيادة تكاليف الإنتاج لأنها لاتمتص إلاّ الادخار الذي لم يكن يستعمل في الإنفاق الاستهلاكي.

ـ الإصدار النقدي: تلجأ الحكومات إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل العجز الموازني، ويثير هذا الأسلوب في التمويل نقاشات مردها في النهاية إلى آثار الإصدار على المتغيرات الحقيقة، ومستوى الحيادية neutralité والحيادية العالية super neutralité للنقود وأثرهما على التوازن والنمو. ويكون التمويل بالإصدار النقدي محايدا لما يؤدي الارتفاع الظرفي في الكتلة النقدية إلى ارتفاع متناسب تماما في الأسعار دون أن يمس ذلك المتغيرات الحقيقية. وتكمن المشكلة في كون أن حيادية النقد لاتعني بالضرورة الحيادية العالية التي تتعلق بعدم تغير مخزون رأس المال أو النسبة بين رأسمال ـ العمل أو الاستهلاك الحقيقي لكل ساكن، عندما يحدث تغير في نمو النقود الخارجية.

فيمكن لنمو معدل الكتلة النقدية أن يكون له آثار على المتغيرات الحقيقية للاقتصاد. فالعجز الممول بالنقد الخارجي يمكن ألا يكون محايدا(إذا كان عرض النقود ليس معروفا تماما للأعوان)، ويمكن أن يكون بشكل اكبر غير عالي الحيادية منذ اللحظة التي تظهر فيها أثاره على المتغيرات الحقيقية. وتعتمد هذه الآثار عموما على أثر نمو الكتلة النقدية على معدلات الفائدة الاسمية. لان هذه الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى تدهور في الأسعار النسبية التي من شانها تغير التوازن والنمو الاقتصادي. وعادة ما يكون هناك تخوف من هذا الأسلوب كونه يؤثر على العرض النقدي من جهة ومنه تظهر الضغوط التضخمية، ولهذا نجد الكثير من الدول تضع قيودا هيكلية وتنظيمية على اللجوء إليه. ففي الجزائر تقررا لمادة 78 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض مايلي:

[1]- يوسف حميدي، تحليل دور السياسة الميزانية في معالجة العجز والدين العموميين، مذكرة ماجستير، 2004/2003، جامعة الجزائر، ص، 19.

يمكن للبنك المركزي أن يمنح للخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة اقصاها240 يوم متتالية أو غير متتالية خلال سنة واحدة، على أن يتم ذلك على أساس تعاقدي وفي حد أقصاه 10 من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة. يجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية. إلا انه بالرغم من الآثار السلبية الممكن حدوثها نتيجة اللجوء إلى هذا الأسلوب، لابد من التمييز بين ثلاث فرضيات يتم على أساسها الإصدار انقدي:

ـ **الفرضية الأولى:** هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تجد مقابلا لها في زيادة سريعة للإنتاج. وفي هذه الحالة لاتكون هناك أية آثار تضخمية لان العرض بإمكانه أن يستجيب لزيادة الطلب.

ـ **الفرضية الثانية: هي أن الكتلة النقدي الإضافية سوف تكتنز أو تدخر**، وفي هذه الحالة لا تكون هناك أثار تضخمية لأنه ليس هناك ارتفاع في الطلب إلا أن هذا يبقى مؤقتا؛ إذ هناك احتمال ضخ هذه المبالغ في أي لحظة في القنوات الاقتصادية مما يؤدي إلى ارتفاع مباشر وسريع في الطلب مما يؤدي إلى إحداث صدمة تضخمية ليس بالسهل تقدير انعكاسها على مجرى الحياة الاقتصادية.

ـ **الفرضية الثالثة:** وهي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف توزع في شكل ارتفاع في المداخيل بما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية والطلب عليها، وينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الأسعار. ومثل هذا الارتفاع يجعل المنتجات المحلية اقل تنافسية، ويؤدي بالتالي إلى انخفاض الصادرات. إذا هذا كان التضخم ذو معدلات مرتفعة فانه يعمل على تثبيط العمل الإنتاجي ويزيد من الأرباح الناجمة عن المضاربة مما يؤدي في ذات الوقت إلى ارتفاع معدلات البطالة.

ـ **الضريبة:** تعتبر الضريبة من أهم وسائل تمويل العجز. ذلك أن زيادة الإنفاق العام تقتضي الزيادة في معدلات الضريبة، وتوسيع الأوعية الضريبية لضمان حصيلة تناسب مقدار العجز. ويمكن لهذه الزيادة في المعدلات أن تجعل من وعائها الأرباح الصافية لمؤسسات القطاع الخاص أو الأجور والمرتبات. فإذا تم تمويل هذا العجز من خلال الزيادة في الضرائب على أرباح المؤسسات الخاصة، قان القطاع الخاص يمكنه أن يقرر تحويل هذه الزيادة إلى المستهلكين برفع الأسعار حتى يحافظ على مستويات الربح السابقة. وبالتالي يكون قد تحمل أعباء هذه الضريبة العاملون من خلال ارتفاع تكاليف الحصول على السلع والخدمات، وهذا ما يدفع بهم إلى المطالبة برفع الأجور بمقدار يكافئ الارتفاع في الأسعار مما يعمل على تقليص هوامش ربح المؤسسات الخاصة. ونفس الأمر يحدث إذا كان موضوع الزيادة في الضريبة على الأجور والمرتبات، إذ ارتفاع معدلات الضريبة تدفع إلى المطالبة بزيادة الأجور للمحافظة على نفس الدخل المتاح للعائلات، وزيادة الأجور باعتبارها تكاليف تقلص من هوامش المؤسسات الخاصة. والنتيجة من زيادة الضريبة أنها تعمل على

الحد من قدرات التمويل الذاتي لمؤسسات القطاع الخاص لاستثماراتها، وهذا ما يدفع بها إلى اللجوء إلى إصدار الأوراق المالية وطرحها للاكتتاب، مع ما تحمله هذه الصيغة من بعض المخاطر[1].

3-3- الآثار الاقتصادي للعجز الموازني: يؤدي استعمال عجز الموازنة إلى آثار اقتصادية ايجابية وسلبية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً : الآثار الايجابية

تتمثل الآثار الايجابية لسياسة العجز الموازني في أثرين هما تدعيم استهلاك العائلاتوا نعاش استثمارات المؤسسات، بالنسبة للأثر الأول وهو تدعيم استهلاك العائلات محفز لزيادة الإنفاق الاستثماري بالنسبة للمؤسسات ويتحقق كل هذا من خلال عمل المضاعف ومعجل الاستثمار. لهذا يعتبر الكنزيون السياسة المالية وسيلة لدفع الاقتصاد في حالة الركود من خلال تنشيط **الطلب الفعال** عن طريق تعويض النقص في الطلب الخاص بزيادة الإنفاق العام. ويعمل استعمال سياسة العجز الموازني والقروض العامة على توزيع أعباء الاستثمارات العمومية على عدة سنوات[2].

ثانياً : الآثار السلبية

تتمثل فيما يلي:

ـ تضخم أعباء الميزانية المستقبلية باعتبار أن القروض الحقيقية هي ضرائب مؤجلة وما ينتج عنه أعباء التسديد بالإضافة إلى الفوائد الواجب دفعها، فهي تضغط بصفة كبيرة على ميزانية السنوات القادمة[3].

ـ أثر المزاحمة: ويحدث هذا الأثر عندما تقوم الدولة بتمويل العجز الموازني عن طريق المديونية العمومية الأمر الذي يقلل من إمكانية استعمال هذه الطريقة في التمويل من طرف الخواص نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الإقراض، ويمكن الحد من ارتفاع هذه الأسعار من خلال زيادة الكتلة النقدية. فارتفاع أسعار الفائدة يكون له أثر سلبي على الاستثمار والرغبة في شراء سندات الدين العمومي، الأمر الذي يؤدي إلى إزاحة القطاع الخاص ويحل محله القطاع العام. يمكن التقليل من أثر الإزاحة في الاقتصاد المفتوح عن طريق دخول الأصول الأجنبية المستقطبة بسعر الفائدة المرتفع؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية.

---

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية« دراسة تحليلية تقييمية»، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص،222،...،230.

[2]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص، 211.

[3]- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية وضبط التضخم، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى، القاهرة ، 1993 ، ص، 68.

ـ تدهور الحسابات الخارجية: توجد علاقة بين العجز الموازني وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في ظل نظام سعر صرف مرن والحركة الدولية لرؤوس الأموال الأجنبية.

ـ التفكير بالعقلية الكنزية فقط: تتوقف فعالية السياسة الميزانية على مدى اعتماد الأعوان الاقتصاديين في سلوكهم على المنطق الكنزي، أي أنهم يحددون استهلاكهم على أساس مدا خيلهم، فحسب كينز يحدد الأعوان سلوكهم الاستهلاكي على أساس الدخل الجاري. أما حسب فريدمان يتحدد سلوك الأعوان الاستهلاكي على أساس الدخل الدائم، ومن هنا فإن تقدير السياسة المالية بالاعتماد على هذه السلوكات يكون خاطئاً [1].

ـ المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، أو الفجوة التضخمية ويمكن توضيح الآلية كما يلي:

1- في حالة الكساد: عندما يكون هناك حالة كساد في الاقتصاد يكون مستوى الطلب الكلي منخفضا مما يعني وجود صعوبة في تصريف المنتجات، ويعني أيضا إنخفاض حجم الطلب على العمل وارتفاع معدل البطالة. في مثل هذه الحالة يمر الاقتصاد بحالة تباطؤ في نموه. ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية، وتكون عن طريق:

ـ زيادة مستوى الإنفاق العام:والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصور ة مباشرة من السلع والخدمات، أو زيادة الدخول التي يحصل عليها الأفراد مما يتسبب في زيادة إنفاقهم الاستهلاكي. ويعمل ذلك كله على زيادة الطلب الكلي مما يدفع بالمؤسسات الإنتاجية إلى زيادة إنتاجها وتوظيف عمال جدد، ويؤدي هذا التوظيف الإضافي إلى زيادة الدخول من جديد كما أنه يسهم في معالجة مشكلة البطالة، وفي هذا يخلص الاقتصاد من حالة الكساد التي كان يعاني منها.

ـتخفيض الضرائب بدلاً من زيادة الإنفاق العام: ومن الواضح أن تخفيض الضرائب يحمل في طياته زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار مما يزيد الطلب الكلي عن طريقين:

ـ عن طريق زيادة الطلب الاستهلاكي،

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص، 213.

ـ عن طريق زيادة الطلب الاستثماري من جراء ازدياد القدرة على الادخار وازدياد القدرة على تمويل الاستثمار[1].

ـ قد تستخدم الحكومة الاثنين معا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل (1−2): السياسة المالية التوسعية

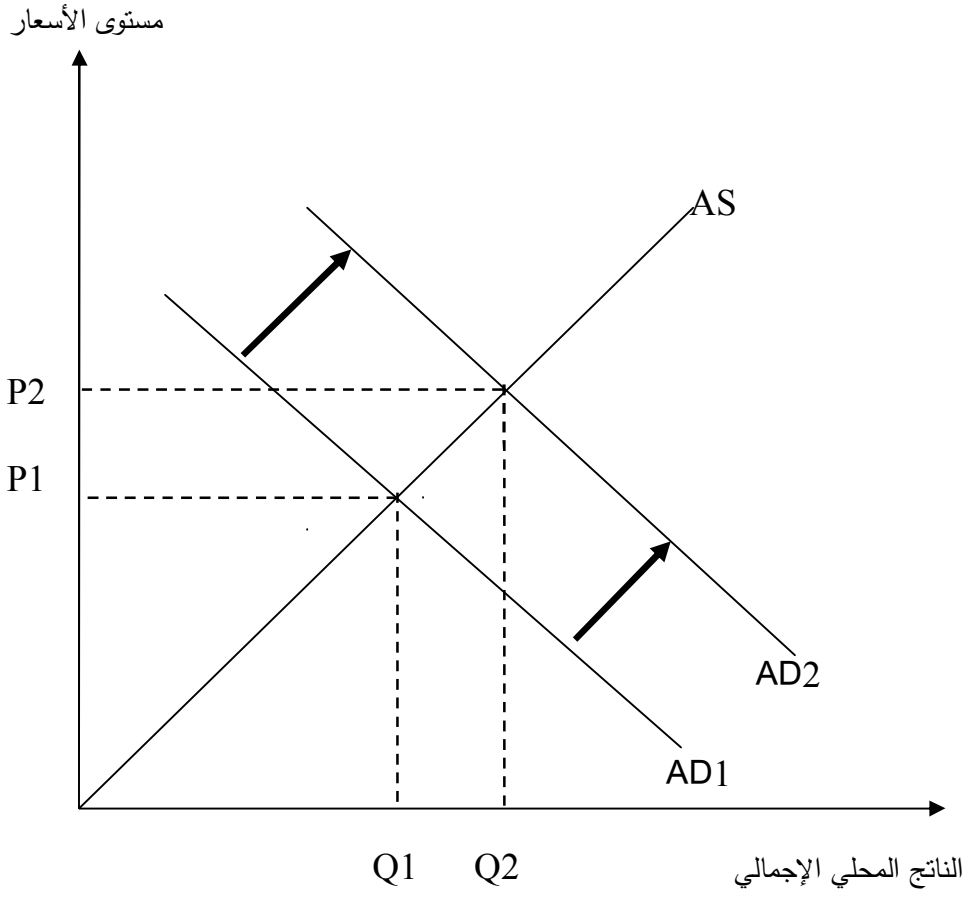

المصدر: هيثم الزغبي وحسن أبو الزيت، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص، 205.

للتعرف عن الآلية التي تم بها استخدام هذه الأدوات للتأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل الطلب الكلي (AD) والعرض الكلي (AS)، يكمن ذلك بإتباع سياسة مالية توسعية وذلك باستخدام الاثنين معا زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي (AD_1) إلى (AD_2).

[1]– أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص، ص، 188، 189.

2- في حالة وجود تضخم في الاقتصاد: والمتمثل في ارتفاع متواصل للمستوى العام للأسعار. ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب الكلي وخفض القدرة الشرائية؛ وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

- رفع مستوى الضرائب، مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة؛

- تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار؛

- مزيج الحالتين: أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب وبالتالي فإن السياسة المالية الانكماشية تسعى في الأساس إلى كبح مستوى الإنفاق والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار[1]، والشكل البياني يوضح ذلك كالآتي:

الشكل (1-3):السياسة المالية الانكماشية

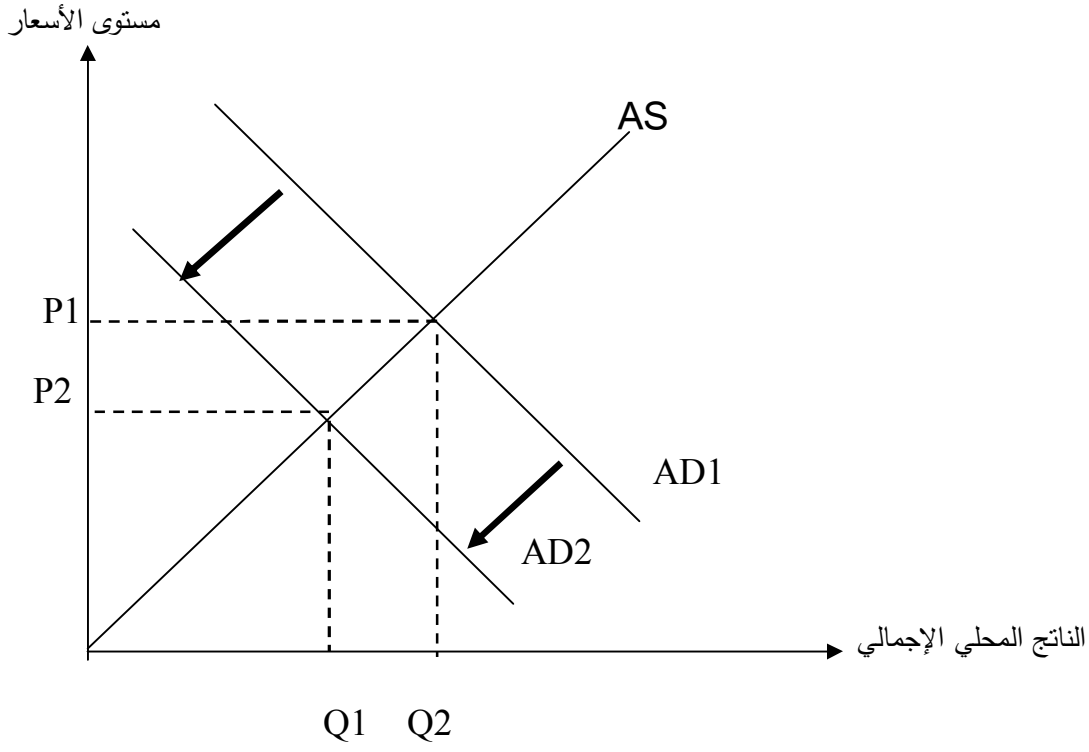

المصدر: هيثم الزغبي وحسن أبو الزيت، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص 206.

[1]- خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص، 329.

ـ المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

لقد أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه، وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تتنافس، ولذا أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة، نذكر أهمها في النقاط التالية:

1ـ تحقيق الكفاءة الإنتاجية: السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة يجب أن تعمل على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، وان معيار الكفاءة يعني تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، وذلك بالاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية.

2ـ تحقيق العمالة الكاملة: السياسة الحكومية تلعب دورا فعالا في تحديد مستوى العمالة، ومستويات الأجور والأسعار، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

3ـ تحقيق التقدم الاقتصادي: زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنتاج (سلع وخدمات)، يعتبر مقياسا للتقدم الاقتصادي في مستوى معيشة المواطنين وهذا هو هدف النمو الاقتصادي والذي يتوفر من خلال توفر عدةمقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها.

4ـ تحقيق العدالة في توزيع الدخل: أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج من أبناء المجتمع، بل زيادة الدخول للطبقات الفقيرة، هدف رئيسي للسياسة المالية[1].

5ـ التوازن المالي: ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي، بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا لاتستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.

ـ المبحث الثالث: السياسة المالية في الجزائر

لأجل تحليل النشاط المالي للحكومة وتتبع مسار السياسة المالية في الجزائر أدى بنا إلى معرفة مختلف التقلبات التي تحدث في أدوات هذه السياسة، حيث تم التطرق في المطلب الأول إلى سياسة النفقات العامة في الجزائر ثم في المطلب الثاني سياسة الإيرادات العامة في الجزائر.

[1]– محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص، ص ، 190، 191.

ـ المطلب الأول: سياسة النفقات العامة في الجزائر

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، وسنقوم في هذا المطلب بتسليط الضوء على السياسة الإنفاقية في الجزائر من (1970-2014).

1- تقسيم النفقات العامة في الجزائر: تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين هما: نفقات التسيير، نفقات التجهيز.

1-1- نفقات التسيير: حسب المادة 24 من قانون 84-17 تقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

أـ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع مايلي:

ـ دين قابل للاستهلاك(إقتراض الدولة)؛

ـ الدين الداخلي ـ ديون عائمة(فوائد سندات الخزينة)؛

ـ الدين الخارجي؛

ـ ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛

ـ نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة)؛

ب ـ تخصيصات السلطة العامة: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة...، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج ـ النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتضم مرتبات العمل، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية، معدات تسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، نفقات التسيير، نفقات مختلفة.

د ـ التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

ـ التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)؛

ـ النشاط الدولي(مساهمات في الهيئات الدولية)؛

ـ النشاط الثقافي والتربوي(منح دراسية)؛

ـ النشاط الإقتصادي(إعانات اقتصادية)؛

ـ إسهامات إقتصادية(إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)؛

ـ النشاط الإجتماعي(المساعدات والتضامن)؛

ـ إسهامات إجتماعية(مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...).

1-2- نفقات التجهيز (الإنفاق الاستثماري): يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي وتظهر في الجدول رقم (01) الملحق بقانون المالية حسب القطاعات، وحسب المادة 35 من قانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية. توزع نفقات التجهيز إلى ثلاث أبواب:

استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

أ ـ العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث عناوين(أبواب) وهي:

ـ الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أوالى المنظمات العمومية.

ـ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

ـ النفقات الأخرى برأسمال.

ب ـ القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي:

المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية والاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج ـ الفصول والمواد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور ذلك بطريقة أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة.

الجدول (1– 4): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة2014 حسب القطاعات، **الوحدة:** بآلاف د.ج.

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري.....	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة.....	34.455.000	29.347.000
المنشئات القاعدية الاجتماعية والإدارية.....	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين.....	231.721.400	243.685.900
المنشئات القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.329.317.600**	**2.050.345.900**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**415.000.000**	**891.368.310**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.744.317.600**	**2.941.714.210**

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 68، قانون رقم 13–08 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق30 ديسمبر سنة 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014.

1–3–تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(1970–2014)

من خلال معطيات الجدولين (02)، (03) في الملحق رقم(01) يمكن تقسيم تطور النفقات إلى عدة مراحل وهي كالآتي:

ـ **الفترة الأولى(1970–1989)**:قامت الجزائر في هذه المرحلة بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، الأمر الذي استدعى تدخلا قويا في الحياة الاقتصادية، عبر عنه إرتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة[1]، إذ انتقل من هذا الأخير من

[1]– شيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر، مقاربة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص، 45.

24.40% من الناتج المحلي الخام سنة 1970 إلى حوالي 34.33% من هذا الناتج سنة 1986، بحيث حققت خلال هذه الفترة معدلات نمو جد إيجابية، إذ بلغت نسبة 9.21% سنة 1978، وهذا ما دفع بالدولة إلى توجيه سياستها المالية نحو الرفع من الإنفاق الاستثماري، معتمدة في ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك. بالمقابل، عرفت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع[1].

ـ **الفترة الثانية (1990-1999)**: رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة قصد تخفيض النفقات الكلية أو استقرارها على الأقل، وهذا للعمل بتوصيات المنظمات الدولية بخصوص ترشيد الإنفاق العام من أجل تخفيض العجز الموازني لكن ما نراه أن السياسة الانفاقية تميزت خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويرتبط هذا النمو بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر أثناء تلك الفترة، مع أن حجم النفقات كان متواضعا في سنة 1990، إذ بلغ 136.5 مليار دج، لكن بعد ذلك ارتفع إلى 961.682 مليار دج سنة 1999 محققا بذلك معدل نمو سنوي يقارب 25.49% وهذا ما يتأكد من خلال مقارنة نسبة الإنفاق العام بالناتج الداخلي الخام الذي هو في تزايد حيث بلغ 24.62 % سنة 1990 إلى 29.70% سنة 1999، ولمعرفة مدى تطور النفقات العامة لابد من الغوص في هيكل هذه النفقات من خلال البحث في تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك من خلال الجدول (02) الملحق(01).

يظهر من خلال الجدول أن هناك اختلالاً هيكليا في بنية النفقات العامة، وذلك لأن نفقات التسيير لازالت تحتل مكانة كبيرة في هيكل النفقات إذ أن نسبتها تتراوح مابين 65.05% 80.56% في حين نجد نفقات التجهيز لم تتعدى في كل هاته السنوات ما نسبته 41.66%[2].

أما سبب إرتفاع نفقات التسيير في هذه الفترة يعود إلى عدة عوامل منها قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور ورواتب العمال في سبتمبر 1991، المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداءا من فيفري 1992[3]، والتي سنتكلم عن المؤسسات التي تقوم بها في الفصل الثالث.

ـ **الفترة الثالثة (2000-2014)**: إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداءا من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال

[1] -Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, ECONOMIC RESEARCH FORUM, THE MACROECONOMIC EFFECTS OF FISCAL POLICY SHOCKS IN ALGERIA: AN EMPIRICAL STUDY, Working Paper 536, August 2010, p6.

[2]- أنظر الملحق رقم (01)، الجدول رقم (2).

[3]- بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص، 135.

سياسة مالية تنموية عبر عنها بارتفاع حجم الإنفاق العام[1]، حيث انتقل من 1178.12 مليار د.ج سنة 2000 إلى 1888.93مليار دينار سنة 2004، أي أن نسبة الزيادة بلغت 50.70 % ، في المقابل نجد نسبة الارتفاع إلى الناتج الداخلي الخام من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003.

ولقد بقيت نفقات التسيير دائما ذات الدور الرئيسي في زيادة الإنفاق العام ولكن عند مستوى أقل من المستوى السائد في النمط السابق، إذ انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من 80.55 % سنة 1999 إلى 65.15% سنة 2004. أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة، نجد هناك تزايدا مستمرا حيث ارتفعت من 174.70 مليار د.ج سنة 1999 إلى 1156.64 مليار د.ج، وهكذا لا تزال نفقات التسيير من حيث الحجم مرتفعة أكثر من نفقات التجهيز. ولقد نتج هذا النمو في نفقات التسيير أساسا عن:

ـ الارتفاع الشديد في قيمة التحويلات الجارية و ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات.

وقد تراجعت الفروع الأخرى لنفقات التسيير بشكل متباين بالمقارنة مع سنة 2002، فقد سجل بالفعل تراجع في الديون العمومية بـ 13.8 %، والقيمة العقارية بـ 17.1%وأخيرا المعدات والتموينات فقد تراجعت هي الأخرى بـ 14.2%.

أما نفقات التجهيز، فقد عرفت خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا من سنة إلى أخرى، حيث بلغت321.92 مليار د.ج سنة 2000 بنسبة 27.33% من إجمالي النفقات إلى 618.66 مليار د.ج سنة 2004 بنسبة 34.85% من إجمالي النفقات. كما سجلت نفقات التجهيز معدل نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير، طبقا لبرنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية[2].

أما خلال الفترة (2005–2009) استمرت النفقات العامة في الارتفاع بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو(أنظر الفصل الثالث) الذي يغطي هذه الفترة حيث ترتب عن هذا البرنامج زيادة مضاعفة في حجم نفقات التجهيز بعد انتقالها من 806.9 مليار. دج سنة 2005 أي بنسبة 39.3% من إجمالي النفقات العامة إلى 1948.4 مليار.دج سنة 2008 أي بنسبة 46.6% من إجمالي النفقات العامة، ووصلت إلى 1920.9 مليار .دج في نهاية سنة 2009، وتسعى الحكومة من هذه الزيادة الباهظة في حجم نفقات التجهيز إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية؛

[1]– شيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، ص، 46.

[2]– بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 93–97.

أما نفقات التسيير فهي الأخرى عرفت ارتفاعا خلال الفترة (2005–2009)، حيث انتقلت من 1245.1 مليار دج سنة 2005 إلى 2227.3 مليار دج سنة 2008، ووصلت في نهاية سنة 2009 إلى 2593.5 مليار دج ويفسر ذلك بارتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل أهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات الجارية، والتي ارتفعت نسبتها من 6.9% سنة 2005 إلى 16.6% سنة 2007، كما ارتفعت منح المجاهدين من جانبها ب 13.7% ونفقات المصالح الإدارية (مستشفيات ومؤسسات عمومية ذات طابع إداري) ب12.9%، أما التحويلات الجارية خارج المصالح الإدارية ت التي تمثل 39.7% من النفقات الجارية فقد سجلت أكبر الارتفاعات بواقع 28.4% في سنة 2007، وبالنسبة لإجمالي نفقات التسيير إلى مجمو ع النفقات العامة فقد شهدت انخفاضا من 60.6% سنة 2005 إلى 53.3% سنة 2008 بسبب الارتفاع الكبير في حجم نفقات التجهيز خلال هذه الفترة.

وتبقى نفقات التسيير مرتفعة خلال الفترة(2010–2014)، لو نأخذ سنة 2012 يعود الارتفاع إلى تكلفتها في السنة بأكملها بآثار تطبيق الأنظمة التعويضية والأنظمة الأساسية الخاصة الصادرة في سنة 2011 وكذا الأثر المالي للأعباء المتكررة فيما يخص سير الهيئات الجديدة، إذ سترتفع نفقات التسيير بنسبة 7.4% مقارنة بسنة 2011، وينتج تطور نفقات التسيير من النفقات التالية:

– أجور مستخدمي الإدارة المركزية ومصالحها غير الممركزة بحيث ترفع التخصيصات من 1392 مليار دج في سنة 2011 إلى 1664 مليار دج سنة 2012.

– إعانات التسيير(807 مليار دج في 2012 مقابل 646 مليار دج 2011)[1]؛

لكن عن نفقات التجهيز تتناقص من 40.47% سنة 2010 إلى 31.42% سنة 2013 من بين مجموع النفقات العامة[2]، لو ندقق في سنة 2012 نجد المنشئات الاقتصادية والإدارية أخذت الحصة الأوفر والتي تقدر بـ 35% من مجموع نفقات التجهيز وتليها عمليات رأس المال بـ 26% ثم الزراعة والهيدروليك بنسبة 11%[3]...

إن زيادة حجم النفقات العامة وخاصة خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2014 يتطلب من الدولة البحث أكثر عن مصادر الإيرادات لتغطيتها، وإلا سوف ينعكس ذلك مباشرة على عجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم.

---

[1]– وزارة المالية، خمسون سنة من الانجاز، 2012، ص، 32.

[2]– أنظر الملحق رقم(01)، الجدول (02).

[3]– وزارة المالية، مرجع سابق، ص 33.

ـ المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر

اعتمدت السياسة الايرادية اعتماداً كبيرا على الجباية البترولية،والتي تجاوزت نسبتها كل السنوات أكثر من (50%)مجموع الإيرادات العامة للموازنة، وسنوضح فيما يلي الإيرادات العامة وتطورها في الجزائر.

1- تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر: تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها، وأنواع الإيرادات العامة متعددة كما تم توضيح ذلك بالتفصيل في المطلب الأول من المبحث الثاني، وحسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى:

ـ إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛

ـ مدا خيل الأملاك التابعة للدولة؛

ـ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوي؛

ـ الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات؛

ـ التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛

ـ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛

ـ مدا خيل المساهمات المالية للدولة من إرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا؛

وتقسم الإيرادات العامة النهائية المطبقة على ميزانية الدولة حسب قانون المالية لسنة 2014، وكما هو موضح في الجدول رقم(1-5) إلى قسمين هما: الموارد العادية، الجباية البترولية.

أـ الموارد العادية: وتقسم إلى الإيرادات الجبائية والإيرادات العادية.

1ـ الإيرادات الجبائية: وتضم كل من حاصل الضرائب المباشرة، حواصل التسجيل والطابع، حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستورد)، حواصل الضرائب غير المباشرة، حواصل الجمارك.

2ـ الإيرادات العادية: وتشمل حاصل دخل الأملاك الوطنية، الحوا صل المختلفة للميزانية، الإيرادات النظامية.

3ـ الإيرادات الأخرى.

ب ـ الجباية البترولية.

الجدول رقم(1-5): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة2014.

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف د.ج)
1ـ الموارد العادية:	
1-1- الإيرادات الجبائية:	
201-001- حاصل الضرائب المباشرة.....	866.120.000
201-002- حاصل التسجيل والطابع.....	59.300.000
201-003- حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	853.330.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	510.720.000
201-004- حاصل الضرائب غير المباشرة.....	3.000.000
201-005-حاصل الجمارك.....	485.700.000
المجموع الفرعي(1)	**2.267.450.000**
1-2-الإيرادات العادية:	
201-006- حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	21.000.000
201-007-الحوا صل المختلفة للميزانية.....	64.000.000
201-008- الإيرادات النظامية.....	-
المجموع الفرعي(2)	**85.000.000**
1-3-الإيرادات الأخرى:	
الإيرادات الأخرى.....	288.000.000
المجموع الفرعي(3)	**288.000.000**
مجموع الموارد العادية	**2.640.450.000**
2-الجباية البترولية:	
201-011- الجباية البترولية.....	1.577.730.000
المجموع العام للإيرادات	**4.218.180.000**

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 68، قانون رقم 13-08 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق30 ديسمبر سنة 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014.

1-1- تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(1970-2013)

الفترة الأولى (1970-1989): لقد اعتمدت سياسة الإيرادات العامة بالجزائر خلال هذه الفترة بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت مساهمتها في مجموع الإيرادات من 21.40 % سنة 1970 إلى 44.20% من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها لنسبة 60% سنوات 1974، 1980، 1981 نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات أين بلغت: 35.93$، 36.83$، 46.04$ على التوالي، وبالمقابل عرفت الجباية العادية انخفاضاً، إذ انتقلت من 65.11% من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 إلى 44.39%من هذا المجمو ع سنة 1985 مع تحقيق أدنى مستوى لها في سنة 1981 بنسبة 32.6%، وهذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات مع الرفع النسبي لنسب الضرائب، غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 من (27.56$ للبرميل سنة 1985 إلى 14.4$ للبرميل سنة 1986) أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20% (من 50% سنة 1985 إلى 30 سنة 1986) وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية، بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1981-1985 إلى 28% من هذا الإجمالي خلال 1986 -1990. ولأنه لا يمكن تخفيض الإنفاق العام الذي كان في معظمه مكونا من النفقات الرأسمالية، فقد تحول الرصيد الموازني من فائض بنسبة 3.5 % من إجمالي الناتج المحلي الخام في الفترة 1981-1985، إلى عجز يبلغ حوالي 2.7- من هذا الإجمالي في الفترة 1986-1990[1].

الفتر ة الثانية(1990-1999): تميزت هذه الفترة بارتفاع الإيرادات الكلية حيث بلغت 152.5 مليار دج سنة 1990 أصلاً إلى 950.5 مليار دج سنة 1999، وذلك نتيجة ارتفاع عوائد البترول التي لا تزال تمثل نسب عالية في إجمالي الإيرادات العامة وهذا ما يبين مدى أهمية الجباية البترولية كمورد من موارد الدولة إذ تراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في حصيلة الإيرادات العامة مابين 49.96% و 58.92 % خلال الفترة 1990-1999[2]، وبالمقابل فان مساهمة الإيرادات العادية في حصيلة الإيرادات العامة تعد أقل مقارنة مع الجباية البترولية حيث تراوحت نسبة مساهمتها مابين 46.62% و33.11% خلال نفس الفترة، وهذا يدل على أنالإصلاح الضريبي لم ينجح في الرفع من مردودية الجباية العادية التي مازالت بعيدة جداً عن إمكانية إحلالها محل الجباية البترولية.

[1] - Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, op.cit, P6.

[2]- أنظر الملحق رقم (01)، الجدول رقم (06).

الفترة الثالثة(2000-2014): من خلال بيانات الجدولين (4) و(6) في الملحق(01) نلاحظ استمرار الزيادة في حصيلة الإيرادات العامة لمواجهة الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة، خاصة خلال هذه المرحلة التي تزامنت مع انطلاق برامج تنموية كبرى، ففي الفترة (2000-2004) مثلت الحصيلة الإجمالية للإيرادات العامة في سنة 2000 مايقارب 1578.16مليار دج وصولاً إلى 2229.9 مليار دج سنة 2004، أي متوسط معدل نمو هذه الإيرادات يقدر بـ: 20.87%، ويمكن تفسير أسباب ارتفاع الإيرادات الكلية من خلال تحليل تطور كل من الإيرادات الجباية العادية والجباية البترولية، بالنسبة للجباية العادية سجلت ارتفاعا أكثر أهمية حيث بلغت 580.4 مليار دج في سنة 2004 مقابل 349.5 مليار دج في سنة 2000، وكنسبة من الإيرادات الكلية ارتفعت من 22.14% في سنة 2000 إلى 26.03% سنة 2004، ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي ومعدل الرسم على القيمة المضافة المفروض على الواردات والحقوق الجمركية.

لكن في ما يخص الجباية البترولية التي تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية قد بلغ متوسط مساهمتها في إجمالي الإيرادات نحو 67.9% خلال خمسة الأعوام هذه، وعرفت الجباية البترولية خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 1173.24 مليار دج سنة 2000 إلى 1485.7 مليار دج سنة 2004، وكنسبة من إجمالي الإيرادات العامة انخفضت نسبتها 74.34% سنة 2000 إلى 70.44% سنة 2004 ويرجع سبب انخفاض نسبتها إلى تحسن الجباية العادية.

إن الركود الذي يميز قطاع المحروقات منذ سنة 2006 وكذا تقلص حجم صادراته في 2012 يستدعيان مجهودات لتعزيز المالية العامة قصد التقليص من هشاشتها تجاه مدا خيل المحروقات الجد متقلبة. في سنة 2012 بلغت الإيرادات خارج المحروقات نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 20.9 % بعدما استقرت في السنة الماضية 19.5% في حين استقر إجمالي الإير ادات نسبة 40.5% من إجمالي الناتج الداخلي الخام. وعليه ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 29.9% في 2012 لتبلغ نسبة 89.1% من الإيرادات خارج المحروقات (84.4% في سنة 2011)، ناجمة أساسا عن تزايد كل من الضرائب على المداخيل والحقوق الجمركية، لهذيلبغي إعطاء اهتماماً خاصا لتقييم فعلي لهذه القاعدة التي عرفت ارتفاعا معتبراً في السنوات الأخيرة هذه استنادا لتطور القيمة المضافة المسوقة خارج قطاع المحروقات[1].

[1]- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص، 11.

خلاصة

من خلال دراستنا للسياسة المالية تبين لنا على أنها مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة في تخطيط الإنفاق الحكومي وتدبير الإيرادات العامة، بهدف إشباع الحاجات العامة وذلك عن طريق تحقيق جملة من الأهداف منها العمالة الكاملة، العدالة في توزيع الدخول والاستقرار الاقتصادي...، وبعد استعراض أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي بالإضافة إلى الموازنة العامة، اِ تضح لنا أن السياسة المالية ذات أهمية بالغة وذلك من خلال أدواتها ومالها تأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية، كما تمثل الأداة التي تستخدمها الدولة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك نجد الأدوات المالية (السياسة الايرادية والسياسة الانفاقية) يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، وذلك عن طريق سياسة مالية انكماشية في حالة فجوة تضخمية أو سياسة مالية توسعية في حالة فجوة انكماشية، وفي الأخير نتيجة تتبع مسار السياسة المالية بالجزائر خلال الفترة (1970-2013) نجد في ما يخص السياسة الانفاقية تميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته وهذا خلال الفترة 1970-1990، حيث نجد حصة نفقات التسيير تراوحت مابين 52% و72% وهي نسب كبيرة مقارنة بنفقات التجهيز ويرجع ذلك إلى حد كبير بزيادة مهام الدولة، لكن خلال سنوات التسعينات تم تخفيض معدلات نمو النفقات العامة وخاصة الاستثمارية منها، كما لاحظنا تغير هيكل النفقات لصالح نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز.

خلال سنوات الألفية الثالثة شهدت النفقات العامة منحى أوسع في الزيادة نتيجة اليسُر المالي الناتج عن قطاع الطاقة، وكان هذا من أجل التخفيف من النتائج السلبية الاقتصادية والاجتماعية لسنوات التسعينات.

أما الإيرادات العامة تميزت هي الأخرى بزيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، كما تميزت بتبعيتها للإيرادات النفطية التي فاقت نسبتها 50% غالبا خلال كل السنوات، وذلك عقب تأميم المحروقات في 1971 وارتفاع أسعار البترول في 1973 نتيجة الحرب الخليجية العربية، في المقابل نجد الجباية العادية تسجل أرقاما دون المتوسط ومع بداية الألفية الثالثة شهدت الإيرادات العامة تطورا أكثر وذلك بسبب زيادة إيرادات الجباية البترولية وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط، إلا أنها عرفت ركود منذ سنة 2006، لذا تم التفكير في استغلال هذا الفائض وكان هذا منذ سنة 2000 بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يعمل على استغلال الفارق بين السعر الحقيقي والسعر المرجعي الذي قدر في سنة 2014بـ: 37 دولار، حيث تتمحور مهمة هذا الصندوق في مواجهة العجوزات التي تحدث في الميزانية هذا بالإضافة إلى مهام أخرىلذا حاليا الدولة تقُرِّ على تنويع الإيرادات حسب تصريحات المسئولين عليها.

الفصل الثاني:الإطار المفاهيمي لسوق العمل

لقد عرف سوق العمل اهتماما خاصا من قبل الاقتصاديين والحكومات في مختلف البلدان والأزمنة لما له تأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، لهذا تم الاعتماد على اختيار سوق العمل كمجال لإعطاء وجهة نظر حول فعالية السياسة المالية، وذلك لكون توازن سوق العمل يعتبر من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

لمعالجة هذا المؤشر ينبغي أن يبنى على أساس مفاهيمي لمعظم المصطلحات الخاصة به وبالعمل، هذا بالإضافة لما يوفره اقتصاد العمل من النظريات التي تحاول تفسير سلوك الأفراد تجاه قضايا عرض وطلب العمالة وتفسير ظواهر البطالة وتجزءا أسواق العمل وديناميكية الأجور والى آخر من هنالك من القضايا المرتبطة بقوة العمل.

لهذا كانت الدراسة نظرية خلال هذا الفصل حيث تم التطرق خلال المبحث الأول إلى العمل وسوق العمل أما المبحث الثاني كان حول الأسس النظرية لسوق العمل وأخيرا المبحث الثالث الذي يحتوي على مرونة سوق العمل و أنواع البطالة.

ـ **المبحث الأول:** العمل وسوق العمل

يعد سوق العمل أحد الأركان المهمة في النظرية الإقتصادية، وللتحكم في تحليله لابد من التعرف أكثر على الطابع النظري له وذلك من خلال إعطاء تعاريف لمصطلحات تشكل الأساس له وذلك حتى يتضح مفهومه وخصائصه ثم التكلم عن أغلب المؤشرات التي تحكم عن اتجاه هذا السوق والمصادر التي تمده بالمعلومات.

ـ **المطلب الأول:** مفاهيم حول العمل والشغل

قد يتداخل مفهوم الشغل مع مفهوم العمل كما يمكن يتداخل مع مفاهيم أخرى كالإستخدام والنشاط، ولهذا نرى ضرورة التفريق بين هذه المصطلحات. إن وجود اللبس والتداخل والتضايق في المفاهيم التي تخص سوق العمل، تجعلنا مجبرين على تقديم تعاريف حول كل من العمل، التشغيل والنشاط حتى نقف على الواقع والمضامين التي يشير إليه كل منها، وكذا تحديد العلاقة التي تجمع في بينهما. ويمكن استخلاص واستنتاج الفرق بين المفاهيم من خلال عرض بعض التعاريف الخاصة بهذه المصطلحات.

1- تعريف العمل:

تتضح كلمة **(Labour) أو(Labor)** من قواميس اللغة الانجليزية أنها تعني جهد(جسدي أو عقلي)، وخاصة حين يكون عسيرا أو إلزاميا. والعمل هو النشاط البشري الذي يؤمن السلع والخدمات في مجتمع ما. ويعني كذلك الخدمات التي يؤديها العمال لقاء أجور معينة. وفي تعريف القواميس الفرنسية نجد أن العمل هو شكل

من نشاط الإنسان(الرجل والمرأة) نشاط يدوي أو ذهني يهدف إلى إنتاج (أو المشاركة في إنتاج) نتائج نافعة[1].

كما قد عرفه ألفرد مارشال على أنه ذلك الجهد العضلي والبدني المبذول جزئيا أو كليا لغرض نافع غير التسلية المستمدة من العمل مباشرة[2].

2- تعريف الشغل وتقديم مفاهيم عامة حول التشغيل:

هناك من يعرف الشغل بأنه ممارسة نشاط مأجور، أو هو منصب عمل في حد ذاته، وما يلاحظ أن الشغل له علاقة وطيدة بعنصر الأجر، سواء تعلق الأمر بالنشاط أو منصب العمل. وانطلاقا من تعريف العمل يمكن استخلاص تعريف الشغل بأنه كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أم مؤقت أم موسمي.

أما مفهوم التشغيل هناك محاولات لتعريفه، ومن بينها تعريف "باتريك بولرو" يتمثل التشغيل في القدرة النسبية لأي شخص في الحصول على شغل، نظراً للتداخل بين مميزاته الفردية والظروف المتغيرة لسوق العمل.

تعر فه المنظمة الدولية للعمل(OIT) على أنه يكون شخص قابل للتشغيل عندما:

- يمكنه الحصول على منصب شغل.
- يحافظ عليه ويتطور في عمله ويتكيف مع التغير.
- يتحصل على منصب عمل آخر إذا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه.

أما لجنة الاتحاد الأوربي فترى بأن التشغيل: هو كل ما يسمح لكل شخص بالمساهمة في عالم الشغل والخروج منه بكفاءات حالية تقيمه وباكتساب سلوك يتكيف وسوق العمل[3].

كما يشير مفهوم التشغيل إلى الطرق والكيفيات وكذا الشروط التي تمكن من الولوج إلى سوق العمل أو الخروج منه، بالإضافة إلى المكانة المصاحبة والملازمة لمضمون وطبيعة العمل الممنوح، ويقصد بطرق

---

[1]- غضبان بشير، الإنسان، العمل ومكافآته والبطالة، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص، ص، 1،2.

[2]- بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990/2010، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص، 1.

[3]- رواب عمار، غربي صباح، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011، ص، 69.

التشغيل الإجراءات الواجبة التي تحقق مبتغى التوظيف، ومن بينها أن يكون الفرد مسجلا بصفة رسمية كطالب العمل في مؤسسات التشغيل.

من بين الشروط التي يجب توفرها، السن الأدنى والسن الأقصى للتشغيل والمسجلة كقوانين يمكن الرجوع إليها، وكذا التأهيل لدى الفرد ومستوى التحصيل العلمي واستعداده للعمل حسب الشروط واللوائح المفروضة من طرف المؤسسة المستخدمة، بالإضافة إلى شروط أخرى. أما بالنسبة إلى الخروج أو الانسحاب من سوق العمل، فسن التقاعد هو أهم محدد للخروج من سوق العمل، بالإضافة إلى بعض الحالات الأخرى كالإصابة بعاهة أو المرض والذي يمنع من مزاولة العمل والمهنة[1]؛

يعني أيضا التشغيل تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال المطلق للموارد البشرية والمادية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم (112)* لعام 1994 التشغيل بأفق واسع، ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد، وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا، وأن يختار هذا العمل بحرية وا ٍمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات.

ويمكن أن نميز بين مفهومي التشغيل والعمل فيما يلي:

أولا: أن التشغيل يشير إلى جملة من الشروط والإجراءات التي تسبق عملية التوظيف، بينما يشمل مفهوم العمل المهام التي يتم تنفيذها بعد مرحلة التوظيف.

ثانيا: التشغيل له بعد معياري، فهو يتحكمفي ديناميكية وحركية اليد العاملة من وا ٍلى سوق العمل دخولا وخروجا، بينما يشمل العمل بعدا إجرائيا، باعتباره وسيلة وعامل للإنتاج، مثله مثل باقي عناصر الإنتاج الأخرى كرأس المال والعامل التقني.

---

[1]–مكتب العمل الدولي، إستناد ًا إلى ر.هوسمانس، ف. مهران، ف.قيرما، مسوح السكان النشطين إقتصادياً والعمالة، والبطالة والعمالة الناقصة، دليل دولي بشان المفاهيم والطرق، جنيف، 1990.

* الاتفاقية الخاصة بسياسة العمالة رقم 112، وقد اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 9 جوان 1964، في دورته الثامنة والأربعين، وقد التزمت منظمة العمل الدولية أمام الملأ بنشر الدعوة بين مختلف أمم العالم إلى برامج من شأنها أن تحقق العمالة الكاملة ورفع مستويات المعيشة ومحاربة البطالة وتوفير أجر يكفل ظروف معيشة مناسبة، وحملت على عاتقها مسؤولية فحص ودراسة أثر السياسات الاقتصادية على العمالة، في ضوء المطلب القائل" أن لجميع البشر، أيا كان عرقهم أو معتقدهم أو جنسهم، الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية،..،في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص "

ومنه يمكن القول أن التشغيل عامل إدماج، أما العمل فهو عامل إنتاج لذا يسبق التشغيل العمل بالضرورة، حسب دور ووظيفة كل منهما.

ـ **المطلب الثاني:** سوق العمل ومؤشراته

1 – سوق العمل: يعتبر سوق العمل أحد أشكال السوق بشكل عام، حيث يخضع تحديد مفهومه إلى خلاف بين المختصين، وذلك بسبب تعدد المرجعيات النظرية والفكرية التي انطلق منها كل واحد منهم، ومن بين التعريفات التي أعطت لهذا المفهوم نذكر ما يلي:

يعرف سوق العمل بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل. وبعد حصول التطور في وسائل الاتصال المختلفة أصبح سوق العمل الإطار الذي تتم فيه عملية التبادل الاقتصادي، سواء كان هذا الإطار مكان أو أجهزة الكترونية كالانترنيت أو الهاتف أو الفاكس[1].

يعطي كودمان Goodman: تعريفا عمليا لسوق العمل المحلي فيعرفه بأنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال والتي يشتغل فيها معظم القاطنين[2].

أيضـ ًا: يعبر سوق العمل عن المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل[3].

قد يتشابه مفهوم سوق العمل مع سوق السلع والخدمات، فيمثل جانب العرض للقوى البشرية القادرة وراغبة والمستعدة للعمل، بينما يمثل جانب الطلب طلبات المنظمات التي تحدد الأماكن الشاغرة فيها، وحينها يتقابل مع الطلب يجرى تحديد للثمن(الأجر المحدد للوظيفة)[4].

أما المكتب الدولي للعمل(BIT) يعرف سوق العمل بأنه « الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف، أو حيث يجرى تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينيا. فيما تشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمد السوق بالعاملين وسوق العمل وتحديدا الإطار الذي تشكل فيه القوى العاملة، أو كما يقال هو المحيط الذي تسبح

---

[1]– عيادي عبد القادر، لعريفي عودة، مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، 13و14 ديسمبر 2011، جامعة الشلف، الجزائر، ص،3.

[2]– ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص، 11.

[3]– جلال محمد ألنعيمي، دراسة العمل في إطار إدارة الإنتاج والعمليات، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص،60.

[4]– مولاي علي فاطمة الزهرة، سوق العمل والموارد البشرية، ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13 و14 أفريل 2011، جامعة بسكرة، الجزائر، ص83.

فيه القوى العاملة. لكن القوى العاملة تتأثر بالضرورة باتجاهات سوق العمل (مثل العولمة وتنامي السمة غير المنظمة في العمل)، ولا يتسم سوق العمل ومؤسساته بالحياد، بل يعكس علاقات القوة في الاقتصاد والمجتمع عموما.

وأخيرا يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه الآلية(أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل) التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظف. ومن أهم ما يميز سوق لعمل عن غيره من الأسواق ما يلي:

أ- غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل وهذا يعني عدم وجود أجر واحد يسود أنحاء السوق مقابل الأعمال المتشابهة. ومن بين أسباب غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل، نقص المعلومات لدى العمال عن فرص التوظف المتاحة ذات الأجور العالية؛

ب ـ سهولة التمييز بين خدمات العمل حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين، أو لأسباب اختلاف سن أو ثقافة.

ج ـ تأثر عرض العمل بسلوك العمال وتفضيلا تهم المختلفة(كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة).

د ـ تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي، وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد المظهرين:

ـ عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة. يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة.

ـ تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال.

هـ ـ سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي[1].

---

[1]– أنظر كل من:

– نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص، 15

– عبد القادر لحسن، سلبية التشغيل، وا إشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2009)، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13 و14 أفريل، 2011، ص، 183.

-1-1- خصائص سوق العمل: سوق العمل كأي سوق تتضمن بائعين ومتسوقين وأسعار وسلع، تمتاز بعدد من الخصائص[1]:

أ- خدمات العمل تؤجر ولا تباع.

ب- . خدمات العمل لا يمكن فصلها عن العامل.

ج-ظروف العمل لا تقل عن السعر أو الأجر، في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة.

د- الطلب على العمل طلب مشتق، أي هو طلب من أجل إنتاج سلع أو خدمات يتم تداولها وبيعها.

و- كثرة التشريعات والمؤسسات التي تحدد وتنظم آلية عمل السوق، إضافة للحكومة، حيث توجد مؤسسات للتوسط بين المشترين والبائعين لخدمات العمل كما هو الحال في مكاتب التوظيف وشركات أو مؤسسات الاستيراد والتصدير[2].

من خلال ماتم تقديمه من تعاريف وخصائص لسوق العمل يمكن ضبط الفرق بين سوق العمل وسوق الشغل، حيث يمكن القول بأنهما مترادفان لغويا لكن مختلفان في المعنى أو الاصطلاح، فسوق العمل هو السوق الذي تباع فيه خدمات العمل وتشترى والسلعة محل البيع هي خدمات العمل وتكلفة شراء هذه الخدمات هي الأجور التي يقدمها أرباب العمل إلى العمال، ويمثل الطلب على خدمات العمل المؤسسات وقطاع الأعمال بينما تعرض خدمات العمل من طرف البطالين، أما سوق الشغل فتتبادل الأدوار بين المؤسسات والقوى العاملة، فالمؤسسات التي تمثل الطلب على العمل في سوق العمل هي التي تعرض مناصب الشغل، بينما يمثل البطالين مع العمال الباحثين عن مناصب عمل جديدة طلب الشغل، والسلعة محل التبادل هي مناصب الشغل[3].

1-2- السكان والقوى العاملة: إن مجموع السكان (PT) يتكون من فئتين ، فئة بلغت السن القانونية للعمل (15-59) ونطلق على هذه المجموعة مصطلح السكان في سن العمل (PAT) وفئة أخرى لم تبلغ هذا السن أو تجاوزته (أقل من 16 سنة أو أكثر من 60 سنة)، ويقسم كذلك السكان إلى سكان ينتمون إلى للقوى العاملة (PA) وسكان خارج القوى العاملة (PNA) ويطلق الاقتصاديون على هذين الصنفين السكان

---

[1] – محمد عدنان وديع، المفاهيم الأساسية في اقتصاد العمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص،4.

[2]– مولاي علي فاطمة الزهرة، مرجع سابق، ص83.

[3]- أحمد زكان، رابح بلعباس، العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973-2008)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص، 5.

النشطين وغير النشطين. وبما أن سوق العمالة تهتم فقط بالقوى العاملة والتي تتكون من الأفراد المشتغلين(PO) بالإضافة إلى الأفراد العاطلين عن العمل لكنهم يرغبون في العمل (STR*)[1]، ويمكن توضيح هذه المفاهيم كالآتي:

1-2-1- السكان النشطون Population active: تعرف فئة السكان النشطون حسب الأمم المتحدة **(ONU)** كما يلي: هم فئة السكان الذين يعملون ويساهمون في النشاط الاقتصادي، زائد فئة السكان الذين لا يعملون ولكن قادرون على المساهمة في النشاط الاقتصادي. أما تعريف المكتب الدولي للعمل**(BIT)** فله تعريف مختلف عن تعريف الأمم المتحدة**(ONU)** وذلك كما يلي: السكان النشطون هم فئة السكان من الجنسين ذكر وأنثى الذين يساهمون في النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة(فترة الاستقصاء). أما في الجزائر وحسب الديوان الوطني للإحصاء **(ONS)**: فان فئة السكان النشطون هم الأشخاص الذين يشغلون في مناصب عمل زائد الأشخاص الذين لا يعملون ويرغبون في البحث عن العمل.

1-2-2- السكان المشتغلون Population occupée: فئة السكان المشتغلون هم الذين يقومون بأي نشاط اقتصادي له عائد نقدي أو مادي مهما كان سنهم وهذا خلال فترة زمنية وهي فترة الاستقصاء.

1-2-3- البطالون: هم الأشخاص الذين هم بدون عمل أي لم يقوموا بأي نشاط اقتصادي خلال فترة الاستقصاء، بحيث قادرون وراغبون في العمل وهم في حالة البحث أي قاموا بالخطوات الجادة للحصول على العمل.

في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه العناصر التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و 59 سنة)
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي ، كما نشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك
- أن يكون في حالة بحث عن عمل ، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل

كما يفرق بين فئتين من البطالين (STR) وذلك كالآتي:

[1]- البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص، 176.

*San Travail

- البطالين الذين هم بدون عمل ويبحثون عنه ولم يشغلوا من قبل STR1

- البطالين الذين هم بدون عمل ويبحثون عنه وقد اشتغلوا من قبل STR2

وبالتالي: STR=STR1+STR2

الشكل (2-1): بنية السكان

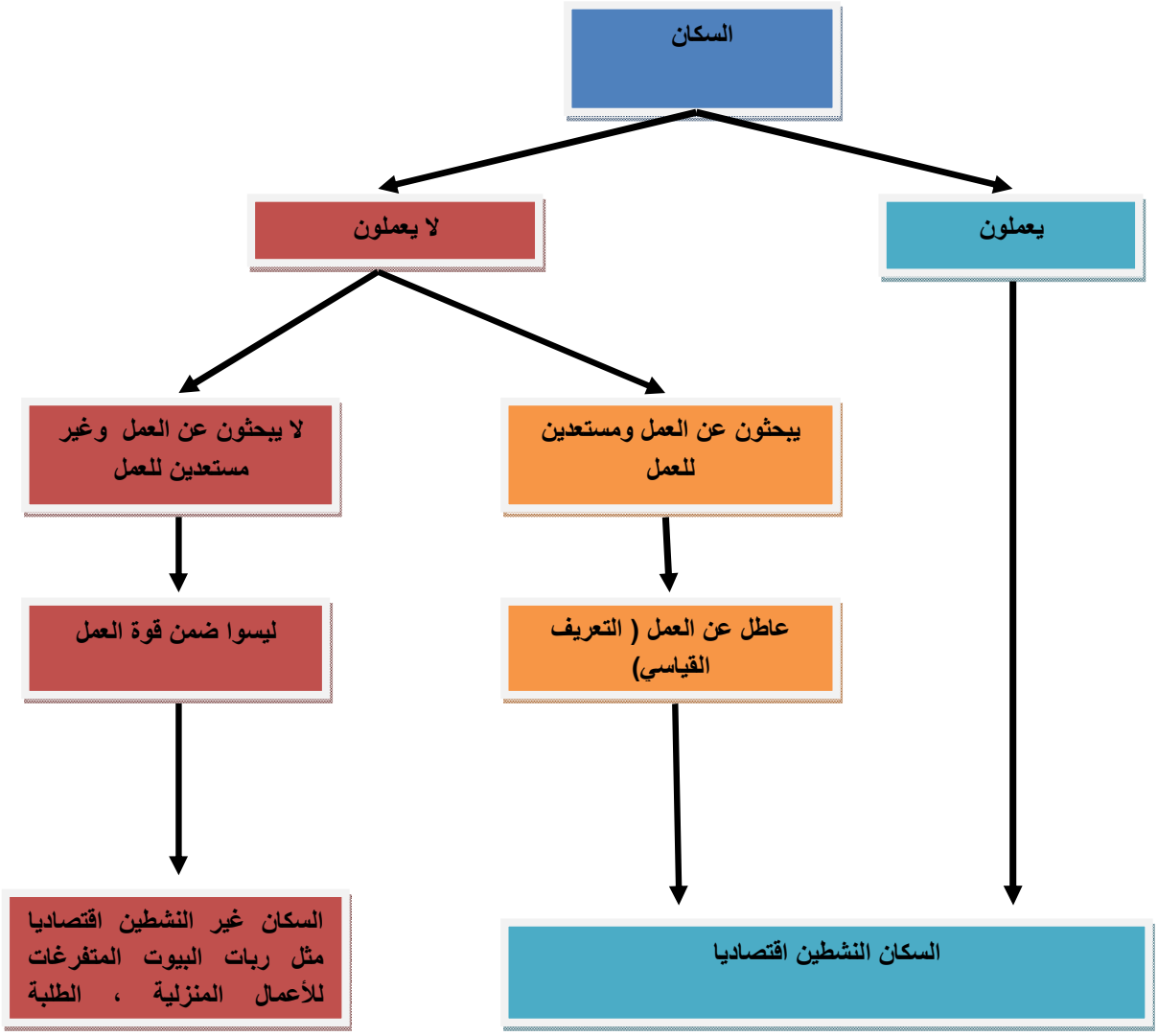

المصدر: محمد ناصر إسماعيل ناصر، عدنان زيدان عبد العزيز، عدوية ناجي عطيوي، مجلة التقني، المجلد الحادي والعشرون، العدد 6، 2008، ص، 112.

2- مؤشرات سوق العمل:

2-1- معدل النشاط Taux d'activité: يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي، وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100ساكن ويعطى هذا المدلول رياضيا بالصيغة التالية:

$$\textbf{معدل النشاط (TA)} = \frac{\text{عدد السكان النشطين(PA)}}{\text{العدد الإجمالي للسكان(PT)}} \times 100$$

ـ لكن هذا المعدل لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأننا أدمجنا أفراد لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل في حساب هذا المعدل. لهذا نلجأ إلى مقياس أكثر دقة وهو معدل النشاط الصافي والذي يعبر عن حجم القوى العاملة من كل100 فرد من السكان الذين هم سن العمل ويعكس درجة حب العمل بين السكان وا إلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود أو انتعاش بالإضافة إلى معتقدات المجتمع. يعطى هذا المدلول رياضيا بالصيغة التالية:

$$\text{معدل النشاط الصافي} = \frac{PA}{PAT} \times 100$$

ويتوقف هذا المعدل على العوامل المؤثرة في البسط والمقام أي العوامل التي تؤثر في حجم السكان النشطين وحجم السكان في سن العمل، ونذكر من بينها:

ـ القوانين التي تحكم سن العمل المسموح به والمدة الإجبارية للتعليم.

ـ القوانين التي تحكم ظروف التوقف عن العمل(سن التقاعد العادي والمسبق).

ـ مدى مشاركة النساء في اليد العاملة.

ـ الظرف الاقتصادي وما يتميز به من ركود أو انتعاش.

ـ نظام التأمين عن البطالة.

ـ معدل الزيادة الطبيعية للسكان وتطور مؤشر الأمل في الحياة[1].

2-2- معدل العمالة Taux d'emploi: هو عبارة عن نسبة السكان المشتغلين في سن العمل ويعكس مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة وضعف هذا المعدل دلالة على هدر الموارد البشرية والتي تعتبر من أهم الموارد[2]. نعبر عن هذا المعدل رياضيا بالصيغة التالية:

$$\textbf{معدل العمالة (TE)} = \frac{\text{عدد المشتغلين(PO)}}{\text{الفئة النشطة(PA)}} \times 100$$

[1]- البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص، 181.

[2]- البشير عبد الكريم، واقع سوق العمل في الجزائر لسنة 2010 وآفاقه سنة 2011 و2012، ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13 و14 أفريل 2011، جامعة بسكرة، الجزائر، ص، 199.

2-3- معدل الشغل Taux d'occupation: إن معدل الشغل عبارة عن مقياس يبين لنا عدد المشتغلين من كل 100 فرد مقيم، و مقلوبه عبارة عن معدل الإعالة والذي نوضحه كالآتي:

$$\text{معدل الشغل}(TO) = \frac{\text{عدد المشتغلين}(PO)}{\text{العدد الإجمالي للسكان}(PT)} \times 100$$

2-4- معدل الإعالة يمثل معدل الإعالة نسبة عدد الأشخاص غير النشطين اقتصادياً إلى عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل وحققوا عمالة، وعادةً ما يوضح كنسبة مئوية. بعبارة أخرى وللتعبير عن هذا المقياس بدقة فإننا ننسب السكان الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا إلى السكان الذين لا يمارسون نشاطا، حتى ولو كانوا في سن العمل. وطبقا لهذا التعريف، فان معدل الإعالة يساوي عدد السكان الذين لم يبلغوا بعد سن العمل، مضافا إليه عدد السكان الذين بلغو سن المعاش لنحصل على أعداد الأشخاص المعالين. ثم نقسم أعداد المعالين على أعداد السكان في العمل. ومنه معدل الإعالة يساوي:

$$\text{معدل الإعالة} = \frac{\text{العدد الإجمالي للسكان}(PT)}{\text{عدد المشتغلين}(PO)} \times 100$$

إذن معدل الإعالة الاقتصادية في الحقيقة ما هو إلا مقلوب معدل الشغل، كلما زاد معدل الإعالة كلما يعني ذلك أن هناك عدد أكبر من السكان يجب أن يعالوا بواسطة كل شخص يعمل، والعكس كلما قل معدل الإعالة كلما يعني ذلك انخفاض عبء الإعالة الواقع على كل شخص يعمل. ومن الواضح أن معدل الإعالة يعبر عن مدى العبء الذي يلقيه السكان في فئات عمرية معينة على باقي الفئات في المجتمع، فبالنسبة للأفراد ذوي الأسر الكبيرة يكون العبء واضحا على الأفراد في سن العمل في الأسرة[1]؛

معدل الإعالة يبين عدد الأفراد الذي يعيلهم شخص واحد بالمتوسط، وتظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لعيال هذا الشخص، فعلى سبيل المثال، كان كل فرد عامل في الجزائر يعيل تقريبا 6 أفراد في سنة 1996 وأصبح يعيل 4 أفراد فقط في سنة 2006 وهذا يدل على تحسن سوق العمالة من جهة وميول الأفراد إلى الاعتماد على النفس من جهة أخرى[2].

---

[1]- محمد إبراهيم السقا، الهيكل السكاني وخصائص السكان، مقرر اقتصاديات السكان، الفصل السادس، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت. http://www.cba.edu.kw/elsakka/chap007_312.doc

[2] - البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص، 181.

2-5- معدل البطالة Taux de chômage: يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعالياتها ولا يمكن علاج مشكل البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

تقوم الدول المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظرا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة، يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة. عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة من القوة العاملة الفئة النشيطة في المجتمع عند زمن معين. وهو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشيطة. وذلك باستخدام الصيغة التالية[1]:

$$\textbf{معدل البطالة(TC)} = \frac{\text{عدد العاطلين(STR)}}{\text{الفئة النشطة(PA)}} \times 100$$

إذا كان هذا المعدل صغيرا، فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل وا إذا كان كبير معناه أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم الاستقرار وأن مناصب العمل الشاغرة تملأ بسهولة. إن هذا المعدل يعكس نسبة المجموعة التي تكون في وقت معين راغبة في العمل لكنها لا تجد الفرصة. لكنها بالضرورة لا تعطي أي فكرة عن الضيق الاقتصادي الذي يعانيه أفراد هذه المجموعة وذلك لأسباب:

أ- هذا المعدل لا يأخذ بعين الاعتبار الذين لا يبحثون عن عمل أو الذين توقفوا عن البحث بعد أن يئسوا من الحصول على وظيفة فهؤلاء الأفراد منضمين في عدد العاطلين.

ب- إحصاءات البطالة لا تفيدنا عن مستويات كسب العمل الخاص بالأفراد العاملين، وعما إذا كانت هذه المستويات تزيد على حد الفقر أم لا.

ج- ينتمي العديد من العمال العاطلين إلى أسر بها أكثر من عامل يحقق دخلا، فكثير منهم من الشباب وهم ليسوا بالعائل الأول للأسرة.

د- الكثير من العمال العاطلين يحصلون على دعم للدخل خلال فترة تعطلهم من العمل، سواء تعويضات حكومية للبطالة أو مدفوعات داعمة من هيئات خاصة.

[1]- سرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، 13 و14 أفريل 2011، جامعة بسكرة، الجزائر، ص، 285.

و- بيانات معدل البطالة تقدم لنا معلومات عن النسبة العاطلة من القوى العاملة ولا تعطينا أي فكرة عن النسبة العاملة من السكان، إنما معدل العمالة أو معدل الشغل هو الذي يعطينا فكرة عن هذه النسبة[1].

ـ المطب الثالث: مصادر المعلومات الخاصة بسوق العمل.

إن المعلومة هي عنصر ضروري لدراسة سوق العمل، فمصادر المعلومات حول هذا الأخير هي متعددة ومختلفة في الجزائر ولا تستعمل بالضرورة نفس المفاهيم والتصنيف، إذن نجد ثلاثة أنواع هي كالآتي:

1- الاستقصاءات الخاصة بالعائلات(المسوح الأسرية): تهتم بجرد المعلومات الخاصة بعرض العمل انطلاقا من مفهوم السكان النشطين الذي يضم العاملين، العاملين بدوام جزئي، العاملين في منازلهم، المجندين بالإضافة إلى الذين لايملكون عمل والذين يبحثون عن عمل، وهنا نفرق بين ثلاثة أنواع من الاستقصاءات:

1-1- التعداد العام للسكن والسكان(RGPH)[2]: وهو تحقيق شامل وقد قامت الجزائر بخمس استقصاءات منذ الاستقلال(1966، 1977، 1987، 1998) وآخر إحصاء كان في 2008 هذا الاستقصاء يعطي معلومات عن وضعية اليد العاملة، التشغيل والبطالة على مستويات جغرافية دقيقة جدا من خلال رصد العديد من المتغيرات منها: الجنس، العمر، اللغة المقروءة والمكتوبة، الحالة المدنية، المهنة الأساسية، فرع النشاط الاقتصادي والقطاع القانوني. وهنا تجب الإشارة إلى أن هذا الإحصاء يستعمل عدة مستويات عند الاستقصاء وهي:

ـ الجداول الموجهة إلى للمقاطعات والبلديات.

ـ الاستطلاع الولائي.

ـ الاستطلاع الوطني.

ـ المعالجة الشاملة.

لكن ما يعاب على هذا التعداد أنه يعطي نتائج تخص فترة الاستقصاء فقط، كما أن هذه النتائج لا تنشر بلشرة وا إنما قد يتم نشرها بعد أشهر أو بعد سنوات وهذا ما يجعل النتائج أقل فعالية ولا تستخدم إلا كقاعدة بيانات لباقي الاستقصاءات.

---

[1]- البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص، 182.

[2]- رابح بلعباس، إشكالية البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1966- 2010)، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2012/2011، ص، 146.

1-2- الاستقصاء الخاص باليد العاملة والديمغراغيا(MOD): نتيجة تميز الاستقصاء العام للسكن والسكان بعدم الدقة فقد استدرك الديوان الوطني للإحصاء هذا النقص من خلال تدعيم هذا الاستقصاء باستقصاء آخر شامل(لا يستثني أي قطاع) ودقيق (يخص عينة تتراوح بين 10الاف و13 ألف أسرة) سمي الاستقصاء الخاص باليد العاملة والديمغراغيا وأصبح يقوم به الديوان الوطني للإحصاء دوريا تتخللها من حين لآخر الاستقصاءات العامة للسكان، وقد أجرى أول استقصاء من هذا النوع بين 01 اكتوبر1967 و30 ديسمبر 1969 ومن أهم الاستقصاءات:

1-2-1- استقصاء اليد العاملة 82-85: خلال هذه الفترة تم القيام بأربع استقصاءات حول العمالة والمحاور الرئيسية لهذا التحقيق تتمحور حول:

- الحركة المهنية(1982، 1983، 1984).
- المعادلة: تكوين - شغل(1984).
- النشاط النسوي(1985).

وقد قدر حجم العينة مابين 10000 و13000 أسرة وفترة الاستقصاء في الميدان تدوم قرابة ثلاثة أشهر.

1-2-2- استقصاءات اليد العاملة 89-92: في هذه المرحلة بادرت الدولة بسلسلة أخرى من الاستقصاءات في إطار جديد وبعينات جديدة، ففي 1989 قدر حجم العينة 34000أسرة.

1-2-3- مسوحات فصلية عن العمالة والدخل 96-97.

1-2-4- استقصاءات حول التشغيل2001-2004.

1-3- استقصاءات أخرى خاصة بالعائلات: هي استقصاءات لا تهتم فقط بالمعلومات الخاصة باليد العاملة وا إنما تهتم أيضا باستقصاءات أخرى ثانوية مثل مصاريف الاستهلاك.

2- الاستقصاءات الخاصة بالمؤسسات والشركات: يتم هذا النوع من الاستقصاءات عن طريق البريد، وفي ما يخص المعلومات التي يتم جمعها من خلال الدراسات الاستقصائية فهي لا ترتبط بالعمال بشكل فردي وا إنما ترتبط بخصائص المؤسسات أو الشركات، وهناك نوعين من الدراسات الاستقصائية:

1-2- الدراسات الاستقصائية المخصصة ومنها:

استقصاء العمل – الأجر-(1967-1983).

استقصاءات فصلية حول الشغل.

مسح حول الأجور.

3-1- استقصاءات أخرى خاصة بالمؤسسات: ومنها مسح حول الصناعة، مسح حول البناء والأشغال العمومية، استقصاءات أخرى.

3- الاستقصاءات الإدارية (المصادر الإدارية): وهي تعتمد على الإحصائيات التي تقدمها كل من:

3-1- ميزانية العمل Le Bilan de L'emploi: حسب المرسوم رقم 81-62 المؤرخ في 4 أفريل 1981، ميزانية العمل تسجل حالة العمالة لكل سنة ويجبر كل المؤسسات التي تشغل أكثر من 9 أفراد على إرسال ميزانية العمل السنوية، والأهداف المسطرة من وراء المرسوم هي تحديد حجم العمالة حسب مختلف المتغيرات الاجتماعية والمهنية، وكذلك حركية الأشخاص بين مناصب العمل. وتتوزع المهام على مستوى الهيئات المعنية كالآتي:

تتكفل وزارة العمل والضمان الاجتماعي بجمع ومعالجة المعلومات الخاصة بالشركات العمومية الوطنية والخاصة في حين اسند استغلال المعلومات الخاصة بقطاع الفلاحة إلى وزارة الفلاحة أما المديرية العامة للتوظيف العمومي فقد تكفلت بالعمل في الإدارة العمومية، وتقوم وزارة التخطيط السابقة بوساطة الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) بجمع المعلومات الخاصة بالشركات العمومية والجماعات المحلية، ما التقرير النهائي فقد اسند إلى وزارة العمل والضمان الاجتماعي. ويتميز هذا المصدر بالنقائص التالية:

- مدة الإجابة شبه طويلة رغم أن إرسال هذه الميزانية يجب أن يكون قبل 31 مارس.
- نسبة الإجابة ضعيفة بالخصوص عند القطاع الخاص.
- المعالجة التقليدية لهذه المعطيات وعدم استخدام النماذج الإحصائية المتطورة والفعالة في التقديرات والتحليل حيث لا يؤخذ بعين الاعتبار عدم الإجابات مما يبعد التقديرات المنشورة عن القيم الحقيقية وبالتالي يعتبر هذا المصدر من بين المصادر الأكثر ضعفا من حيث إعطاء معلومة إحصائية ناجعة ودقيقة بخصوص اليد العاملة، أما فيما يخص المعلومات التي يقدمها هذا المصدر فيعطي حجم العمالة حسب:
- القطاع القانوني، فرع النشاط الاقتصادي، مستوى التكوين، النوع.

3-2- معطيات الوكالة الوطنية للتشغيل: تعمل الوكالة الوطنية للتشغيل بواسطة شبكة مكونة من أكثر 200 وكالة محلية موزعة على 48 ولاية تجمع شهريا المعطيات الخاصة بمؤشرات سوق الشغل وتنشر فصليا، هذه المؤشرات مرتبطة أساسا مرتبطة أساسا بـ (طلب الشغل المسجل، عرض الشغل المسجل، التنصيبات المنفذة، العقود المنتهية)، ومن جهة أخرى تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل بمراقبة نفقات اليد العاملة

الأجنبية بواسطة تسليم عقد السماح بالعمل، ومن ثم تقدم خصائص عن هذه الفئة حسب مختلف المتغيرات (الجنسية، مكان العمل،...)[1].

ـ **المبحث الثاني:** الأساس النظري لسوق العمل.

بعد تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية حول سوق العمل جاء الدور لإعطاء نظرة عن أراء الفكر الاقتصادي التقليدي والحديث لهذا السوق، هذه الآراء التي نعالجها من خلال المطلب الأول والثاني من هذا المبحث وقبل كل هذا كان التكلم عن مكونات سوق العمل في المطلب الأول.

ـ **المطلب الأول:** مكونات سوق العمل

1- عرض العمل

يقصد بعرض العمل عدد العاملين الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء أجر معين، والتعريف الأكثر دقة هو مجموع ساعات العمل التي يرغب العاملون في تقديمها لأغراض الإنتاج لقاء أجر معين وخلال فترة زمنية معينة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة[2].

وعرض العمل يصدر من العمال أو(العائلات)، حيث لا يمكن الفصل بين خدمة العمل وبين العامل ذاته، وخاصية عدم الفصل من خصائص الخدمة، أي لا يمكن فصل الخدمة عن مؤديها[3].

ويمثل عرض العمل جزء من المجموع الكلي للسكان الذي تقع أعمارهم مابين (15-60) سنة ويسمى بالسكان النشطين أو القوة العاملة بعد استبعاد العاجزين عن العمل بسبب العاهات أو الإصابات التي تعوق القيام به وكذلك الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو تزيد عن 60 سنة ولا يقومون بأي نشاط اقتصادي ويسمى هذا القسم بالسكان غير النشطين وهذا ماتم التطرق إليه سابقا.

ونظر ًا لاختلاف مفهوم عرض العمل بإختلاف التركيب الهيكلي للسكان ودرجة التطور الاقتصادي والتقني والاجتماعي والصحي، فقد جرى تقسيم عرض العمل وفقا لما جاءت به توصيات هيئة الأمم المتحدة بهذا الخصوص وكمايلي:

ـ **أصحاب العمل:** وهم الأفراد الذين يديرون نشاطا اقتصاديا معينا لحسابهم الخاص ويشغلون آخرين تحت أمرتهم وا ِدارتهم.

---

[1] – رابح بلعباس، مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل في تسيير سوق الشغل الجزائري، دراسة كمية، مذكرة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005،

[2]– مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر ، عمان (الأردن)، 2007، ص، 77.

[3]– عبد القادر لحسن، مرجع سابق، ص، 183.

ـ **العاملون لحسابهم:** وهم العمال الذين يديرون نشاطا اقتصاديا لحسابهم الخاص دون أن يقوموا بتأجير آخرين.

ـ **الأجراء:** وهم الأشخاص الذين يعملون في الأنشطة الاقتصادية العامة أو الخاصة ويحصلون لقاء عملهم تعويضا يكون على شكل أجور أو رواتب.

ـ **العمال العائليون:** وهم الأشخاص الذين يقومون بالعمل تحت إدارة احد أفراد الأسرة بمقابل أو بدون مقابل.

ـ **آخرون:** وهم العاملون الذين يصعب في تحديد حالتهم على ضوء ما تقدم[1].

1-1- قانون عرض العمل: ينص قانون عرض العمل على أن كميات العمل التي يرغب الأفراد في تقديمها تزداد مع زيادة مستوى الأجر ولكن إلى حد معين من الأجر، ففي الحالات الاستثنائية وبعد حد معين من الأجر فان أي زيادة في الأجر تؤدي إلى انخفاض كميات العمل التي يرغب العمال في تقديمها، أي أن العلاقة في الحالة الاعتيادية طردية بين الأجرة وبين كمية العرض. أما في الحالة الاستثنائية فان العلاقة تصبح عكسية بين الأجر وكمية العرض من العمل. ذلك لان العامل بعد مستوى معين من الدخل قد يميل إلى تفضيل وقت الراحة عن العمل.

1-2- منحنى عرض العمل: إن منحنى عرض العمل يعكس العلاقة بين مستوى الأجر وساعات العمل التي يرغب العامل في تقديمها. والمنحنى في العادة موجب الميل، أي ينحدر من الأسفل إلى الأعلى نحو اليمين عاكسا علاقة طردية بين كمية العمل المعروضة ومستوى الأجر، وعلى سبيل المثال لو ازداد معدل اجر البنائين مع ثبات أجور بقية المهن الأخرى فنتوقع أن نجد عدد اكبر من العمال يرغبون في العمل كبنائين والشكل البياني يوضح ذلك كالآتي[2]:

[1] – محمد طاقة، د. حسين عجلان حسن، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2008، ص،47. بتصرف.

[2] – مدحت القريشي، مرجع سابق، ص، ص، 77، 80.

الشكل (2-2): دالة عرض العمل

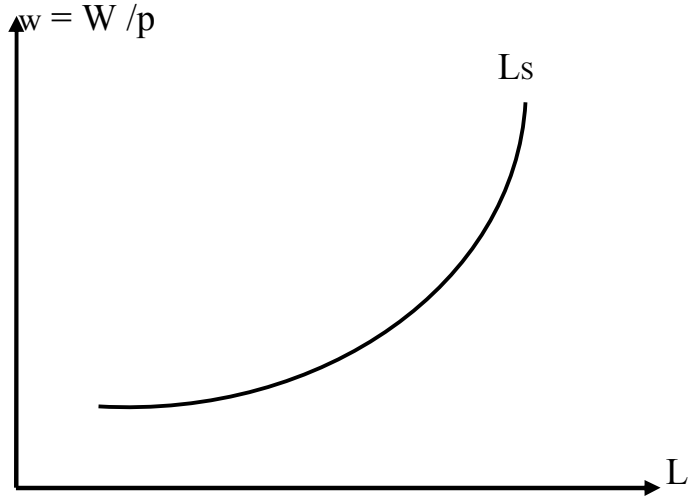

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009، ص، 82.

1-3- العوامل المحددة لعرض العمل: يتأثر عرض العمل بمجموعة من العوامل منها متغيرات اقتصادية وأخرى اجتماعية نستطيع أن نوجزها كالآتي:

أ- حجم السكان: يؤثر حجم السكان على عرض العمل إذ كلما يزداد معدل نمو السكان ازداد عدد الأشخاص القادرين على العمل والعكس صحيح.

ب- ساعات العمل: حيث يزداد عرض العمل بزيادة عدد الساعات المخصصة للعمل.

ج- نسبة السكان في سن العمل: المشتغلون والباحثون عن العمل إلى مجموع السكان ويتأثر هذا المعدل بالسن والعادات والتقاليد، فكلما زادت هذه النسبة ازداد عرض العمل والعكس صحيح أيضا.

د- حرية اختيار العمل: ظروف وطبيعة العمل، كفاءة العمل والعوامل المؤثرة فيه، التعليم والإعداد المهني، تقسيم العمل، ظروف المعيشة.

و- التركيب النوعي للسكان من حيث الجنس والعمر: إن مساهمة السكان في قوة العمل الفعلية من حيث الجنس والعمر تتخذ اتجاهات مختلفة تتفق والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ففي البلدان السائرة في طريق النمو يبدو سن العمل مبكرا كما أن مساهمة المرأة في قوة العمل تكون منخفضة إلى زيادة نسبة الوفيات بسبب الجهل والمرض والحروب في مثل هذه البلدان على عكس ما يحصل في الدول المتقدمة فعلى الرغم من انخفاض معدلات عدد السكان فإن هناك زيادة ملحوظة في حجم القوى العاملة، وهكذا فإن زيادة

حجم السكان تتخذ على جملة من الأمور، وفي طليعتها تحسين الظروف الاقتصادية والمعاشية والصحية وزيادة الولادات الحية وقلة الوفيات.

ي- الهجرة: يؤثر انتقال العاملين في المتوفر من الأيدي العاملة كما يؤثر في نوع الخبرات الموجودة ومدى تخصصها في أعمال معينة.

2- طلب العمل

يقصد بالطلب على العمل كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل أجر معين[1]، والطلب على العمل من وجهة نظر صاحب العمل(الطلب الفردي) يعكس رغبة صاحب العمل في توظيف عنصر العمل عند أجر حقيقي معين وفي فترة زمنية معينة ومكان معين مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. وعليه فان صاحب العمل هو الذي يحدد الكمية المطلوبة من العمل.

الطلب على العمل هو **طلب مشتق(Derived Demand)** من الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها العامل، وأن صاحب العمل يستأجر العمال لغرض استخدامهم في إنتاج السلع والخدمات ولا يطلب العمل بحد ذاته. وللطلب على العمل خاصيتين: الأولى أن منحنى الطلب العمال ينحدر إلى الأسفل، والثانية هي درجة استجابة الطلب للتغيرات الحاصلة في الأجور. والطلب على العمل(من قبل أصحاب العمل) يعتمد على الأجر الحقيقي من جهة وعلى الإنتاجية الحدية للعامل(Marginal Productivity of Labour) من جهة أخر ى والتي نعرفها اختصارا (MP_L).

2-1- قانون طلب العمل: ينص قانون الطلب على العمل على أن العلاقة بين كمية العمل المطلوبة ومعدل الأجر الحقيقي علاقة عكسية، أي كلما ازداد مستوى الأجر الحقيقي، كلما انخفضت الكمية المطلوبة من العمل والعكس صحيح، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ذات العلاقة.

2-2- منحنى طلب العمل: يمكن الحصول على منحنى الطلب الكلي للعمل وذلك بالجمع الأفقي لمنحنيات الطلب على العمل من قبل جميع المؤسسات داخل الاقتصاد عند المستويات المختلفة من الأجور الحقيقية. ويظهر من خلال الشكل البياني لمنحنى الطلب الكلي للعمل كدالة للأجر الحقيقي، وطالما أن منحنى طلب المؤسسة على العمل سالب الميل كذلك يكون منحنى الطلب الكلي على العمل سالب الميل أيضا، لأنه يعبر عن السلوك الكلية لعدد كبير من المؤسسات، إلا أن انحداره على مستوى معين من الأجر يكون أكثر انبساطا من منحنى الطلب الفردي على العمل. والشكل البياني يوضح ذلك كالآتي:

[1] – محمد طاقة، د. حسين عجلان حسن، مرجع سابق، ص، ص، 48، 49.

الشكل (2-3): دالة الطلب على العمل

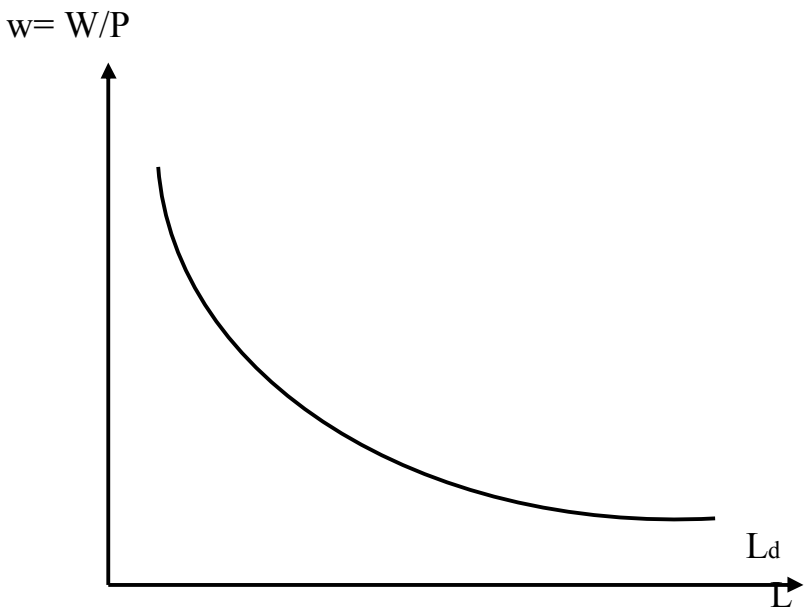

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، الطبعة السادسة، ص، 274.

خلاصة القول: يزداد الطلب على العمل إلى الحد الذي عنده يتحقق أعلى ربح ممكن، أي عندما يتساوى معدل الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية للعمل.

$L_d=L(W)$

حيث، L : مستوى استخدام العمل

W: معدل الأجر الحقيقي

$W=MP_L$

حيث، MP_L : الإنتاجية الحدية للعمل تساويW: معدل الأجر الحقيقي، وعند افتراض ثبات عناصر الإنتاج الأخرى ماعدا العمل، فان مستوى الإنتاج سيعتمد على مستوى استخدام العمل.

$$Q = \varphi(L)$$

حيث، Q حجم الإنتاج

L مستوى إستخدام العمل

بشرط أن يكون:

$$0 < \varphi'(L)$$
$$0 > \varphi''(L)$$

ويقصد بهذين الشرطين أن الإنتاجية الحدية للعمل موجبة ومتناقصة، ويحاول صاحب العمل لتحقيق أعلى ربح ممكن أن يساوي بين معدل الأجر الحقيقي والإنتاجية الحدية للعمل، آي عندما يتحقق الشرط التالي[1]:

$$w = \varphi'(L)$$

ويمكن التعبير عن هذا الشرط بيانيا بالشكل كالآتي:

الشكل (2-4): منحنى الإنتاجية الحدية للعمل.

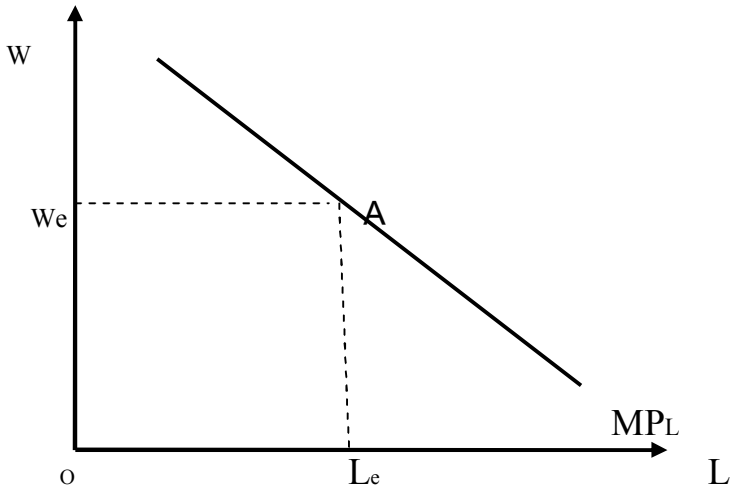

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص، 76.

3- توازن سوق العمل

يتحقق توازن سوق العمل عند معدل الأجر الحقيقي الذي عنده يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه ويتحقق هذا التوازن عند مستوى الاستخدام التام الذي يجعل بالإمكان تصفية السوق من العاطلين عن العمل.

$$L_d = L_s$$

والشكل البياني يوضح ذلك كالآتي:

[1]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، الجزائر، 2009، ص، 76.

الشكل (2-5): توازن سوق العمل

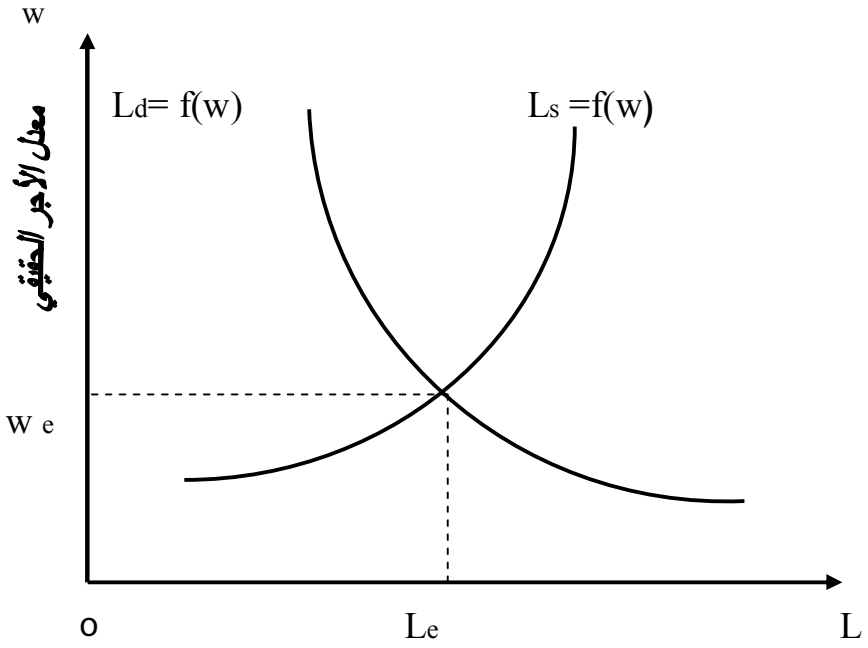

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص، 76.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أنه يتحقق توازن سوق العمل عند معدل الأجر الحقيقي W_e، ومستوى الاستخدام L_e، حيث عنده يتحقق مستوى الاستخدام التام، إذ ينعدم وجود البطالة بين العمال عند معدل الأجر الحقيقي التوازني، وتتوفر فرص العمل لكل من يرغب عند معدل الأجر الحقيقي التوازني، ماعدا العمال الذين هم في دور التفتيش عن فرص العمل[1].

ـ المطلب الثاني: سوق العمل في الفكر الكلاسيكي

1ـ النظرية الكلاسيكية: تستند النظرية الكلاسيكية في موضوع العمالة والاستخدام، على التفاعل التلقائي بين القوى المحددة للعرض من العمال وبين القوى المحددة للطلب عليهم، وما تلعبه الأجور الحقيقية من دور في هذا التفاعل، حيث يتحدد المستوى التوازني للإنتاج، ومن ثم حجم العمالة المستخدمة من خلال[2]:

ـ دالة الإنتاج، ومنها يمكن اشتقاق دالة الطلب على العمل؛

ـ دالة العرض للعمل.

[1]– ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق ، ص 84.

[2]– أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص، 33.

فقد أوضح الكلاسيك كيف يمكن لمنحنى الإنتاجية الحدية للعمل في ظل المنافسة الحرة الكاملة أن يمثل في الوقت ذاته منحنى الطلب على الأيدي العاملة. هذه العلاقة المفترضة بين الإنتاجية والاستخدام، كانت إحدى المقومات الأساسية للنظرية الكلاسيكية، كما مثلت إحدى مسلمات النظرية الكنزية فيما بعد. إذن تحليل سوق العمل في النظرية الكلاسيكية ينطلق مبدئيا من تحليل التوازن العام، أي أن حجم التشغيل الخاص باليد العاملة يتوقف على سلوك العرض والطلب في سوق العمل.

1-1- الطلب على العمل: كما نعلم أن نقطة انطلاق النموذج الكلاسيكي في تحديد مستوى العمل ومعدل الأجر هي دالة الإنتاج، حيث يرتبط حجم الإنتاج الكلي بمتغيرين أساسيين من عوامل الإنتاج المتاحة لإنتاج السلع والخدمات.

وتكتب كما يلي: $Q = \varphi(L, K,...)$

حيث تمثل:

Q: حجم الإنتاج الكلي

L: كمية العمل المتاحة

K: رأس المال

يفترض الكلاسيك ثبات رأس المال وغياب التقدم التكنولوجي في الأجل القصير وأن العامل الوحيد المتغير في دالة الإنتاج[1] هو كمية العمل المستخدمةL، حيث: $Q = \varphi(L, \overline{K}, ...)$

معنى هذا أن حجم الإنتاج يتحدد بحجم اليد العاملة المستخدمة L ومنه $Q = \varphi(L)$ وحسب الفرضيات المعمول بها لدالة الإنتاج، فإنها دالة متناقصة الغلة ومنه فإن دالة الإنتاجية الحدية للعمل MP_L، تكون موجبة ومتناقصة، وهذا يعني أنه كلما زادت اليد العاملة L يزيد حجم الإنتاج غير أن هذه الزيادة تكون بمعدل متناقص.

$$Q'(L) > 0 \quad , \quad Q''(L) < 0$$

الرسم البياني يوضح ذلك كالآتي:

[1] - Fève. P et Ortega. J,"Macroéconomie: Approche Pratique Contemporaine", Dunod, Paris, 2004, P, 72.

الشكل (2-6): دالة الإنتاج عند الكلاسيك

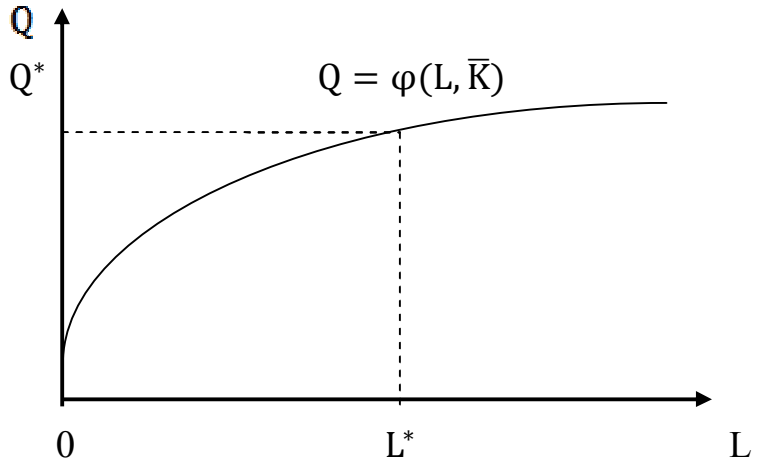

المصدر: تومي صالح، مرجع سابق، ص، 110.

في ظل اعتقاد الكلاسيك في تحليلهم لسوق العمل العقلاني للمنتج في ظل المنافسة الحرة الكاملة، بالإضافة إلى ثلاث فرضيات ضمنية يراها الكلاسيك في سوق العمل والتي نوجزها فيما يلي:

1ـ فرضية تجانس وحدة العمل: يرى الكلاسيك أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمرا ضروريا لان كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين فيه، ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالتفرقة بين الأجراء.

2ـ حرية حركة عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل.

3ـ وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل إمكانية الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل، فيكون كل من طالب العمل وعارض العمل على علم تام بالأجر الحقيقي. حيث عند بيع أو شراء العمل عند أجر نقدي فان رب العمل يعلن ما يعادل قيمة هذا الأجر النقدي مقوما بالسلع والخدمات. كما أن هذه المنافسة الحرة الكاملة ترتكز على تعظيم الربح، حيث يتم تحديد المؤسسات على طلبها على العمل كما يلي:

$$\pi = P.Q - W.L$$

حيث تمثل:

π: أرباح المؤسسات

P: المستوى العام للأسعار

W: الأجر الاسمي

حيث تهدف المؤسسة إلى تعظيم الربح: $\mathrm{Max}(\pi) = \mathrm{P.Q} - \mathrm{W.L}$

ومع ثبات عوامل الإنتاج: $\mathrm{Q} = \varphi(\mathrm{L}) \qquad /\bar{K}$

فشرط الأعظمية يكون كالآتي: نقوم باشتقاق دالة الربح بالنسبة للعمل:

$$\frac{\partial \pi}{\partial \mathrm{L}} = 0 \Longrightarrow \mathrm{P.Q'(L)} - \mathrm{W} = 0 \Longrightarrow \mathrm{Q'(L)} = \frac{\mathrm{W}}{\mathrm{P}} \Longrightarrow \mathrm{MP_L} = \mathrm{W/P}$$

إن الشرط الضروري لتعظيم الربح هو تساوي الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية للعمل $\mathrm{MP_L}$ وبما أن الإنتاجية الحدية متناقصة $\mathrm{Q''(L)} < 0$ فأي زيادة في التوظيف (طلب العمل) يستلزم انخفاضا في الأجر الحقيقي، وبالتالي فطلب المؤسسات على العمل هو دالة متناقصة للأجر الحقيقي ويرمز له ب $\mathrm{L_d}$

حيث : $\mathrm{L_d} = \mathrm{Q}^{-1}\left(\frac{W}{P}\right)$

ونكتب $\mathrm{L_d} = f(w/P)$

أما تمثيل منحنى الطلب على في الحالة الكلاسيكية هو يطابق منحنى الطلب الشكل لعام[1].

1-2- عرض العمل وفق النظرية الكلاسيكية: يعرف عرض العمل بأنه عبارة عن عدد العمال الراغبين في العمل عند معدل الأجر الحقيقي السائد[2]، وترى المدرسة الكلاسيكية أن الشخص القادر على العمل له القدرة على أن يقسم وقته بين وقت يخصصه للعمل، ووقت يخصصه للراحة.

إذ ركز الكلاسيك على الأجر الحقيقيW/P، باعتبار أنه التعويض "الحقيقي" للعمال مقابل تخليهم عن بعض وقت فراغهم، وبذل هذا الوقت في أداء الأعمال الإنتاجية، فالأجر الحقيقي على هذا الأساس يمثل القوة الشرائية للأجر النقدي، وما تعكسه هذه القوة الشرائية من إمكانيات استهلاكية، تزيد بزيادة الأجر الحقيقي، وتنقص بنقصه.

إن زيادة الأجر الحقيقي هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن عن طريقه إقناع العمال بفائدة التخلي عن وقت الفراغ وبذل المزيد من الجهد في الإنتاج، ويتم ذلك بإحدى الطريقتين[3]: إما بزيادة الأجر النقدي W ، مع بقاء مستوى الأسعار ثابت (أثر الإحلال)، أو بتخفيض المستوى العام للأسعارP مع بقاء الأجر النقدي ثابت W (أثر الدخل)، وبالطبع، فان زيادة الأجر النقدي لن يكون حافزا على زيادة الكمية المعروضة من العمل إذا رافق هذه الزيادة زيادة بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار وكذلك، فان انخفاض المستوى العام للأسعار لن يكون حافزا على زيادة التوظيف إذا رافق الانخفاض انخفاض في مستوى الأجور النقدية بنفس

---

[1]- أنظر الشكل (2-3)، ص، 66.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص،77.

[3]- أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص، ص، 43، 44.

النسبة، ففي الحالتين سيبقى مستوى الأجر الحقيقي ثابتا و أن أي تغيير ومعه مستوى العرض الكلي من العمال في الأسواق.

يمكن ترجمة هذا المبدأ على شكل منحنى يمثل عرض العملL_S يرتبط ارتباطا موجبا بالأجر الحقيقيW/P والذي هو أيضا يطابق منحنى عرض العمل للحالة العامة[1].

يظهر من خلال الشكل أن عرض العمل من طرف العمال هو تابع للأجر الحقيقي، وهو يعبر عن العلاقة الطردية بين كمية العمل ومعدل الأجر الحقيقي، فكلما أريد الحصول على مقدار عرض أكبر للعمل كلما تطلب ذلك أجر حقيقي أعلى.

وعليه نلخص أن دالة العرض هي دالة متزايدة للأجر الحقيقي: $L_S = f(W/P)$

2- توازن سوق العمل:

تمكن الكلاسيك من تقديم صورة للتوازن الكلي في أسواق العمل، تعتمد في أساسها على مقومات التحليل الجزئي وتنطلق منه لتحديد مستوى الأجر الحقيقي، الذي يحقق التوازن العام للاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل.

يتحقق التوازن في سوق العمل عند تقاطع منحنى العرض والطلب على العمل، ويتحدد عندئذ مستوى الأجر الحقيقي التوازني (we) وكمية العمل التوازنية(Le) ، حينها تكون الكمية المعروضة تساوي الكمية المطلوبة. كما يوضحه الشكل البياني الذي يتطابق مع الشكل البياني للحالة العامة[2].

3- النظرية الكنزية:

لقد رفض كينز في نظريته العامة فكرة البطالة الإرادية وا ٍمكانية الوصول إلى حالة التوازن في كل الأسواق، منها سوق العمل، حيث يرى أن مرونة الأجور والأسعار لا تسمح بالعودة إلى التوازن عن طريق آليات السوق، وأن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل.

حدد كينز الطلب والعرض على العمل وفق الشروط التالية:

---

[1]- أنظر الشكل (2-2)، ص، 64.

[2]- أنظر الشكل البياني (2-5)، ص، 68.

3-1- الطلب على العمل:

فيما يتعلق بالطلب فان كينز لا يختلف عن الكلاسيك[1]، فدالة الطلب على العمل هنا هي أيضا دالة مشتقة من دالة الإنتاج وهي دالة متناقصة للأجر الحقيقي.

$$Q = \varphi(L) \qquad /\varphi'(L) < 0$$

$$\Longrightarrow L_d = f(W/P)$$

يرى كينز أن طلب العمل يتوقف على مستوى **الطلب الفعال**، أي أن المنتجون يعملون على توظيف حجم من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع.

3-2- عرض العمل: بالنسبة لعرض العمل، اختلف كينز عن الكلاسيك في نقطتين هما:

أـ رفض كينز اعتبار الكلاسيك بأن العمل دالة للأجر الحقيقي، فهو يعتبر أن ما يحدد هذا العرض هو معدل الأجر الاسمي، وهو يرى أن العمال معرضون **للوهم النقدي**. أي معرضون في اللاشعور إلى انخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة الزيادة الحاصلة في مستوى الأسعار، فالعامل لا يملك الوسائل التي تسمح له بمعرفة حركة الأجور والمستوى العام للأسعار التي غالبا ما تكون معرفته لهما ضعيفة وغير واضحة.

ب ـ يتمثل الاختلاف الثاني في إمكانية جمود معدل الأجر الاسمي نحو الأسفل، أي عدم انخفاض معدل الأجر دون مستوى معين. بعبارة أخرى يرى كينز أن معدل الأجر الاسمي غير مرن في اتجاه الهبوط، وهو يفرض أن هناك حدا لمعدل الأجر الاسمي[2] وهو ما يسمى بالحد الأدنى للأجر المضمون، والذي يتحدد بالمفاوضات الجماعية بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال، بحيث هذا المستوى للأجر المضمون يجعل عدد معين من العمال راغبا وقادرا على العمل في ظله، وعنده يكون عرض العمل لانهائي المرونة بمعنى أن جزء من منحنى عرض العمل يكون خط مستقيم. وحينما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند معدل الأجر النقدي الأدنى بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي السائد مما يعطي لمنحنى عرض العمل ميل موجب[3] والشكل البياني يوضح كالآتي:

---

[1]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص، 317.

[2]- محمد شريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص، ص، 280، 282.

[3]- عمر صخري، مرجع سابق، ص، 275.

الشكل (2-7): دالة عرض العمل عند كينز

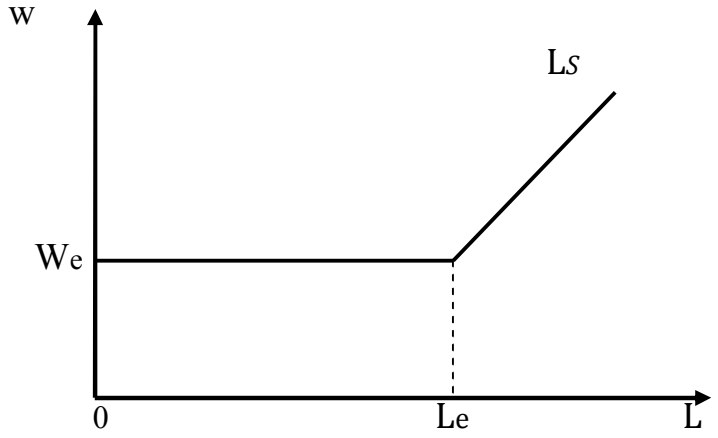

المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص، 275.

3-3- التوازن عند التشغيل الناقص l'équilibre de sous-emploi

يوضح الشكل الموالي أن التوازن بين عرض العمل L_s وطلبهL_{d2} يتحقق في النقطة (e) حيث هناك فائض في عرض العمالة المقاس بالفرق بين $L_{e*} - L_e$ هذا يعني التشغيل غير تام لأنه يوجد عمال مستعدون لقبول العمل عند معدل أجر أدنى We ، وهذا يعبر عن وجود بطالة إرادية (إجبارية)، وحتى يتحقق توازن التشغيل الكامل عند كينز يجب أن يتقاطع منحنى عرض العمل مع طلبه في النقطة (e*)، عندها لا يوجد أي فائض في عرض العمل عند الحد الأدنى من الأجر النقدي We. والشكل الموالي يوضح ذلك كالآتي:

الشكل (2-8): توازن سوق العمل عند كينز.

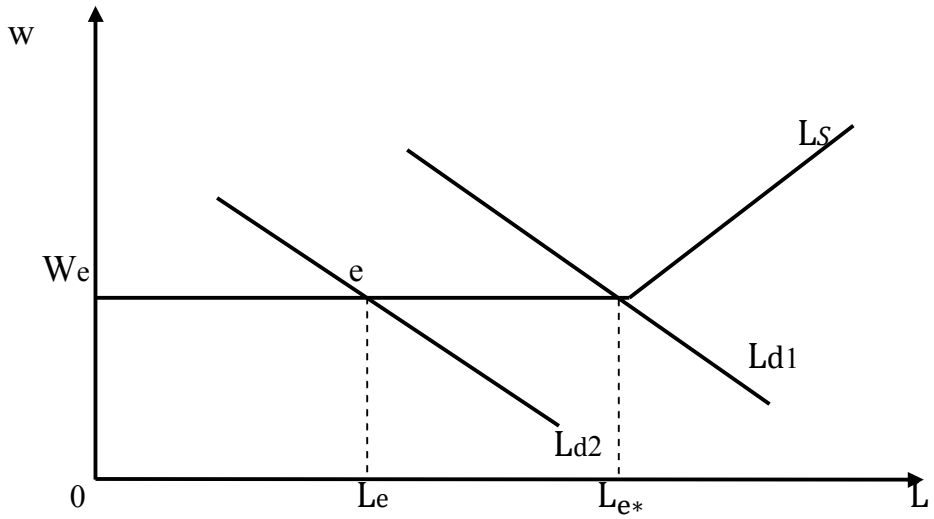

المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص، 276

ـ المطلب الثالث: سوق العمل في الفكر الحديث.

تناولت النظريات التقليدية (الكلاسيكية والكنزية) تحليل آلية سوق العمل، والذي تتقاطع فيه منحنيات عرض العمل والطلب عليه، ويتحدد مستوى الأجر التوازني ومستوى البطالة، إلا أنها لم تستطيع تفسير ارتفاع البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي. لذا ظهرت عدة نظريات حديثة تعتبر أكثر دقة على تفسير الظواهر الحديثة، يختلف تفسيرها لسوق العمل، حيث يمكن أن يتم فيه التوازن بمفرده أو بعلاقته مع باقي الأسواق.

1ـ نظرية رأس المال البشري: من المفاهيم التي كثر الحديث عنها في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، مفهوم رأس المال البشري الذي يعتبر من المفاهيم التي لاقت رواجا كبيرا واهتماما من طرف المفكرين الاقتصاديين في مختلف دول العالم وقد ربط تحقق النمو والتنمية الاقتصادية والبشرية بمدى اهتمام الدولة بهذا المفهوم، إن مفهوم رأس المال البشري يعود إلى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات والمفكر الاقتصادي جاكوب منسر(Jacob mincir) هو أول من استخدم عبارة "الرأسمال البشري" في نشره سنة 1958، لكن الظهور الحقيقي للنظرية الجديدة هو كان من خلال مقال "الاستثمار في الرأسمال البشري" الذي نشره الاقتصادي تيودور وليام شولتز (Theodore William Schultze**) سنة 1961[1]، وفي سنة 1964 قام Gary Becker* بتطوير نظريته المتعلقة بقرار الاستثمار في الرأسمال البشري، حيث أصبحت تشكل هذه النظرية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين كفرع جديد للتحليل النيوكلاسيكي، إذ ترتكز على مجمل فرضياته وترتكز هذه النظرية على مجموعة من المؤهلات والمهارات التي يمكن للفرد الحصول عليها عند مزاولته لنشاط ما، فمثلما يسعى صاحب رأس المال إلى اكتساب الخبرات اللازمة والرفع من الإنتاجية، فان الأجير أيضا يسعى إلى تراكم معارفه لغرض تحسين راتبه المستقبلي[2]، ومن خلال هذا نجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرف رأس المال

---

[1]– سميرة عبد الصمد، سهام العقون، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة: مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15و16، نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، الجزائر، ص، 4.

Theodore William Schultz: اقتصادي أمريكي(1902–1998)، متخصص في اقتصاد التطوير، ساهم طويلا في التعليم العالي في جامعة شيكاغو، أصبح رئيس التجمع الاقتصادي الأمريكي سنة 1960، حصل على ميدالية والكر Walker سنة 1972، أكبر تقدير يمنحه التجمع، نال جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1979.

[2]– يحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970–2005)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص، 36.

***Gary Becker**: اقتصادي أمريكي ولد سنة 1930، معروف من خلال أعماله في التحليل الاقتصادي الجزئي، أعطى دفع قوي لنظرية الرأس المال البشري، مما جعله يحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1992 لأبحاثه في هذا المجال.

البشري بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات التقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبرة[1].

إن الاستثمار في الرأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد في الأمدين المتوسط والطويل، وهذا ما أثبتته بعض التجارب، وكل استثمار في هذا المجال يتطلب نفقات يتحملها صاحب العمل، حيث قارن Gary Becker، بين العائد على الاستثمار في القوى العاملة(معدل المردود الداخلي للرأس المال البشري المستثمر) من خلال تحسين المعارف والمهارات، وبين معدل الفائدة المحصل؛ أي المقارنة بين كلفة الاستثمار والمر دودية المحصلة، على أن تكون الأولى أقل من الثانية؛ أي لصالح صاحب العمل لضمان استمرار المشروع ومن ثم مناصب العمل، إذن محتوى هذه النظرية حسب Gary Becker الفرد يستثمر في رأس المال البشري وتراكمه من أجل الحصول إيرادات أكبر[2].

2ـ نظرية البحث عن العمل: ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال Pevry, Hall, Gordon, Phelps, ، وقد استطاعت هذه النظرية في السبعينات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات الكافية، مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها ولو نسبيا، كذلك اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح. وعليه نظرية البحث عن العمل تنطلق من الوقائع التالية:

ـ تباين كبير في توزيع الأجور مصحوبا بتنوع كبير في المناصب المعروضة.

ـ تحصيل المعلومات خلال البحث عن العمل من طرف الأفراد أو بحث المؤسسة عن العامل الكفء هي عملية مكلفة ماديا لأنها تحتاج إلى نفقات بحث وانتقال من جانب العاملين وتكاليف الاختبارات من جانب رجال الأعمال، هذا من جهة، من جهة أخرى هي عملية تحتاج لوقت طويل وإلى تفرع كامل من الأفراد لجمع المعلومات اللازمة.

---

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، ص، 90.

[2]– الهادي بوقلقول، الاستثمار البشري وإدارة الكفاءات كعامل لتأهيل المؤسسة واندماجها في اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 2004، ص، 205.

ـ تزامن وجود كم هائل من العاطلين عن العمل جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة دون أن يعني هذا وجود أي نوع من الاختلالات في آليات سوق العمل[1].

أما فيما يخص فرضيات هذه النظرية يمكن حصرها في النقاط التالية:

ـ أن الباحث على العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛

ـ كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه عاليا؛

ـ الأفراد العاطلين على العمل هم الأوفر حظا في الحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين[2]؛

ـ أن هناك حد أدنى للأجور، لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على حد أدنى منه، يسمى "بالأجر الاحتياطي" أو "أجر القبول" بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع.

وهكذا تلخص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر موائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة. وقد ساعدت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدة البطالة، وينطبق بصفة خاصة على الشباب الداخلين الجدد في سوق العمل، فنظرا لانعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد حركيتهم ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وهكذا يتسم هؤ لاء بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى مما يزيد من حدة البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم[3].

3ـ نظرية تجزئة سوق العمل[4]: أول من تناول فكرة ازدواجية سوق العمل الاقتصاديان P.Doeringer و M.Piore، من خلال أعمالهما الصادرة في 1971 والمرتبطة بأسواق العمل.

---

[1]– يحيات مليكة، مرجع سابق، ص، 38.

[2]– كلو مهدي، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا، مهندس دولة وشهادة دراسات جامعية تطبيقية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص، 11.

[3]– يحيات مليكة، مرجع سابق، ص، 39.

[4]– دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2008، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص، 179.

ترتكز هذه النظرية على دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة، وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى. وتفترض النظرية وجود نوعان من الأسواق تختلف من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منها على النحو التالي:

أ- السوق الأولية: تتميز هذه السوق بالاستقرار الوظيفي إذ تضم الوظائف الأكثر أجور والأكثر ثباتا واستقرارا، وتستخدم هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرس المؤسسة على الاحتفاظ بها وتتمتع هذه السوق بدرجة عالية في استقرار الطلب على منتجاتها ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها.

ب - السوق الثانوية: تضم الوظائف الأقل أجر واستقرار وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، وتتضمن المؤسسة الإنتاجية الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، وتتأثر بالتقلبات الاقتصادية مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا عرضة للبطالة.

- إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد، وهو ما يعني أن المشتغلين يكونوا أكثر عرضة للبطالة[1].

4- نظرية الأجور الكفأة: تقوم هذه النظرية على أن إنتاجية العامل تتوقف على مستوى الأجر الحقيقي، حيث يعتبر Leibenstein أن إنتاجية العامل الواحد هي دالة متزايدة في الأجر الحقيقي في كتابه "Back- wardness and economic Growth" الذي صدر في 1957، أي أن أصحاب العمل يقوم بدفع أجور للعمال أعلى من الأجور التو ازنية في السوق وذلك بتشجيع العمال لزيادة إنتاجيتهم مما يزيد من عرض العمال لقوة عملهم[2].

وحسب النظرية يكون سلوك العمال وأرباب العمل في تناسق تام مع أهداف تعظيم المردودية بالنسبة لأصحاب الأعمال وتعظيم المنفعة والإشباع بالنسبة للعمال حتى ولو كانت الأجور مرتفعة وظهرت البطالة، وتعرف هذه النظرية إنتاجية العمال بأنها علاقة طردية مباشرة مع المستحقات والأجور[3].

---

[1]- بن فايزة نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990- 2005، حالة الوكالة الوطنية للتشغيل«ANEM»، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2009/2008 ص، 28.

[2]- شلالي فارس، دور سياسات التشغيل في معالجة مشاكل البطالة في الجزائر، 2001-2004، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص، 30.

[3]- BERNARD Bernier. YVES Simon: Initiation à la macro économie, 8ème édition, 2001, p337.

ويمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية:

ـ الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية.

ـ تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة العمل من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بوظيفته، ضف إلى ذلك أن المؤسسة التي تدفع أجور أعلى تسعى من وراء ذلك إلى التقليص من وتيرة الانصراف الإداري للعمال، وكذلك الاقتصاد في المال والوقت كي لا تزيد من تكلفة توظيف وتكوين عمال جدد خلفا للفئة العمالية الأولى.

الشكل (2-9): معدل الأجر الكفء

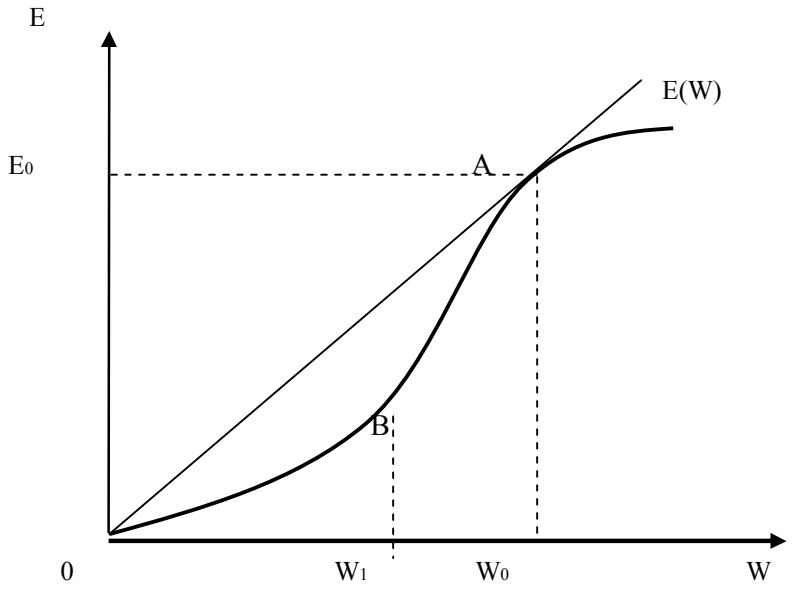

لقد استطاعت نظرية الأجور الكفأة تفسير بعض جونب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي وخصوصا تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجور مرتفعة، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفأة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة عرض زائد من العمال كما تتنبأ النظرية أن العمال الأقل إنتاجية والأقل مهارة ـ هؤلاء تكون تكلفة أجرهم لكل وحدة من الإنتاج عالية ـ معرضون لبطالة حادة إذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية[1].

[1] - Gregory. N. M, Macroéconomie, Paris, 3 eme édition, 2006, p 196.

5ـ نظرية العقود الضمنية: يتلخص محتوى هذه النظرية في سلبية سلوك الشخص في سوق العمل والمتعلقة هي الأخرى بجمود الأجور نحو الانخفاض، حيث يرى الأعوان الاقتصاديين أن الباحث عن العمل يفضل العمل الذي يوفر له أجرة دائمة ومستقرة عن العمل غير المضمون، حتى ولو كان مقابل أجرى عالية.

تمثل الأجور المقدمة في إطار هذه النظرية مزدوجة، الشطر الأول مرن خاص بسعر العمل أي المقابل المادي للجهد المبذول والمدفوع من طرف صاحب العمل، بالإضافة إلى التأمين نتيجة اشتراكاتهم لدى الضمان الاجتماعي. وضمنيا صاحب العمل يتعهد بعدم تحميل العمال الأجراء المتغيرات التي تصادف العملية الإنتاجية في ظروف معينة. من خلال هذا المعنى نلاحظ أن تحديد الأجور (تثبيت) لا يتبع الأوضاع الاقتصادية والصحية للمؤسسة، والأجر ما هو إلا نتيجة القرارات الرشيدة لعارضي وطالبي العمل، حيث إذا ارتفعت وتحسنت صحة المؤسسة لا ينعكس بالإيجاب على اجر العامل، وعليه توصل إلى أن تحديد الأجور في هذه النظرية لا يخضع للمعادلة بين إنتاجية العمل والأجر الحقيقي وا ٍنما الفارق بينهما يخضع ويوافق مبلغ علاوة الضمان المحصل عليه في الحالة الجيدة للمؤسسة أو إلى مبلغ التعويض المحول للعمال في الظروف الصعبة للمؤسسة وهو مضمون من طرف الاقتطاعات على الأجور في الظروف الاقتصادية الجيدة.

وفي الأخير فان نظرية العقود الضمنية تفسر نوعا ما العلاقة الجامدة بين الأجور الحقيقية والإنتاجية الحدية لعنصر العمل، حتى إن لم تتحقق هذه المعادلة فان ذلك راجع إلى مرونة علاقات العمل وذلك معناه التضحية بالفعالية والمردودية العظمى، وحقيقة الأمر دائما المؤسسات تترك لنفسها مجال مرن للحركة خاصة في تقسيم وقت العمل الذي يسمح لها بتعديل نفسها عن طريق الرفع من وقت العمل (في الظروف الحسنة) أو تحقيقه في الظروف السيئة لمحاولة الوصول إلى المعادلة بين العمل والإنتاجية.

ـ المبحث الثالث:مرونة سوق العمل وأنواع البطالة

إن تأثير السياسات الحكومية المختلفة على مستويات التشغيل والأجور تعتمد أساسا على مرونات الطلب على العمل ومرونات العرض على العمل، ونظرا لأهمية موضوع المرونات سوف نقوم في هذا المبحث مناقشة مفهوم وأهمية كل من مرونة الطلب على العمل ومرونة العرض على العمل وكذلك العوامل المؤثرة فيهما، هذا بالإضافة إلى أنواع البطالة الناتجة عن اختلال سوق العمل والتي في أغلب الأحيان سببها الفائض في عرض العمالة.

ـ المطلب الأول: مرونة سوق العمل

1- مرونة طلب العمل

تمثل مرونة الطلب على العمل مدى استجابة الطلب على العمل للتغيرات الحاصلة في الأجور الحقيقية. وتقاس مرونة الطلب على العمل من خلال حاصل قسمة نسبة التغير في كمية الطلب على العمل على نسبة التغير في معدلات الأجور الحقيقية

1-1- العوامل المؤثرة في مرونة الطلب على العمل الأجرية:

تعتبر مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور الذاتية من المعلومات المهمة لقرارات السياسة ويمكن تلخيص العوامل التي تؤثر في مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور الذاتية والتي تعرف بقوانين Hicks-Marshall للطلب المشتق، وقد سميت القوانين بأسماء من قاما بتطويرها وهما الاقتصاديان البريطانيان ألفريد مارشال وجون هيكس وفقا لهذه القوانين تزيد مرونة الطلب على العمل بالنسبة للآجر الذاتي:

1ـ كلما زادت مرونة الطلب السعرية للسلعة المنتجة.

2ـ كلما سهل استبدال العمال بعناصر إنتاجية أخرى.

3ـ كلما زادت مرونة منحنيات عرض عناصر الإنتاج الأخرى(أي يمكن زيادة استخدامها دون زيادة كبيرة في أسعارها).

4ـ كلما زاد نصيب أجور العمال في التكاليف الكلية للإنتاج[1].

2- مرونة عرض العمل

إن مفهوم مرونة عرض العمل بالنسبة للأجور يمثل مدى استجابة الكمية المعروضة من العمل للتغيرات الحاصلة في معدلات الأجور. وتقاس مرونة عرض العمل من خلال حاصل قسمة نسبة التغير في كمية العرض من العمل على نسبة التغير في مستوى الأجر الحقيقي.

2-1- العوامل المحددة لمرونة عرض العمل:

1ـ درجة المسؤولية الوظيفية أو النشاط الذي يؤديه العامل، حيث يلاحظ بأنه كلما ارتفع مستوى المسؤولية تقل مرونة عرض العمل بالنسبة للتغيرات الأجرية، أي أن صاحب المسؤولية المهمة في العمل لا يستجيب كثيرا للتغيرات الحاصلة في الأجر.

[1]- رونالد ايرنبرج وروبرت سميث، تعريب فريد بشير طاهر، مراجعة محمد حمدي السباخي، اقتصاديات العمل، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994، ص، 142.

2ـ الوضع المادي للعمال ومستوى دخولهم، حيث من المتوقع أنه كلما زاد دخل العامل وتحسنت أحواله المادية كلما انخفضت مرونة عرض العمل لدية أي أنه يزداد اهتمام الشخص بأوقات الفراغ والتمتع في وقته لإشباع رغباته الجديدة، الأمر الذي ينتج عنه انخفاض عدد ساعات العمل لديه كلما ازداد مستوى الأجر.

3ـ درجة التنظيم النقابي للعمال. حيث كلما كان العامل منظما إلى تنظيم نقابي وكلما كان التنظيم قويا ومتماسكا كلما كانت استجابة العامل للتغير في معدلات الأجور الحقيقية ضعيفة أو شبه معدومة. بمعنى أن مرونة عرض العمل لدى العامل تكون منخفضة كلما كان التنظيم النقابي قويا[1].

المطلب الثاني: أنواع البطالة

قبل التطرق إلى أنواع البطالة لا شك أن أول سؤال يواجهنا في هذه النقطة هو ما هي البطالة ومن هو البطال؟ معنى البطال تمت الإجابة عنه سابقا في المطلب الثاني من المبحث الأول لهذا الفصل، لكن البطالة يمكن إعطاء لها بعض المختصرة كالآتي:

تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة[2].

- **أنواع البطالة** : يمكن تقسيم البطالة إلى عدة أنوع وهي كالآتي

1- البطالة الإجبارية: يطلق عليها أحيان البطالة السافرة وهي تعني حالة وجود شخص قادر على العمل، ويبحث بشكل دائم وجاد عند أجر سائد.لكنه لا يجد العمل ويبقى مجبراً عن التعطل من غير إرادته أو اختياره كما يندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية أيضا[3]:

1-1- البطالة الدورية: والتي تظهر بسبب الدورات (التقلبات الاقتصادية) من كساد وخلافه وتحاول معظم الدول تجنبها أو تقليل فتراتها، وهي عادة ما تقل وتختفي مع فترات الرواج والانتعاش، ولذلك فهي معبر جيد عن الحالة الاقتصادية للبلدوا إذا استمرت لفترة طويلة فيمكن أن تتحول إلى بطالة هيكلية وذلك لتغير الهيكل الاقتصادي للدولة من خلال التقلبات الاقتصادية. وطبعا تعمل معظم سياسات الدولة، المالية والنقدية على زيادة نمو الاقتصاد ومعالجة هذه البطالة.

---

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص، ص، 102، 103.

[2]- منصف شرفي، رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15و16، نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، الجزائر، ص، 3.

[3]- سرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، لملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية يومي13 و14 أفريل 2011، جامعة بسكرة، الجزائر، ص284.

2- البطالة الاختيارية: تظهر هذه البطالة عندما يقوم العامل بالتعطل بمحض إرادته دون سيطرة أو إجبار خارجي ويندرج تحت عنوان هذا النوع من البطالة ما يعرف:

2-1- البطالة الاحتكاكية: تعني وجود الفرد في حالة تعطل، نتيجة للوقت الذي يقضي عليه بسبب بحثه عن العمل دون أن يجد العمل المناسب له، أو حالة عدم عثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة.

البطالة الاحتكاكية بالمفهوم السابق هي بطالة اختيارية لأنها تتم بناءا على رغبة بعض الأفراد بهدف التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق.

2-2- البطالة الهيكلية: يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين:

- **العامل الأول** يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل.

كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثون عن العمل.

- **العامل الثاني** يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، والتي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا.

ويسود هذا النوع بصفة خاصة عند عدم تناسب مخرجات المنظومة التعليمية مع حاجة الاقتصاد من الكفاءات، وحسب تقدير بعض الدراسات فإن البطالة الهيكلية تعتبر في البلدان المتقدمة اختيارية وليس إجبارية عكس الدول النامية التي تعتبرها إجبارية. لأن طريقة معالجتها تختلف، حيث في الدول المتقدمة يكون القضاء عليها بتوفير الإمكانيات والوسائل المادية والفنية لإعادة تأهيل وتدريب العمالة المستغنى عنها وذلك للالتحاق مرة أخرى بالعمل، أما الدول النامية فتجد صعوبة كبيرة لقلة الإمكانيات المادية والفنية مما يجعلها شبه دائمة يعاني منها اقتصاد البلد وتصبح البطالة مزمنة.

3- تصنيفات أخرى للبطالة

إضافة لما تم تحديده من أنواع للبطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي لذلك التصنيفات التالية للبطالة.

البطالة الموسمية : وهي البطالة التي غالبا ما تكثر في نشاطات البناء والإنشاءات والزراعة والسياحة خاصة في فصل الشتاء في الأقاليم التي تعاني من تقلبات شديدة في المناخ[1].

البطالة المقنعة : تحدث البطالة المقنعة عندما يكون هناك عدد كبير من العاملين في مرفق لا يتحمل هذا العدد، وتعرف النظرية النيو كلاسيكية هذا النوع من البطالة بأنها الوضع الذي تنخفض فيه الإنتاجية الحدية إلى الصفر أو أقل (تصبح سالبة)[2].

4- البطالة الطبيعية: يقصد بها البطالة المتواجدة في الاستخدام الكامل ويندرج ضمنها صنفان رئيسيان هما البطالة الاحتكاكية والبطالة الموسمية.

4-1- معدل البطالة الطبيعي: حينما يصل اقتصاد بلد ما إلى مستوى التوظيف الكامل فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن معدل تشغيل قوة العمل يساوي100%، أو أن معدل البطالة يساوي الصفر، فهناك قدر ما من البطالة يوجد في أي لحظة ولا يمكن اختفاؤه ، وأنه عند مستوى التوظف الكامل وهو ما يعني اختفاء البطالة الدورية، يسود ما يسمى بمعدل البطالة الطبيعي الذي يشتمل البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، وعند مستوى التوظف الكامل تكون جميع أسواق العمل في حالة توظف كامل، بمعنى أن عدد الباحثين عن العمل يساوي عدد الفرص المتاحة، وبالتالي لا يوجد فائض في عرض العمل أو تغير مفاجئ في مستويات الأجور، وكل من هو قادر على العمل وراغب فيه وباحث عنه ويقبل مستوى الأجر السائد سوف يجد فرصة للعمل، أما هؤلاء الذين في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فسيحتاجون إلى مضي بعض الوقت حتى يمكن إيجاد العمل المناسب[3].

هذا بالإضافة إلى أن معدل البطالة قد يعود إلى السياسة العامة من خلال النفقات التحويلية وما تلعبه من دور هام في التأثير عليه وذلك من خلال:

- تشجيع العمال على رفض طلبات العمل المقدمة من أصحاب الأعمال بسبب وجود تعويضات للعاطلين تكفي لتسيير حياتهم حتى يجدو العمل المناسب.

- عدم مرونة جميع العاطلين تجاه تفاوت الفرص المتاحة.

---

[1] – أحمد بن عبد الكريم المحيميد، محمود بن عبد الله الجراح، مبادئ الاقتصاد الكلي، مفاهيم وأساسيات، الطبعة الثانية، 2010، ص، 52.

[2]– سميرة العابد، زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص،76.

[3]– رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت، أكتوبر1998، ص، 31.

أما عن قيمة هذا المعدل تتراوح ما بين (5% و 6%) هذه النسب تختلف من بلد لآخر ومن وقت لآخر، حيث يتوقع علماء الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية يكون مابين(4% و5.5%)، لكن في فترة الكساد الكبير 1929 وصل المعدل إلى 25%[1].

5- القياس النظري للأنواع من البطالة

5-1- البطالة الهيكلية، الاحتكاكية، الدورية: إن هذه الأنواع الثلاث يمكن قياسها بيانيا أو رياضيا

1-1-1- بيانيا: نرسم العلاقة بين حجم البطالة والوظائف الشاغرة خلال فترات زمنية، إن النظرية الاقتصادية تبين العلاقة العكسية بين المتغيرين السابقين. بمعنى إذا كان حجم البطالة مرتفع فإن الوظائف الشاغرة تكون قليلة والعكس صحيح والسبب في هذه العلاقة أن الاثنين مرتبطين بمتغيرة ثالثة ألا وهي الطلب الكلي الفعّال، أي إذا زاد هذا الأخير فإن البطالة تنقص والوظائف الشاغرة تزداد والعكس صحيح. كما أن منحنى هذه العلاقة محدب اتجاه نقطة الأصل ويكون على الشكل التالي:

الشكل (2-10): العلاقة بين البطالة والشواغر.

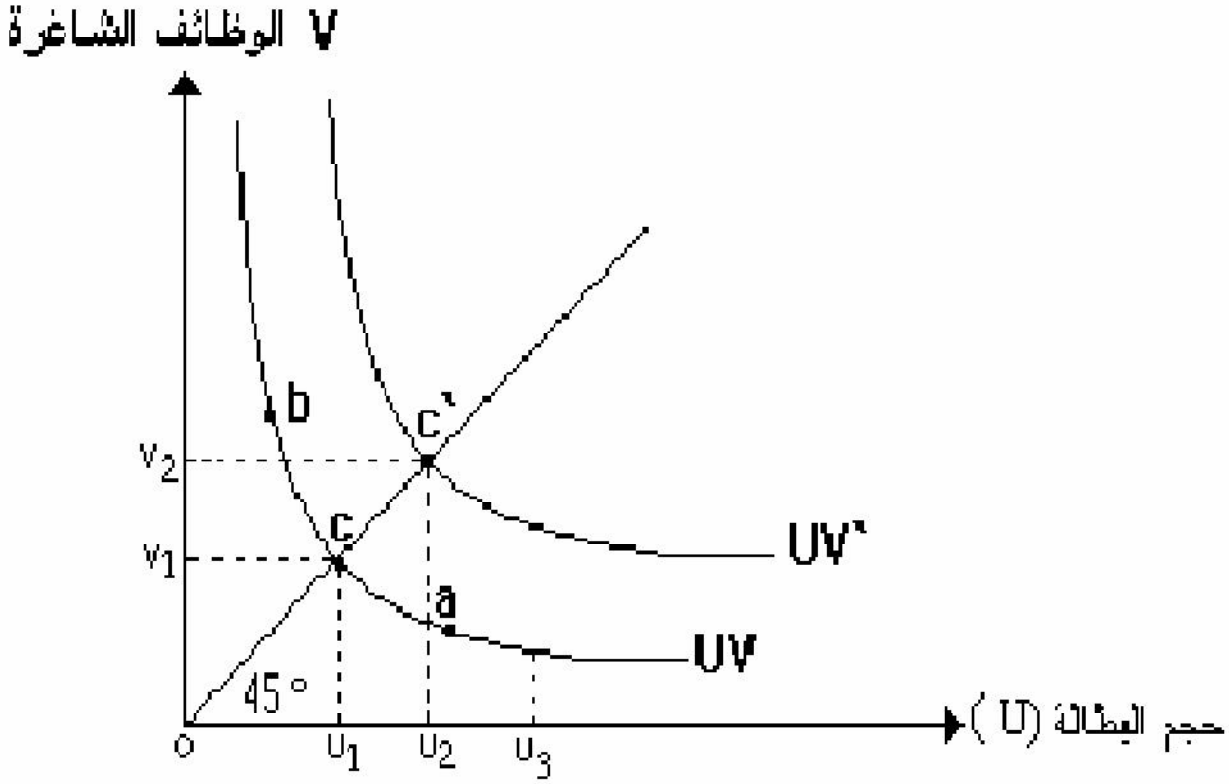

إن المنحنى(UV) محدب اتجاه نقطة الأصل لأن إذا كنا في أعلى المنحنى (النقطةb) فإن الطلب الكلي يكون مرتفعا وحجم البطالة منخفضا، فأي زيادة في الطلب الفعّال تؤدي إلى زيادة كبيرة في الوظائف الشاغرة

[1]- أحمد بن عبد الكريم المحيميد، محمود بن عبد الله الجراح، ، مرجع سابق، ص،54.

ولكن البطالة تنقص بنسب أقل نظرا للزيادة في الانتقال من الوظائف ودخول الأفراد غير المشاركين في سوق العمل إلى القوة العاملة، كما ينقص البطالين بسبب المؤهلات اللازمة لملي الوظائف الشاغرة (البطالة الدورية تتقلص إلى أن كل من البطالة الاحتكاكية والهيكلية تزداد وتحد من الانخفاض في معدل البطالة الإجمالي).

أما إذا كنا في أسفل المنحنى (النقطة a) فيحدث العكس، أي أن الطلب الكلي يكون منخفضا وحجم البطالة مرتفعا، فأي انخفاض في الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض الشواغر ولكن بمعدلات أقل من الزيادة في حجم البطالة وهذا راجع لعدة عوامل أهمها:

- عادة ما تتطلب الشواغر مهارات عالية أو تتصف بأنها أعمال غير مرغوب فيها في حالة البطالة الحادة.
- تتقلص حركة اليد العاملة في هذه الظروف ويكون نتيجة ذلك إنخفاض الشواغر بكميات قليلة وقلية جدا.
- يضطر عدد كبير من الأفراد للخروج من حالة التوظف إلى حالة التعطل نتيجة إفلاس المؤسسات وزيادة طول فترة البحث عن العمل التي تؤدي إلى زيادة حجم البطالة الكلية رغم قلة الحركة بين الوظائف (تقلص البطالة الاحتكاكية) والعلاقة التالية توضح ذلك: $U = Iu \cdot Du$، بحيث:

U: عدد العاطلين.

Iu: عدد فترات البحث خلال السنة (عدد العاطلين عن العمل في لحظة أو أخرى من الزمن).

Du: طول فترة التعطل.

إن المنحنى يعبر عن حجم الطلب الكلي وبالتالي يعبر عن الحالة الظرفية لاقتصاد ما. فإذا انتقلنا على طول المنحنى(UV) مع الزمن، يكون تغير معدل البطالة ناتج عن البطالة الدورية فقط لأن البطالة الاحتكاكية والهيكلية ثابتة ومساوية إلى (OU1)، أي عند النقطة c يكون حجم البطالة مساويا إلى حجم الوظائف الشاغرة (**يكون سوق العمل متوازناً**) وبالتالي هذا المستوى يعبر عن البطالة الاحتكاكية والهيكلية (توجد وظائف شاغرة ولا يمكن ملؤها نظرا لانتقال العمل بين الوظائف ونقص المعلومات عن السوق كما أن بعض الوظائف تتطلب تأهيلا يفتقد عند العمال العاطلين).

عن طريق الأدوات الهندسية أعلاه، يمكن قياس البطالة الدورية والتي تكون مساوية إلى البطالة الكلية ناقصا منها البطالة الاحتكاكية والهيكلية، فعلى سبيل المثال لو كانت البطالة الكلية مساوية إلى OU3 فإن البطالة الهيكلية مساوية إلى U1U3 أي: $U1U3 = OU3 - OU1$

في حالة الانتقال من المنحنى(UV) إلى المنحنى(UV') يتغير معدل البطالة لكن ليس نتيجة الحالة الظرفية للاقتصاد وا ٍنما لأسباب غير دورية(لأسباب هيكلية أو احتكاكية). فعلى سبيل المثال إذا انتقلنا من النقطة c إلى النقطة c' فإن كل من البطالة والشواغر تزداد وهذا ليس راجع للطلب الفعال، وا ٍنما راجع إلى الزيادة في البطالة الهيكلية أو الاحتكاكية لأن النقطة c' فيها الشواغر مساوية للبطالة[1].

خلاصة

لقد تبيّن لنا في هذا الفصل من خلال الدراسة النظرية أن سوق العمل هو عبارة عن تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل والتي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظف، كما أن هذا السوق يمتاز بخصائص عن باقي الأسواق الأخرى ومن بينها غياب المنافسة الكاملة وأن سلعته تؤجر ولا تباع...، وضمن هذا كان الحديث عن أغلب المصطلحات التي تحيط به والتكلم عن الفرق بينه وبين سوق الشغل وهذا حتى يسمح لنا بالتحليل الجيد حول فعالية السياسة المالية اتجاه سوق العمل، أما عن المجال الذي يهتم به فإنه يهتم فقط بالفئة النشطة (PA) من بين المجموع الكلي للسكان (PT)، ويتركب من عرض وطلب إلا أن عرض العمل يكون من قبل الأشخاص العاطلين عن العمل، أما طلب العمل تمثله المؤسسات. بعد هذا جاء الحديث عن أهم المؤشرات التي تحدد وضعية هذا السوق وما هي المصادر الرسمية لإعطاء الإحصائيات حوله حتى يتسنى لأصحاب القرار إصدار القرارات الصائبة اتجاهه. ونتيجة الصبغة الاجتماعية والاقتصادية التي تحملها نتائج هذا السوق فقد تم التطرق إلى أغلب النظريات الكلاسيكية والحديثة تفسره، وفي الأخير تم عرض أهم أنواع البطالة التي تنجم عن اختلال هذا السوق.

[1]– البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف ، الجزائر، ص، 158.

الفصل الثالث: نتائج البرامج التنموية على العمالة بالجزائر

ارتأينا أنه من البديهي قبل التطرق إلى كيفية تأهيل الاقتصاد الوطني للدخول في اقتصاد السوق، إعطاء نظرة للوضع الاقتصادي والاجتماعي قبل سنة 1988 أي منذ سنة 1970 إلى غاية 1988 وهذا في المبحث الأول لأن التطرق إلى ذلك يمكننا من فهم طبيعة ومسببات الإجراءات(التصحيحات) التي اتبعت بعد سنة 1988والمتمثلة في برامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التصحيح الهيكلي(1995-1998) المدعومة من المنظمات المالية الدولية، ومنذ بداية سنة 2000 باشرت الجزائر في تطبيق برامج تنموية بمبادرة محلية وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، برنامج دعم النمو(2005-2009) وبرنامج توطيد النمو(2010-2014) والذي تم التطرق لهم في المبحث الثاني والثالث من هذا الفصل.

المبحث الأول: البرامج التنموية خلال الفترة (1970-2000)

سنتناول في هذا المبحث تحليل كل من مرحلتي الاقتصاد الإداري المخطط، ومرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق مع تقييم نتائج الإصلاحات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: مرحلة التخطيط

قبل التطرق إلى المخطط الرباعي الأول والثاني، يمكن التكلم عن المخطط الثلاثي الأول والذي كان بمثابة أول محاولة للتخطيط (خطة تجريبية) وكان الهدف من هذا المخطط تحضير الوسائل المادية والبشرية لانجاز المخططات المقبلة وهي:

1- المخطط الرباعي الأول 1970-1973: تم تحديد من خلال هذا المخطط الاتجاهات الجزائرية نحو الصناعة الثقيلة والمحروقات(تحديد اتجاهات الاقتصاد الجزائري الموجه)، وتمت من خلاله عدة إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم؛ مما أجبر السلطات الجزائرية والمؤسسات العامة على فتح حسابين:

الأول للاستغلال: تمويله بقروض قصيرة.

الثاني للاستثمار: تمويله بقروض متوسطة وطويلة الأجل.

وكان هذا التمويل من البنوك التجارية أو الخزينة العامة، بالإضافة إلى الاقتراض الأجنبي(الخارجي).

وأهم ما ميز هذه الإصلاحات هو أنها هو منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها، وقيامها بالتمويل الذاتي؛ وهذا لمراقبة الموارد المالية للمؤسسة العمومية.

ولابد هنا أن نشير إلى أن منع عملية التمويل للمؤسسات من مواردها المالية لا يساعد إطلاقا عملية توسعة هذه المؤسسات، وكذا نموها، وهذا كان سببا في فشل القطاع العام في الجزائر.

2- المخطط الرباعي الثاني(1974-1977): هذا المخطط هو امتداد لمخطط السابق؛ فقد تميز بزيادة حجم الاستثمارات بشكل كبير، بسبب ارتفاع أسعار النفط وكثافة الإنتاج في مجال المحروقات؛ وبالتالي

ارتفاع وتيرة وحجم الاستثمارات العمومية في كثير من القطاعات والفروع؛ وهذا بسبب احتكار الدولة للتجارة الخارجية وعلى الأملاك العقارية؛ وهذا ما جعل التنافس بين الخواص يكون شبه معدوم.

ولقد سجل إنتاج النفط الخام ارتفاعا من 2,8 مليون طن في عام 1963 إلى 63 مليون طن عام 1979، كما ازداد حجم إنتاج الغاز الطبيعي من 300 ألف طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة.

أما نسبة ارتفاع الاستثمارات في هذا المجال فقد ارتفعت من 35 % إلى 46 %، وذلك عام 1970.

وأخذت الصناعة النسبة الكبرى من هذه الاستثمارات حيث سجل:

52% مابين (1970-1973)

42 % مابين (1974-1977)

62 % مابين (1978-1979)

أما القطاعات الأخرى، فقد سجلت التغيرات التالية:

86% مابين (1970-1973)

88% مابين (1974-1977)

78% مابين (1978-1979)

وبالرغم من ارتفاع النسب السابقة والتي تدل على تطور الاستثمارات في مجال الصناعة إلا أن وتيرة التنمية كانت بطيئة، نتيجة التأخر في الانجاز.

كما سجلت في هذه الفترة نقائص هامة، تمثلت في ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية الصناعية و الفلاحية؛ وهذا ما أدى إلى أزمة التموين بالموارد الغذائية والصناعات ذات الاستهلاك المباشر، وكذلك الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر شبه وحيد للجزائر من العملة الصعبة، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري هش و عرضة لأي أزمة خارجية[1].

والجدولان التاليان يلخصان المخططين السابقين من حيث الفترات والأهداف الرئيسية والوسائل وحجم الاستثمار المقرر.

[1] – موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العوم الاقتصادي وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص، 20.

الجدول رقم (3-1): حجم الاستثمارات وأولويات المخططات التنموية خلال(1970-1977).

المخطط	الفترة	الأهداف الرئيسية وأولويات المخططات والوسائل	حجم الاستثمار المخطط (مليار دج)
الرباعي الأول	(70-73)	إنشاء برامج التصنيع وسن التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط.	36,7
الرباعي الثاني	(74-77)	ـ تثمين الموارد الطبيعية ـ تكثيف النسيج الصناعي ـ دمج قطاعات الاقتصاد ـ إتقان تقنيات التخطيط ـ تحديد الآجال	120,8

Source: A-Ben Achenhou, L'expérience algérienne de planification et de développement(1962-1982), OPU, Algérie, 1982, P48

الجدول رقم (3-2): توزيع استثمارات الفترة(1970-1979) حسب القطاعات الاقتصادية.

	(1970-1973)		(1974-1977)		(1978-1979)	
	القيمة(مليار دج)	%	القيمة(مليار دج)	%	القيمة(مليار دج)	%
مجموع الصناعة	20,8	57	74,2	61	66	62
منها المحروقات	9,8	27	36	30	-	-
الزراعة	4,6	13	5,8	5	3,2	3
هياكل قاعدية	11,3	30	40,8	34	36,8	35
مجموع الاستثمارات	36,7	100	120,8	100	106	100

-بيانات غير متوفرة

Source : Ibid. P49.

المعطيات المدونة في الجدولين توضح عدة حقائق مهمة منها على الخصوص:

إرادة المخطط الجزائري تسريع عملية التصنيع للخروج من دائرة التخلف بأقصر وقت ممكن، حيث نلاحظ قيمة مجموع الاستثمارات تضاعفت بثلاث مرات في المخطط الرباعي الثاني عن قيمة مجموع الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول، كما نلاحظ هيمنة الصناعة وصناعة المحروقات من حيث الاستثمارات

المخصصة لها حيث مثلت حصة الصناعة ما متوسطه 60% من إجمالي الاستثمارات في الفترة (70-79)، في حين نصيب الزراعة ظل في انخفاض بعدما كان يمثل 13% من مجموع الاستثمارات في الفترة (70-73) لم يحضى سوى 5% من مجموعاستثمارات المخطط الرباعي الثاني، و هي نسبة ضعيفة تؤكد عدم إعطاء الأولوية لهذا القطاع الذي يعد حساسا في تلبية الطلب الاستهلاكي الوطني، و يمثل تناقضا صارخا مع الأهداف الإستراتيجية للتنمية الوطنية.

3- المخطط الخماسي الاول1980-1984: تميزت هذه الفترة بمعالجة اختلالات الاقتصاد الوطني خلال فترة السبعينات وذلك بإتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالانجاز وهذا لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وانجازها، كما تم انتهاج سياسة تنموية تمنح الأفضلية إلى الاهتمام بالهياكل القاعدية وتشجيع الاستثمار الخاص، وا ِعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية وتدعيم مشاركة الرأس المال الأجنبي في تحقيق الإستراتيجية التنموية وهذا ضمن إطار الشركات المختلطة، كما تم التركيز على معالجة الطلب الخاص المتنامي عن طريق الاستيراد المفرط للسلع الاستهلاكية.

لقد خصص للمخطط الخماسي الأول (1980-1984) ما قيمته 400,6 مليار دج وتم إعطاء الأولوية فيما يخص التنفيذ إلى ما تبقى انجازه من البرامج السابقةوا ِطلاق برامج استثمارية جديدة لتغطية العجز على مستوى مختلف الفروع الاقتصادية.

و الجدول الموالي يبين حجم استثمارات المخطط الخماسي الأول(1980-1984) وذلك حسب الفروع الاقتصادية

الجدول رقم (3-3): توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984) حسب القطاعات الاقتصادية.

البرامج / القطاعات	برامج الاستثمار			رخصة الإنفاق	
	البرامج القديمة	البرامج الجديدة	مجموع البرامج	80-84	ما بعد
الصناعة	79.5	132.2	211.7	155.5	57.2
منها: المحروقات	28.4	49.3	77.7	63	17.7
الفلاحة	17.8	41.6	59.4	47.7	12.3
منها: الغابات	0.7	3.3	4.0	3.2	0.8
الفلاحة	6.0	13.9	23.9	20.0	3.9
الري	10.2	19.1	30.0	23.0	7.0
الصيد البحري	0.2	1.3	1.5	0.9	0.6
النقل	2.4	13.4	15.8	13.0	2.8
الهياكل القاعدية الاقتصادية	19.9	36.2	56.1	37.9	18.2
السكن	34.5	58.0	92.5	60.0	32.5
الهياكل القاعدية الاجتماعية	6.7	14.3	21.0	16.3	4.7
منها: الصحة	3.6	6.2	9.8	7.0	2.8
التجهيزات الجماعية	2.4	10.9	13.0	9.6	3.7
مؤسسات الانجاز	3.4	21.6	25.0	20.0	5.0
المجموع	169.9	363.6	560.5	400.6	159.9

المصدر: دراوسي مسعود، مرجع سابق،ص، 353.

4- المخطط الخماسي الثاني1985-1988:

الجدول رقم (3-4): البرنامج الوطني للاستثمار للفترة (1985-1989) بالأسعار الثابتة لسنة 1984.

الوحدة: مليار دج

البرامج / القطاعات	تكاليف البرامج			المصاريف المتراكمة 85-89	هيكلة المصاريف %
	برامج التجهيزات إلى غاية 1984	البرامج الجديدة	المجموع		
الفلاحة والري	34.34	81.08	115.42	79.00	14.4
الصناعة	52.90	198.70	251.60	174.20	31.6
منها: المحروقات	15.00	26.50	41.50	39.80	7.2
وسائل الانجاز	8.20	25.00	33.20	19.00	3.50
وسائل النقل	6.41	15.41	21.52	15.00	2.70
التخزين والتوزيع	13.65	11.36	25.1	15.85	2.90
البريد والمواصلات	7.35	6.65	14.00	8.00	1.4
المنشات الاقتصادية الأساسية	35.20	27.76	62.96	45.50	8.3
المنشات الاجتماعية الأساسية	116.05	130.28	246.33	149.45	27.2
التجهيزات الجماعية	32.67	25.67	58.34	44.00	8.00
المجموع	306.77	521.38	828.38	550.00	100

المصدر: دراوسي مسعود، مرجع سابق،ص،357.

يتضح من الجدول رقم (3-4) البرنامج الوطني للاستثمار خلال الفترة (1985-1989) أن البرامج الجاري انجازها إلى غاية 1984 ستعبئ خلال فترة المخطط حجما هاما من النفقات تبلغ306.77 مليار دج بالأسعار الثابتة أي حوالي 55% من النفقات الإجمالية للمخطط، ويتوزع الحجم الإجمالي للنفقات الاستثمارية خلال الفترة (1985-1989) إلى غاية 56.6% بالنسبة إلى القطاعات المنتجة (الفلاحة، الري، الصناعة، وسائل الانجاز، التخزين والتوزيع والاتصالات)، والى غاية48.4% بالنسبة للمنشات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزات الجماعية.

5- وضعية سوق العمل خلا الفترة (1970-1989).

من الأهداف الأساسية لهذه الفترة هو تحقيق التشغيل الكامل بانتهاج إستراتيجية التنمية من خلال مخططات رباعية وخماسية والتي سبق وأن أشرنا إليها، حيث نرى أنها ركزت على سياسة التصنيع على أساس

الاستثمار المكثف لغرض توفير فرص عمل متزايد[1]، والجدول الموالي يوضح تطورات العمالة خلال الفترة (1970-1989).

الشكل رقم (3-1): تطور معدل العمل خلال الفترة (1970-1989).

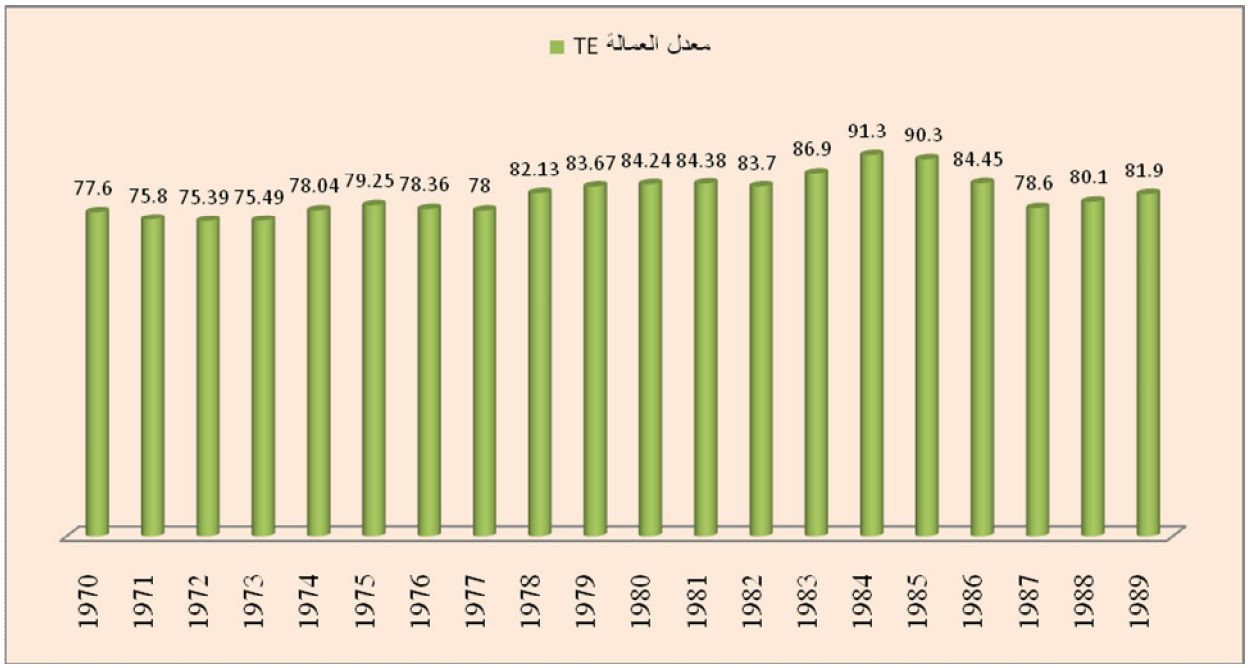

المصدر: تم حساب ذلك من طرف الباحث بالاعتماد على معطيات الملحق رقم(03)، الجدول رقم(2).

من خلال تفحصنا لهذه الإحصائيات المبينة في الشكل أعلافلاحظ أن معدل العمل مر ّ بمرحلتين:

- فترة ماقبل 1985 والتي عرفت تطور معدل العمل نحو الارتفاع.
- فترة مابين 1985-1989 انخفاض محسوس في معدل العمالة.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية

بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينات بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية على نطاق واسع. مما يعتبر تراجعا عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة من قبل، والتي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية،وا ِتباع سياسة حمائية للداخل بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع. وعقب ذلك اتخذت الحكومة عدة قرارات هامة لتخفيض عجز الميزانية وامتلاك درجة أكبر من التحكم في السياسة المالية، أي بتطبيق سياسة الموازنة العامة بتدخل المؤسسات المالية الدولية، حيث قامت برفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية وتخلي الخزينة عن تمويل الاستثمارات العمومية للمؤسسات العمومية ، وهذا من أجل تخفيض النفقات العامة، وفي المقابل لجأت الدولة لعدة إجراءات لزيادة الإيرادات، كوضع نظام صرف للدينار أكثر واقعية ومصداقية ورفع أسعار المواد الطاقوية، بالإضافة إلى كل هذا تحرير أسعار الفائدة وا ِصلاح النظام المصرفي مع القيام

[1]- عبد القادر لحسن، مرجع سابق، ص، 183.

بإنشاء نظام جديد لسعر الصرف حيث أصبح تحديده يخضع لقوى السوق، في نفس الوقت قامت السلطات العمومية بإصدار القانون اللازم لإخضاع شركات القطاع العام لقوى السوق وظروف المنافسة وبما يسمح ببيع وحداته للقطاع الخاص.

1- برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي

بسبب الوضعية الاقتصادية الصعبة غير المستقرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والمتمثلة في:

ـ تدهور الحسابات الخارجية؛

ـ تآكل الاحتياطات الأجنبية، حيث إنخفض احتياطي الجزائر من العملة الأجنبية من 2,81 مليون دولار سنويا سنة 1985 إلى 0,84 مليون دولار سنويا سنة 1989.

ـ تصاعد معدلات التضخم؛

كل هذا أدى بالسلطات العمومية الجزائرية القيام بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة في برامج الاستقرار الاقتصادي متبوعة ببرامج التعديل الهيكلي، وذلك باللجوء إلى طلب دعم كل من الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

1-1- برامج الاستقرار أو التثبيت الاقتصادي:

1-1-1- اتفاق الاستعداد الائتماني ماي 1989

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي في 30 ماي 1989، وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، وقد اُستخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989.

كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي وللمفاجآت بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988، وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية [1].

كان محتوى الاتفاق – اتفاق التثبيت – يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم ما يلي:

ـ إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا و تقيدا ؛

ـ تقليص العجز الميزاني ؛

ـ تعديل سعر الصرف ؛

[1]- قدي عبد المجيد، "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر في الفترة 1988-1995" ،أطروحة دكتوراه ، 1995، جامعة الجزائر، ص، 259.

ـ إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

تنفيذا للاتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 89-12، والمتعلق بالأسعار وذلك شهرين فقط بعد توقيع التوقيع على الاتفاق .

كما تم إصدار القانون 90-10 والمتعلق بالقرض والنقد، لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي .

أيضا قيام المؤسسات العمومية بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، هاته الأخيرة، تهدف حسب خبراء الصندوق إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو الاقتصاد السوق.

لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها بـ: -10 مليون دولار، دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهي عملية تخفيض العملة الوطنية.

تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991، تخفيضا قدره 70% من بينها 52 %، دون أن تعلن السلطات عنها رسميا، لينتقل سعر الصرف الدولار من 10.476 دج إلى 17.8 دج[1].

وقد تجلت من هذه الإصلاحات جملة من النتائج نختصرها فيما يلي:

ـ وصل معدل نمو الإنتاج الصناعي إلى 0,6% سنة 1990، أي بقي ضئيلا.

ـ ميزانية الدولة سجلت فائضا بـ: 16 مليار دج عام 1990، جاء نتيجة التحسن في مستوى سعر البترول وتخفيض قيمة العملة الوطنية.

ـ زيادة التدهور المالي الخارجي، حيث وصلت المديونية إلى أكثر من 27 مليار دولار، وهو ما يشمل نسبة 63% من الناتج الداخلي الإجمالي.

ـ معدل نمو سالب2,2- بعدما كان في سنة 1989 4,6+.[2]

1-1-2- اتفاق الاستعداد الائتماني جوان 1991 .

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية من خلال تطبيق الاتفاق السابق وازدياد الوضعية نحو التأزم[3]، حيث بلغت خدمة المديونية سنة 1991 قيمة 9,5 مليار دولار في الوقت الذي بلغت فيه إيرادات صادرات الجزائر

---

[1]- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة، الجزائر، 1996، ص، 111.

[2]- فاتح جاري، عرض وتقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 4 و5 ديسمبر ، 2006، ص، 9.

[3]- بن سمينة عزيزة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 4و 5 ديسمبر 2006، ص، 7.

قيمة 12,9 مليار دولار ، إضافة إلى هذا مسجلة رقم قياسي في نسبة خدمة الدين 73,9% من مجموع المداخيل خلال نفس الفترة[1]، كما عرف الناتج الوطني الخام نموا سالبا مقداره 0,1% مما حتم على الحكومة الجزائرية الرجوع إلى خدمات صندوق النقد الدولي FMI من جديد، حيث تم التوقيع على الاتفاق الثاني بتاريخ 03 جوان 1991[2]، وتم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS وهو ما يعادل 400 مليون دولار تقريبا، مقسمة إلى أربع شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة

الشريحة الأولى في جوان 1991.

الشريحة الثانية في سبتمبر 1991.

الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991.

الشريحة الرابعة في مارس 1992[3].

غير أن الشريحة الرابعة، لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية المبرمجة مع صندوق النقد الدولي، إذ قامت الحكومة بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي.

كما أبرمت للحكومة الجزائرية في نفس الوقت اتفاقا مع البنك العالمي تتحصل بموجبه على قرض تصحيح قيمته 350 مليون دولار، ويخصص للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية[4]، وطبقا للرسالة النية المؤرخة في 27 أفريل 1991 يهدف هذا الاتفاق إلى:

- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة.
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار.
- ترشيد الاستهلاك والادخار، عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات، وكذلك أسعار الصرف[5].
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات؛

---

[1]– برودي نعيمة، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 4و 5ديسمبر 2006، ص، 4، بتصرف.

[2]– بن سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص، 7.

[3] -Ben Bitour Ahmed, "L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités ", (Alger, Edition marinoor, 1998), p 77,78.

[4]– بن سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص،7.

[5]– الهادي خالدي، مرجع سابق، ص، 116.

ـ خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مرد ودية اقتصادية مقبولة؛

ـ تخفيض العملة الوطنية (22,4% خلال شهر أكتوبر 1991).

1-1-3- اتفاق الاستعداد الائتماني أفريل 1994 .

شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1992 و 1993 أوضاع اقتصادية متدهورة وما زاد في تأزم الوضع الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار سنة 1992 إلى 14,19 دولار سنة 1993، وبالتالي فقد بدا ظاهرا للعيان ملامح أزمة اقتصادية في الأفق من أهم مظاهرها:

ـ ارتفاع معدل التضخم إلى 30 % سنة1993[1]؛

ـ بلغ حجم صادرات الجزائر في سنة 1993 قيمة 10,41 مليار دولار منها 9,88 مليار دولار ناجمة عن المحروقات، وهو ما يمثل نسبة 95% من إجمالي الصادرات. في حين بلغت الواردات 7,99مليار دولار وتمثل فاتورة المواد الغذائية 75% من إجمالي الواردات مسجلة بذلك فائض في الميزان التجاري قدره 2,42 مليار دولار.

ـ بلغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما مقداره 25,7 مليار دولار منها ما نسبته 97,3% ديون متوسطة وطويلة الأجل، و2,7% ديون قصيرة الأجل. أما خدمات الدين (مبلغ خدمات الدين/ قيمة الصادرات) وصلت إلى 82,2 % وهي نسبة مرتفعة جدا عن النسبة المعيارية المسموح بها في مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الدولية والتي تتراوح بين25% و30%.

ـ نمو مطرد للكتلة النقدية M2 فقد ارتفعت من 515,9 مليار دج في نهاية 1992 إلى 627,4 مليار دج في سنة 1993، مسجلة بذلك معدل نمو في الكتلة النقدية على نحو 21,6% وفي المقابل سجل نمو اقتصادي سالب قدره -2,2% في نهاية سنة 1993.

ـ كان لارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض قيمة إيرادات الصادرات(المحروقات) أثر مباشر على احتياطات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت في نهاية سنة 1993 بحوالي 1,5 مليار دولار، وهو ما يمثل احتياطي بالأشهر من الواردات السلعية 2,24 شهرا، وهو لا يمثل هامش أمان لقدرة البنك المركزي على مواجهة الالتزامات الخارجية الدولية.

من الجانب الاجتماعي فقد سجل معدل البطالة ما يقارب 25% من القوة العاملة (1,5 مليون عاطل) في ظل معدل مرتفع لنمو سكاني قدر بأكثر من 3% سنويا.

[1]- بن سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص، 7، 8.

ـ انخفاض متوسط دخل الفرد من 3524 دولار سنة1990 ليصل إلى حوالي 1853 دولار، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاستهلاك الفردي ب: 6,4% سنة1993، وهذا رغم الاستقرار في أسعار السلع والخدمات واستقرار سعر الصرف خلال الفترة 1991–1993 مابين22,5–23,3 دج/ دولار.

ـ انخفاض في إنتاج القطاع الزراعي بمعدل 4% سنة 1993 بسبب الجفاف وضعف الاعتمادات المالية بالإضافة إلى مشكل العقار الفلاحي.

ـ مشكل تطهير المؤسسات العمومية حيث سجل عجز الخزينة (المتضمن مخصصات صندوق التطهير) ب: 9,2 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 مقابل 1,3% سنة 1992 وهذا يعني أن الميزانية فقدت دورها الأساسي[1].

لذا لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي، من أجل النهوض باقتصادها وتجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها، وقد جاء هذا الاتفاق بعدما أخذت حكومة رضا مالك مكان حكومة بلعيد عبد السلام، هذا الأخير الذي أقف التعامل مع صندوق النقد الدولي.

يهدف اتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 1994 إلى:

ـ استعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق معدل نمو بين 3% و 4%.

ـ تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%.

ـ مواصلة تحرير الأسعار وا إلغاء دعمها.

ـ مواصلة تحرير الأسعار وا إلغاء دعمها.

ـ تعديل قيمة الدينار.

ـ دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي.

ـ الاهتمام بالقطاع الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية والمؤسسات.

ـ تقليص عجز الميزانية وتوفير موارد لإعادة هيكلة المصارف.

ـفي مجال الجباية، تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية وا إجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة.

ـ ترفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك[2].

---

[1]– برودي نعيمة، مرجع سابق، ص، 9.

[2]– الهادي خالدي، مرجع سابق، ص، 120.

ومن بين نتائج هذا الاتفاق ما يلي:

ـ بلغت نسبة المواد المحررة أسعارها 85 % من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك وتم رفع أسعار النقل و الخدمات البريدية بنسب تتراوح من 20% إلى 30 % .

ـ تعديل أسعار الكهرباء و الحليب و السميد كل 3 أشهر.

ـ كبح معدل التضخم في حدود 29.05 % (بينما كان المتوقع 40%).

ـ تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7 % من الناتج الداخلي الخام.

ـ تخفيض قيمة الدينار الجزائري من 23,4 دج للدولار الواحد إلى 35,1 دج، وهو ما يعادل تخفيضا قدره 50,2 %.

ـ تحرير سعر الصرف، الذي أصبح يتحدد سعره في إطار جلسات التسعير.

ـ إلغاء سقف 20 % المطبق على أسعار الفائدة المدينة للبنوك، ويهدف هذا الإجراء إلى تحرير أسعار الفائدة الدائنة.

ـ ارتفاع مخزون العملات الأجنبية ب 1,5 مليار دولار نهاية 1994، مما جعل المخزون الكلي يصل إلى 2,6 مليار دولار.

وقد سمح تطبيق هذا الاتفاق من إعطاء وجه ايجابي للجزائر أمام دائنيها وقد نتج عن ذلك استفادت الجزائر من إعادة جدولة لديونها العمومية والخاصة. حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الرسمية المقدرة بـ: 14,5 مليار دولار في إطار نادي باريس.

1-2- برنامج التصحيح الهيكلي[1]:

لقد وجهت الجزائر رسالة النية بتاريخ 1995/03/30 إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قصد الموافقة عليها، ومع نهاية شهر ماي 1995، وخلال الندوة العادية لمجلس صندوق النقد الدولي، وافق هذا الأخير على إمضاء اتفاق موسع مع الجزائر وأتاح أمامها حق استخدام موارده والاستفادة من دعمه المالي الذي حدد بقيمة 1169,28 مليون وحدة DTS، في إطار التسهيل التمويلي الموسع لدعم عمليات الإصلاح التي يستخدمها البلد حسب ما ورد في برنامج التعديل الهيكليPAS، وبمجرد الموافقة على الاتفاق قامت الجزائر

[1]- يعني مصطلح **التصحيح الهيكلي** "تلك الإجراءات التي تستهدف تحقيق نمو اقتصادي سريع أو استعادة ذلك المستوى عن طريق إزالة التشوهات أو الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وبهذا الشكل يصبح لسياسات التصحيح الهيكلي بعد اقتصاديا كليا أو اقتصاديا جزئيا بناءا على طبيعة الاختلال أو التشوه الذي تتناوله تلك السياسات. انظر: مانويل غيتيان، إصلاح القطاع المالي في التصحيح الاقتصادي الكلي و التصحيح الهيكلي، ملتقى السياسات المالية وأسواق المال العربية، صندوق النقد العربي، شركة أبو ضبي للطباعة والنشر، 2003، ص، ص، 13،14.

بسحب القسط الأول والذي قدر ب: 325,28 مليون وحدة DTS على أن يتم سحب واستخدام المبلغ المتبقي الذي قدر ب: 844,08 مليون وحدة DTS على أقساط يتم استنفاذها قبل تاريخ 1998/05/21.

وتضمن البرنامج الاقتصادي والمالي مجموعة من الأهداف:

ـ استعادة النمو والاستقرار المالي.

ـ ضمان نوعية النمو بإعطاء الأولوية لقطاع السكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتفتحة على الخارج، (تحقيق معدل نمو قدره 5% على الأقل في السنوات القادمة من الناتج الخام خارج المحروقات).

ـ خلق مناصب شغل والتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة.

ـ تخفيض عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، حيث سيخفض من 6,9 % من الناتج الداخلي الخام خلال 1995/1994 إلى 2,2 % خلال 1998/1997، مع ضمان مستوى واردات يتوافق مع أهداف النمو.

ـ الرفع المتزايد لمساهمة الادخار الوطني في تمويل الاستثمارات وتحسن فعاليتها.

وحتى يتم تحقيق الأهداف السابقة تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لاتخاذ مجموعة من السياسات الاقتصادية كما يلي:

1-2-1- سياسة الميزانية: لقد اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات الفعالة لزيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام مع الأخذ بعين الاعتبار أن العلاج الحقيقي لعجز الميزانية يكمن في زيادة الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية وزيادة النشاط الاقتصادي والإنتاج الوطني. وفي ما يلي أهم الإجراءات المالية التي تم اتخاذها خلال فترة الإصلاحات الهيكلية:

ـ القيام بإصلاحات جوهرية في الوظيف العمومي قصد وقف تغذية لولب الأجور/التضخم إلى جانب ذلك تم إلغاء أسلوب الدعم المعتمد وا إتباع أسلوب جديد يتوخى منه استهداف أفضل للتحويلات؛

ـ توسيع مجال الرسم على القيمة المضافة TVA وتبسيطه[1]، وخاصة على المنتوجات البترولية سنة 1997 مع رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من5% الى33 % بالنظر إلى توحيد ازدواجية ضريبة الشركات[2]، وتقليص مجال الإعفاءات مع إصلاح هيكل الضرائب الجمركية[3] وا إلغاء كل الإعفاءات على الضريبة على الفوائد المحصل عليها من سندات الخزينة.

---

[1]- فاتح جاري، مرجع سابق، ص، 17.

[2]- مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار، مجلة العلوم الإنسانية، العدد18، فيفري 2005، حامل الكتروني على الارتباط التالي : www.uluminsania.net .

[3]- فاتح جاري ، مرجع سابق، ص، 17.

ـ فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية سنة 1996 وأن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل 8,7% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 الى2,4 لسنة 1997.

1-2-2- إصلاح النظام الضريبي: في سنة 1992 أدرج النظام الضريبي الجزائري في منطلق الإصلاحات، وذلك لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية الوطنية والتحولات التي يشهدها الاقتصاد الدولي، في هذا المجال أنشئت الضريبة على الدخل الإجماليIRG، والضريبة على أرباح الشركات IBS، والرسم على القيمة المضافة TVA، وذلك قصد تبسيط النظام الضريبي وزيادة فعاليته[1]. فالضريبة على أرباح الشركات IBS جاءت لإلغاء ازدواجية النظام الضريبي عن طريق إدماج المؤسسات الوطنية والأجنبية في مجال تطبيقها، حيث كانت تخضع المؤسسات الوطنية للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بمعدل 50 % في حين كانت المؤسسات الأجنبية تخضع للضريبة على مدا خيل مؤسسات البناء بمعدل8 % أو اقتطاع الضريبة على الأرباح غير التجارية من المصدر بالنسبة للمؤسسات الخدمية بمعدل 25%، وهكذا عن طريق الضريبة على أرباح الشركات يتم توحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية، والذي يسير في إطار مبدأ شمولية القواعد الجبائية ومن ثم الدخول في اقتصاد السوق. أما الضريبة على الدخل الإجماليIRG فقد أدخلت عليها عدة تعديلات أين وحدت الضريبة على دخل الأفراد لتحل محل مختلف الضرائب المفروضة على المداخيل والتي كانت تحمل تسمية نوعية والمتمثلة في:

ـ الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، الضريبة على الأرباح غير تجارية، الضريبة على مدا خيل الديون والودائع والكفالات، الرسم العقاري المفروض على الملكية المبنية، الضرائب التكميلية على الدخل، الضرائب المفروضة على الرواتب والأجور.

إن الهدف من إحداث هذه الضريبة هو تجسيد مبدأ شمولية الجباية من جهة ومحاربة التهرب الضريبي من جهة أخرى، وهذا نظرا لتنوع المداخيل التي يمكن أن يحصل عليها الفرد الواحد ومن ثم يصعب مراقبة مختلف هذه المداخيل وهذا ما يؤدي إلى ضعف الضرائب المحصلة وهكذا فان الضريبة على الدخل الإجماليIRG تطبق على مجموع المداخيل التي يحصل عليها نفس الفرد[2].

الرسم على القيمة المضافة TVA: تم تبسيط الضرائب غير المباشرة وذلك بتعويض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات(TUGPS) بضريبة واحدة وهي TVA مع تقليص عدد المعدلات من (18) إلى(2) أي 17%(معدل عادي) و7% (معدل مخفض) وهذا حسب قانون

[1]- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، 2003، جامعة ورقلة، الجزائر، ص، 24.

[2]- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص، 381.

المالية لسنة 2001، ويطبق المعدلين على أساس رقم الأعمال غير متضمن للرسم (HT) بينما في النظام السابق كانت تطبق تلك المعدلات على أساس رقم الأعمال متضمن للرسم (TTC) ويترتب على ذلك تخفيف العبئ الضريبي[1].

أما الرسم على النشاط المهني TAP خلال سنة 1996 عوض كل من الرسم على النشاط الصناعي TAIC والرسم على النشاط غير التجار ي TANC برسم وحيد هو الرسم على النشاط المهني TAP وهو يفرض على كل من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاط صناعي أو تجاري أو غير تجاري ويحسب على رقم الأعمال[2]. أي على المداخيل الخامة المحققة من طرف المكلفين بالضريبة الذين لهم إقامة مهنية دائمة في الجزائر، ويحسب الرسم سنويا على رقم الأعمال خارج ضريبة القيمة المضافة TVA، وتقدر نسبته بـ: 2%[3].

1-2-3- إصلاح القطاع الفلاحي: حيث يتم إصلاح جذري للقطاع الفلاحي بهدف التحرر التام أو شبه التام من التبعية الغذائية مع تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب إلى جانب النظام العقاري الخاص بالقطاع؛

1-2-4- إصلاح القطاع العام: وذلك بتصفية 88 مؤسسة عمومية محلية واستكمال تطهير 23 مؤسسة عمومية بمساعدة من البنك الدولي مع مواصلة عملية الخوصصة، بالإضافة إلى ذلك إنشاء قروض للتصدير واستبدال صناديق المساهمة بالشركات القابضة(Holding) (وظيفتها السهر على تسيير ومراقبة الرأسمال العمومي)، مع رصد 122 مليار دج لإنعاش المؤسسات العامة وبيع 4 % فقط من أسهم المؤسسات العامة غير الإستراتيجية للقطاع الخاص والأجانب.

ونشير أساسا إلى أن الإصلاحات المقترحة من طرف الهيئات الدولية ، تهدف أساسا في وضع الميكانزمات التي تمكنها من استرجاع أموالها[4].

---

[1]- ناصر مراد، مرجع سابق، بتصرف، ص، 28.

[2]- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص، 382.

[3] - دليل الاستثمار في الجزائر، 2006، ص، 175، متاح على:
www.ambalg-damas.com/algimages/pdf/Investirar.pdf

[4]- برودي نعيمة، مرجع سابق، ص،15.

المطلب الثالث:البرامج المرافقة لبرامج الإصلاحات الاقتصادية قصد خلق فرص العمل

1- الإجراءات المتخذة لدعم التشغيل منذ بداية الإصلاح

تماشيا مع الإصلاحات الهيكلية التي سبق وان أشرنا إليها فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي ومخلفاتها الثقيلة التي تركتها خاصة على المستوى الاجتماعي من جانب تفاقم مشكل البطالة وزيادة الفقر وتدهور المستوى المعيشي، كل هذا دفع بالسلطات العمومية إلى البحث عن أفضل السبل للتخفيف من تلك الآثار، فكانت المعالجة اقتصادية اجتماعية في محاولة منها لإعطاء أهمية للنشاط الاجتماعي عن طريق خلق مؤسسات وبرامج جديدة تتولى ذلك،

1-1- آليات التشغيل

1-1-1- الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM : هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يعود تسييرها الشخصي وتغطيتها المالية إلى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أنشأت الوكالة الوطنية للتشغيل بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في09/08 /1990 المعدل والمكمل للأمر رقم42/71 المؤرخ في 1971/06/17 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة **ONAMO** المنشأ بالمرسوم رقم 99/62 المؤرخ في 1962/11/29.

1-1-2- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC : أنشأ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في 1994/07/06 وهدفه حماية العمال المسرحين لأسباب إقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها 03 سنوات، وهو يعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حيث شهد أكبر موجة في التسجيل في نظام التامين عن البطالة في الفترة الممتدة بين 1996-1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، بعد ذلك بدأ منحنى الانتساب في التقلص[1].

1-1-3- وكالة التنمية الاجتماعية ADS: هي هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة، وذلك بوضع تدبير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش وتتمثل مهامها الأساسية فيما يلي :

ـ ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتجة.

[1]- غانم هاجر، بود راع أمينة، دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة ، الملتقى الدولي حول تجربة الجزائر في ميدان التشغيل ومحاربة البطالة ، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة،2011، ص،12.

ـ تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في انجازها يد عاملة كثيفة، أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

إن الهدف من وراء هذه الصيغ هو أن المشرع أراد أن تكريس ما يسمى بالأسر المنتجة المعروفة في بعض الدول كاليابان والتي تساعد على تخفيض البطالة بشكل نسبي وكذلك نقل المهارات وا ٍعطاء قيمة مناسبة لما ينتجه العمال سواء في المنازل أو غيرها، وا ٍبراز اهتمام الدولة بالحماية الاجتماعية للسر والعائلات[1].

1-1-4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ: تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8سبتمبر1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات[2].

1-1-5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI : لقد تم استحداث هذه الوكالة كبديل عن وكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار**APCI** التي أنشأت في 1993/19/05، كونها لم تصبو إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها، وتتكون الوكالة من مجموعة الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث ترتكز على تقييم المشاريع ودراستها ومن ثم إتخاذ القرارات بشأنها سواء القبول أو الرفض، إلى أن تم تعديل هذا المرسوم بإصدار أمر يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله وذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**ANDI**[3]، وهي مؤسسة ذات طابع إداري هدفها خدمة المستثمرين المحلين والأجانب، وتتولى خاصة مهام إعلام، ومساعدة المستثمرين في إطار إنجاز مشاريعهم، وكذا تسهيل إتمام الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وا ٍنجاز المشاريع.

1-2- أجهزة وبرامج للتشغيل: نتيجة لغياب سياسة توحي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للاقتصاد الوطني، اكتفت الحكومات المتعاقبة بمحاولات كثيرة لتوفير مناصب عمل مؤقتة واعتماد نظام

---

[1] – غالم عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر(المساهمات وأوجه القصور)، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، يومي 15 و 16 نوفمبر،2011، جامعة المسيلة، الجزائر ، ص،7.

[2]– بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة (2001-2014)، يومي 11و 12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، ص، 7.

[3]- CNES, Rapport sur La conjoncture économique et sociale du premier semestre 2004. p 118.

التكفل والشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني، حيث تم استحداث برامج وأجهزة منذ بداية التسعينات بهدف امتصاص البطالة وخلق مناصب التشغيل

أولا: عقود العمل المحددة المدة: كما جاء في القانون 11/90 وفي مادته 12، عقود العمل بالتوقيت الكلي أو الجزئي والذي اتضح أكثر مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 473/97 والذي تم فيه تحديد مدة العقد وكما جاء في مادته 2 من الأمر 03/97 حيث قدرت ساعات العمل ب: 40 ساعة أسبوعيا تتوزع على 5 أيام على الأقل في حين جاء في المادة 04 من الأمر 03/97 مفاده أنه يمكن تخفيض المدة القانونية الأسبوعية للعمل بالنسبة للأشخاص الذين يمارسون أشغال شاقة وخطرة، كما يمكن أن ترفع بالنسبة لبعض المناصب المتميزة حسب فترات التوقف من النشاط، وعموما يمكن إبرام عقود العمل لمدة محددة بالتوقيت الكلي أو الجزئي حسب الحالات التالية:

أ- عندما يتم توظيف العامل لتنفيذ عمل مرتبط بعقود أشغال أو خدمات غير متجددة.

ب - عندما يتعلق الأمر باستخلاف عامل مثبت في منصب تغيب عنه مؤقتا، يجب على المستخدم أن يحتفظ بمنصب العمل لصاحبه.

ج - عندما يتطلب الأمر من الهيئات المستخدمة إجراء أشغال دورية ذات طابع متقطع.

د - عندما تتطلب الحاجة إلى العامل خاصة في الحالة الموسمية.

وعموما فان هذه الصيغ كانت محددة بدقة، وحسب ما جاء في المادة 3 من الأمر 21/96 والذي تضمنت مادته 12 مكرر:

-لمفتش العمل المختص إقليميا التأكد من عقد العمل لمدة محددة أبرم حسب إحدى الحالات المنصوص عليها في العقد وموافقة للنشاط الذي وظف من أجله العامل.

- كما يمكن الإشارة في جانب الحقوق بأن العامل المشغل بالتوقيت الجزئي له نفس حقوق العامل المشغل بالتوقيت الكامل من حيث الأجر والتعويضات ومدة التربص.

ثانيا: عقود العمل في المنزل: نظم المشرع الجزائري عقد العمل في المنزل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 474/97 المؤرخ في 08 ديسمبر 1997 إذ يعتبر العمل في المنزل وفقا للمادة 02 منه، كل عامل يمارس في منزله نشاطات إنتاج لسلع وخدمات أو أشغال تحويلية لصالح مستخدم واحد أو أكثر مقابل أجر، ويقوم بمفرده أو بمساعدة أفراد العائلة ويتحصل بنفسه على أدوات العمل والمواد الأولية دون وساطة أما عن الأجر فيتلقاه مقابل الجهد المبذول ويقاس على أجر المهن المماثلة، كما يستفيد العامل في المنزل من خدمات

الضمان الاجتماعي ويستوجب عليه التصريح بالعمال المشغلين لديه لدى الضمان الاجتماعي ،ويمكن الإشارة إلى أن العامل في المنزل يمكن أن يتعاقد مع شخص طبيعي أو معنوي عاما أو خاصا[1].

ثالثا: برامج التشغيل المأجورة بمبادرة محلية: Emplois Salaries d'initia taire locale, ESIL

منذ بداية 1990 تمت إقامة الترتيبات المسماة الترتيبات المهنية لإدماج الشباب، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة مدة تتراوح بين 3 أشهر إلى 12 شهر ويتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية، ولقد بلغ عدد المستفيدين من هذه الترتيبات في سنة 1997 حوالي 160185 منهم 83000 استفادوا من منصب التشغيل الدائم وحسب القطاعات الاقتصادية فالمناصب المعروضة تتوزع كما يلي: 38.7% في الخدمات و29.5% في البناء والأشغال العمومية و 22% في الإدارة و5.7 % في الفلاحة و2.3% في الصناعة وحسب حصيلة شملت السداسي الأول من سنة 1998 عدد المستفيدين بلغ 65000 منصب كرست لهم 15400دج لكل منصب عمل ولقد ساعدت هذه البرامج الشباب البطال على الاستفادة من دخل واكتساب خبرة مهنية.

رابعا: برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:Tup-Himo

Travaux d'utilité publique à Haute intensité de main d'œuvre.

إن هذا البرنامج مماثل للبرنامج السابق من حيث فئات المواطنين الذين يتوجه إليهم الشباب المقبلين لأول مرة والذين لا يتوفر لهم مستوى عالي من التعليم وكذلك من حيث المناصب التي يعرضها (مؤقتة) لكن من ناحية أخرى يتميز هذا البرنامج من حيث مضمون مناصب الشغل المقترحة تنصب على أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات ويتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية FSD، واستند تسييره إلى وكالة التنمية الاجتماعية ADS وقد دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ ابتدءا من سنة 1996 في إطار البرامج الممولة من طرف(البنك العالمي) وعلى سبيل المثال عدد المشاريع التي تم فتحها في سنة 1999 تقدر ب: 592 مشروع سمحت بتشغيل 10129 شخص[2].

---

[1]– غالم عبد الله، حمزة فيشوش، مرجع سابق، ص، ص، 4،5 .

[2]– ماضي بلقاسم، أمال خدادمية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. جامعة عنابة، الجزائر، يوم 20 سبتمبر 2011، ، ص،15.

خامسا: برنامج عقود ماقبل التشغيل: CPE Les contrats preemploi

يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، موجه لإدماج الشباب المحصلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، ووضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم 402/98 المؤرخ في 1998/12/02 ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المحصلين على شهادات علمية في سوق العمل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ماقبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من العلاوات من طرف صاحب العمل، ويعتبر عقد ماقبل التشغيل التزام ثلاثي بين: المستخدم أي طالب العمل وعارض العمل ومديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الاجتماعية ADS، وحتى يكون عارض العمل مؤهلا للاستفادة من عقد ماقبل التشغيل فانه يتقدم للتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل التي تقوم بإرسال قوائم المسجلين حسب الاختصاص إلى مديريات التشغيل.

وتقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي وتوجيهي كبير سواء لدى:

ـ أصحاب العمل بالاتصال بكل المؤسسات التي يعنيها البرنامج وا إبراز أهمية البرنامج ن خلال

1ـ الفرصة التي يمنحها لأصحاب العمل لتدعيم وتأطير مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة عقد ماقبل التشغيل.

2ـ الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد.

ـ أو عند عارضي العمل الجامعيين باستقبالهم من طرف أعوان المديرية بصفة فردية في حوار يهدف إلى التعرف على قدراتهم وتوجيههم نحو المؤسسات التي تقدم طلبات تناسب اختصاصهم واستعداداتهم.

ومن خلال الاحتكاك المباشر سواء بالشباب الجامعي أو أصحاب العمل فان البرنامج حقق نجاحا معتبرا باعتراف الطرفين:

فأصحاب العمل يشهدون أن الديناميكية التي أتى بها البرنامج مكنت من إعطاء نفس جديد لتشغيل المحصلين على شهادات جامعية داخل المؤسسات.

ونفس الشيء بالنسبة للشباب الجامعي الذي يعتبر التجربة ناجحة حيث سمحت له باقتحام عالم الشغل لأول مرة. ويبرز أكثر نجاح البرنامج من خلال النتائج التي حققها حيث استفاد خلال سنة 2004 أكثر من 60000 شاب من عقود ماقبل التشغيل[1].

[1]– غالم عبد الله، حمزة فيشوش، مرجع سابق، ص، ص، 5،6.

سادسا: القرض المصغر:

يسير برنامج القرض المصغر من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS ودخل حيز التنفيذ في شهر نوفمبر 1999 وهو موجه للأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل والذين تتراوح أعمارهم مابين 18 و60 عاما ويتمثل أساسا في منح قرض بنكي للمساعدة في إنشاء نشاط يختاره طالب القرض المصغر، ويتراوح المبلغ الذي يمكن منحه بين 5000 و 350000 دج وللحصول على هذه المساعدة يتعين على طالبها لزوما أن يتوفر من ماله الخاص مالا يقل عن 05 % من مبلغ القرض المطلوب ويقدم هذا القرض البنوك لمدة تمتد من سنة إلى 05 سنوات وفقا لمبلغ القرض المطلوب، وتتولى الخزينة تخفيض سعر الفائدة على هذا القرض حيث لا يدفع هذا المستفيد سوى 02 % من الفوائد البنكية وزيادة على ذلك تقرر إنشاء صندوق ضمان برأس مال قدره 4 ملايير دج (منها 2.5 تدفعها الخزينة من أجل ضمان البنوك وتسهيل منح القروض)[1].

سابعا:المنحة الجزافية للتضامن(AFS)

وتشمل الفئات معدومة الدخل التالية:

- النساء الأرامل
- المسنين الذين تجاوز سنهم 60 سنة.
- الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة الأكثر من 18 سنة.

وقد بلغ عدد المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن مايقارب 599143 مابين سنة 2001 و 2011.

ثامناً : جهاز الإدماج المهني: يهدف هذا الجهاز إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية إذ تم تطبيقه منذ سنة 1990، حيث استفاد منه قرابة 3332000 شاب للفترة (1994-1995) لمدة 06 أشهر في المتوسط موزعين على مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة الإدارة والبناء والأشغال العمومية تقريبا[2].

أما بالنسبة للفترة (1995-1998) فقد إنتقل من عدد المدمجين من 141586 إلى 152900 شاب سنة 1998.

[1]- ماضي بلقاسم، أمال خدادمية، مرجع سابق، ص، 16.

[2] -Conseil National Economique et Social (2001) : Evolution des dispositifs d'emploi, Alger, P21.

الجدول رقم(3-5):آليات التشغيل والأجهزة المسايرة لها.

الهيئات	الوصاية	المهام	فئة الأفراد المعينة	الأجهزة
الديوان الوطني لليد العاملة **(ONAMO)** أنشأ في: 1962/11/29، تم تغيير اسمه تحت اسم: الوكالة الوطنية للتشغيل**(ANEM)** في: 1990/ 09/08	ـ وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي	ضبط سوق العمل تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل	كل طالبي منصب شغل	DAIP : -1- CID -2- CIP -3- CFI
الصندوق الوطني للتامين على البطالة **(CNAC)** أنشأ في: 1994/07/06	ـ وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي	إدماج العاطلين عن العمل الذين يستفيدون من التامين عن البطالة.	العاطلين عن العمل من 35 سنة الى50 سنة. المسجلين منذ 6 أشهر على الأقل لدى **ANEM**. المستفيدين من الصندوق الوطني للتامين على البطالة.	مراكز البحث حول التشغيل. الإعادة إلى الوضعية السابقة. تمويل إنشاء النشاطات ب: 5ملايين دج لحد أقصى.
وكالة التنمية الاجتماعية **(ADS)** أنشأت في: 1996/06/29	ـ وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي. ـ مصالح رئاسة الحكومة.	مساعدة الفئات المحرومة. ترقية وتطوير الشباب.	الفئات المسنة (60 سنة فما أكثر وبدون دخل). الأشخاص القادرين على العمل بدون مدا خيل، الجامعيين، التقنيين الساميين، الباحثين عن أول منصب شغل،	**الشبكة الاجتماعية:** المنحة الجزافية للتضامن **AFS**. التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة **IAIG**. **التنمية الجماعية التساهمية:** القرض المصغر MG. **برامج TUP-HIMO:** برنامج عقود ماقبل التشغيل**CPE** الشغل المأجور بمبادرة محلية **ESIL**.
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**(ENSEJ)** أنشأت في:1996/09/29	ـ وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي. ـ مصالح رئاسة الحكومة.	الإعانة على إنشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطل عن العمل.	طالبي مناصب العمل سنهم يتراوح بين19-35 سنة مع إمكانية التمديد لذوي 40 سنة.	المؤسسة المصغرة التي لا تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج.
وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار **(APCI)** أنشأت في: 1993/19/05، تم تغيير اسمها تحت اسم: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)**في: 2001/03/01	وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترقية الاستثمار. ـ مصالح رئاسة الحكومة.	تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين	المستثمرين المحلين والأجانب	الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لاقتناء التجهيزات الضرورية الخاصة بالمشروع في حالة الإنشاء أو التوسع. تخفيض الرسوم الجمركية إلى 05% في حالة التجهيزات المستوردة من الخارج.

المصدر:غالم عبد الله، حمزة فيشوش، مرجع سابق، ص،11، بتصرف، بالإضافة إلى :

www. **ENSEJ.org.dz**

WWW.Cnac.dz

CNES, Rapport sur La conjoncture économique et sociale du premier semestre 2004. p 117.

- بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، مرجع سابق، ص، 9.

2-سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).

رغم انتهاج سياسة التشغيل وذلك عن طريق الآليات والوسائل التي سبق ذكرها، والتي تصب في قالب واحد ألا وهو محاربة البطالة، لكن ما نراه تقلص فرص العمل القائمة ونقص في خلق فرص عمل جديدة، وتفاقم مشكل البطالة. والشكلان البيانيان يوضحان ذلك.

الشكل البياني رقم (3-2):تطور سوق العمل خلال الفترة (1990-1999)

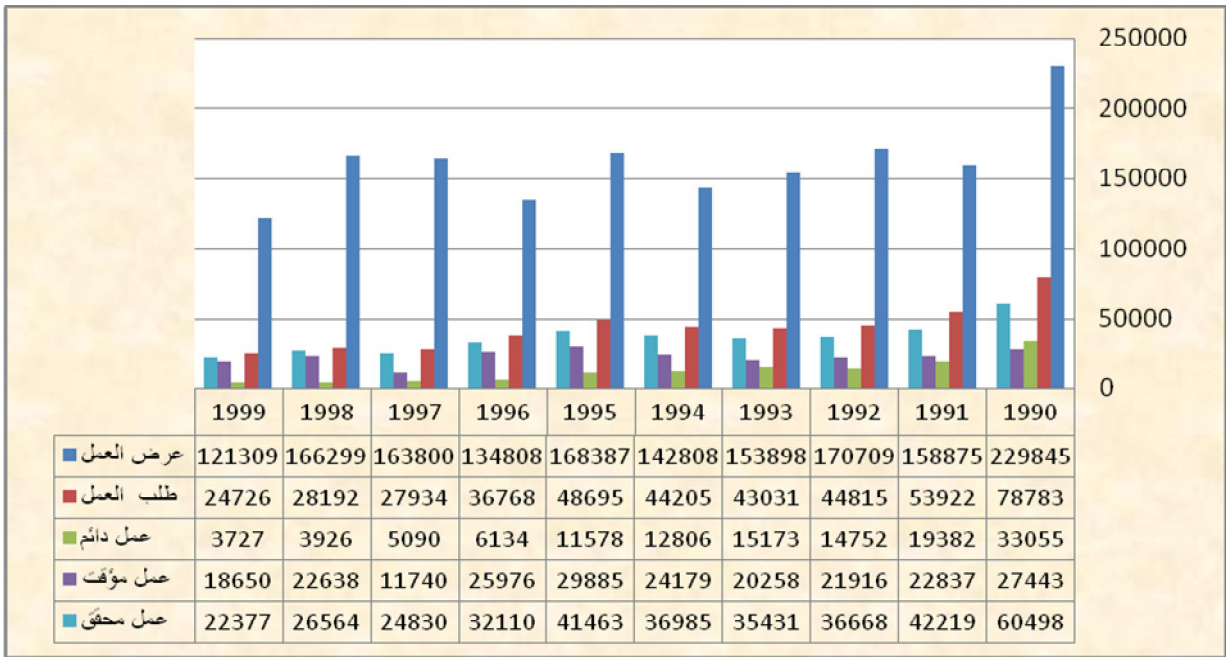

	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
عرض العمل	121309	166299	163800	134808	168387	142808	153898	170709	158875	229845
طلب العمل	24726	28192	27934	36768	48695	44205	43031	44815	53922	78783
عمل دائم	3727	3926	5090	6134	11578	12806	15173	14752	19382	33055
عمل مؤقت	18650	22638	11740	25976	29885	24179	20258	21916	22837	27443
عمل محقق	22377	26564	24830	32110	41463	36985	35431	36668	42219	60498

Source: ONS, L'Algérie en quelques chiffres résultat 1998-1999, Algérie, Edition 2001, N° 30.

الشكل البياني رقم(3-3):تطور مؤشرات سوق العمل خلال الفترة (1990-1999)

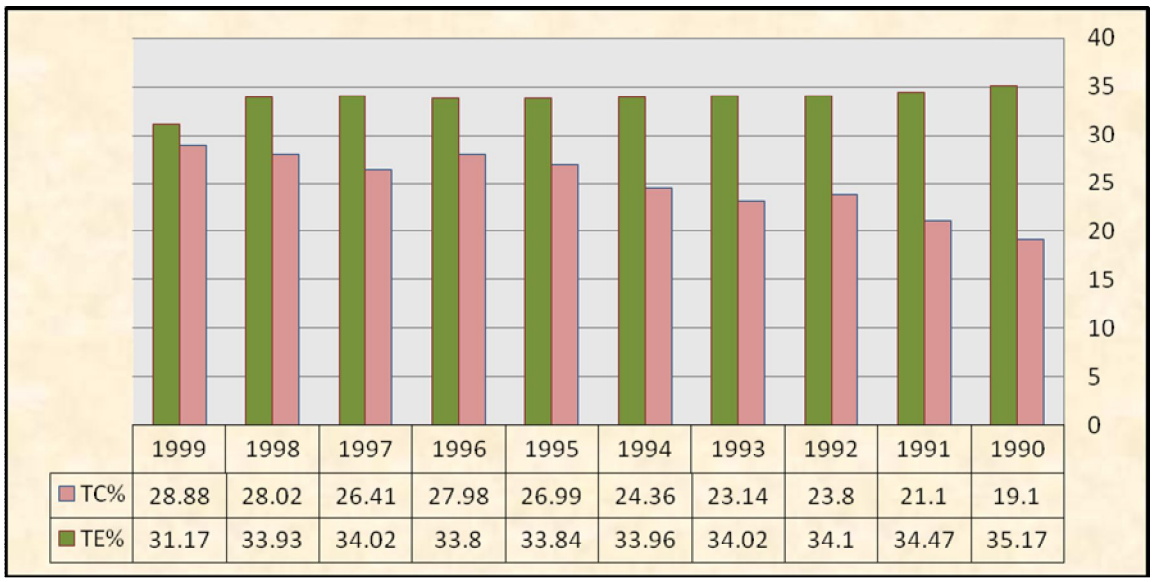

	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
TC%	28.88	28.02	26.41	27.98	26.99	24.36	23.14	23.8	21.1	19.1
TE%	31.17	33.93	34.02	33.8	33.84	33.96	34.02	34.1	34.47	35.17

Source: Ibid.

يتضح من خلال أرقام الشكلين البيانين (3-2) و(3-3) أن العمالة المحققة، أي مجموع العمل الدائم+ العمل المؤقت عرف تناقص بصفة متتابعة خلال سنوات التسعينات، إذ قدر الإنخفاض بـ: 38121 منصب

عمل، أي بنسبة 4% مابين سنة 1990و 1999. وهذا مايقابله التزايد المستمر في في معدلات البطالة ووصولها الى مستويات قياسية، حيث بلغت سنة 1999 نسبة 28.88% بعدما كانت 19.1% في سنة 1990.

كما يلا حظ من خلال الشكل البياني رقم(3-2) الفرق بين الطلب والعرض على العمل لم يتجسد كله في مناصب العمل المحققة، حيث نجد في كل سنة خلال الفترة(1990-1999) تبقى مناصب عمل شاغرة رغم أن عرض العمل من طرف العمال يفوق طلب العمل من طرف المستخدمين أي فائض في عرض العمل وكل ماذكرناه يعود الى:

1- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية، حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 الف عامل خلال الفترة (1994-1997) نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 985 مؤسسة، ليصل 2.4 مليون بطال سنة 2000 والجدول التالي يوضح ذلك كالآتي:

الجدول رقم(3-6): تطور تسريح العمال وغلق المؤسسات خلال الفترة 1994-1997.

السنوات	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

المصدر: ساحل فاتح، شعباني لطفي، آثار وإنعكسات برامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الاول حول ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية 04و 05 ديسمبر 2006، جامعة بومرداس، الجزائر.

2- ارتفاع معدلات النمو لديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ماقبل التسعينات، حيث تجاوز في المتوسط 2.8% سنويا، وهو ما أدى الى تزايد القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون نسمة سنة 1990 الى مايزيد عن 7.8 مليون نسمة سنة 1996 ثم مايقارب 8.25 مليون نسمة سنة 1998[1].

3- ضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.

4- عدم توفير شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.

5- انعدام المرونة في المحيط الاداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار[2].

[1]- بن سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص، 12.

[2]- سميرة العابد، زهية عباز ، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، العدد11 ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص، 77.

6ـ طبيعة أو نوعية العمل المعروضة من طرف العمال لاتتوافق مع طبيعة العمل المطلوبة من طرف المؤسسات، اي عدم التوافق مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.

7ـ ضعف أنظمة المعلومات المرتبطة بسوق العمل أدى الى فقدان العديد من من فرص العمل كما هو موضح في الشكل البياني رقم (3-2) السابق[1].

المبحث الثاني: الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

سوف نعمل من خلال هذا المبحث إلى توضيح كل من سياسة الإنعاش الاقتصادي في المطلب الأول وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث تم تخصيصه لمضمون هذا البرنامج.

المطلب الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي وسائلها وشروط تطبيقها

1- سياسة الإنعاش الاقتصادي

سياسة الإنعاش: يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدما العجز الموازني، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القرض...

وهي مستوحاة من الفكر الكنزي، ونلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار[2].

من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود. وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كنزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق(الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج(تشجيع المؤسسات على الإستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)وبالتالي دعم النمو وإمتصاص البطالة.

كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض(بمعنى مختلف نسبيا عن" سياسة جانب العرض Supply side economics " التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش مادام الغرض منها هو كذلك دعم

[1]- رحيم حسين، ملف موضوعات في الاقتصاد الجزائري حول سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم، بحوث اقتصادية عربية، العددان، 61، 62، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2013، ص، 135.

[2]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص، ص، 30،31.

النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض(بدلا من الطلب)، على الرغم كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي[1].

2- وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي

للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي، أو الاثنين معا.

2-1- سياسة الإنعاش بواسطة الطلب: وذلك عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

ـ التحويلات الاجتماعية المدفوعة للإفراد(منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة،...) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيز الطلب. وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ، فان هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تندرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية(مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا، التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه).

ـ الإنفاق العمومي الكلي(الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

ـ مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة(لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكل البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.

ـ تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وا إنعاشه.

2-2- سياسة الإنعاش بواسطة العرض: والتي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع و الخدمات من طرف المؤسسات بأقل كلفة وأكثر جاذبية، فان تدخل الدولة (غير المباشر) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين، هما:

ـ تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، مما يشجع الاستثمار الخاص.

ـ القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث وتطوير

[1] – محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث العدد10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص، 148.

التكنولوجيات الجديدة... ، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى توفيرات خارجية économies Externes هامة لصالح المؤسسات.

3- الشروط لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي: بالنسبة **للكنزين**، ولكي تكون سياسة الإنعاش فعالة، لابد من توفر بعض الشروط العامة والأساسية وهي كالآتي:

ـ يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب؛

ـ أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، مما يجعل أثر سياسة الإنعاش(على التشغيل خاصة) ضعيفة في هذه الحالة؛ كما يمكن أن يؤدي إلى ضعف الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا؛

ـ أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة في الاستيراد، وهذا ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري؛

المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي،(2001-2004)،psre.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي ، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية[1]، وذلك عن طريق انتهاج سياسة مالية توسعية نتيجة الوفرة في المداخيل الخارجية ، حيث خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج (حوالي 7 ملايير دولار) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدر بحوالي 1.216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وا ٍجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا[2]؛

2- ظروف تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يتوقف نجاح أي برنامج اقتصادي في تحقيق أهدافه على توافر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها طبيعة الظروف الاقتصادية المحيطة بهذا البرنامج سواء خلال فترة الإعداد أو فترة التنفيذ وعلى هذا الأساس نذكر تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية والداخلية خلال الفترة ومن بينها:

---

[1]- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 مجلة أبحاث اقتصادية وا ٍدارية، العدد 7، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص، 200.

[2]- محمد مسعي، مرجع سابق، ص، 147.

ـ ارتفاع أسعار المحروقات، إذ سجل متوسط البرميل من البترول الجزائري ارتفاعا بنسبة 120% بين سنتي 1998 و2000 هذا التحسن قد أثر بشكل إيجابي على تطور باقي المؤشرات الإقتصادية الكلية الخارجية؛

ـ تسجيل فائض في الميزان التجاري إذ انتقل من 1.5 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 14.21 مليار دولار أمريكي سنة 2004.

ـ انتقال رصيد ميزان المدفوعات من حالة العجز سنتي 1998 و 1999 حيث قدر ب: 1.7 مليار دولار أمريكي و 2.4 مليار دولار أمريكي على التوالي إلى حالة فائض ابتداءا من سنة 2000 بقيمة 7.6 مليار دولار أمريكي ليصل إلى أعلى قيمة له في سنة 2004 إذ قدر بـ: 9.1 مليار دولار أمريكي؛

ـ تسجيل ارتفاع في احتياطي الصرف والذي بلغ سنة 2004: 43.1 مليار دولار أمريكي

ـ انخفاض حجم المديونية الخارجية من سنة لأخرى وهذا من خلال السداد المنتظم لأقساط الديون الخارجية المستحقة على الجزائر و من خلال إتباع سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية ابتداءا من سنة 2004، وهو ما أنعكس إيجابا على حجم المديونية الخارجية التي إنخفض حجمها من 30.6 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 21.4 مليار دولار أمريكي سنة 2004 ، أي من 58% من PIB سنة 1999 الى26 % من PIB سنة 2004[1].

3- أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة أهداف نوعية، فأما عن الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها، ورد الاعتبار للمنشاءات القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجيات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية وهي كالآتي:

أ- مكافحة الفقر؛

ب- إنشاء مناصب الشغل؛

ج-تحقيق التوازن الجهوي وا إنعاش الاقتصاد الجزائري؛

المطلب الثالث: مضمون نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

1- مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

[1]- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص، ص، 44، 45.

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع يتكون من قطاعات فرعية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-7): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

الوحدة: مليار دج.

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسبة مئوية)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص، 87.

إن الجدول أعلاه يبين لنا:

- أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـ: 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شاهدتها البلاد منذ 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمارات بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية "العامة والخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة "مباشرة أو غير مباشرة" وبالتالي تقليص نسب البطالة، وسيساهم الاستثمار في

مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

ـ كما قدرت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

ـ أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداءا من سنة 2000[1]، البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA" ويتمحور هذا البرنامج حول البرامج المرتبطة بـ:

ـ تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.

ـ إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.

ـ حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي؛

ـ حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف؛

ـ مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين[2].

وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فان المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر.

ـ فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر ب: 45 مليار دج، أي بنسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، حيث وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج والتي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة.

أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات: 2001، 2002، 2003 بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دج على التوالي، أي بنسبة 39.12 %، 35.4%، 12.76% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا بـ: 20.5 مليار دج أي بنسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة

[1]– نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص، 46.

[2]– زرمان كريم، مرجع سابق، ص، 201.

بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري[1].

2- تطور التشغيل خلال الفترة (2001-2004)

شهد وضع التشغيل خلال هذه الفترة تحسنا ملحوظا وما تركه من نتائج على تراجع معدل البطالة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-8): معدل التشغيل ومعدل البطالة للفترة (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل التشغيل	%72.70	-	%76.28	%82.3
معدل البطالة	%27.30	-	%23.72	%17.7

Source: ONS, L'Algérie en quelques chiffres résultat 2003, Algérie, Edition 2005, N°34 et résultat 2005, Edition 2006, N°36

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التشغيل إنتقل من 72.70% عام 2001 إلى 82.3% عام 2004 في المقابل نلاحظ تراجع معدل البطالة، حيث إنخفض من 27.30% عام 2001 إلى 17.7% عام 2004 كان هذا نتيجة ما ذكرناه سابقا وهو:

- مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي شرع فيه منذ 2001.
- المخطط البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA" الذي شرع فيه منذ 2001.

هذا بالإضافة إلى تدعيم وتمويل مختلف برامج دعم التشغيل التي إنطلقت منذ سنة 1998.

أما عن مساهمة فروع النشاط الاقتصادي في إنشاء مناصب العمل، يتأكد من خلال التحليل الذي يمكن إجراءه انطلاقا من تطور اليد العاملة خلال الفترة 2001-2004 حسب كل قطاع والجدول التالي يوضح ذلك كالآتي:

الجدول رقم (3-9): مساهمة القطاعات الاقتصادية في إنشاء مناصب العمل

القطاعات	عدد المناصب	النسبة %
الصناعة	199666	12.73
الفلاحة	305484	19.46
البناء والأشغال	317556	20.23
تجارة الخدمات	746934	47.56
المجموع	1569640	100

Source: .www.ons.dz/chapiter emploi.« Rétrospective Statistiques (1962-2011)».

[1]- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ، مجلة أبحاث اقتصادية وا إدارية، العدد12، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص، ص، 252، 253.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الزيادة في عدد مناصب العمل المنشأة خلال الفترة 2001-2004 إستحوذ على الجزء الأكبر منها قطاع التجارة والخدمات بنسبة 47.56% أما عن قطاع الصناعة تقدر النسبة بـ: 12.73% والفلاحة بـ: 19.46% وهذا ما يؤكد لنا ضعف القطاعات الإنتاجية أي الصناعة والفلاحة في إنشاء مناصب العمل، وهو ما يعكس ضرورة تسريع مسار الإصلاحات وتنظيم نشاطات العديد من المؤسسات في هذين القطاعين[1].

المبحث الثالث: البرامج المكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

المطلب الأول:البرنامج التكميلي لدعم النمو،(2005-2009)،pcsc.

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، حيث قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار جزائري (114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار جزائري) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي والإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب: 9.680 مليار دينار جزائري (حوالي 130مليار دولار) بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[2].

1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها ما يلي[3]:

ـ تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلباً على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبل ازدهار الاقتصاد الوطني.

ـ تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

ـ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن

---

[1]- تحليل معطى بالاعتماد على الجدول أدناه.

[2]- محمد مسعي، مرجع سابق، ص، 147.

[3] - world Bank: a public expenditure review, Report n° 36270, vol 1, 2007, p2.

تطويرها المتواصل يجنب مشكل الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

ـ رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية والجدول الموالي يوضح المخصصات المالية لهذا البرنامج كالآتي.

الجدول رقم (3-10): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2 .

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

المطلب الثاني:برنامج توطيد النمو الاقتصادي،(2010-2014)،pcce

لقد جاء في بيان مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010 من أجل معاينة والمصادقة على برنامج الاستثمار العمومي للفترة 2010-2014 والذي يدخل ضمن ديناميكية إعادة بناء الاقتصاد الوطني، حيث صخر مبلغ يقدر ب: 21.214مليار دج ما يقارب 286 مليار دولار فيه كبرنامج الاستثمارات العمومية قصد شقين اثنين هما:

ـ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار[1].

1- أهداف برنامج توطيد النمو: يهدف البرنامج إلى تحقيق مايلي:

- تحسين التنمية البشرية
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني
- التنمية الصناعية
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل
- تطوير اقتصاد المعرفة

أ- التنمية البشرية: يخصص المشروع 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال

- إتمام انجاز مشروع 02 مليون وحدة سكنية
- إنشاء مايقارب 5000 منشاة للتربية الوطنية
- انجاز أكثر من 1500 منشاة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء
- تحسين التزويد بالماء الشاروب.

إضافة إلى برامج أخرى هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية، الثقافة والاتصال.

ب - مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية: حيث رصدت لها الدولة مبلغ 111 مليار دولار مقسمة على المجالات التالية:

الأشغال العمومية: وتتضمن مواصلة وتوسيع وتحديث شبكة الطرقات، وكذا زيادة قدرات الموانئ، وقد خصصت لها مبلغ 42 مليار دولار.

النقل: ويتضمن مايلي

- تحديث مد شبكة السكة الحديدية
- تحسين النقل الحضري
- تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات

وقد خصص لقطاع النقل ميزانية تقدر بأكثر من 38مليار دولار أمريكي.

[1]- للمزيد من التفصيل أنضر ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص، ص، 2، 42.على الموقع:
http//www.Premier-ministre.gov.dz

تهيئة الإقليم والبيئة: وقد خصص لها مبلغ 07 مليار دولار.

أما 24مليار دولار المتبقية فقد وزعت مابين قطاع العدالة، تحسين إمكانيات الجماعات المحلية وا إدارة ضبط الضرائب التجارة والعمل.

ج ـ دعم تنمية الاقتصاد الوطني: وذلك من خلال

ـ مواصلة دعم التنمية الفلاحية الريفية بمبلغ 13 مليار دولار

ـ ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والتي صخرت لها الدولة ما يقارب 02 مليار دولار من أجل إنشاء مناطق صناعية.

ـ دعم التأهيل وتسهيل القروض البنكية.

د ـ التنمية الصناعية: خصصت الدولة لهذا الغرض أكثر من 27 مليار دولار من القروض البنكية الميسرة من أجل:

ـ إنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء

ـ تحديث المؤسسات العمومية

ـ تطوير الصناعة البتروكيميائية

ـ تشجيع إنشاء مناصب الشغل: يقدر المبلغ المالي المخصص لمكافحة البطالة ب: 15.6 مليار دولار يتم توزيع هذا المبلغ على مجموعة من البرامج المدعمة للتشغيل كالآتي

ـ تمويل المؤسسات المصغرة

ـ مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين

ـ تراتيب التشغيل المؤقت.

وـ تطوير اقتصاد المعرفة: وذلك من خلال

ـ دعم البحث العلمي وتعميم التعليم

ـ استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

ومن أجل تحقيق ذلك عمدت الدولة إلى وضع 03 مليار دولار لهذا الغرض[1].

[1]– جديدي روضة، أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر الدولي الأول حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014)، جامعة سطيف1 (الجزائر)، 2013، ص، ص، 12، 13.

الجدول رقم (3-11): مجالات تطبيق برامج توطيد النمو الاقتصادي.

المشاريع	المبالغ(مليار دولار)	النسبة%
تحسين التنمية البشرية	114.4	40
مواصلة تطوير المنشآة القاعدية الأساسية وتحسن الخدمة العمومية	111	38.8
التنمية الصناعية	27	9.4
تشجيع إنشاء مناصب الشغل	15.6	5.5
دعم وتنمية الاقتصاد الوطني	15	5.3
تطوير اقتصاد المعرفة	03	1.05
مجموع المبالغ	**286**	**100**

المصدر: جديدي روضة، مرجع سابق، ص، 14.

المطلب الثالث: اتجاه سوق العمل خلال الفترة (2005-2014)

1- العمالة في القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة(2004-2013)

تعتبر العمالة من أهم الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيق نسبة متميزة فيها، فهي هدف استراتيجي لجميع الدول مهما كان تقدمها، فتوفير مناصب العمل لدى المجتمع يكسب الحكومة تأييد مواطنيها، والمساهمة في إستقرارها وفي تنمية البلاد، لذا فإن القطاع الخاص والقطاع العام لهما الآثار البارزة في هذا المجال وقبل التطرق لهذا لابد من تعريف كل منهما:

1-1- القطاع العام: ويتمثل في مجموعة الوحدات من قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة والتي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقدمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية.

كما يعرف كذلك على أنه تلك القطاعات التي تخضع للسيطرة الكاملة للدولة، وفي هذه الحالة يتم النظر إلى الدولة بوصفة وحدة إقتصادية تقوم بأنشطة إقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخاص، غير أن هذه الأنشطة الإقتصادية العامة تشكل جزء لايتجزء من الخطط والبرامج الإقتصادية للدولة.

1-2- القطاع الخاص: ويتمثل في الجزء من الإقتصاد الوطني الذي تديره أو تمتلكه شركات الأشخاص وشركات الأموال والأفراد.

كما يعرف كذلك بأنه القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال ، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

وينقسم القطاع الخاص إلى قسمين:

1-2-1- قطاع خاص منظم: وهو القطاع الذي يعمل في إطار منظم يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية.

1-2-2- قطاع خاص غير منظم: وهو القطاع الذي لايمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية وهو قطاع حرفي[1].

الشكل رقم(3-4): تطور نسب العمالة في القطاع الخاص والقطاع العام خلال الفترة (2004-2013).

Source: www.ons.dz/emploi-chômage

من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول رقم(02) في الملحق(03) الممثلة في الشكل البياني أعلاه الذي يوضح لنا نسبة زيادة العمالة في القطاع العام والقطاع الخاص على المستوى الوطني يلاحظ خلال المخطط الخماسي الأول (2005-2009) متوسط نسب تطور العمالة في القطاع العام يقدر بـ: 4.04%، أما في القطاع الخاص فيقدر بـ: 4.4% وهي نسب تقريبا متساوية في كل من القطاعين فارق يقّ ر ب: 0.36% للقطاع الخاص، كل هذا يعود إلى منافسة القطاعين، لكن في المخطط الخماسي الثاني (2009-2014) حدث العكس حيث نجد أن متوسط نسبة تطور العمالة في القطاع العام يقدر بـ: 8.4% في حين نجد القطاع الخاص يقدر بـ: 0.67%، هذا التباين الكبير في النسب بين القطاعين العام والخاص قد يعود إلى فشل القطاع الخاص، أو نتيجة الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام خلال هذا المخطط الذي يبدي أنه قد حدثت

[1] د. خميس خليل، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص، 205.

مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، وهذا ما يبرهن عليه في الدراسة التطبيقية، أو الإنحياز نحو القطاع الخاص غير المنظم (النشاط الموازي)[1]، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-12):العمالة المنتسبة وغير المنتسبة إلى الضمان الاجتماعي.

الإنتماء إلى الضمان الاجتماعي / السنوات	العمالة المنتسبة إلى الضمان الاجتماعي	العمالة غير المنتسبة	العمالة المنتسبة/ العمالة الكلية، النسبة ب:%	نسبة زيادة العمالة المنتسبة ب: %	نسبة زيادة العمالة غير المنتسبة ب: %
2004	3774000	4024000	48,4	-	-
2005	4092000	3953000	50,9	8,4	-1,8
2006	4159000	4709000	46,9	1,6	19,1
2007	4322000	4272000	50,3	3,9	-9,3
2008	4567000	4579000	49,9	5,7	7,2
2009	4694000	4778000	49,6	2,8	4,4
2010	4856000	4879000	49,9	3,5	2,1
2011	5227000	4372000	54,4	7,6	-10,4
2012	5922000	4249000	58,2	13,3	-2,8
2013	6211000	4577000	57,6	4,9	7,7

Source: www.ons.dz/emploi-chômage

من خلال هذا الجدول يلاحظ متوسط نسبة زيادة العمالة المنتسبة إلى الضمان الاجتماعي خلال المخطط الخماسي الأول (2005-2009) تقدر ب:4.48% في المقابل نجد العمالة غير المنتسبة تقدر ب: 3.92 % مما يدلي أن زيادة العمالة المنتسبة أكبر من العمالة غير المنتسبة، أما في المخطط الخماسي الثاني(2010-2014) يلاحظ تطور كبير في العمالة المنتسبة إلى الضمان الاجتماعي والذي قدر متوسطه ب:7% في حين نجد العمالة غير المنتسبة انخفضت بتوسط قدر بـ:(3.4 -) وكل هذه النتائج قد تدل على فشل النشاط الموازي أو نتيجة توسع العمالة في القطاع الحكومي.

2- اتجاهات الاستخدام:

للإحاطة بتطور الطلب على العمل(الاستخدام)، نحلل طبيعة الاستخدام للحكم على مدى الاستقرار الوظيفي بسوق العمل، والجدول رقم (3-13) يوضح طبيعة استخدام قوة العمل المشتغلة خلال الفترة (2005-2014).

[1]- **النشاط الموازي:** هو ذلك النشاط الذي يحقق دخلا لايتم تسجيله ضمن حسابات الناتج الوطني، إمَّا لتعمد إخفائه تهربا من الضريبة، و َ ا إمـ ّ ا أن هذا النشاط بحكم طبيعته يعد مخالفا للقوانين السائدة في البلاد.

الجدول رقم (3-13): طبيعة الاستخدام(الوظائف) خلال الفترة (2005-2014).

الوحدة: ألف عامل

البيان السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المستخدمون المستقلون%	27.14	32.09	29.28	29.03	29.16	29.52	30.86	28.33	28.90
الأجراء الدائمين%	38.24	32.7	33.85	34.97	33.11	32.95	36.00	36.13	35.54
الأجراء غير الدائمين+ المتربصين%	27.38	27.4	31.18	30.79	32.74	33.38	31.02	33.39	33.02
مساعدو العائلات%	7.24	7.81	5.69	5.22	4.99	4.15	2.10	2.14	2.14
مجموع القوة العاملة المشتغلة	8044.2	8868.8	8594.2	9146.0	9472.0	9736.0	9599	10170	10788

Source: htt://ons, ACTIVITE, emploi et chômage AU 4ème Trimestre, 2013, N° 653, P12.

إن الاستخدام بأجر دائم (الشخص الذي يعمل بصفة دائمة وبأجر منتظم يدفع على كل ساعة أو يوم أو أسبوع أو شهر) عرف نوع من التراجع لصالح الاستخدام كأجراء غير دائمين ومتربصين، وتفسير ذلك مرده إلى طبيعة سياسات وبرامج التشغيل ذات الطابع المؤقت عرفته هذه الفترة، وبالتالي من الطبيعي أن نلاحظ توسع في استخدام اليد العاملة استخداما مؤقتا ينتهي بمدة العقد، والإشكالية الاقتصادية هل لهذا الاستخدام مساهمة في الناتج المحلي، أو هو استخدام أخذته الدولة على عاتقها بمناصب مؤقتة- عقود ماقبل التشغيل ومناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية، وبرامج أخرى تم التطرق إليها سابقا، إذن هي سياسات لا تنشد من ورائها سوى امتصاص الفائض بسوق العمل وذلك في إطار مجموعة الحلول المؤقتة ذات المردود الضعيف، وتحت توزيع الريع دون انتظار المقابل وهو ما يعكس اللاإستقرار الوظيفي بسوق العمل.

3- اتجاهات الاستخدام القطاعي

الجدول الموالي يبين كيفية توزيع قوة العمل المشتغلة بين القطاعات الاقتصادية، وكذا معدل نموها من سنة لأخرى بكل قطاع

الجدول رقم (3-14): استخدام قوة العمل المشتغلة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2005–2013). **الوحدة:** ألف عامل

البيان	الزراعة	الصناعة	أشغال وبناء	تجارة–خدمات	المجموع
2005	1380.520	1058.838	1212.022	4392.844	8044.22
%	17.2	13.2	15.1	54.6	100
2006	1609.633	1263.591	1257.703	4737.877	8868.804
%	18.1	14.2	14.2	53.4	100
2007	1170.897	1027.817	1523.610	4871.918	8594.243
%	13.6	12.0	17.7	56.7	100
2008	1252	1141	1575	5178	9146
%	13.7	12.5	17.2	56.6	100
2009	1242	1194	1718	5318	9472
%	13.11	12.6	18.1	56.1	100
2010	1136	1337	1886	5377	9735
%	11.7	13.7	19.4	55.2	100
2011	1034	1367	1595	5603	9599
%	10.8	14.2	16.6	58.4	100
2012	912	1335	1663	6260	10170
%	9.0	13.1	16.4	61.6	100
2013	1141	1407	1791	6449	10788
%	10.6	13.0	16.6	59.8	100

.

Source: htt://ons**,** ACTIVITE, emploi et chômage AU 4ème Trimestre, (2005…2010),(2011, N°592,P5), (2012, N°651,P5), (2013, N° 653, P 5)

وفقا لمعطيات التوزيع القطاعي للاستخدام نجد أن قطاع التجارة والخدمات والإدارة يعتبر إلى حد كبير الأكثر استقطابا لليد العاملة (نسبة الاستخدام أكثر من 50%) فهل يعني أن قطاع التجارة والخدمات والإدارة له مساهمة كبيرة في الإنتاج الداخلي وا إنتاجيته أعلى من باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما مكنه من استيعاب أكبر لليد العاملة؟ للإجابة عن هذا السؤال يمكن إرجاع ذلك إلى أن هذه الخاصية تمتاز بها الاقتصاديات الريعية، بحيث يكون فيها توظيف عوائد النفط بتضخيم الجهاز الإداري الحكومي، مما يسبب في ازدياد ملحوظ في حجم العمل "غير المنتج" والإنفاق الاستهلاكي"غير الضروري" الناتج عن ازدياد النفقات الحكومية، أو إلى سياسة اقتصادية أخرى من طرف الدولة.

كذلك لا يجب أن نغفل عن نقطة مهمة كانت وراء تضخم الاستخدام بهذا القطاع تمثلت في انحراف برامج التشغيل المستهدفة لخريجي منظومة التعليم العالي (عقود ماقبل التشغيل CPE) عن هدفها المتمثل في إدماج مخرجات التعليم العالي بالقطاع الاقتصادي المنتج، أمام عجز القطاع المنتج (خاصة الصناعة أو البناء والأشغال العمومية) عن الاستيعاب وكذا طبيعة التكوين لمخرجات منظومة التعليم العالي، أي

التخصصات الأدبية والإدارية والاجتماعية الأكثر تكوينا، والتي ليس لها مكان بالقطاع الصناعي ولا الزراعي، إلاّ فقط قطاع التجارة والخدمات والإدارة العمومية التي لا تتطلب التخصص[1].

4- الجدول رقم(3-15): تطور قوة العمل ومعدل البطالة للفترة(2005-2013). **الوحدة:** نسمة

البيان السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القوة العاملة	9492508	10109645	9968906	10315000	10544000	10812000	10661000	11423000	11964000
معدل البطالة %	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8

المصدر: أنظر الملحق رقم(02)، الجدول رقم(02).

تسجل قوة العمل نمو موجبة نتيجة للنمو السريع للسكان البالغين سن العمل فضلا عن زيادة معدلات المشاركة في القوة العاملة، التي عززتها إلى حدٍ كبير نسبة مشاركة النساء خاصة بالمدن، دون الريف التي يتبقى فيه نسبة مشاركة المرأة محتشمة، فنجد أن معدل الإناث الناشطين اقتصاديا سنة 2013 بالحضر 21.6 % أكبر من الريف 13.57% وهذا قد يكون راجع إلى الطبيعة الاجتماعية التي لاتكون دائما في صالح المرأة في الريف، من ناحية التعليم ومواصلة مسارها التعليمي والمهني، في حين تراوحت نسبة الذكور من إجمالي قوة العمل أكثر من 82 % على امتداد الفترة 2005-2013، وهي نسب جد مرتفعة مقارنة بالإناث التي تتراوح مابين14% و 17 %.

نمو مستمر لقوة العمل وصل إلى 11964000 نسمة سنة 2013 لابد أن ترافقه منظومة تعليمية متكاملة مبنية على رؤية واضحة وبدون ضبابية في وضع المناهج التعليمية، تكون قادرة على الاستيعاب الكمي والكيفي لهذه الطاقة البشرية، وهذا يتطلب ربط الجامعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع قواعد التعليم المهني والفني المتخصص، وتطوير البحث العلمي التطبيقي...وإلاّ فلا معنى ل 300000 وارد جديد لقوة العمل في المتوسط كل سنة، وهنا لا ننكر جهود الدولة كبيرة في مجال إصلاح منظمة التعليم والتعليم العالي، حيث سخرت لها كل الإمكانيات والوسائل المتاحة من أجل الارتقاء بمستوى ونوعية التكوين.

أما فيما يخص معدلات البطالة في تناقص أي تحسن وصولا إلى 9.8% في سنة 2013، لكن هذا لا يعكس تطور الحركية في المنظومة الاقتصادية ككل في الجزائر.

من خلال ما تم تحليله حول سوق العمل خلال هذه الفترة تم وضع مخطط حول بنية سوق العمل وهو كالآتي:

[1]- بن عامر نبيل، تقيم فعالية البرامج الاستثمارية في خلق ديناميكية بسوق العمل للاقتصاد الجزائري(دراسة تحليلية للفترة 2000-2014)، المؤتمر الدولي الأول حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف1 (الجزائر)، 2013، ص، ص، 11، 12، بتصرف.

الشكل(3-5): بنية سوق العمل في الجزائر خلال سنة 2013(بالآلاف)

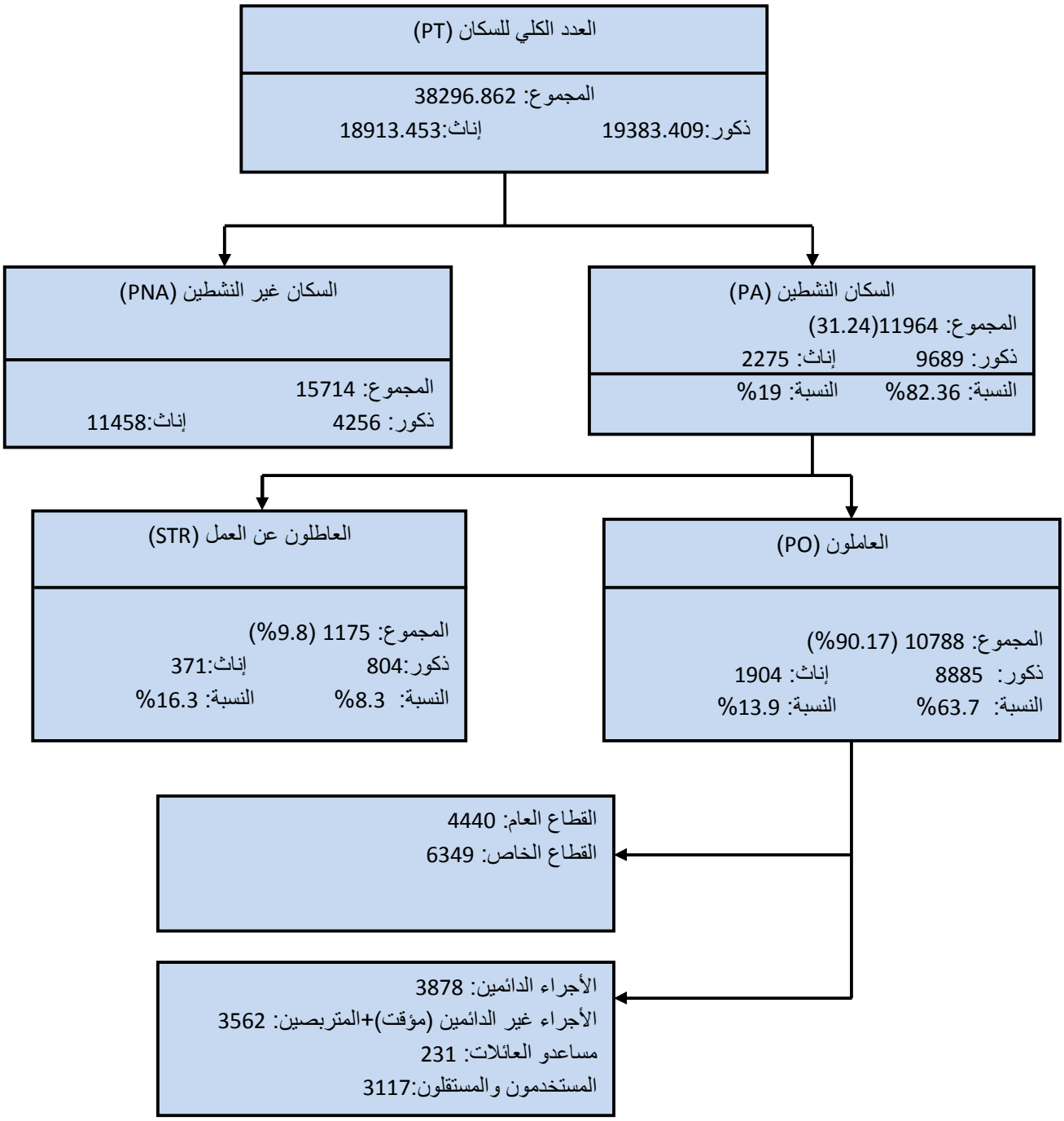

المصدر: من تصميم الباحث بالاعتماد على:

htt://ons, ACTIVITE, emploi et chômage AU 4ème Trimestre, 2013, N° 653

htt://ons, Démographie Algériennes, 2013, N° 658.

Collections Statistiques N°185, Série S : Statistiques Sociales, ENQUETE EMPLOI AUPRES DES MENAGES, 2013.

للتوضيح: النسب الواردة بين قوسين (31.24)، (90.17%)، (9.8%) تدل على معدل النشاط، معدل العمالة، معدل البطالة على الترتيب.

للإشارة الفئة غير النشطة لم تأخذ المجال الأقل من 15 حسب معطيات ONS.

خلاصة:

لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة النظرية الخاصة بتحليل انعكاسات تطبيق البرامج التنموية على العمالة أنه خلال فترة التخطيط قامت الدولة بتطبيق سياسة مالية توسعية وذلك نتيجة لما رصدته من استثمارات ضخمة، والتي ركزت فيها على القطاع الصناعي الذي انعكس بالإيجاب على سوق العمل حيث بلغ معدل البطالة لسنة 1985 نسبة 9.7 %، إلا أن سنة 1986 (الأزمة النفطية) كشفت عن هشاشة هذا النظام التراكمي للقطاع الصناعي العام مما أدى ذلك إلى اختلال سوق العمل وتقهقر الحالة العامة للتوظيف.

أما خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية قامت الدولة بترشيد الإنفاق العام، لكن من جانب الإيرادات العامة تمت إصلاحات ضريبية وهذا لزيادة فعاليتها فيها، والملاحظ أن الوضع الاجتماعي خلال هذه الفترة زاد تدهورا حيث عرفت البطالة أعلى مستويات لها، هذا نتيجة للسياسة التقشفية بالإضافة إلى غياب سياسة توحي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للاقتصاد الجزائري، حيث اكتفت الحكومة بمحاولات لتوفير فرص عمل مؤقتة واعتماد نظام التكفل والشبكة الاجتماعية وغيرها من البرامج المدعومة من طرف المؤسسات الدولية، وهذا ما أدى إلى زيادة فرص العمل التعاقدية والفصلية على حساب فرص العمل الدائمة.

خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (2001–2014) كشف التحليل النظري على أن السلطة التنفيذية انتهجت سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجزائر ذلك لتنشيط الطلب الكلي، وقد ترجمت هذه السياسة من خلال المخصصات المالية الضخمة للبرامج التالية: دعم الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو الاقتصادي وتوطيد النمو الاقتصادي والتي تسعى الحكومة من ورائها إلى تحقيق نمو خارج قطاع المحروقات بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل، لكن الواقع أعطى نتائج أقل وذلك بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، الأمر الذي أذى أدى إلى توجيه هذه المبالغ إلى إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد فاتورة الواردات.

أما عن التحسن في سوق العمل يعود إلى:

- الاستثمارات الظرفية الخاصة بالهياكل القاعدية.
- المؤسسات العمومية التي أصبحت متخمة بالعمالة الظرفية نتيجة الضغط الاجتماعي(سياسة توزيع الريع بطريقة غير مباشرة).
- التحسن الملحوظ لاستقطاب اليد العاملة في قطاع الخدمات.

أما عن أثر المزاحمة يتضح خلال هذه الدراسة النظرية، حيث نجد نسبة زيادة العمالة في القطاع العام أكبر بحوالي ضعفين من نسبة زيادة العمالة في القطاع الخاص مما يعني الاستثمار العمومي يطرد الاستثمار الخاص وهذا يؤكد وجود أثر المزاحمة ومنه يمكن القول القدرة النسبية للسياسة المالية للتأثير على سوق العمل. وبالتالي لا توجد إستراتيجية في ظل المبالغ المرصودة اتجاه سوق العمل.

الفصل الرابع: الأساس النظري والتطبيقي لنماذج أشعة الانحدار الذاتي(VAR)

يعد القياس الاقتصادي أسلوب من أساليب التحليل القياسي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية، بحيث تكون هذه العلاقات على شكل نموذج يحتوي معادلة أو عدة معادلات (النموذج الهيكلي) الذي هو عبارة عن منظومة كاملة من المعادلات تصف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وأهم مايميز هذه المنظومة من المعادلات هو أنها تعبر عن المتغيرات الداخلية كدوال لمتغيرات داخلية أخرى ومتغيرات محددة مسبقا وحدود عشوائية والمشكل في هذه النماذج تعمل في ظل القيود المفروضة للنظريات الاقتصادية كما أنها لا تتوافق دائما مع ما يتجسد في ذهن الباحث لمعالجة مشاكل الواقع الاقتصادي وأحيانا نتائجها لا تعكس الواقع الاقتصادي، ومن هذا المنطلق تم ا ِنتقاد هذه النماذج وظهور الطرح المنافس أي النماذج غير الهيكلية (نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR) ، والتي تم تقديمها لأول مرة من طرف "C. A. Sims"(1980) –ولقد أصبحت هذه الأخيرة أداة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، في مختلف الأبحاث الاقتصادية التي تهدف إلى: وصف وتحليل البيانات، إنتاج تنبؤات حول ظاهرة معينة، أو تحليل السياسات الاقتصادية بمختلف أنواعها، وذلك بفضل وسائل التحليل التي تقدمها هذه التقنيّة (اختبارات السببية، تحليل دوال الاستجابة و تفكيك التباين)، والتي وفرت إطارا جديدا لدراسة وتحليل العلاقات الديناميكية التي تحدث بين متغيرات النّظام محل الدراسة. وأهم ما يميز هذه المقاربة هو الطابع غير النظري لهذه النماذج الذي يتجلى من خلال قلة اعتمادها على المعلومات المُسبقة كما أن هذه النماذج تسمح للمعطيات أن تعبر بحرية عن الواقع دون أي نوع من القيود الاقتصادية المسبقة وأن استخدام هذه الأخيرة–نماذجVAR–في هذا النوع من البحوث لا تسمح بمعرفة مدى تأثير السياسة المالية على سوق العمل في الاقتصاد الجزائري فحسب،وا ِنما تسمح أيضا بمعرفة نوع وحجم هذه الآثار في حالة وجودها، وهذا من شأنه توفيروا ِعطاء متخذي القرار صورة كمية عن الأوضاع الاقتصادية، مما يؤدي إلى التقليل من الأخطاء المحتملة في تقييم السياسات الاقتصادية؛ وهذا من شأنه أن يسمح بتحديد إمكانية وكيفية اللجوء إلى السلطة المالية كحل لإنعاش سوق العمل في الجزائر. ولأجل معالجة هذا البعد الكمي فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث سنحاول في المبحث الأول إعطاء عرض نظري لتقنية أشعة الانحدار الذاتي(VAR)، أما في المبحث الثاني يحتوى على عرض يتمثل في تطبيق هذه التقنية على المتغيرات المراد دراستها، وتفسير نماذج التقدير المتحصل عليها.

المبحث الأول: دراسة نظرية لأشعة الانحدار الذاتي (VAR).

سنتناول في هذا المبحث عرض نظري للاستقرارية واختباراتها ثم التكلم عن النموذج VAR وطرق تقديره وأهم المعايير المستعملة في تحديد درجة تأخيره وبعد ذلك التكلم عن وسائل التحليل التي تقدمها تقنية هذا النموذج (اختبارات السببية، تحليل دوال الاستجابة وتفكيك التباين)، وأخيرا التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول:إشكالية استقرار السلاسل الزمنية

هناك عدة تعاريف للسلسلة الزمنية جميعها تلتقي حول تغير الظاهرة عبر الزمن ومن بينها[1]:

أن السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات لقيم الظاهرة التي تتغير مع الزمن وهذه المشاهدات المتعاقبة تكون مأخوذة في فترة زمنية محدودة ومتساوية[2].

أي السلسلة الزمنية هي عبارة عن مجموعة من المشاهدات لظاهرة معينة خلال فترة زمنية[3].

يقصد باستقرار سلسلة زمنية هو استقلال متوسط السلسلة، تباين السلسلة، والتباين المشترك للسلسة عن متغير الزمن. أي أنه يقال عن سلسلة أنها مستقرة إذا كانت الشروط التالية محققة[4]:

1. The mean: $\mu(t) = E(X_t)$

2. The variance: $\sigma^2(t) = var(X_t)$

3. The autocovariances: $\gamma(t_1, t_2) = cov(X_{t1}, X_{t2})$

1–طرق اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

1–1– تحليل دالة الارتباط الذاتي للسلسة الزمنية (Autocorrelation Function (ACF:

تسمح لنا دالة الارتباط الذاتي بتوضيح الارتباط الموجود بين مختلف مركبات السلسلة الزمنية، أو هي الدالة التي تسمح لنا بقياس الارتباط الموجود بين مشاهدات السلسلة الزمنية لفترات مختلفة، و يرمز لها بالرمز ρ_k و تحسب بالعلاقة التالية[5]:

---

[1]– عبد الرحمن الأحمد عبيد، مبادئ التنبؤ الإداري، النشر العلمي والمطابع، الرياض، السعودية، 2004، ص، 183.

[2]– ندوى خزعل رشاد، إستخدام إختبار ڤرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، (19)، العراق،2011، ص، 269.

[3]– فاضل عباس الطائي، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (17)، العراق، 2010، ص، 294.

[4] -G.S. Maddala, introduction to econometrics, second edition, MacMillan publishing company, New York, 1992,P527.

[5] - Régis BOURBONNAIS, Econométrie, 2éme édition, Paris : Dunod, 1997, P 224.

$$\hat{\rho}_k = \frac{\sum_{t=k+1}^{n}(Y_t - \overline{Y})\,(Y_{t-k} - \overline{Y})}{\sum_{t=1}^{n}(Y_t - \overline{Y})^2} \qquad \cdots\cdots\cdots\cdots \quad (4-1)$$

حيث: $\overline{Y}$ هو متوسط السلسلة الزمنية المحسوب على n مشاهدة.

و تتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي ρ_k بين 1+ و 1-

1-2- اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي (اختبار$\mathrm{Box-Pierrce}$):

إذا كانت السلسة الزمنية مستقرة، فإن معاملات الارتباط غالبا ما يكون لها توزيع طبيعي وسطه الحسابي صفر وتباينه $1/n$ أي :

$$\rho_k \sim N(0, 1/n)$$

وبالتالي فإن مجال الثقة$P_K \in [0 \mp t^{\frac{\alpha}{2}}.\frac{1}{\sqrt{n}}]$ عند المعنوية $\alpha = 5\%$ أي أن $t^{\frac{\alpha}{2}} = 1.96$، ومن أجل عينة كبيرة الحجم هو: $\pm 1.96\ 1/n$فإذا كان معامل الارتباط يقع خارج حدود هذا المجال فإن $\hat{\rho}_k$ مختلف معنويا عن الصفر.

و لإجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي، نستعمل الإحصائية Q والمقدمة من طرف **$\mathrm{Box-Pierrce}$.**

إن اختبار $\mathrm{Box-Pierrce}$ يسمح لنا بتحديد سيرورة التشويش الأبيض (white noise) أي:

$$Cov(Y_t, Y_{t-k}) = 0 \ \text{ ou } \rho_k = 0\ \forall\, k$$

وذلك باختبار الفرضيات:

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \cdots\cdots = \rho_k = 0 \\ H_1 : \rho_1 \neq \rho_2 \neq \cdots\cdots \neq \rho_k \neq 0 \end{cases}$$

وتحسب الإحصائية Q بالعلاقة التالية[1] :

$$Q = n\sum_{k=1}^{h}\hat{\rho}_k \qquad \cdots\cdots\cdots\cdots \quad (4-2)$$

حيث:

n : حجم العينة (عدد المشاهدات).

k : عدد الفجوات (التأخير).

الإحصائية Q توزع بطريقة تقاربية حسب القانون χ^2 (chi-deux) بدرجة حرية h

– إذا كانت $Q_c > Q_t$ (حيث Q_c القيمة المحسوبة، و Q_t القيمة المجدولة): نرفض فرضية العدم القائلة بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر.

– إذا كانت $Q_c < Q_t$: نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم .

كما أنه توجد إحصائية أخرى تستخدم لإجراء نفس الاختبار السابق ومقدمة من طرف **Box وLjung** ، وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\grave{Q} = n(n+2)\sum_{k=1}^{h}\frac{\widehat{\rho_k}^2}{n-k} \qquad \cdots\cdots\cdots\cdots \quad (4-3)$$

[1] - Régis BOURBONNAIS, Opcit, P 227

والتي تتبع أيضا توزيع (chi-deux) χ^2 بدرجة حرية h، وتستعمل هذه الإحصائية في حالات العينات الصغيرة لأنها تعطي نتائج أفضل من Q ، كما تستعمل للعينات الكبيرة.

1-3- اختبار الجذر الأحادي لديكي فولر (Dickey-Fuller):

إن اختبارات Dickey-Fuller لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، ولكنها تعمل على تحديد الطرق المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم اختبارات Dickey-Fuller يجب أن نفرق بين نوعين من النماذج:

- **السلاسل الزمنية مستقرة حول اِتجاه عامTS**[1]: هذه النماذج غير مستقرة وتكتب على الشكل التالي[2]:

$$Y_t = g(t) + \varepsilon_t \quad , t = 1,2 \cdots\cdots\cdots n \qquad \cdots\cdots\cdots \qquad (4-4)$$

حيث: $g(t)$ دالة كثير حدود للزمن(خطية أو غير خطية). ε_t سيرورة مستقرة (تشويش أبيض).

وأكثر هذه النماذج يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى ويكتب كما يلي[3]:

$$Y_t = \phi_0 + \phi_1 t + \varepsilon_t \qquad \cdots\cdots\cdots \qquad (4-5)$$

وهذا النموذج غير مستقر لأن متوسطه $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن.

$$E(Y_t) = E(\phi_0 + \phi_1 t + \varepsilon_t) = E(\phi_0 + \phi_1 t) + E(\varepsilon_t) = \phi_0 + \phi_1 t$$

لأن $E(\varepsilon_t) = 0$

أما تباينه فهو ثابت:

$$Var(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = E[\phi_0 + \phi_1 + \varepsilon_t - \phi_0 - \phi_1 t]^2$$
$$= E(\varepsilon_t)^2 \quad = Var(\varepsilon_t)$$
$$Var(Y_t) = \sigma_\varepsilon^2$$

إذن يمكن القول أن TS ثابت من حيث التباين.

إن أمثل طريقة لجعل هذه النماذج مستقرة هي طريقة المربعات الصغرىoLs ، حيث نقوم بتقدير المعلمات $\widehat{\phi}_0$ و $\widehat{\phi}_1$ ثم طرح المقدار $\widehat{\phi}_0 + \widehat{\phi}_1 t$ من قيمة Y_t أي:

$$Y_t = (\hat{\phi}_0 + \hat{\phi}_1 t)$$

- **السلاسل الزمنية مستقرة الفروقات DS**[4]: هذه النماذج غير مستقرة أيضا وبمعنى آخر فإنها تتميز بالعشوائية Stochastique وتكتب على الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \qquad \cdots\cdots\cdots \qquad (4-6)$$

ولجعل هذه النماذج مستقرة نقوم باستعمال الفر وقات أي:

$$(1-B)^d Y_t = \beta + \varepsilon_t \qquad \cdots\cdots\cdots \qquad (4-7)$$

حيث: B معامل التأخير، d درجة الفروقات، β ثابت حقيقي.

وغالبا ما تستعمل الفروق من الدرجة الأولى على هذه النماذج، وتكتب من الشكل:

---

[1] -TS : Trend - Stationnary
[2] - Eric DOR, Économétrie, France : Pearson Edition, 2004, P 157
[3] - Régis BOURBONNAIS, Opcit, P 229
[4]- DS : **D**iffrence- **S**tationnary.

$$(1-B)Y_t = \beta + \varepsilon_t \qquad \cdots\cdots\cdots \quad (4-8)$$

وتأخذ هذه النماذج شكلين:

إذا كانت $\beta = 0$: يسمى النموذج DS بدون مشتقة، ويكتب من الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad \cdots\cdots\cdots \qquad (4-9)$$

وبما أن ε_t تشويش أبيض فإن النموذج يسمى نموذج السير العشوائي.

إذا كانت $\beta \neq 0$: يسمى النموذج DS بالمشتقة، ويكتب من الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \qquad \cdots\cdots\cdots \quad (4-10)$$

1-3-1- اختبار ديكي فولر البسيط DF

وهي الطريقة الأكثر استعمالا ودقة في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، ويطلق عليها عادة باختبار Dickey-Fuller مع التوضيح أن هناك مجموعة أخرى من الباحثين قد اقترحوا اختبارات أخرى فيما يتعلق باختبار استقرار السلاسل الزمنية. فاختبار الجذر الأحادي ينطلق من العلاقة التالية:

$$Y = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad -1 \leq \rho \leq 1 \quad \ldots\ldots(4-11)$$

وبإضافة المقدار Y_{t-1} للمعالة أعلاه نحصل على العلاقة الجديدة التالية:

$$Y_t - Y_{t-1} = \rho Y_{t-1} - Y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$= (\rho - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وفي الأخير يمكن كتابة هذا الشكل الأخير على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(4-12)$$

اختبار DF العادي يختبر نفس الفرضية سواء اعتمد على المعادلة (4-11) أو المعادلة (4-12)، لكن الاختلاف هو شكلي فقط، ويمكن توضيح ذلك كما يلي، فالفرضية التي تختبر في ظل المعادلة (4-11) هي من الشكل التالي:

$$H_0: \rho = 1$$
$$H_1: \rho \neq 1$$

في حين أن الفرضية المختبرة في المعادلة (4-12) تصبح على الشكل التالي:

$$H_0: \delta = 0 \; or \; \rho - 1 = 0$$
$$H_1: \delta < 0 \; or \; \rho < 1$$

فيلاحظ أنه عندما يكون المقدار $(\rho = 1)$ فالعلاقة تصبح كما يلي:

$$\Delta Y_t = (Y_t - Y_{t-1}) = \varepsilon_t$$

ويستنتج من هذا أن السلسلة الأصلية هي غير مستقرة، أي (Y_t) ولكن الفرق ΔY_t أصبح مستقرا، لأنه رياضيا يوجد المقدار(ε_t) وهذا الأخير أين هو مفترضا أن له سلوك تشويش أبيض white Noise. فإذا اختبار Dickey-Fuller العادي، DF، يقوم على أساس تقدير الأشكال الثلاثة التالية:

$$\text{mod}[1]: \Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots (4-13)$$

$$\text{mod}[2]: \Delta Y_t = c + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots (4-14)$$

$$\text{mod}[3]: \Delta Y_t = c + bt + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots (4-15)$$

واختبار معنوية المعلمة δ للمتغيرة Y_{t-1} في كل معادلة من المعادلات الثلاثة أعلاه.

حيث يعرف النموذج الأول بنموذج السير العشوائي Random Walk Model، الثاني بنموذج السير العشوائي مع الحد الثابت Random Walk With Drift ، أما الثالث فيمثل نموذج السير العشوائي مع الحد الثابت والاتجاه العام Random Walk With Drift and Trend . ويجرى اختبار DF العادي في ظل افتراض استقلال الحد العشوائي عن قيمه الماضية، غياب الارتباط الذاتي من الأشكال الثلاثة[1].

بعد تحديد النموذج المناسب، وبتطبيق شرط الاختبار نقول عن سلسلة زمنية ما غير مستقرة عندما تكون القيمة المحسوبة لإحصائية (DF) بالقيمة المطلقة أقل من قيمتها المجدولة بالقيمة المطلقة كذلك. أي قبول هنا في هذه الحالة فرضية العدم.

1-3-2- اختبار ديكي فولر المطور(ADF) Augmented Dickey-Fuller :

في النماذج السابقة كان ε_t عبارة عن صدمات عشوائية غير مرتبطة فيما بينها، أما "ADF" فانه يستعمل في حالة وجود الارتباط بين الأخطاء، وقد عمل ديكي وفولر سنة 1981 على إدراج هذه الفرضية لذلك فإن الاختبارات ترتكز على الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \emptyset_1 = 1 \\ H_1: \emptyset_1 < 1 \end{cases}$$

إذا كانت فرضية العدم مقبولة فهذا يعني وجود الجذر الأحادي، وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة، كما أن التقدير يكون باستخدام طريقة المربعات الصغرى، مع العلم أن الاختبار يرتكز على النماذج التالية:

$$\text{mod}[4]: \Delta Y_t = \delta Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots (4-16)$$

[1] −Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics , fourth edition, P814, 815.

$$\text{mod}[5]: \Delta Y_t = \delta Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \Delta\, Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots (4-17)$$

$$\text{mod}[6]: \Delta\, Y_t = \delta Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j\, \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots . (4-18)$$

المطلب الثاني: نموذج (VAR)، تقديره وتحديد درجة التأخير.

1- تقديم نموذج (VAR): إن شعاع الانحدار الذاتي هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات، ويعتبر من نماذج القياس الاقتصادي إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية ويعمل شعاع الانحدار الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال تأخيراته الزمنية والقيم الحالية والتأخيرات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج.

إن نموذج (VAR) يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات (K من المتغيرات الداخلية) في عينة مختارة مقاسة ضمن الفترة الزمنية نفسها $(t = 1,2, \dots\dots, T)$ وأن مجموعة المتغيرات سيتم وضعها في شعاع (Y) أبعاده (K×1)، إذ أن عناصر هذا الشعاع هي مجموعة المتغيرات y_{it}.[1]

يمكن تمثيل شعاع الانحدار الذاتي(VAR) من الرتبة P، ويسمى شعاع الانحدار الذاتي بتأخير زمني مقداره (P) بالصيغة الآتية:

$$Y_t = c + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \cdots + A_P Y_{t-P} + \varepsilon_t \dots . . (4-19)$$

إذ أن:

C: شعاع الحد الثابت لمتغيرات شعاع الانحدار الذاتي أبعاده (K×1).

A_i : مصفوفة ذات أبعاد (K×K) لكل i=1,2,…. ,P

ε_t : شعاع الأخطاء العشوائية أبعاده (K×1) بوسط حسابي مقداره الصفر $E(\varepsilon_t)$ وأن $E(e_t e_t') = \Omega$

مصفوفة تباين مشترك أبعادها (n.n) وأن $(E(\varepsilon_t \varepsilon_{t-k}')$ لكل k .

وللتبسيط فإنه يمكن كتابة نموذج الانحدار الذاتي (VAR) بمتغيرتين $Y(y_t, z_t)$ بتأخير زمني واحد بصيغة المعادلات كالآتي[2]:

$$\begin{cases} y_t = b_{10} - b_{12} z_t + \gamma_{11} y_{t-1} + \gamma_{12} z_{t-1} + \varepsilon_{yt} \\ z_t = b_{20} - b_{21} y_t + \gamma_{21} y_{t-1} + \gamma_{22} z_{t-1} + \varepsilon_{zt} \end{cases} \quad \dots\dots (4-20)$$

[1]- صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحي، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (العراق) (14) 2008، ص، 21.

[2] - Nicola Viegi, Introduction to VAR Models University of Pretoria, julu 2010, p, 4.

نلاحظ أن كل المتغيرات في النظام (20-4) دالة لقيمها الماضية أو المؤخرة والقيم الماضية والحالية لباقي المتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي، إضافة إلى الحدود العشوائية.

يمكن كتابة المعادلة (20-4) شكل مصفوفي ومن أجل تأخير واحد للنموذج نجد:

$$BY_t = \tau_0 + \tau_1 y_{t-1} + \varepsilon_t \ \ldots\ldots (4-21)$$

حيث أن: $Y_t \begin{pmatrix} y_t \\ z_t \end{pmatrix}$ ، $\tau_1 \begin{pmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix}$ ، $\varepsilon_t = \begin{pmatrix} \varepsilon_{yt} \\ \varepsilon_{zt} \end{pmatrix}$ ، $\tau_0 = \begin{pmatrix} b_{10} \\ b_{20} \end{pmatrix}$ ، $B = \begin{pmatrix} 1 & b_{12} \\ b_{21} & 1 \end{pmatrix}$

$$\begin{pmatrix} 1 & b_{12} \\ b_{21} & 1 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_t \\ z_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} b_{10} \\ b_{20} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{t-1} \\ z_{t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{yt} \\ \varepsilon_{zt} \end{pmatrix} \ \ldots\ldots (4-22)$$

وبافتراض أن المصفوفة B غير شاذة، فإنه بالإمكان الحصول الشكل النظامي لنموذج الانحدار الذاتي

وذلك بضرب المعادلة (21-4) في B^{-1} من الجهة اليسار نحصل على:

$$Y_t = B^{-1}\tau_0 + B^{-1}\tau_1 y_{t-1} + B^{-1}\varepsilon_t$$

$$Y_t = A_0 + A_1 y_{t-1} + a_t$$

2- طرق التقدير:

2-1- القدير بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

ليكن نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة P.

$$Y = C + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots + A_P Y_{t-P} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (4-23)$$

من أجل الحصول على النموذج المقدر

$$\widehat{Y} = \widehat{C} + \widehat{A}_1 Y_{t-1} + \widehat{A}_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots + \widehat{A}_P Y_{t-P} + \widehat{\varepsilon}_t \ldots\ldots\ldots (4-24)$$

فإننا نطبق طريقة المربعات الصغرى العادية على كل المعادلات المشكلة لنموذج الانحدار الذاتي، مع العلم أن $\widehat{\varepsilon}_t$ تمثل شعاع البواقي المقدر[1].

2-2- التقدير بواسطة أعظم احتمال(ML).

ليكن لدينا النموذج VAR (P):

$$Y = C + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots + A_P Y_{t-P} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (4-25)$$

حيث: ε_t لها تشويش أبيض بمصفوفة التباينات والتباينات المشتركة Σ_ε.

المعقولية الشرطية للنموذج بدلالة القيم الماضية تعطى بالعلاقة التالية:

[1]- للمزيد من التفاصيل أنظر:

JAMES D. HAMILTON, time series analysis (united Kingdom : princton university press, 1994)

$$L(Y_1, Y_2, \dots\dots, Y_T) = \prod_{t=1}^{T} L\left(\frac{Y_t}{Y_{t-1}}\right) \dots\dots (4-26)$$

حيث: Y_{t-1}تمثل القيم الماضية (السابقة) لـY_tحتى الفترة (t-1).

ومنه فالمعقولية يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$L(Y_1, \dots, Y_T) = \prod_{t=1}^{t} \frac{1}{(\sqrt{2\Pi})^k \sqrt{\det \sum_\varepsilon}} \exp\left\{-\frac{1}{2}\sum_{t=1}^{t}(Y_t - C - \dots - A_P Y_{t-P})' \sum_\varepsilon^{-1} (Y_t - C - \dots - A_P Y_{t-P})\right\} \dots\dots\dots (4-27)$$

و عليه نستنتج بحساب الدالة لو–المعقولية:

$$\log L(Y_1, Y_2, \dots, Y_T) = \frac{-kT}{2}\log 2 \prod -\frac{T}{2}\log\det \sum_\varepsilon - \frac{1}{2}\sum_{t=1}^{t} \varepsilon_t^1 \sum_\varepsilon^{-1} \varepsilon_t \dots\dots\dots (4-28)$$

ونقوم بتعظيم هذه الدالة من أجل الحصول على مقدرات[1] لـ:

C, A_1, A_P و $\sum_\varepsilon$

3– تحديد درجة تأخير النموذج: عندما قدم sims نموذجه لم يعط أي تحديد فيما يتعلق بطول مدة التأخير الزمني التي يمكن تطبيقها على متغيرات النظام، من أجل تجنب الحكم الشخصي فيما يتعلق بطول مدة التأخير الزمني اُقترحت عدة معايير كمية يمكن الاستعانة بها:

3–1– معيار خطأ التنبؤ النهائي FPE (Final Predictor Error Criterion): وهو يعطى بالعلاقة التالية:

$$FPE = \left(\frac{N + P - n}{n - P.n}\right).\det \Omega\,(P) \dots\dots (4-29)$$

إذ ْ :

Ω: مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة المقدرة للبواقي.

n : عدد المتغيرات الداخلية.

N : عدد المشاهدات الكلية.

نقوم بحساب FPE المتعلقة بالقيم المتتالية لـ p حتى $k = \frac{k}{10}$ على الأكثر ومن ثم تحدد قيمة FPE الأصغر وأخذ عدد مدد التأخير الزمني منها أي:

$$FPE(P_0) = Min_{p=1}^{k}\, FPE(P)$$

[1]- Sandrine Lardic, Valérie Mignon, Econométrie des séries temporelles macroéconomique et financiers, Economica, Paris, 2002, P95.

3-2- معيار المعلومات لAIC(Akaike information Criterion): يحسب بالعلاقة التالية:

$$AIC(P) = \log(\det \Omega\ (P)) + 2(\frac{n^2.P}{N}) \dots\dots (4-30)$$

الرموز لها نفس المعنى المشار إليه سابقاً، نختار بعد ذلك P_0 التي تحقق العلاقة التالية:

$$AIC(P_0) = Min_{p=1}^{k}\ AIC(P)$$

3-3- معيار المعلومات SC (schwrz information Criterion):

$$SC(P) = Ln(\det \sum\nolimits_e) + \frac{2k^2 PLn(n)}{n} \dots\dots (4-31)$$

حيث: kعدد المتغيرات، n عدد المشاهدات، p عدد التأخيرات، $\sum_e$ مصفوفة التباين –التباين المشترك.

3-4- معيار المعلومات HQIC(Hannan & Quinn Information Criterion):

$$HQIC(P) = \log\ (\det \Omega\ (P))\ + \left\{2n^2\ Pc\ \frac{\log.\log N}{N}\right\} \dots\dots (4-32)$$

إذْ : Cتمثل مؤشر لقوة المعيار ونعتبره مساوياً 2 في التطبيق العملي[1].

نأخذ فترات التأخير الزمني بحيث تحقق:

$$HQIC(P_0) = Min_{p=1}^{k}\ HQIC(P)$$

المطلب الثالث: ديناميكية نماذج الانحدار الذاتي(VAR).

1- اختبار السببية:

إن اختبار السببية في ظل السلاسل الزمنية قد دفع بالباحثين إلى تطوير ما يسمى بمصطلح السببية (Causality test). فحسب الباحث(Harvey) فهذا المصطلح إحصائي بحت، ولا علاقة له بالمفهوم اللغوي والفلسفي للمصطلح. ويقصد بهذا المصطلح وهذا دائما حسب الباحث (Harvey) هو التنبؤية. أي مدى مساهمة متغير ما في تحسين القدرة التنبؤية لمتغير آخر. وليس كما هو مقصود أو متعارف عليه لغويا وفلسفيا. وهو بالطبع مصطلح معقد وصعب التحكم فيه. ومنه يصل الباحث (Harvey) للخلاصة التالية: و هي أن تصحيح هذا الخطأ الشائع في الاستخدام الخاطئ لهذا المصطلح لن يفيدنا في أي شيء الآن.

وفكرة مصطلح السببية هي قديمة وتعود إلى أعمال الباحث(winer) في بداية القرن الماضي، لكن اختبار السببية بالشكل المتعارف عليه الآن قد تم وضعه من طرف الباحث Granger في سنة1969. واعتمد الباحث Granger على قاعدتين أساسيتين. فالقاعدة الأولى، هي أنه لا يمكن للمستقبل أن يتنبأ بالماضي

[1]- عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VARفي التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وا ٍجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (سوريا)، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص، 343.

أي أن اتجاه العلاقة من الماضي إلى المستقبل، وليس العكس. أما القاعدة الثانية، هي أن مناقشة مصطلح السببية لايتم إلا في ظل مجموعة من المتغيرات العشوائية. وعليه يقال أن المتغير (X) قد يؤثر في المتغير (Y)، إذا كانت القيم الماضية للمتغير (X) تساعد في تحسين تنبؤات المتغير (Y) مع شرط بقاء الأشياء الأخرى على حالها[1].

إذ الهدف من البحوث الاقتصادية هو في تحديد اِتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية وقياسها[2].

1-1- خطوات اختبار السببية Granger :

- نقوم بتقدير المعادلة التالية باستخدام طريقة OLS

$$Y_t = \Phi_1(B).Y_t + \Phi_2(\mathrm{B}).\mathrm{x_t} + \varepsilon_t \dots\dots (4-33)$$

إذْ : $\Phi_1(\mathrm{B}) = \sum_{i=1}^{p} \phi_{1i}.\mathrm{B}^i$ و $\Phi_2(\mathrm{B}) = \sum_{i=1}^{q} \phi_{2i}.\mathrm{B}^i$

ثم نحسب مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها: $\mathrm{SCR_1}$

- نقوم بتقدير المعادلة التالية:

$$Y_t = \Phi_1(B).Y_t + \varepsilon_t \quad \dots\dots (4-34)$$

ثم نحسب مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها $\mathrm{SCR_2}$.

- نحسب إحصائية الاختبار $\mathrm{F_C}$ من العلاقة:

$$\mathrm{F_C} = \frac{(\mathrm{SCR_2} - \mathrm{SCR_1})/\mathrm{P}}{\mathrm{SCR_1}/(\mathrm{M}-\mathrm{N})}$$

إذْ : $\mathrm{M} = \mathrm{T} - \mathrm{Max}(\mathrm{P},\mathrm{q})$ و $\mathrm{N} = \mathrm{P} + \mathrm{q}$

T:عدد المشاهدات.

P: عدد التأخيرات الزمنية للمتغيرات الداخلية.

q: عدد التأخيرات الزمنية للمتغيرات الخارجية.

- نضع فرضية العدم $\mathrm{H_0}$ التي تقول أن X_t لا تسبب Y_t، ثم نقارن $\mathrm{F_C}$ المحسوبة مع $\mathrm{F_t}$ المجدولة ونقبل فرضية العدم إذا كان: $\mathrm{F_C} < \mathrm{F_t}(\mathrm{P},(\mathrm{M}-\mathrm{N}))$[3].

2- دوال الاستجابة الفورية Impulse Response Functios (IRF):

إن دوال الاستجابة الفورية (IRF) تقيس أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل النموذج VAR أو VECM على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى لهذا النموذج. وهناك طريقتين

---

[1]- لعلالي علاوة، محاضرات في القياس الاقتصادي، الفصل الخامس، 2009، ص، 4.

[2]- صفاء يونس الصفاوي، مرجع سابق، ص، 20.

[3]- Sandrine Lardic, Valérie Mignon, OP Cit, PP,99, 100.

لقياس أثر الصدمة أولهما قياس أثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد، وثانيهما قياس أثر الصدمة بمقدار وحدة واحدةنظر ًا لأنه سوف يتم إستخدام المقياس الأول، فسوف يتم الإشارة إلى هذا المقياس في جزء الدراسة التطبيقية[1].

1-تحليل التباين:

يهدف تحليل التباين لخطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة (وزن) كل صدمة في تباين الخطأ، وباستعمال تقنية رياضية يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغيرة على حدا، ولمعرفة وزنه أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة قيمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ ككل[2].

مثلا: لو أخذنا نموذج VAR(1) لمتغيرين X_{1t} و X_{2t} فإن تباين خطأ التنبؤ لـ X_{1t} في الفترة h (X_{1t+h}) يكتب كما يلي:

$$\sigma^2_{X_{1t}}(h) = \sigma^2_{X_{1t}}[m^2_{11}(0) + m^2_{11}(1) + \cdots\cdots + m^2_{11}(h-1)] + \sigma^2_{X_{2t}}[m^2_{22}(0) + m2221 + \cdots\cdots + m222h-1 \quad \cdots\cdots\cdots \quad 4-35$$

بحيث m_{ii}: هي عناصر المصفوفة M مصفوفة مضاعف الأثر (Multiplicateur d'impact).

وتعطى نسبة تحليل التباين للصدمة X_{1t} على X_{1t} في الفترة h بالعلاقة التالية:

$$\frac{\sigma^2_{X_{1t}}[m^2_{11}(0)+m^2_{11}(1)+\cdots\cdots+m^2_{11}(h-1)]}{\sigma^2_{X_{1t}}(h)} \quad \cdots\cdots\cdots \quad (4-36)$$

ومعدل الصدمة لـ X_{1t} على X_{2t} يعطى بـ :

$$\frac{\sigma^2_{X_{2t}}[m^2_{22}(0)+m^2_{22}(1)+\cdots\cdots+m^2_{22}(h-1)]}{\sigma^2_{X_{1t}}(h)} \quad \cdots\cdots\cdots \quad (4-37)$$

ويمكننا تفسير النتائج المتحصل عليها كما يلي:

- إذا لم تؤثر صدمة (e_{1t}) على تباين الخطأ لـ X_{2t} مهما كان نبأ التنبؤ، فإنه يمكن اعتبار X_{2t} كمتغيرة خارجية لأن X_{2t} تتطور بصفة مستقلة عن (e_{1t}).
- والعكس صحيح: أي إذا أثرت صدمة (e_{1t}) جزئيا أو كليا في تباين الخطأ لـ X_{2t}، فإن هذه الأخيرة تعتبر متغيرة داخلية.

ولكن في الواقع هذه النتائج من الصعب تحديدها بهذه السهولة، إلا أنها تبين مدى مساهمة كل متغيرة في خطأ التنبؤ.

[1]- مجدي الشوربجي، أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية، ورقة بحث، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بدون سنة، ص، 10.

[2] - Régis BOURBOMMAIS, Opcit, P268.

ويجب الإشارة هنا إلى أنه مثلما هو الحال في دوال الاستجابة فإن مشكل ارتباط الأخطاء وارد، وبالتالي أثر الصدمة على متغيرة ما يستلزم اختبار تحليل التباين الذي يعطي نتائج متناسقة تبعا لدرجة المتغيرات.

المطلب الرابع: التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ.

1- اختبار التكامل المشترك (cointegration test):

ترتكز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة (non-stationary)، حيث يشير كل من (Engle and Granger: 1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالإستقرارية ((IN(0)) من السلاسل غير المستقرة، وا إذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي المستقر، فإن السلاسل الزمنية غير المستقرة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة (cointegrated) وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد.

1-1- اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل وجرا نجر(Engle-Granger Test).

تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، حيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة ($\hat{\varepsilon}_t$) وهو المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى، الثانية اختبار مدى استقرارية البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي:

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \alpha - \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t \dots\dots\dots (4-38) \qquad , e_t \backsim IN(0)$$

فإذا كانت إحصائية (τ) لمعلمة $\hat{\varepsilon}_{t-1}$ معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $\Delta\hat{\varepsilon}_t \backsim IN(1)$ بوجود جذر وحدة في البواقي ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو $\Delta\,\hat{\varepsilon}_t \backsim IN(0)$ وبالتالي نستنتج أن متغيرات النموذج بالرغم أنها سلاسل زمنية غير مستقرة إلاّ أنها من نفس الرتبة، وأن العلاقة في الخطة الأولى علاقة صحيحة وغير مضللة. أما إذا كانت البواقي غير مستقرة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرتين، وأن العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها[1].

1-2- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن جسليوس (Johansen-Juselius cointegration test):

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وجرا نجر للتكامل المشترك ، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف ما إذا كانت هناك

[1]- أحمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد13، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص، 125.

تكاملا مشتركا فريدا. أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث نجد أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يقترح (Johansen:1988,1991 ; Johansen and Juselius: 1990) اختبار إحصائيتين وهما[1]:

الأول اختبار الأثر **(Trace test - λtrace)** حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل (q = r) ويحسب بالصيغة التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{K} ln\,(1-\hat{\lambda}_i) \ldots\ldots (4-39)$$

حيث: λ_i: القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين– التباين المشترك التي تسمح بحساب القيمة الذاتية؛ k عدد المتغيرات و r رتبة المصفوفة، وتتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع χ^2 مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها جوهانسن وجسليوس (1990) ويكون اختبار جوهانسن على الشكل التالي:

– رتبة المصفوفة π تساوي الصفر $(r=0)$ أي $H_0: r=0$ ضد الفرضية $H_1: r>0$ ، إذا رفضنا H_0 نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة Johansen-Juselius فإننا نرفض H_0) .

– رتبة المصفوفة π تساوي الواحد $(r=1)$ أي $H_0: r=1$ ضد الفرضية $H_1: r>1$ ، إذا رفضنا H_0 نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة Johansen-Juselius فإننا نرفض H_0)، وهكذا.

– إذا رفضنا H_0 في نهاية المطاف، واختبرنا بعدها الفرضية $H_0: r=k-1$ ضد الفرضية $H_1: r=k$ وقمنا برفض H_0، فإن رتبة المصفوفة هي $r=k$ وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار المتغيرات هي IN(0).

[1] – عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007، ص، 22.

الثاني اختبار القيمة لذاتية العظمى(**Maximal eigenvalue**) ويحسب بالصيغة التالية[1]:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -nln\left(1 - \hat{\lambda}_{r+1}\right) \dots\dots (4-40)$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بأن هناك (r) متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r+1) متجة للتكامل المشترك[2].

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:(ECM Estimation[3]):

بعد التأكد من السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج المدروس أنها غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق، ومن ثم التحقق من أنها جميعا متكاملة تكاملا مشترك، يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المدروس، وحسب (Engle and Granger:1987) فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل، وعليه أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation). وسوف نقوم باستخدام منهجين في تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق الآتي:

2-1- تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة المرحلتين(two step method Engel-Granger):

يقوم منهج Engle-Granger على مرحلتين:

المرحلة الأولى تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل بطريقة OLS وحساب البواقي

$$e_t = Y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{1t} - \dots - B_K X_{kt} \dots\dots (4-41)$$

المرحلة الثانية تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير بطريقة OLS.

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_{1t} + \alpha_2 X_{2t} + \dots + \alpha_k x_{kt} + \gamma_1 e_{t-1} + \mu_t \dots\dots (4-42)$$

المعامل γ_1 يمثل قوة الإرجاع نحو التوازن ويجب أن يكون سالبا.

في حالة وجود عدة أشعة إدماج، تكون طريقة Engle-Granger غير مجدية والحساب بطريقة المربعات الصغرى غير فعال. وعليه نلجأ إلى التقدير باستخدام طرق أخرى لإيجاد نموذج تصحيح الخطأ.

---

[1]- ممدوح الخطيب الكسواني، الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، 2001، ص، 39.

[2]- عابد بن عابد العبدلي، مرجع سابق، ص، 24.

[3] - Error Correction Model.

المبحث الثاني: القياس الاقتصادي لأثر السياسة المالية على سوق العمل في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل استقرارية السلاسل الزمنية

1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

قبل التطرق إلى تحليل استقرارية السلاسل الزمنية يمكن أن نشير إلى أن معظم الأدبيات الاقتصادية أجمعت على أن السياسة المالية تمتد على فضاء ثنائي الأبعاد، أي التقلبات التي تحدث الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي باعتبارهما المكونين الرئيسيين للمتغيرات المالية، لكن سوق العمل كما هو معروف يتكون من متغيرتين طلب العمل وعرض العمل، وبهذا يمكن الإجابة عن السؤال الرئيسي والمتمثل في ما مدى تأثير السياسة المالية على سوق العمل، أما البيانات فكانت سنوية مصدرها الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) وكل سلسلة من السلاسل الزمنية الأربعة تحتوي على 43 مشاهدة سنوية، حيث نجد متغيرات السياسة المالية مقدرة بالوحدة مليون دج، ومتغيرات سوق مقدرة بوحدة عامل.

وللتوضيح نعرف المتغيرات التي سنتعامل معها في هذه الدراسة وهي كالآتي:

الإيرادات العامة (REC)، النفقات العامة (DEP)، طلب العمل (LD)، عرض العمل (LS) حيث:

متغيرة الإيرادات العامة (REC): هي أداة من أدوات السياسة المالية تتمثل في كل من الموارد العادية والجباية البترولية وبعد إدخال اللوغاريتم الطبيعي عليها نرمز للسلسلة بالرمز (LREC) الوحدة (مليون دج).

متغيرة الإنفاق الحكومي (DEP): هي كذلك أداة من أدوات السياسة المالية وتتمثل في مشتريات الحكومة من السلع والخدمات وتشمل نفقات الاستهلاك النهائية للحكومة (نفقات التجهيز) وكذلك نفقات التسيير، الوحدة (مليون دج) سنرمز للسلسلة بعد إدخال اللوغاريتم بـ (LDEP).

متغيرة عرض العمل(LS): هي أحد مركبات سوق العمل والتي تتمثل في عدد العاملين الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء أجر معين. وتشمل مجموع السكان الذي يطلق عليهم بالسكان النشطين ، الوحدة (عامل)، نرمز للسلسلة (LLS) وذلك بعد إدخال اللوغاريتم عليها.

متغيرة طلب العمل(LD): هي أيضا أحد مركبات سوق العمل ويقصد بها كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل أجر معين، وأهم مايميز هذا الطلب أنه طلب مشتق من السلع والخدمات التي ينتجها العامل وأن صاحب العمل يستأجر لغرض استخدامهم في إنتاج السلع والخدمات ولا يطلب العمل في حد ذاته، الوحدة المستعملة في قياس هذا الطلب (عامل) نرمز للسلسلة بعد إدخال اللوغاريتم عليها بـ (LLD).

ملاحظة: نتيجة لعدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية (سلسلتي الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي مقدرة بالملايين)، أما سلسلتي عرض العمل والطلب عليه مقدرة بالعامل) سوف نتعامل مع اللوغاريتم الطبيعي لهذه السلاسل حيث: LREC= log(REC), LDEP= log (DEP), LLS= log(LS), LLD= log(LD)

1-1- دراسة استقرارية سلسلة طلب العمل (LLD).

الشكل (4-1): التمثيل البياني للسلسلة LLD

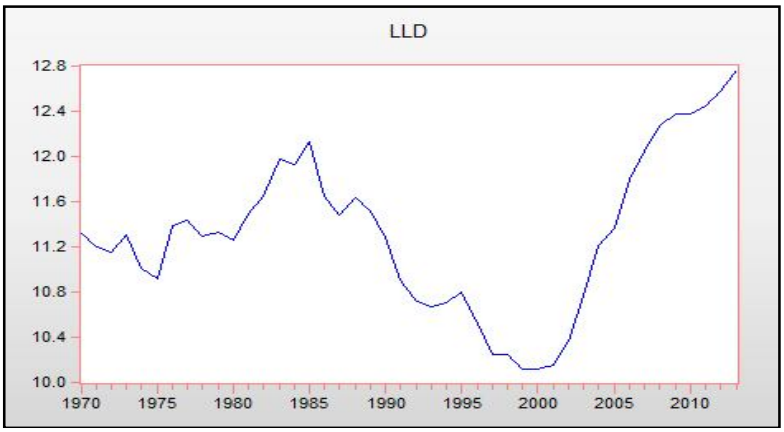

المصدر: بالاعتماد على مخرجات **(Eviews.7)**

من خلال التمثيل البياني أعلاه للسلسلةLLD نلاحظ انكسارات في الاتجاه التنازلي و التصاعدي للسلسلة، لكن مع مرور الزمن وبداية من سنة 2000 نجد أنها أخذت منحى الاتجاه التصاعدي مما يعني ذلك أن متغير طلب العمل غير مستقر حول وسط ثابت[1] هذا ما يوحي إلى عدم استقرارية السلسلة LLD بالإضافة يمكن تقسيم المنحنى إلى ثلاث مراحل وهي تتوافق مع المراحل التي تم التطرق إليها في الفصل الثالث.

1-1-1- اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي.

الشكل (4-2): دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LLD.

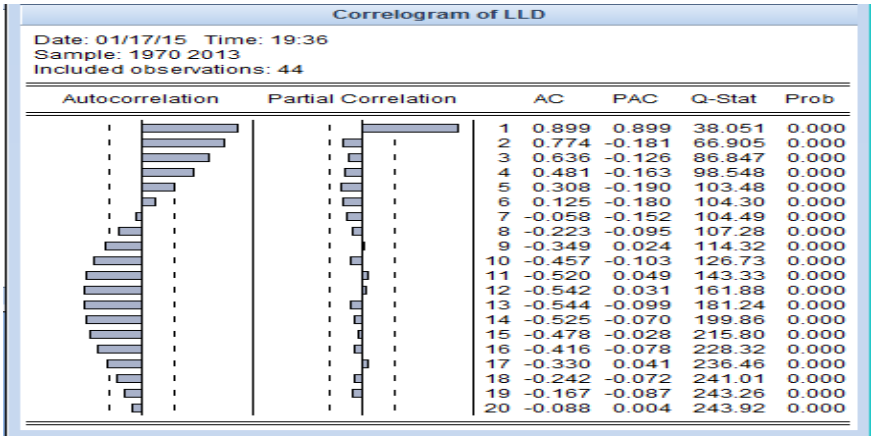

Correlogram of LLD

Date: 01/17/15 Time: 19:36
Sample: 1970 2013
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.899	0.899	38.051	0.000
		2	0.774	-0.181	66.905	0.000
		3	0.636	-0.126	86.847	0.000
		4	0.481	-0.163	98.548	0.000
		5	0.308	-0.190	103.48	0.000
		6	0.125	-0.180	104.30	0.000
		7	-0.058	-0.152	104.49	0.000
		8	-0.223	-0.095	107.28	0.000
		9	-0.349	0.024	114.32	0.000
		10	-0.457	-0.103	126.73	0.000
		11	-0.520	0.049	143.33	0.000
		12	-0.542	0.031	161.88	0.000
		13	-0.544	-0.099	181.24	0.000
		14	-0.525	-0.070	199.86	0.000
		15	-0.478	-0.028	215.80	0.000
		16	-0.416	-0.078	228.32	0.000
		17	-0.330	0.041	236.46	0.000
		18	-0.242	-0.072	241.01	0.000
		19	-0.167	-0.087	243.26	0.000
		20	-0.088	0.004	243.92	0.000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات **(Eviews.7)**

[1]- أنظر الشكل (01) الملحق(04).

من خلال ملاحظة correlogram الخاص بالسلسلة LLD أعلاه نجد معاملات دالة الارتباط الذاتي لا تنعدم خلال ربع المشاهدة، إضافة إلى هذا لاتنعدم إطلاقاً هذا يعني أن السلسلةLLD غير مستقرة ولتأكيد هذا نمر ُ لإجراء إختبار الجذر الأحادي البسيط Dickey & Fuller (DF) و Augmanted Dickey & Fuller (ADF).

1-1-2- اختبار ديكي -فولر البسيط (DF)و اختبار ديكي فولر الصاعد(ADF).

لإجراء هذه الاختبارات ننطلق من النموذج الأعم وهو النموذج [3] كالآتي:

$$\text{mod}[3];\ \Delta LLD = C + bt + \varphi LLD_{t-1} + \varepsilon_t \ldots.(4-43)$$

بعد تقدير النموذج نلاحظ أن إختبارLjung-Box يؤدي إلى رفض فرضية قبول التشويش الأبيض(white noise) لبواقي النموذج أي وجود ارتباط ذاتي وحسب الإحصائية $Q - Stat$ نجد $Prob = 0.027$ هي قيمة أقل من 0.05 وذلك من أجل الدرجة الأولى، يؤكد هذا نتائج إختبار مضاعف لاقرانج LM.[1]

أخير ً يمكن القول بأنه يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى هذا يؤدي بنا الانتقال إلى تقدير النموذج[6] كالآتي:

$$\text{mod}[6];\ \ \Delta LLD = C + bt + \varphi LLD_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta LLD_{t-1} + \varepsilon_t \ldots.(4-44)$$

بعد تقدير النموذج نلاحظ أن إختبار Ljung-Box يدلي بقبول فرضية التشويش الأبيض لبواقي النموذج وتأكيد ً ا لهذا نتائج اختبار مضاعف لاقرانج.

لكن عند اختبار معنوية معلمة الاتجاه العام(trend) نجد:$t_{\hat{b}} = 1.18 < t_{tab} = 2.81$ عند5% يعني عدم معنوية معلمة الاتجاه العام، إذن ننتقل إلى تقدير النموذج[2] كالآتي:

$$\text{mod}[2];\ \Delta LLD = C + \varphi LLD_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots.(4-45)$$

للتأكد من غياب الارتباط الذاتي نقوم باختبار Ljung-Box على سلسلة البواقي الناتجة عن تقدير هذه المعادلة كانت كالتالي:

[1]- أنظر الملحق 4 الشكل (02)، للتأكد من صحة النتائج.

الشكل (4−3): التمثيل البياني لبواقي النموذج المقدر(2) باستخدام اختبار Ljung-Box .

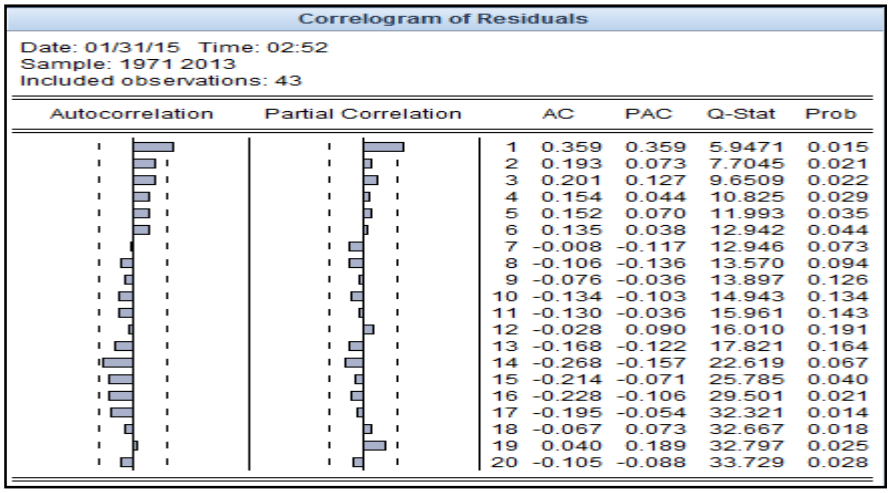

Correlogram of Residuals

Date: 01/31/15 Time: 02:52
Sample: 1971 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.359	0.359	5.9471	0.015
		2	0.193	0.073	7.7045	0.021
		3	0.201	0.127	9.6509	0.022
		4	0.154	0.044	10.825	0.029
		5	0.152	0.070	11.993	0.035
		6	0.135	0.038	12.942	0.044
		7	-0.008	-0.117	12.946	0.073
		8	-0.106	-0.136	13.570	0.094
		9	-0.076	-0.036	13.897	0.126
		10	-0.134	-0.103	14.943	0.134
		11	-0.130	-0.036	15.961	0.143
		12	-0.028	0.090	16.010	0.191
		13	-0.168	-0.122	17.821	0.164
		14	-0.268	-0.157	22.619	0.067
		15	-0.214	-0.071	25.785	0.040
		16	-0.228	-0.106	29.501	0.021
		17	-0.195	-0.054	32.321	0.014
		18	-0.067	0.073	32.667	0.018
		19	0.040	0.189	32.797	0.025
		20	-0.105	-0.088	33.729	0.028

المصدر: بالاعتماد على مخرجات **(Eviews.7)**.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ وجود مشكل الارتباط الذاتي حيث نجد أن prob للإحصائية $Q - stat$ هي أقل من (0.05) وذلك عند: 1،2،3،4،5،6 درجة.

إذن نتائج هذا الاختبار تقر بوجود ارتباط ذاتي من درجات عليا كما تؤكده نتائج اختبار مضاعف لاقرانج LM في الجدول التالي:

الجدول (4−1): اختبار LM للنموذج المقدر(2).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.420576	Prob. F(6,35)	0.0462
Obs*R-squared	12.61036	Prob. Chi-Square(6)	0.0497

المصدر: بالاعتماد على مخرجات **(Eviews.7)**

إذن نتجه نحو تقدير النموذج**[5]** كالآتي:

$$\text{mod}[5];\ \Delta LLD = C + \varphi LLD_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i\, \Delta LLD_{t-1} + \varepsilon_t \ldots .(4-46)$$

قبل أن نجري الاختبار على معنوية معلمة الحد الثابت يجب أن نتأكد من مشكل الارتباط الذاتي، ويكون هذا عن طريق اختبار Ljung-Box ومضاعف لاقرانج LM، نتائج هذين الاختبارين يؤكدان بعدم وجود الارتباط الذاتي لبواقي هذا النموذج، وعليه يمكن استخدام النموذج لاختبار معلمة الثابت، ومن نتائج تقدير هذا النموذج نجد القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة عند مستوى 5% أي $(t_{\hat{c}} = 0.77 < t_{tab} = 2.56)$ ومنه الحد الثابت غير معنوي والنموذج غير ملائم لإجراء اختبار الاستقرارية وبهذا نتوجه إلى النموذج [1] أي تقدير المعادلة التالية:

$$\text{mod}[1];\ \Delta LLD = \varphi LLD_{t-1} + \varepsilon_t \ldots .(4-47)$$

الشكل (4-4): التمثيل البياني لبواقي النموذج المقدر (1) باستخدام اختبار Ljung-Box

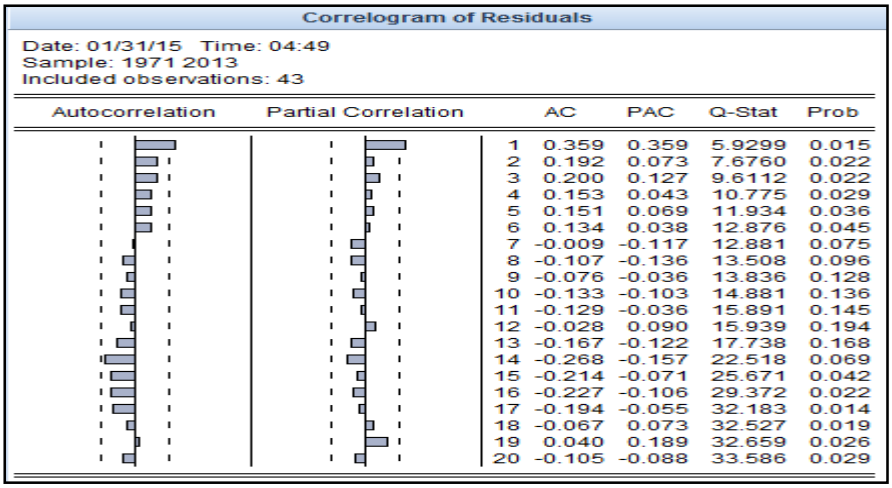

Correlogram of Residuals

Date: 01/31/15 Time: 04:49
Sample: 1971 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.359	0.359	5.9299	0.015
		2	0.192	0.073	7.6760	0.022
		3	0.200	0.127	9.6112	0.022
		4	0.153	0.043	10.775	0.029
		5	0.151	0.069	11.934	0.036
		6	0.134	0.038	12.876	0.045
		7	-0.009	-0.117	12.881	0.075
		8	-0.107	-0.136	13.508	0.096
		9	-0.076	-0.036	13.836	0.128
		10	-0.133	-0.103	14.881	0.136
		11	-0.129	-0.036	15.891	0.145
		12	-0.028	0.090	15.939	0.194
		13	-0.167	-0.122	17.738	0.168
		14	-0.268	-0.157	22.518	0.069
		15	-0.214	-0.071	25.671	0.042
		16	-0.227	-0.106	29.372	0.022
		17	-0.194	-0.055	32.183	0.014
		18	-0.067	0.073	32.527	0.019
		19	0.040	0.189	32.659	0.026
		20	-0.105	-0.088	33.586	0.029

المصدر: بالاعتماد على مخرجات **(Eviews.7)**

الجدول (4-2): اختبار LM للنموذج المقدر (1).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	6.141261	Prob. F(1,41)	0.0174
Obs*R-squared	5.601763	Prob. Chi-Square(1)	0.0179

المصدر: بالاعتماد على مخرجات **(Eviews.7)**

من خلال نتائج الاختبارين Ljung-Box و LM الموضحين في الجدول و الشكل أعلاه، نلاحظ وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى وهذا ما يبرره اختبار LM حيث نجد: $prob = 0.0174$ للإحصائية (F) أقل من 0.05، إذن النموذج غير ملائم لاختبار فرضية اللاستقرارية للسلسلة الزمنية وأخيراً نتوجه نحو تقدير النموذج [4]

$$mod[4];\ \Delta LLD = \varphi LLD_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i\ .\Delta LLD_{t-1} + \varepsilon_t\ \ ....(4-48)$$

بعد تقدير هذا النموذج نلاحظ أن نتائج إختبار Ljung-Box تدلي بقبول فرضية التشويش الأبيض وتؤكده نتائج اختبار LM وبالتالي غياب الارتباط الخطي للأخطاء بمختلف درجاته يلي هذا اختبار الجذر الأحادي حيث توصلنا إلى قبول الفرضية الصفرية $H_0: \varphi = 0$ نتيجة لـ:

$$t_{\hat{\varphi}} = 0.75 > t_{tab} = -1.94$$

وعليه السلسلة الزمنية غير مستقرة ومن النوع DS (سلسلة مستقرة الفروقات)، ويمكن تلخيص نتائج فرضية اللاستقرارية في الجدول التالي:

الجدول (4-3): نتائج اختباراتADF-DF على السلسة(LLD)

النموذج المقدر	درجة التأخير ات	الارتباط الذّاتي للأخطاء	قيم معلمات الانحدار		t المحسوبة	t المجدولة (5%)	القرار
السلسلة "LLD"							
[3]	P = 0	يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى	-0.008	φ	-0.17	-3.51	النموذج غير مناسب بسبب الارتباط الذّاتي للأخطاء.
			0.027	c	0.04	3.14	
			0.004	b	1.8	2.81	
[6]	P = 1	لا يوجد	-0.040	φ	-0.79	-3.52	النموذج غير مناسب بسبب عدم معنوية معلمة الاتجاه العام
			0.412	c	0.71	3.14	
			0.003	b	1.18	2.81	
[2]	P = 0	يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء	0.001	φ	0.03	-2.93	النموذج غير مناسب بسبب الارتباط الذّاتي للأخطاء
			0.011	c	0.01	2.56	
[5]	P = 1	لا يوجد	-0.037	φ	-0.73	-2.93	النموذج غير ملائم بسبب عدم معنوية الحد الثابت.
			0.448	c	0.77	2.56	
[1]	P = 0	يوجد	0.002	φ	0.99	-1.95	النموذج غير ملائم
[4]	P = 1	لا يوجد	0.002	φ	0.75	-1.94	السلسلة "LLD"غير مستقرة

المصدر: من تصميم الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق 4.

بنفس الطريقة السابقة نلخص نتائج اختبارات فرضية اللاستقرارية للسلسلة " DLLD " في الجدول التالي:

الجدول(4-4): نتائج اختباراتDF على السلسة(DLLD).

لنّموذج المقدّر	درجة التأخيرات	الارتباط الذّاتي للأخطاء	قيم معلمات الإنحدار		t المحسوبة	t- المجدولة (5%)	القرار
	السلسة"DLLD".						
[3]	P = 0	لايوجد	-0.678	**φ**	-4.47	-3.52	النموذج غير مناسب بسبب عدم معنوية الاتجاه العام
			-0.044	**c**	-0.63	3.14	
			0.033	**b**	1.15	2.81	
[**2**]	P = 0	لايوجد	-0.634	**φ**	-4.30	-2.93	النموذج غير ملائم بسبب عدم معنوية الحد الثابت.
			0.026	**c**	0.79	2.56	
[1]	P = 0	لايوجد	-0.618	**φ**	-4.25	-1.94	**DLLD** سلسلة مستقرة

المصدر: من تصميم الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق 4.

من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكن القول أن سلسلة الفروقات الأولى DLLD للسلسلة LLD مستقرة، أي متكاملة من الدرجة الأولى(1) → IN.

1-2- دراسة استقرارية سلسلة عرض العمل (LLS).

الشكل (4-5): التمثيل البياني للسلسلة LLS

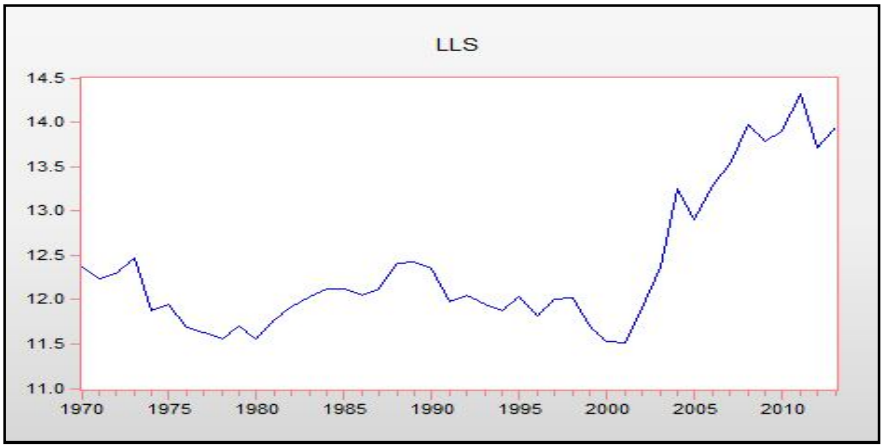

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (**Eviews.7**)

من خلال المنحنى البياني أعلاه نجد أنه عرض العمل يمر بنفس مراحل منحنى الطلب على العمل، أي الطلب على العمل يخلق العرض المساوي له بالإضافة إلى هذا المنحنى لا يأخذ شكل حول وسط ثابت[1] مما يدلي السلسة غير مستقر وللتوضيح أكثر بيانيا نمر إلى الاختبار الموالي.

1-2-1- اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي:

الشكل (4-6): دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LLS.

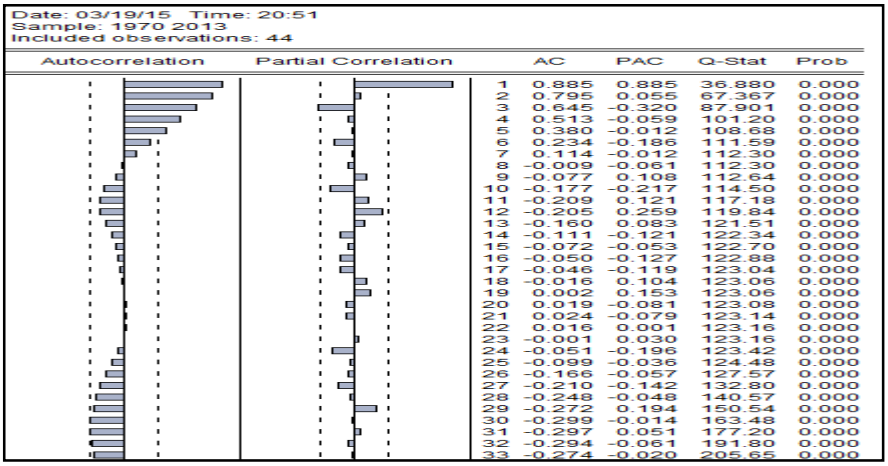

Date: 03/19/15 Time: 20:51
Sample: 1970 2013
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.885	0.885	36.880	0.000
		2	0.795	0.055	67.367	0.000
		3	0.645	-0.320	87.901	0.000
		4	0.513	0.059	101.20	0.000
		5	0.380	-0.012	108.68	0.000
		6	0.234	-0.186	111.59	0.000
		7	0.114	-0.012	112.30	0.000
		8	-0.009	-0.061	112.30	0.000
		9	-0.077	0.108	112.64	0.000
		10	-0.177	-0.217	114.50	0.000
		11	-0.209	0.121	117.18	0.000
		12	-0.205	0.259	119.84	0.000
		13	-0.160	0.083	121.51	0.000
		14	-0.111	-0.121	122.34	0.000
		15	-0.072	-0.053	122.70	0.000
		16	-0.050	-0.127	122.88	0.000
		17	-0.046	-0.119	123.04	0.000
		18	-0.016	0.104	123.06	0.000
		19	0.002	0.153	123.06	0.000
		20	0.019	-0.081	123.08	0.000
		21	0.024	-0.079	123.14	0.000
		22	0.016	0.001	123.16	0.000
		23	-0.001	0.030	123.16	0.000
		24	-0.051	-0.196	123.42	0.000
		25	-0.099	-0.036	124.48	0.000
		26	-0.166	-0.057	127.57	0.000
		27	-0.210	-0.142	132.80	0.000
		28	-0.248	-0.048	140.57	0.000
		29	-0.272	0.194	150.54	0.000
		30	-0.299	-0.014	163.48	0.000
		31	-0.297	0.051	177.20	0.000
		32	-0.294	-0.061	191.80	0.000
		33	-0.274	-0.020	205.65	0.000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (**Eviews.7**)

من خلال correlogram للسلسلة LLS والمتمثل في الشكل أعلاه نجد معاملات دالة الارتباط الذاتي تدخل المجال خلال المشاهدة السادسة ولا تنعدم وبعد المشاهدة التاسعة والعشرون تخرج عن المجال المحدود مما يدلي ذلك بعدم استقرارية السلسلة ولتأكيد ذلك نمر إلى اختبار الجذر الأحادي DF و ADF.

[1]- أنظر الشكل(04) الملحق(04).

1-2-2-اختبار ديكي -فولر البسيط (DF)و اختبار ديكي فولر الصاعد(ADF).

الجدول(4-5): نتائج اختباراتDF على السلسة(LLS).

لنّموذج المقدّر	درجة التأخيرات	الارتباط الذّاتي للأخطاء	قيم معلمات الإنحدار		t المحسوبة	t- المجدولة (5%)	القرار
			السلسة"LLS".				
[3]	P = 0	لايوجد	**φ**	0.120 -	-1.66	-3.51	النموذج غير مناسب بسبب عدم معنوية الاتجاه العام
			c	1.309	1.55	3.14	
			b	0.009	2.25	2.81	
[2]	P = 0	لايوجد	**φ**	0.017 -	-0.30	-2.93	النموذج غير ملائم بسبب عدم معنوية الحد الثابت.
			c	0.257	0.35	2.56	
[1]	P = 0	لايوجد	**φ**	0.002	0.82	-1.94	**LLS** سلسلة غير مستقرة

المصدر: من تصميم الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق 4.

من خلال الجدول (4-5) نلاحظ عدم استقرارية السلسلة "LLS" حيث نجد $t_{\hat{\varphi}} = 0.82 > t_{tab} = -1.94$ بالإضافة إلى عدم معنوية كل من الاتجاه العام $t_{\hat{b}} = 2.25 < t_{tab} = 2.81$ والحد الثابت $t_{\hat{c}} = 0.35 < t_{tab} = 2.56$ عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لها.

الجدول(4-6): نتائج اختباراتDF على السلسة(DLLS).

النموذج المقدر	درجة التأخيرات	الارتباط الذّاتي للأخطاء	قيم معلمات الإنحدار		t المحسوبة	t- المجدولة (5%)	القرار
السلسلة (DLLS).							
[3]	P = 0	لايوجد	-1.154	**φ**	-7.29	-3.52	النموذج غير مناسب بسبب عدم معنوية الاتجاه العام
			-0.086	**c**	-0.92	3.14	
			0.005	**b**	1.58	2.81	
[2]	P = 0	لايوجد	-1.101	**φ**	-6.98	-2.93	النموذج غير ملائم بسبب عدم معنوية الحد الثابت.
			0.043	**c**	0.97	2.56	
[1]	P = 0	لايوجد	-1.083	**φ**	-6.92	-1.94	**DLLS** سلسلة مستقرة

المصدر: من تصميم الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق 4.

من خلال نتائج الجدول(4-6) السلسلة DLLS مستقرة، أي أن السلسلة الأصلية LLS متكاملة من الدرجة الأولى(1) → IN

1-3- دراسة استقرارية سلسلة النفقات العامة (LDEP).

الشكل(4-7): التمثيل البياني للمتغيرة LDEP.

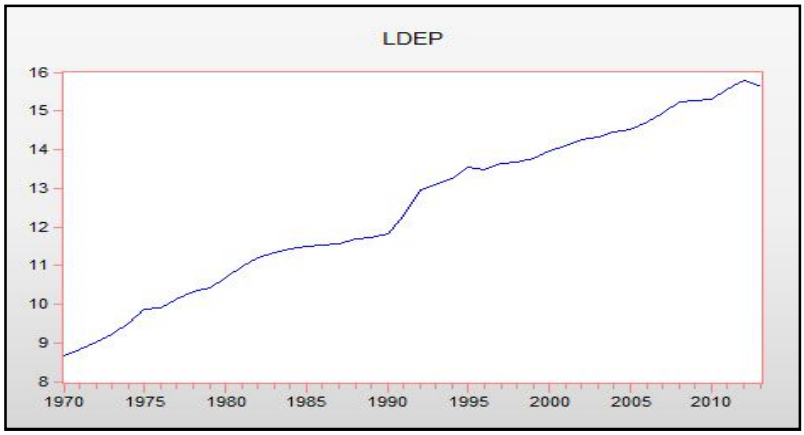

المصدر: بالاعتماد على مخرجات **(Eviews.7)**

من خلال الشكل البياني (4-7) أعلاه بعد أخذ للسلسة تحويل لوغاريتمي نجد قيم السلسة أصبحت أكثر تجانس[1] بالإضافة إلى هذا أنها تأخذ اتجاه تصاعدي، بحيث نجد متوسطها في تزايد مستمر بمعدلات متفاوتة من سنة إلى أخرى ومن هنا يستبعد أن السلسة مستقرة حول الاتجاه العام وللتأكيد من ذلك نتوجه إلى الاختبارات الموالية.

1-3-1- اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي:

الشكل (4-8): دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LDEP.

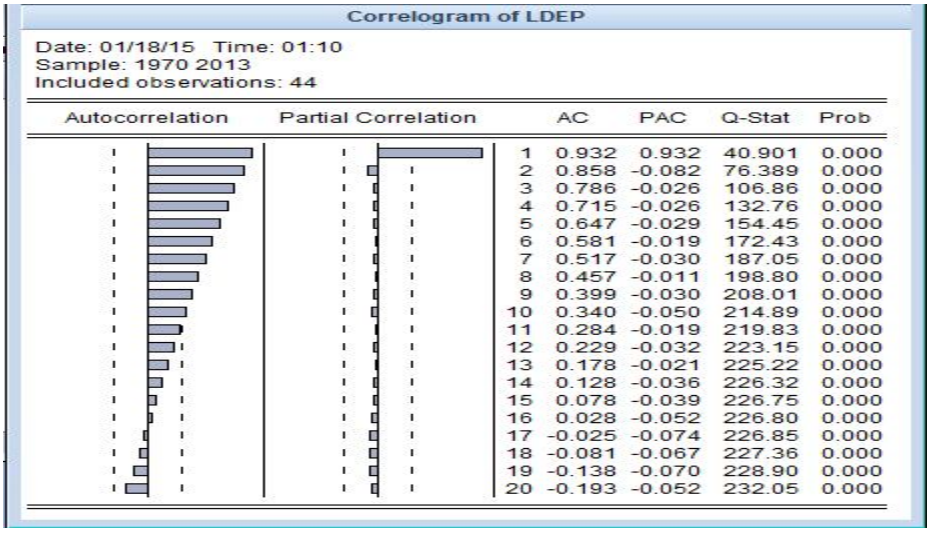

Correlogram of LDEP

Date: 01/18/15 Time: 01:10
Sample: 1970 2013
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.932	0.932	40.901	0.000
		2	0.858	-0.082	76.389	0.000
		3	0.786	-0.026	106.86	0.000
		4	0.715	-0.026	132.76	0.000
		5	0.647	-0.029	154.45	0.000
		6	0.581	-0.019	172.43	0.000
		7	0.517	-0.030	187.05	0.000
		8	0.457	-0.011	198.80	0.000
		9	0.399	-0.030	208.01	0.000
		10	0.340	-0.050	214.89	0.000
		11	0.284	-0.019	219.83	0.000
		12	0.229	-0.032	223.15	0.000
		13	0.178	-0.021	225.22	0.000
		14	0.128	-0.036	226.32	0.000
		15	0.078	-0.039	226.75	0.000
		16	0.028	-0.052	226.80	0.000
		17	-0.025	-0.074	226.85	0.000
		18	-0.081	-0.067	227.36	0.000
		19	-0.138	-0.070	228.90	0.000
		20	-0.193	-0.052	232.05	0.000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (**Eviews.7**)

من خلال البيان أعلاه نلاحظ معاملات دالة الارتباط الذاتي لا تنعدم بسرعة مما يدل ذلك عن عدم استقرارية السلسلة هذا ما تؤكده الاختبارات الآتية.

[1]- أنظر الشكل (07) الملحق (04).

1-3-2-اختبار ديكي -فولر البسيط (DF)و اختبار ديكي فولر الصاعد(ADF).

الجدول(4-7): نتائج اختباراتDF على السلسة(LDEP).

لنّموذج المقدّر	درجة التأخيرات	الارتباط الذّاتي للأخطاء	قيم معلمات الإنحدار		t المحسوبة	t- المجدولة (5%)	القرار
السلسلة (LDEP).							
[3]	P = 0	لايوجد	**φ**	-0.186	-1.89	-3.51	النموذج غير مناسب بسبب عدم معنوية الاتجاه العام
			c	1.847	2.13	3.14	
			b	0.028	1.75	2.81	
[2]	P = 0	لايوجد	**φ**	-0.015	-1.49	-2.93	الثابت معنوي والسلسلة"LDEP" غير مستقرة.
			c	0.349	2.73	2.56	

المصدر: من تصميم الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق 4.

من خلال نتائج الجدول(4-7)أعلاه يتبيّن لنا عدم استقرارية السلسلة LDEP نتيجة قبول الفرضية $(H_0: \varphi = 0)$ بسبب $t_{\hat{\varphi}} = -1.49 > t_{tab} = -2.93$ عند مستوى معنوية 5% مع وجود الثابت، أي السلسلة LDEP من نوع (DS) مع وجود مشتقة.

الجدول(4-8): نتائج اختباراتDF على السلسة(DLDEP).

لنّموذج المقدّر	درجة التأخيرات	الارتباط الذّاتي للأخطاء	قيم معلمات الإنحدار	t المحسوبة	t- المجدولة (5%)	القرار
السلسلة (DLDEP).						
[3]	P = 0	لايوجد	φ -0.824	-4.91	-3.52	النموذج غير مناسب بسبب عدم معنوية الاتجاه العام
			c 0.179	3.20	3.14	
			b -0.002	-1.20	2.81	
[2]	P = 0	لايوجد	φ -0.801	-4.77	-2.93	الثابت معنوي والسلسلة "DLDEP" مستقرة
			c 0.127	3.57	2.56	

المصدر: من تصميم الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق 4.

من ملاحظة الجدول (4-8) فيما يخص اختبار وجود الثابت وجدنا القيمة المحسوبة (3.57) أكبر من القيمة المجدولة (2.56) عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل وجود الثابت.

أما بالنسبة لاختبار وجود الجذر الأحادي وجدنا أن القيمة المحسوبة (4.77-) أقل من القيمة المجدولة (2.93-) وبالتالي فالسلسلة DLDEP مستقرة، أي أن السلسلة الأصلية LDEP متكاملة من الدرجة الأولى (1) ← IN.

1-4- دراسة استقرارية سلسلة الإيرادات العامة (LREC).

الشكل(4-9): التمثيل البياني للمتغيرة (LREC).

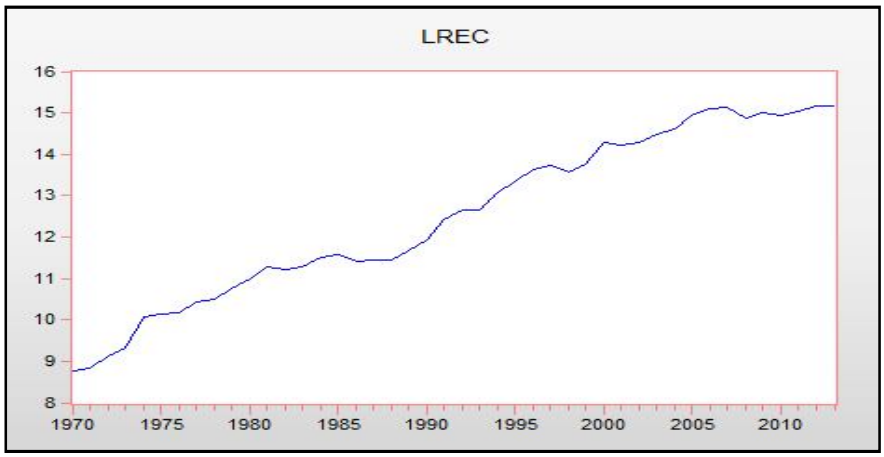

المصدر: بالاعتماد على مخرجات **(Eviews.7)**

من خلال الشكل (4-9) نجد السلسة (LREC) تأخذ منحى تصاعدي يشبه تقريبا التمثيل البياني للسلسة LDEP وهذا ما يؤكد علاقة الإيرادات العامة بالنفقات العامة كما نلاحظ أن متوسط السلسلة في تزايد مستمر بمعدلات غير ثابتة [1]من سنة إلى أخرى مما يعني أن السلسلة غير مستقرة حول الاتجاه العام ولتبرير هذا نتجه إلى الاختبارات الآتية.

1-4-1- اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي:

الشكل (4-10): دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LREC.

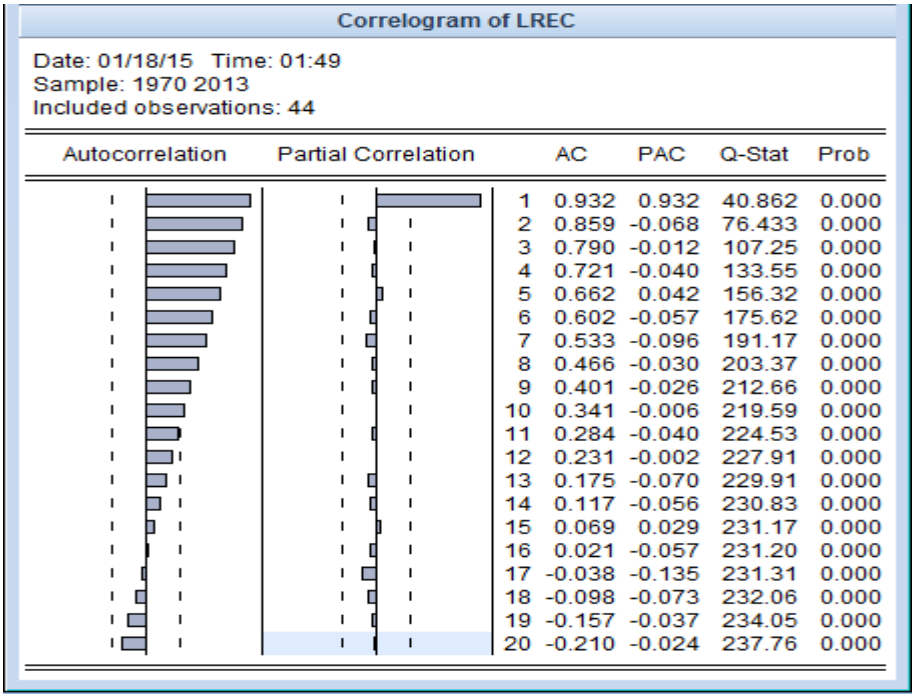

Correlogram of LREC

Date: 01/18/15 Time: 01:49
Sample: 1970 2013
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.932	0.932	40.862	0.000
		2	0.859	-0.068	76.433	0.000
		3	0.790	-0.012	107.25	0.000
		4	0.721	-0.040	133.55	0.000
		5	0.662	0.042	156.32	0.000
		6	0.602	-0.057	175.62	0.000
		7	0.533	-0.096	191.17	0.000
		8	0.466	-0.030	203.37	0.000
		9	0.401	-0.026	212.66	0.000
		10	0.341	-0.006	219.59	0.000
		11	0.284	-0.040	224.53	0.000
		12	0.231	-0.002	227.91	0.000
		13	0.175	-0.070	229.91	0.000
		14	0.117	-0.056	230.83	0.000
		15	0.069	0.029	231.17	0.000
		16	0.021	-0.057	231.20	0.000
		17	-0.038	-0.135	231.31	0.000
		18	-0.098	-0.073	232.06	0.000
		19	-0.157	-0.037	234.05	0.000
		20	-0.210	-0.024	237.76	0.000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات **(Eviews.7)**

من خلال التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية LREC نلاحظ أنها لا تنعدم بسرعة كما أيضا لا تنعدم أصلا هذا يعني السلسلة LREC غير مستقرة ولإثبات ذلك نتوجه إلى الاختبارات الموالية.

[1]- للمزيد من التفاصيل أنظر الشكل(10) الملحق(04).

1-4-2-اختبار ديكي -فولر البسيط (DF)واختبار ديكي فولر الصاعد(ADF).

الجدول(4-9): نتائج اختباراتDF على السلسة (LREC).

لنّموذج المقدّر	درجة التأخيرات	الارتباط الذّاتي للأخطاء	قيم معلمات الإنحدار		t المحسوبة	t- المجدولة (5%)	القرار
السلسلة (LREC).							
[3]	P = 0	لايوجد	-0.151	**φ**	-1.63	-3.51	النموذج غير مناسب بسبب عدم معنوية الاتجاه العام
			1.593	**c**	1.89	3.14	
			0.020	**b**	1.37	2.81	
[**2**]	P = 0	لايوجد	-0.025	**φ**	-1.81	-2.93	الثابت معنوي والسلسلة **LREC** غير مستقرة
			0.468	**c**	2.61	2.56	

المصدر: من تصميم الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق 4.

نلاحظ من خلال الجدول (4-9) وجود الثابت في السلسلة LREC (نرفض فرضية العدم) أي القيمة المحسوبة $(t_{\hat{c}} = 2.61)$ أكبر من القيمة المجدولة $(t_{\text{tab}} = 2.56)$ عند مستوى معنوية 5%.

بالنسبة لوجود الجذر الأحادي نلاحظ القيمة المحسوبة $(t_{\hat{\varphi}} = -1.81)$ أكبر من القيمة المجدولة $(t_{\text{tab}} = -2.93)$ ومنه السلسلة LREC غير مستقرة من نوع (DS) مع وجود مشتقة.

الجدول(4-10): نتائج اختبارات DF على السلسة (DLREC)

لنّموذج المقدّر	درجة التأخيرات	الارتباط الذّاتي للأخطاء		قيم معلمات الإنحدار	t المحسوبة	t- المجدولة (5%)	القرار
السلسلة (DLREC)							
[3]	P = 0	لايوجد	**φ**	-0.971	-6.10	-3.52	النموذج غير مناسب بسبب عدم معنوية الاتجاه العام
			c	0.234	3.30	3.14	
			b	-0.003	-1.60	2.81	
[**2**]	P = 0	لايوجد	**φ**	-0.916	-5.78	-2.93	الثابت معنوي والسلسلة **"DLREC"** مستقرة
			c	0.138	3.61	2.56	

المصدر: من تصميم الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق 4.

من خلال الجدول (4-10) أعلاه نلاحظ وجود الثابت في السلسلة DLREC،أي نرفض فرضية العدم نتيجةً لـ ($t_{\hat{\varphi}} = 3.61 > t_{tab} = 2.56$)، أما بالنسبة لوجود الجذر الأحادي نجد أن :

($t_{\hat{\varphi}} = -5.78 < t_{tab} = -2.93$) وبالتالي نستنتج أن السلسلة DLREC مستقرة، أي أن السلسلة LREC متكاملة من الدرجة الأولى(1) → IN.

خلاصة:

من نتائج دراسة استقرارية مختلف السلاسل الزمنية المتمثلة لمتغيرات الدراسة، وجدنا كل سلسلة زمنية من هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى، أي IN(1) وهذا ما يوضحه الجدول (4-11)، وبالتالي هناك إمكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات محل الدراسة على المدى الطويل (علاقة تكامل متزامن)، وللتأكد من ذلك سنجري اختبار Johansen .

الجدول(4-11): ملخص نتائج اختبار الاستقرار يةلمتغيرات الدراسة.

السلسلة	LLD	LLS	LDEP	LREC
الاتجاه العام (b)	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي
الحد الثابت (c)	غير معنوي	غير معنوي	معنوي	معنوي
نوعها	DS	DS	DS	DS
درجة تكاملها	**IN(1)**	**IN(1)**	**IN(1)**	**IN(1)**

المصدر:من تصميم الطالب بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها مسبقاً.

الشكل(4-11)التمثيل البياني للفر وقات الأولى للمتغير ات: DLREC، DLDEP، DLLD، DLLS.

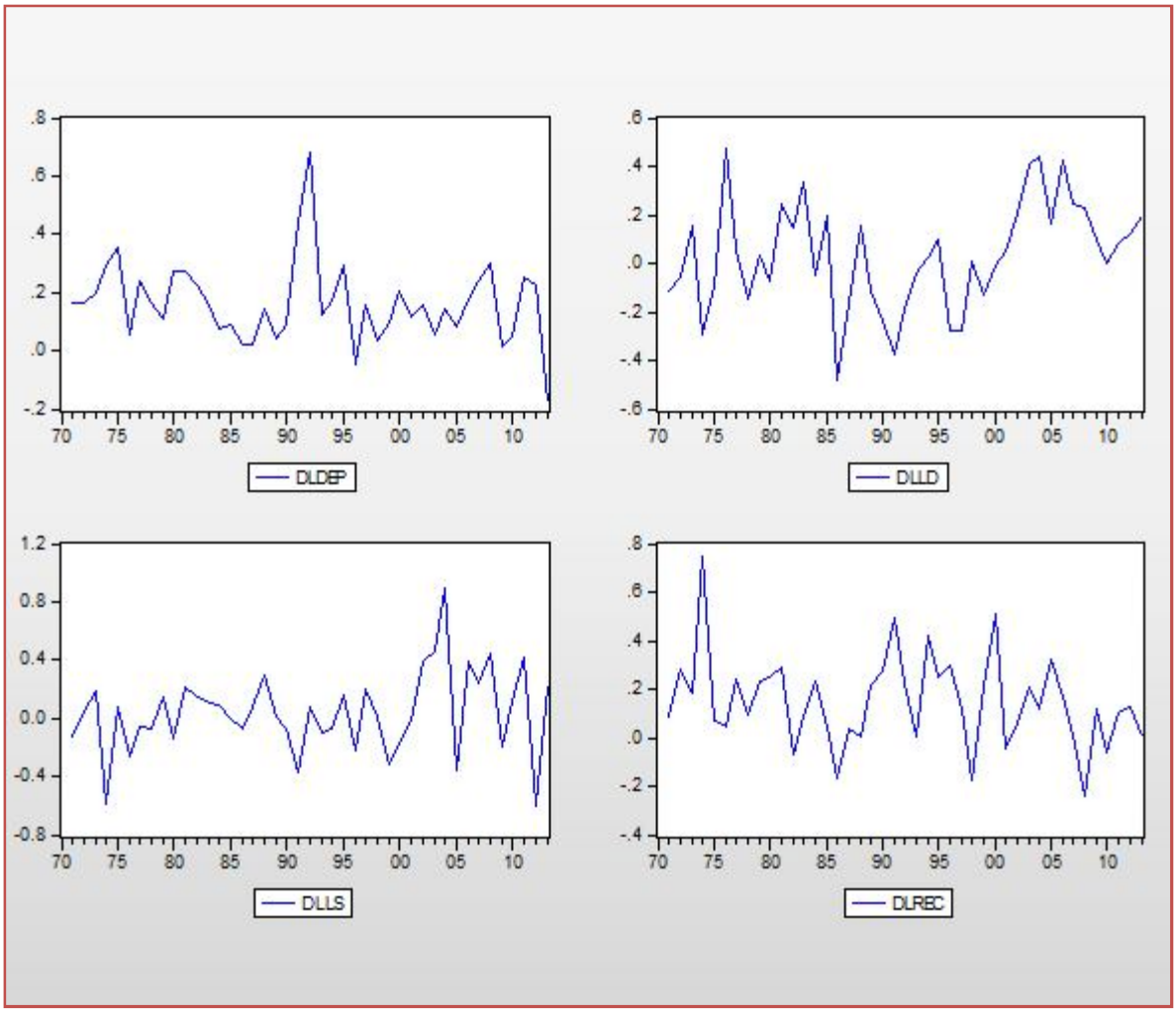

المصدر: بالاعتماد على مخرجات **(Eviews.7)**.

2- اختبار علاقة التكامل المشترك (Cointegration).

حسب النتائج التي تحصلنا إليها مسبقا (أي اختبارات**(DF)** و **(ADF)**، وجدنا أن السلاسلا تحتو ي على مركبة الاتجاه العام، بينما الحد الثابت موجود في بعضها، هذا ما يؤدي إلى اختلاف و تعدد اختبارات Johansen، و في ظل المعطيات و النتائج السابقة سنركز على الفرضية التالية:

الفرضية: وجود الحد الثابت (مع غياب مركبة الاتجاه العام) في انحدارات التكامل المتزامن ونموذج (VAR) المستخدم لإجراء الاختبار.

الشكل (4-12): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة بدلالة الزمن.

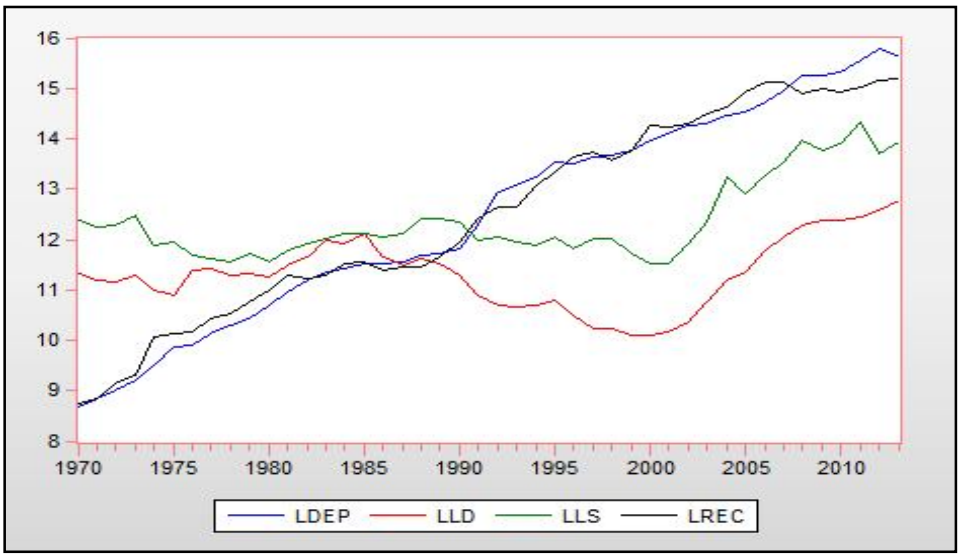

المصدر: بالاعتماد على مخرجات **(Eviews.7)**

من خلال التمثيل البياني للشكل (4-12) أعلاه نلاحظ أن كل متغيرات الدراسة تأخذ اتجاه تصاعدي بنفس السلوك (متشابه) عبر الزمن، لهذا يمكن القول أنه هناك احتمال أكثر من علاقة تزامن ولتأكيد ذلك نمر للاختبار الإحصائي لـ:Johansen الذي نتطرق إليه بعد تحديد درجة تأخير النموذج في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: تقدير النموذج واختبار استقراريته.

قبل أن نقوم بعملية التقدير لابد أن نحدد درجة تأخير النموذج وذلك بالاعتماد على عدة معايير تم التطرق إليها في الجانب النظري، حيث نحدد درجة التأخير على أساس أقل قيمة لهذه المعايير كما هو موضح في الجدول التالي:

1- **تحديد درجة تأخير المسار VAR.**

بالاستعانة ببرنامج **Eviews** تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول(4-12): معايير تحديد درجة تأخير المسار **VAR** .

.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LDEP LLD LLS LREC
Exogenous variables: C
Date: 01/18/15 Time: 23:23
Sample: 1970 2013
Included observations: 40

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-124.5546	NA	0.007272	6.427731	6.596619	6.488795
1	61.88784	326.2743*	1.45e-06*	-2.094392*	-1.249952*	-1.789069*
2	77.58776	24.33488	1.52e-06	-2.079388	-0.559397	-1.529807
3	86.41435	11.91590	2.32e-06	-1.720718	0.474826	-0.926878
4	105.9070	22.41656	2.22e-06	-1.895350	0.975745	-0.857253

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: نتائج حسابات برنامج EVIEWS.7

من خلال هذا الجدول نجد أن أغلب المعايير وهي: FPE, AIC, SC, HQ تشير إلى ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة، أي درجة التأخير هي P=1

2- اختبار JOHANSEN:

لأجل إختبار التكامل المشترك، فقد تم تطبيق طريقة جوهانسن (Johansen method) التي تتضمن اختبارين هما إختبار الأثر (trace test)، (**λtrace**)، والقيمة الذاتية العظمى (maximum eigenvalue) (**λmax**)، وتعمل هذه الطريقة على تحديد عدد متجهات التكامل المشترك.

لقد وجدنا في المرحلة السابقة أن التأخير المقبول للمسار **VAR** هو **P=1**، و منه سنجري الاختبار على نموذج للمسار**VAR(1)**، و ذلك بالاعتماد على **الفرضية التالية**.

2-1- وجود الحد الثابت (مع غياب مركبة الاتجاه العام) في انحدارات التكامل المتزامن ونموذج (VAR) المستخدم لإجراء الاختبار، ونتائج الاختبار ممثلة كالتالي:

الجدول (4-13): نتائج إختبار Johansen للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

Johansen Cointegration Test

Date: 02/03/15 Time: 01:48
Sample (adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
Series: LDEP LLD LLS LREC
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.515309	58.76668	54.07904	0.0180
At most 1	0.325733	28.34848	35.19275	0.2261
At most 2	0.183321	11.79504	20.26184	0.4673
At most 3	0.075336	3.289651	9.164546	0.5280

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.515309	30.41820	28.58808	0.0288
At most 1	0.325733	16.55344	22.29962	0.2607
At most 2	0.183321	8.505393	15.89210	0.4886
At most 3	0.075336	3.289651	9.164546	0.5280

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

لدينا رتبة المصفوفة π تساوي الصفر $(r=0)$ أي $H_0: r=0$ ضد الفرضية $H_1: r>0$

إحصائية جوهانسن المحسوبة حسب المعادلة (4-39)هي: $\lambda_{trace} = -n\sum_{i=r+1}^{K} ln\,(1-\widehat{\lambda_i})$ ،

حيث n عدد المشاهدات ؛ K عدد المتغيرات }، ومن أجل $r=0$ يكون لدينا:

$$\lambda_{trace} = -n \times \{ln\,(1-\widehat{\lambda_1}) + ln\,(1-\widehat{\lambda_2}) + ln\,(1-\widehat{\lambda_3}) + ln\,(1-\widehat{\lambda_4})\}$$

$$\lambda_{trace} = -42 \times \{ln\,(1-0.515) + ln\,(1-0.325) + ln\,(1-0.183) + ln\,(1-0.075)\}$$

$$\lambda_{trace} = 58.76$$

تشير النتائج إلى أن القيمة الإحصائية المحسوبة (58.76) أكبر من القيمة الحرجة والتي تساوي (54.079) عند مستوى معنوية 5%، كما أن الاحتمال الحرج 0.0180 أقل من 0.05، إذن نرفض الفرضية الصفرية $H_0: r=0$ القائلة بأن رتبة المصفوفة تساوي الصفر ، وهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة.

تأكيدا على ما سبق اختباره عند اختبار القيمة الذاتية العظمى(Maximal eigenvalue) نجد هي الأخرى تقر بوجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، وهذا ماتؤكده نتائج الجدول(4-13)، حيث نجد من خلال المعادلة(40-4) التي هي كالتالي:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -nln(1-\hat{\lambda}_{r+1})$$

$$\lambda_{max}(0,1) = -42ln(1-0.515)$$

$$\lambda_{max}(0,1) = 30.41 > t_{tab}^{0.05} = 28.588$$

- رتبة المصفوفة π تساوي الواحد$(r=1)$ أي $H_0: r=1$ ضد الفرضية $H_1 > 1$

تشير النتائج إلى أن القيمة الإحصائية المحسوبة $(\lambda_{trace} = 28.34)$ أقل من القيمة الحرجة والتي تساوي (35.192) عند مستوى معنوية 5%، كما أن الاحتمال الحرج 0.2261 أكبر من 0.05، إذن نقبل الفرضية الصفرية $H_0: r=1$ القائلة بأن رتبة المصفوفة تساوي الواحد ، وهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن واحدة بين متغيرات الدراسة في المقابل نرفض $H_1 > 1$ القائلة هناك أكثر من تكامل متزامن واحد، وتأكيد ًا على ذلك نمر إلى الاختبار الموالي.

من نتائج الجدول(4-13) نجد القيمة الذاتية العظمى $(\lambda_{max} = 16.55)$ أقل من القيمة الحرجة والتي تساوي(22.229) مما يؤكد عن وجود علاقة تكامل متزامن واحدة لا على الأكثر.

- **للإشارة** في حالتنا هذه وجود تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة يمكننا الخيار في اِستخدام النموذج VAR غير مقيد للمتغيرات في شكل مستويات أو نموذج شعاعي لتصحيح الخطأ VECM وحسب الأبحاث المنشورة من طرف Sims (1980) وSims, Stock and Watson(1990) نجد أنهم يفضلون استخدام نماذج VAR للمتغيرات في شكل مستويات وهذا لأن الهدف من هذه النماذج هو تحديد شبكة الارتباطات فيما بين المتغيرات وليس تحديد قيمة المعلمات في المقابل لو تستخدم الفروقات على المتغيرات أنها تفرض على المتغيرات التخلص من معلومات أساسية قد تفيد الباحث خاصة في تتبع مسارات المتغيرات عبر الزمن، ولهذا أغلب الآراء تؤيد الفكرة القائلة أنه من الضروري أن تكون المتغيرات في نماذج VAR ممثلة فعليا للمعطيات الحقيقية. ومن هنا جاء اختيارنا لاستخدام نماذج VAR[1].

[1]- لعلالي علاوة، سياسات الضبط والاستقرار حسب منظور النمذجة غير الهيكلية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، 2007/2006، ص، 134.

3- التقدير:

باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وباستعمال برنامجEVIEWS.7 نقوم بتقدير المعادلات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي وهي كالآتي:

الجدول(4-14): تقدير النموذج VAR(1) باستخدام طريقة OLS.

Vector Autoregression Estimates
Date: 01/22/15 Time: 18:28
Sample (adjusted): 1971 2013
Included observations: 43 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LDEP	LLD	LLS	LREC
LDEP(-1)	0.770987	-0.259973	-0.271441	0.148310
	(0.08844)	(0.14469)	(0.17746)	(0.11748)
	[8.71753]	[-1.79679]	[-1.52958]	[1.26240]
LLD(-1)	-0.050730	0.993104	0.174154	-0.161267
	(0.05006)	(0.08189)	(0.10044)	(0.06649)
	[-1.01346]	[12.1272]	[1.73390]	[-2.42532]
LLS(-1)	0.068309	0.048096	0.789431	0.106723
	(0.05501)	(0.08999)	(0.11038)	(0.07307)
	[1.24181]	[0.53445]	[7.15217]	[1.46054]
LREC(-1)	0.212816	0.295985	0.361570	0.800291
	(0.09089)	(0.14870)	(0.18238)	(0.12074)
	[2.34143]	[1.99054]	[1.98253]	[6.62836]
C	0.085849	-0.936975	-0.460621	1.295963
	(0.41259)	(0.67499)	(0.82789)	(0.54808)
	[0.20807]	[-1.38812]	[-0.55638]	[2.36456]
R-squared	0.996351	0.917290	0.898881	0.992766
Adj. R-squared	0.995967	0.908584	0.888237	0.992004
Sum sq. resids	0.650516	1.741057	2.619152	1.147883
S.E. equation	0.130839	0.214050	0.262536	0.173803
F-statistic	2593.767	105.3593	84.44904	1303.695
Log likelihood	29.09621	7.929859	-0.849842	16.88617
Akaike AIC	-1.120754	-0.136273	0.272086	-0.552845
Schwarz SC	-0.915963	0.068518	0.476876	-0.348054
Mean dependent	12.56780	11.30984	12.36286	12.58580
S.D. dependent	2.060165	0.707951	0.785308	1.943690

Determinant resid covariance (dof adj.)	9.85E-07
Determinant resid covariance	6.01E-07
Log likelihood	63.92378
Akaike information criterion	-2.042966
Schwarz criterion	-1.223803

من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن معادلات: LREC, LLS, LLD, LDEP لها معاملات تحديد (R^2) بها قيم مرتفعة وهي على التوالي: (99.63%، 91.72%، 89.88%، 99.27%) مما يعني أن المتغيرات الخارجية (المفسرة) تفسر جزء كبير من التغيرات التي تحدث في كل من المتغيرات الداخلية لكل معادلة، أما بالنسبة لإحصائية فيشر المحسوبة للمعادلات على حدى هي:(2593.76، 105.35، 84.44، 1303،69) وهي قيم أكبر من القيمة المجدولة $t_{tab} = 2.45$ عند مستوى معنوية 5% وبالتالي النموذج المقدر مقبول من الناحية الإحصائية.

الجدول(4-15): نتائج اختبار Waldلمعنوية التأخير الأول في معادلات النموذج VAR(1).

VAR Lag Exclusion Wald Tests
Date: 01/22/15 Time: 20:09
Sample: 1970 2013
Included observations: 43

Chi-squared test statistics for lag exclusion:
Numbers in [ ] are p-values

	LDEP	LLD	LLS	LREC	Joint
Lag 1	10375.07 [0.000000]	421.4370 [0.000000]	337.7962 [0.000000]	5214.780 [0.000000]	13887.23 [0.000000]
df	4	4	4	4	16

4- اختبار استقرارية النموذج VAR(1):

الشكل(4-13):نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR(1)

VAR Stability Condition Check

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LDEP LLD LLS LREC
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 01/22/15 Time: 20:23

Root	Modulus
0.971900 - 0.041813i	0.972799
0.971900 + 0.041813i	0.972799
0.792964	0.792964
0.617049	0.617049

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

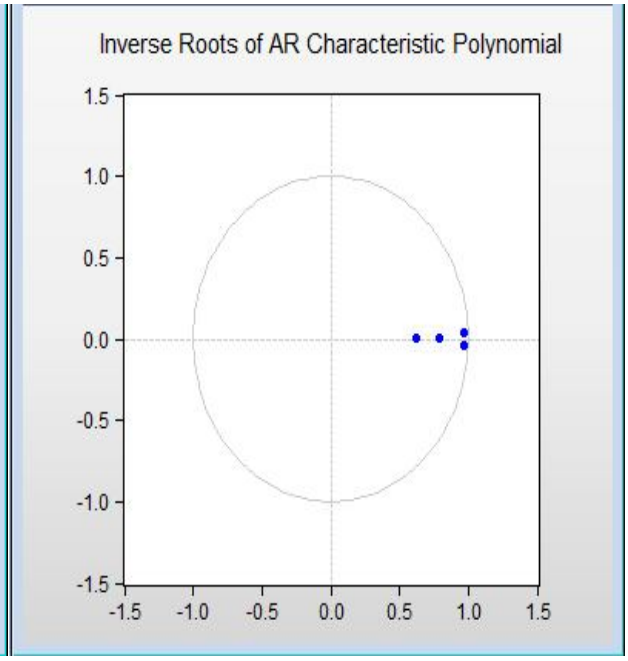

من خلال الشكل يتضح لنا أن مقلوب كل الجذور الأحادية تقع داخل دائرة الوحدة، كما أن طويلة مقلوب هذه الجذور أقل من الواحد صحيح(1)، وبالتالي فالنموذج VAR(1) مستقر.

4-1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

لاختبار فرضية غياب الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج المدروس، نعتمد على اختبار مضاعف لاقرانج المتعدد والذي تتضح نتائجه في الجدول التالي:

الجدول(4-16): اختبار مضاعف لاقرانج للارتباط الذاتي لأخطاء النموذج VAR(1).

VAR Residual Serial Correlation LM Tests												
H0: no serial correlation at lag order h Sample: 1970 2013 Included observations: 43												
Lags	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
LM-Stat	25,1	17,0	9,3	17,1	15,0	14,4	11,8	17,1	9,5	14,7	13,3	25,0
Prob	0,06	0,38	0,89	0,37	0,52	0,56	0,75	0,37	0,88	0,54	0,64	0,07
Probs from chi-square with 16 df.												

إن النتائج الموضحة في الجدول(4-16) تبين بأن الارتباط الذاتي للأخطاء غير موجود لدى بواقي النموذج المقدر أي قبول الفرضية H_0 نتيجةً لأن (Prob للإحصائية $LM - Stat$) أكبر من القيمة 0.05 وذلك من أجل درجات مختلفة.

المطلب الثالث: استخدام النموذج

1- اختبار علاقات السببية -حسب مفهوم Granger- بين المتغيرات:

الجدول(4-17): نتائج اختبار Granger للعلاقة السببية بين المتغيرات المدروسة.

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 01/29/15 Time: 21:27
Sample: 1970 2013
Included observations: 43

Dependent variable: LDEP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LLD	1.027093	1	0.3108
LLS	1.542098	1	0.2143
LREC	5.482303	1	0.0192
All	7.169283	3	0.0667

Dependent variable: LLD

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LDEP	3.228458	1	0.0724
LLS	0.285632	1	0.5930
LREC	3.962247	1	0.0465
All	7.531938	3	0.0567

Dependent variable: LLS

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LDEP	2.339601	1	0.1261
LLD	3.006410	1	0.0829
LREC	3.930418	1	0.0474
All	11.12011	3	0.0111

Dependent variable: LREC

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LDEP	1.593658	1	0.2068
LLD	5.882179	1	0.0153
LLS	2.133172	1	0.1441
All	7.335088	3	0.0620

ـ إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للمتغيرات التي تساعد في تفسير ظاهرة معينة، وفي دراستنا هذه قمنا باستعمال إختبار "**Granger**" بحيث تحصلنا على النتائج التالية:

ـ **بالنسبة للمتغير LDEP** : عند مستوى المعنويةα=%5، نجد أن المتغير LREC منفردا يؤدي إلى التغير(يسبب)في المتغير LDEP (الاحتمال أقل من 0.05)، إذن نرفض فرضية العدم التي تقول: أن المتغير LREC لايؤدي إلى التغير (لايسبب) في LDEP .

بينما المتغيرات: LLD,LLS لاتسبب في المتغير LDEP (الاحتمال أكبر من 0.05).

ـ **بالنسبة للمتغير LLD** : عند مستوى المعنويةα=%5، نجد أن المتغير LREC يسبب في المتغير LLD (الاحتمال أقل من 0.05).

عند مستوى معنوية α=%10 نجد أن المتغير LDEP يسبب في المتغير LLD (الاحتمال أقل من0.1)، في حين نجد المتغير LLS لا يسبب في(الاحتمال أكبر من 0.05) LLD .

ـ **بالنسبة للمتغير LLS**: عند مستوى المعنويةα=%5 نجد أن المتغير LREC يسبب في المتغير LLS (الاحتمال أقل من 0.05).

عند مستوى معنوية α=%10 كذلك نجد أن المتغير LLD يسبب في المتغير LLS (الاحتمال أقل من 0.1)

ـ بالنسبة للمتغير LREC: عند مستوى المعنوية5%=α، نجد أن المتغير LLD يسبب في المتغير LREC، في حين نجد المتغيرات LDEP، LLS لا تسبب في المتغيرة LREC.

من خلال ماتم تحليله لنتائج إختبار السببية لـ Granger نجد أن:

الإيرادات العامة تساهم في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة النفقات العامة، وهذا نتيجة الارتباط الوثيق بينهما وهذا ما يؤكد مبدأ عمومية الميزانية حيث تظهر جميع تقديرات النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة، وأكثر من هذا نجد في قانون ضبط الميزانية السنوي أن مجموع الإيرادات العامة يساوي النفقات العامة بالإضافة إلى ذلك عندما نحدد الإنفاق العام للسنة الحالية فهو يتأثر بصفة مباشرة بمقدار الإيرادات العامة المتوقع الحصول عليها لنفس السنة، وهذا ما حدث في الجزائر لسنة 2015.

من جهة أخرى نرى وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين الإيرادات العامة وطلب العمل حيث نجد أن كل من المتغيرتين تساهم في تحسين القدرة التنبؤية للمتغير الآخر.

في حين نجد أن الإيرادات العامة تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية لعرض العمل، في المقابل غياب الاتجاه المعاكس.

أما عن متغير الإنفاق الحكومي هي كذلك تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغير طلب العمل .

أخيرا نجد أن متغير طلب العمل يساهم مساهمة معنوية في تحسن القدرة التنبؤية لعرض العمل.

نتيجة لما تم التطرق إليه:

نجد أن السياسة المالية في الجزائر من خلال أدواتها (الإيرادات العامة والنفقات العامة) تمارس تأثيرا على سوق العمل(طلب العمل، عرض العمل).

2- تحليل دوال الاستجابة:

1-1- قبل تحليل دوال الاستجابة لابد أن نختبر بواقي النموذج هل هي مستقلة عن بعضها البعض أم لا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(4-18): مصفوفة الارتباطات بين البواقي

Residual Correlation Matrix				
	LDEP	LLD	LLS	LREC
LDEP	1.000000	-0.207984	-0.032287	0.315123
LLD	-0.207984	1.000000	0.468286	-0.160066
LLS	-0.032287	0.468286	1.000000	-0.303291
LREC	0.315123	-0.160066	-0.303291	1.000000

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه تقر بوجود ارتباطات فيما بين بعض التجديدات، حيث نجد أن معامل الارتباط بين التجديدتين LLD,LLS حوالي 0.46 و 0.31 بين التجديدتين LREC، LDEP، وبهذا يمكن القول تجديدات هذا النموذج غير مستقلة لأنه في هذين الارتباطين رغم باقي التجديدات غير مترابطة، مثلا لو نأخذ التجديد الأول بين LLD,LLS هذا يعني أن الصدمة على طلب العمل وعرض العمل آنية، أي لا يمكن الفصل في هذه الصدمة، ولتخطي هذا المشكل يجب أن تكون التجديدات مستقلة ومن أهم الطرق المستعملة طريقة Cholesky للتفكيك.

1-2-إختبار دوال الاستجابة الفورية Impulse Response Function: يتم إستخدام دالة الاستجابة الفورية (IRF) لقياس تأثير الصدمات خلال فترات الاستجابةُمَ كِنْ من رد فعل كل من :

- طلب العمل للصدمات التي تحدث الإيرادات العامة والنفقات العامة.
- عرض العمل للصدمات التي تحدث في الإيرادات العامة والنفقات العامة وطلب العمل.

الجدول(4-19): نتائج دوال الاستجابة للنظام VAR المقدر.

Response of LDEP:

Period	LDEP	LLD	LLS	LREC
1	0.130839	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.114210	-0.005733	0.005410	0.033339
3	0.103955	-0.013494	0.012545	0.053902
4	0.097960	-0.022369	0.019705	0.065825
5	0.094819	-0.031768	0.026058	0.071843
6	0.093583	-0.041306	0.031261	0.073786
7	0.093602	-0.050732	0.035243	0.072901
8	0.094426	-0.059880	0.038068	0.070046
9	0.095740	-0.068640	0.039863	0.065827
10	0.097320	-0.076943	0.040776	0.060672

Response of LLD:

Period	LDEP	LLD	LLS	LREC
1	-0.044519	0.209369	0.000000	0.000000
2	-0.062423	0.208912	-0.003327	0.046368
3	-0.072561	0.205068	-0.001036	0.077214
4	-0.077530	0.199039	0.003823	0.097689
5	-0.079028	0.191598	0.009543	0.111126
6	-0.078176	0.183253	0.015214	0.119703
7	-0.075727	0.174340	0.020384	0.124862
8	-0.072192	0.165086	0.024866	0.127574
9	-0.067925	0.155647	0.028615	0.128500
10	-0.063174	0.146134	0.031660	0.128102

Response of LLS:

Period	LDEP	LLD	LLS	LREC
1	-0.008476	0.123888	0.231311	0.000000
2	-0.030157	0.128190	0.164951	0.056643
3	-0.040546	0.126849	0.122967	0.089072
4	-0.044148	0.122138	0.096174	0.106680
5	-0.043724	0.115463	0.078867	0.115236
6	-0.040962	0.107688	0.067498	0.118281
7	-0.036894	0.099350	0.059855	0.117988
8	-0.032147	0.090778	0.054558	0.115684
9	-0.027100	0.082177	0.050740	0.112183
10	-0.021983	0.073675	0.047858	0.107982

Response of LREC:

Period	LDEP	LLD	LLS	LREC
1	0.054769	-0.016796	-0.048826	0.156658
2	0.069511	-0.033984	-0.014389	0.125372
3	0.079416	-0.048058	0.007428	0.103846
4	0.086348	-0.059995	0.021095	0.088155
5	0.091423	-0.070394	0.029452	0.075943
6	0.095306	-0.079623	0.034313	0.065809
7	0.098388	-0.087908	0.036847	0.056929
8	0.100896	-0.095389	0.037816	0.048827
9	0.102962	-0.102154	0.037722	0.041237
10	0.104660	-0.108264	0.036901	0.034014

Cholesky Ordering: LDEP LLD LLS LREC

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج مايلي:

1- استجابة عرض العمل Response of LLS:

عند حدوث صدمة(تجديد) إيجابية مقدارها انحراف معياري واحد (13.08%)- في النفقات العامة تؤدي بدورها إلى أثر معنوي سلبي على عرض العمل على امتداد فترة الاستجابة(10سنوات)، إذ سيبلغ مقدار هذا الأثر(0.84-%) كاستجابة فورية للصدمة. لتواصل اتجاهها التنازلي بمعدلات متزايدة إلى غاية السنة الرابعة التي تلي الصدمة، مسجلة أقصى نسبة مقدارها (4.41-%) وتواصل اتجاهها التصاعدي بمعدلات متناقصة حتى نهاية فترة الاستجابة.

بعبارة أخرى العلاقة العكسية بين النفقات العامة وعرض العمل يعني ذلك أن نقص النفقات العامة أدى إلى زيادة عرض العمل، ويرجع السبب في ذلك إلى أن النفقات العامة تتحكم في خلق فرص العمل وذلك عن طريق التوسع أو خلق مشاريع استثمارية جديدة (فائض في عرض العمل).

بعبارة أخرى لما تنقص حصة النفقات على التدريب والتأهيل تزداد عدد الشواغر نتيجة لعدم المطابقة أو المواءمة بين ما هو مطلوب ومعروض من سلعة العمل وبالتالي تزداد كمية عدد العاطلين أي عدد العارضين للعمل.

أيضا لما تنقص النفقات المخصصة لتدعيم المؤسسات خاصة الناشئة ينقص طلب العمل الذي يستجيب له عرض العمل وبالتالي يزداد عرض العمل.

من جهة أخرى حدوث صدمة ايجابية مقدارها انحراف معياري واحد(15.66%)- في الإيرادات العامة ستحدث أثر ًا معنوي ًا ايجابي ًا غير فوري على عرض العمل خلال فترة الاستجابة، حيث تصل الاستجابة إلى حدود(11.82%) وهي أقصى استجابة، بعد ذلك تبدأ في التناقص طوال الفترة المتبقية للاستجابة.

تفسير العلاقة الطردية بين الإيرادات العامة وعرض العمل (زيادة الإيرادات العامة أدت إلى زيادة عرض العمل) يعود السبب في ذلك إلى إرتفاع الإيرادات العامة (ارتفاع الضرائب) التي تعمل بدورها على كبح الإنتاج مما يؤدي بالمؤسسات التوقف عن طلب العمل في مقابل هذا العرض يستمر في الزيادة.

مرة أخرى عند حدوث صدمة ايجابية مقدارها انحراف معياري واحد(20.93%)- في طلب العمل سيبدي أثرا معنويا ايجابيا على عرض العمل على مدى فترة الاستجابة والمقدرة بعشرة سنوات، حيث يقدر هذا الأثر ب: (12.38%) كاستجابة فورية لتستمر في التزايد إلى غاية السنة الثانية مسجلة استجابة قصوى قدرها (12.81%) بعد ذلك تستمر في الاتجاه المعاكس، أي الانخفاض بنسب متزايدة إلى غاية نهاية فترة الاستجابة، من خلال هذا التحليل الأخير نستنتج أن **الطلب على العمل يستجيب له عرض العمل.**

2- استجابة طلب العمل Response of LLd:

استجابة طلب العمل استجابة فورية (4.45-%) لصدمة ايجابية في النفقات العامة مقدارها انحراف معياري واحد (13.08)-، أين نجد هذه الاستجابة في الوجه المعاكس للصدمة وفي الاتجاه التنازلي بمعدلات متزايدة إلى غاية السنة السادسة التي تلي الصدمة مسجلة أقصى نسبة (7.81-%) لتواصل اتجاهها التصاعدي بمعدلات متناقصة حتى نهاية فترة الاستجابة.

بعبارة أخرى حدوث صدمة ا ِيجابية في الإنفاق العمومي مقدارها انحراف معياري واحد (13.08)-، سيكون لها أثر معنوي سلبي على طلب العمل في المدى القصير والمتوسط والطويل مما يعني أن السياسة الانفاقية التوسعية المنتهجة في الجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكنزية من خلال ظهور المزاحمة.

من جانب آخر، عند حدوث صدمة ايجابية مقدارها انحراف معياري واحد(15.66%)- في الإيرادات العامة ستحدث أثرا معنويا ايجابيا غير فوري على طلب العمل خلال فترة الاستجابةحيث يرتفع هذا الأثر تدرجيً ا ليبلغ نحو(12.85%) خلال الفترة التاسعة ثم يتناقص.

2- تحليل تفكيك التباين:

الجدول(4-20): نتائج تفكيك تباين خطأ التنبؤ للنموذج المقدر.

Variance Decomposition of LDEP:

Period	S.E.	LDEP	LLD	LLS	LREC
1	0.130839	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.177021	96.25472	0.104884	0.093396	3.546997
3	0.213045	90.26492	0.473590	0.411236	8.850259
4	0.245369	83.98789	1.188144	0.954979	13.86899
5	0.275765	78.31602	2.267757	1.648939	17.76728
6	0.304847	73.50994	3.691685	2.400924	20.39745
7	0.332901	69.54794	5.418060	3.134100	21.89990
8	0.360112	66.31017	7.395110	3.795872	22.49884
9	0.386627	63.65886	9.567485	4.356157	22.41750
10	0.412572	61.46835	11.88009	4.802328	21.84923

Variance Decomposition of LLD:

Period	S.E.	LDEP	LLD	LLS	LREC
1	0.214050	4.325754	95.67425	0.000000	0.000000
2	0.309062	6.154384	91.58315	0.011586	2.250886
3	0.385747	7.489017	87.05122	0.008158	5.451603
4	0.451647	8.409704	82.92208	0.013115	8.655105
5	0.509294	9.021474	79.36550	0.045425	11.56760
6	0.560031	9.409525	76.34389	0.111365	14.13522
7	0.604789	9.636150	73.77191	0.209091	16.38285
8	0.644304	9.745861	71.56553	0.333178	18.35544
9	0.679189	9.770583	69.65431	0.477331	20.09777
10	0.709970	9.733529	67.98228	0.635691	21.64849

Variance Decomposition of LLS:

Period	S.E.	LDEP	LLD	LLS	LREC
1	0.262536	0.104244	22.26798	77.62778	0.000000
2	0.341591	0.840978	27.23673	69.17265	2.749648
3	0.396829	1.667136	30.39977	60.85749	7.075609
4	0.441555	2.346194	32.20458	53.89735	11.55187
5	0.479284	2.823589	33.13746	48.45343	15.58552
6	0.511404	3.121592	33.53973	44.30008	19.03860
7	0.538767	3.281495	33.61986	41.14885	21.94979
8	0.562052	3.342351	33.50042	38.75215	24.40508
9	0.581850	3.335697	33.25414	36.92032	26.48985
10	0.598675	3.285676	32.92581	35.51337	28.27514

Variance Decomposition of LREC:

Period	S.E.	LDEP	LLD	LLS	LREC
1	0.173803	9.930276	0.933904	7.891929	81.24389
2	0.228297	15.02603	2.757236	4.971247	77.24549
3	0.267535	19.75326	5.234494	3.697039	71.31521
4	0.301408	23.77012	8.086080	3.402624	64.74117
5	0.332859	27.03423	11.10272	3.572915	58.29013
6	0.362941	29.63404	14.15141	3.898987	52.31556
7	0.392088	31.68872	17.15244	4.224005	46.93483
8	0.420507	33.30730	20.05808	4.481085	42.15353
9	0.448315	34.57807	22.83909	4.650412	37.93243
10	0.475583	35.56948	25.47729	4.734462	34.21877

Cholesky Ordering: LDEP LLD LLS LREC

- تحليل تفكيك تباين متغيرة طلب العمل:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ جل التغيرات التي تحدث على طلب العمل تتعلق بصدمات المتغيرة نفسها، أي مصدرها ذاتيا بمساهمة قدرها 95.67% في السنة الأولى قبل أن تأخذ مجرى نحو التراجع المستمر إلى أن تصل نسبة 67.98% في السنة العاشرة التي تلي الصدمة، كما نجد المساهمة النسبية (نسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر) لصدمة الإيرادات العامة في تفسير التغير لطلب العمل كانت في تزايد مستمر مع الزمن ومتزامنة مع انخفاض الصدمات الذاتية لمتغير طلب العمل، فقد بلغت هذه الأهمية النسبية 2.25% في السنة الثانية إلى 21.64% في السنة العاشرة.

أما عن صدمة النفقات العامة تأتي في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية في تفسير التغير في طلب العمل في كل سنوات الفترة الزمنية حيث بلغت 4.32% في السنة الأولى إلى غاية 9.73 في السنة العاشرة.

- تحليل تفكيك تباين متغيرة عرض العمل:

من خلال الجدول أعلاه نجد أغلب التغيرات التي تحدث في عرض العمل ترتبط بصدمات المتغيرة ذاتها، كما أن صدمات متغيرة عرض العمل تفسر أكثر من 77.62% في تفسير تغيراتها خلال السنوات الأولى، لكن بعد ذلك تشهد هذه المساهمة انخفاضا مستمر ًا على طول الفترة حيث تبلغ نسبة 35.51% في السنة العاشرة التي تلي الصدمة.موازاةً مع هذا نجد مساهمة المتغيرات الأخرى في تزايد مستمر في تفسير التغير الذي يحدث في عرض العمل، حيث نجد المساهمة النسبية لصدمة طلب العمل في تفسير التغير لعرض العمل كبيرة وفي تزايد على طول الفترة، فقد بلغت الأهمية النسبية 22.26% في السنة الأولى إلى أن بلغت 32.92% في السنة العاشرة، أما المساهمة النسبية للإيرادات العامة في تفسير التغير في عرض العمل هي الأخرى في تزايد، حيث بلغت نسبة 2.74% في السنة الأولى وصولا 28.27 % في السنة العاشرة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل الذي خصصنا منه الجزء الأخير للدراسة التطبيقية والذي تناولنا فيه قياس تأثير السياسة المالية بمختلف أدواتها على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)، فكانت النتائج مواكبة لما تم صياغه في العنوان الرئيسي للمذكرة وهذا ما أوضحته نتائج السببية لـ Granger، حيث كشفت عن تداخل وتشابك كبير بين المتغيرات المدروسة، إذ أنارت عن وجود تأثير كبير تمارسه كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة خاصة على طلب العمل، بمعنى آخر الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي تساهم بمعنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة طلب العمل، كما بينت نتائج هذا الاختبار عن وجود تأثير من قبل الإيرادات العامة على متغيرة عرض العمل، أي وجود علاقة مباشرة بين الإيرادات العامة وعرض العمل.

كنتيجة مكملة ومؤكدة لما تم تحليله، كذلك نجد وجود تأثير قوي تمارسه متغيرة طلب العمل على عرض العمل أي طلب العمل يساهم في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة عرض العمل، أما عن نتائج تحليل دوال الاستجابة بينت أن كل متغيرات طلب العمل وعرض العمل تستجيب لصدمات أدوات السياسة المالية بالإضافة إلى نتائج تحليل تفكيك التباين توضح بأن الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي لها مساهمة نسبية في تفسير التغير الذي يحدث في كل من طلب العمل وعرض العمل.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

كان الهدف من هذه الدراسة معرفة مدى تأثير السياسة المالية على سوق العمل في الجزائر، أي قياس قدرة تأثير السياسة المالية بآلياتها المتمثلة الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي على سوق العمل ومن هذا المنطلق تم تطبيق دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1970-2013) حيث توصلنا في الفصل الأول إلى أن السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة معينة، ومعنى ذلك أن السياسة المالية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة، أما عن قراءة الفكر الاقتصادي للسياسة المالية نجد منذ أزمة الكساد العالمي أخذت الحكومات تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقوم بدراسة وتحديد للسياسة المالية، لكن عن طبيعة السياسة المالية نجد في الاقتصاديات الرأسمالية تسعى إلى تحقيق الاستقرار والعمالة في المقابل نجدها في الاقتصاديات الاشتراكية تقوم بوظيفتين أساسيتين توزيع الدخل الوطني والرقابة والإشراف على المشروعات الإنتاجية، وبعد ذلك تم التعرف على الأدوات الرئيسية للسياسة المالية بالتفصيل، الإيرادات العامة، الإنفاق الحكومي والموازنة العامة وفيما يخص آلية عمل السياسة المالية بواسطة أدواتها يمكن أن تتدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق سياسة مالية توسعية للحد من الكساد أو سياسة مالية انكماشية للحد من التضخم، كما أن جل أهداف السياسة المالية تتمحور حول الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العمالة التي هي مؤشر هذا الاستقرار ، وأخيرا وجدنا أن السياسة المالية في الجزائر منذ السبعينات إلى يومنا هذا مرت بثلاث مراحل إلاّ أن لكل مرحة ميزة خاصة عن المرحلة الأخرى، لكن هناك قاسم مشترك يجمع بين هذه المراحل وهو أنها تميزت بالتوسعية وذلك من جانب الزيادة في الإنفاق الحكومي إلاّ أن حجم هذا الإنفاق يختلف حسب تحصيل الإيرادات السنوية لكل فترة، أما الفصل الثاني الذي تم من خلاله التطرق إلى أغلب المفاهيم التي تدخل في توضيح مفهوم سوق العمل الذي يعبر عن المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل ولتحديد اِتجاه هذا السوق وجدنا أن هناك عدة مؤشرات تستعمل لقياسه، ومن بينها مؤشر معدل العمالة (TE)، بالإضافة إلى هذا نجد هذا السوق يهتم فقط بالفئة النشيطة (PA) من بين مجموع السكان (PT)، يلي هذا عرفنا أهم المصادر التي تمد سوق العمل بالمعلومات، أما عن مركباته فهو كباقي الأسواق يتكون من جانبين:

جانب الطلب على خدمات العمل وجانب عرض خدمات العمل ويلعب كل من الجانبين دور فعال في تحقيق التوازن في هذا السوق وهذا في الحالة العامة، لكن عن حالة الفكر التقليدي والحديث لتوازن سوق العمل نجد النظرية الكلاسيكية توضح بأن التوازن يحدث عند مستوى التشغيل الكامل في حين النظرية الكنزية تقر بأن التوازن يحدث عند التشغيل الناقص هذا من جهة، أما من جهة تفسير اِتساع الفجوة بين طلب العمل وعرض العمل تبرره النظريات الحديثة (نظرية الرأس المال البشري، نظرية تجزئة سوق العمل ،...) وختاما لهذا الفصل كان ما ينتج عن اختلال سوق العمل من أنواع البطالة.

فيما يخص الفصل الثالث الذي يتمحور حول نتائج البرامج التنموية على سوق العمل، نجد خلال فترة التخطيط وضعت مخططات تنموية رصدت لها مبالغ مالية ضخمة مقارنة بذلك الوقت، حيث كان التركيز فيها على قطاع الصناعة والمشكل أن المشاريع المطروحة ضمن هذه المخططات لم تنتهي في الفترة المحدودة لكل مخطط، وعند وضع مخطط جديد إلاّ وأنه يخصص مبالغلاِستكمال البرامج القديمة (مراجعة) مما أدى هذا إلى تزايد المبالغ المرصودة من مخطط لآخر والشيء الايجابي لهذه المخططات نحو سوق العمل معدلات العمل مرتفعة (TE(1984)=91.3%)، لكن نكسة 1986 أعطت نظرة مغايرة عن النظرة السابقة للاقتصاد الجزائري من حيث تدني المؤشرات الاقتصادية خاصة عجز الميزانية وزيادة الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه، مما كان لهذا حتمية الدخول في إصلاحات الاقتصادية وهذا خلال فترة التسعينات التي كانت لها جوانب ايجابية على الميزانية العامة للدولة وجوانب سلبية على سوق العمل من بينها تسريح العمال مما زاد حدة الاختلال في سوق العمل في مقابل هذا لا توجد سياسة توحي بالقضاء على البطالة، حيث اكتفت الحكومة بتوفير فرص العمل المؤقتة المدعومة من طرف المؤسسات الدولية، ومع عودة ارتفاع أسعار النفط خلال الثلاثي الأخير لسنة 1999دخلت الجزائر مرحلة جديدة تمثلت في إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي والتي من شأنها تنويع الصادرات وخلق المزيد من فرص العمل وذلك عن طريق تشجيع الطلب الكلي، لكن في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي تحولت هذه المبالغ إلى الاستثمارات في البنى التحتية والرفع من حجم الواردات وأمام ضعف القطاع الخاص والتوسع الكبير في الإنفاق الحكومي حدثت المزاحمة مما أدى إلى تأثير نسبي للسياسة المالية على سوق العمل، وأخيرا الفصل الرابع الذي يدعم نتائج الفصل الثالث، حيث تتطرقنا إلى الجانب النظري لتقنية أشعة الانحدار الذاتي VAR، أما من الجانب التطبيقي فكانت النتائج مقبولة وهذا ما أثبتته صحة الاختبارات وقد تم تفسير جانب هام لتأثير السياسة المالية على سوق العمل وختاما تتلخص نتائج الدراسة في مايلي:

النتائج النظرية:

– السياسة المالية في الجزائر تميزت بالتوسعية وذلك من جانب الزيادة في النفقات العامة وخاصة نفقات التسيير ويرجع ذلك إلى توسع مهام الدولة.

– تميزت الإيرادات العامة بالزيادة المستمرة في معظم فترة الدراسة كما تميزت بتبعيتها للإيرادات النفطية خلال كل سنوات الدراسة.

– الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال فترة التسعينات في إطار التصحيح الهيكلي كانت لها آثار متباينة، حيث كان لها أثر ا ِيجابي على الميزانية العامة للدولة وأثر سلبي على سوق العمل رغم اتخاذ إجراءات في شكل برامج مدعومة من طرف المؤسسات الدولية للحد من سلبية هذه الإصلاحات لكن يبقى هذا غير كافي أمام الاختلال الكبير في سوق العمل.

– إن النظرة الكنزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، أي أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي الناتجة عن السياسة المالية التوسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي لم تؤدي إلى زيادة العرض الكلي الذي ينتج عنة زيادة فرص العمل ويعود هذا إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدرته.

– فترة الإنعاش الاقتصادي تميزت بتحسن سوق العمل ويرجع ذلك إلى تطور العمالة في القطاع العام على حساب القطاع الخاص الذي يشهد زيادة عمالة محققة ضعيفة أقل من 1%، في المقابل القطاع العمومي يشهد زيادة العمالة بـ 6.2% هذا ما يجسد لنا بظهور المزاحمة وذلك نتيجة الإفراط في الإنفاق.

–القطاع الأكثر استقطابً ا لليد العاملة في الجزائر هو قطاع تجارة الخدمات والذي يستحوذ على نسبة 59.8% من قوة العمل المشغلة لسنة 2013 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

– التحسن النسبي لسوق العمل الناتج عن السياسة المالية يبقى مرهون بالاستثمارات الظرفية في البنى التحتية.

–تزايد العمل المؤقت على حساب العمل الدائم يرجع ببساطة إلى الاستثمارات الظرفية وغير منتجة.

– تأثير السياسة المالية على سوق العمل نسبي نتيجة ظهور أثر المزاحمة.

– تحسن سوق العمل يعود بنسبة أكبر إلى سياسات أخرى غير السياسة المالية كالسياسة التجارية...

النتائج التطبيقية:

– وجود علاقة تكامل متزامن واحد بين متغيرات الدراسة

–حسب التحليل القياسي في تحديد اِتجاهالعلاقة السببية بين المتغيرات المدروسة وقياسها، نجد اِختبار السببية يكشف عن العلاقة بين متغيرات السياسة المالية ومتغيرات سوق العمل، حيث تبيّن أن التغير في كل من الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي يسبّب التغير في طلب العمل، التغير في هذا الأخير هو كذلك يسبب التغير في عرض العمل(الطلب على العمل يخلق العرض المساوي له) بمعنى أن الإيرادات العامة والنفقات العامة تساهم في تحسين القدرة التنبؤية لطلب العمل والذي هو بدوره يساهم في تحسين القدرة التنبؤية لعرض العمل.

في مقابل هذا نجد التغير في الإيرادات العامة يسبب التغير في عرض العمل، أما النفقات العامة لا وجود لعلاقتها مع عرض العمل وفي الأخير نجد التغير في الإيرادات العامة يسبب التغير في النفقات العامة وهذا نتيجة الارتباط الوثيق بينهما.

نستنتج من هذه النتائج أن السياسة المالية عن طريق أدواتها الإيرادات العامة والنفقات العامة تؤثر على سوق العمل من جانب طلب العمل الذي هو الآخر يؤثر على عرض العمل.

– أما عن نتائج دوال الاستجابة نجد أن متغيرات سوق العمل (طلب العمل، عرض العمل) تأثرت بصدمات متغيرتي السياسة المالية (الإيرادات العامة والنفقات العامة) في الأجل القصير والطويل كما يلي:

وجود علاقة طردية بين متغيرة الإيرادات العامة ومتغيرتي سوق العمل (طلب العمل وعرض العمل) وذلك على المستوى القريب والبعيد أي أن الصدمات الايجابية في الإيرادات العامةتؤدي إلى اِرتفاع الطلب على العمل،ونتيجةً للارتباط الوثيق بين الإيرادات العمومية والنفقات العمومية يستجيب هذا الأخير بشكل مباشر لصدمات الإيرادات العمومية، كما أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سيكون لها تأثير ايجابي على حجم الاستهلاك في الأجل القصير وهذا ما سينعكس إيجابا مرة أخرى في المدى المتوسط على الإيرادات العمومية من خلال اِرتفاع الجباية العادية خاصة الضرائب على الدخل والضرائب على الاستهلاك ، مما يؤدي إلى ظهور فائض في الموازنة العامة هذا الفائض من شأنه أن يؤدي إلى التخفيض من حدّة الضغوط التضخمية (انخفاض التمويل النقدي للعجز) وأيضا تدنيمعدلات الفائدة من جراء اِرتفاع الادخار العمومي وبذلك تكون الوضعية ملائمة ومشجعة لمناخ الاستثمار الذي هو بدوره يؤدي إلى **الزيادة في طلب العمل**.ونتيجةً لوجود الارتباط بين طلب العمل وعرض العمل (الطلب على العمل يخلق العرض المساوي له) يستجيب هذا الأخير بشكل مباشر لصدمات طلب العمل أي **زيادة عرض العمل**، في حين الصدمات الايجابية في الإيرادات

العامة تؤدي إلى زيادة عرض العمل (العلاقة طردية بين المتغيرتين الإيرادات العامة وعرض العمل) مما يعني أن الصدمات الايجابية في الإيرادات العامة الناتجة عن زيادة الضرائب التي سوف تؤدي إلى انخفاض الدخل التصرفي مما سيؤدي إلى الزيادة في عرض العمل للحفاظ على نفس مستوى الاستهلاك، في المقابل أظهرت النتائج عن وجود علاقة عكسية بين متغيرة الإنفاق الحكومي ومتغيرة طلب العمل، أي أن الصدمات الايجابية في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انخفاض طلب العمل و هذا ما يتنافى مع ما هو منتظر.

لكن عن نتائج تحليل تباين الأخطاء توضح أن جل التقلبات الظرفية لجميع المتغيرات في المدى القصير تتعلق بصدمات المتغيرة نفسها بنسبة كبيرة جدا، لكن على المدى المتوسط فيما يخص التقلبات الظرفية في متغير طلب العمل تبقى المتغيرة نفسها هي المتغير الأساسي المفسر لتغيراتها بنحو 82% متبوعة بتغيرات الإيرادات العامة بنحو 14% ثم النفقات العامة بـ 9%، وفي المدى البعيد التقلبات الظرفية لمتغيرة طلب العمل تبقى تتعلق أيضا بصدمة المتغيرة نفسها بنحو 71%، أما عن صدمات الإيرادات العامة والنفقات العامة تساهم في تفسير حوالي 21%، 9% على التوالي في التقلبات الظرفية لطلب العمل، ويرجع ذلك بالنظر إلى صغر مضاعفات السياسة المالية.

أما على المدى المتوسط فيما يخص دور كل من صدمات الإيرادات العامة وطلب العمل لتفسير التقلبات الظرفية لمتغيرة عرض العمل تبقى المتغيرة نفسها هي المتغير الأساسي المفسر لتغيراتها بنسبة 53% يليها صدمة طلب العمل بنحو 33% (الطلب على العمل يخلق العرض المساوي له)، بينما صدمة الإيرادات العامة تساهم في تفسير حوالي 21%، وعلى صعيد المدى الطويل التقلبات الظرفية لمتغيرة عرض العمل تبقى تتعلق بصدمة المتغيرة نفسها ولكنها بنسبة أقل مما كانت عليه أي بنحو 38% يلي هذا طلب العمل بـ 33% ثم الإيرادات العامة 28%.

حسب نتائج التحليل النظري والقياسي توضح لنا ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته أمام الفائض في الطلب الكلي الناتج عن رفع الإنفاق العام وبالتالي التأثير النسبي للسياسة المالية على سوق العمل في الجزائر أي السياسة المالية التوسعية عن طريف التوسع في الإنفاقالعمومي تمارس نوعاً من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور المزاحمة.

اختبار الفرضيات: تبدو الفرضيات المروحة كلها صحيحة.

- فعلاً سوق العمل المرآة العاكسة لأداء السياسة المالية في الجزائر ولكن بشكل نسبي، مادام ظهور أثر المزاحمة، أي القدرة النسبية لتأثير السياسة المالية على سوق العمل.

– السياسة المالية في الجزائر أصبحت إحدى الأدوات (ليس أقوى الأدوات) التي تمتلكها الدولة للتدخل في توجيه الاقتصاد لأنها تمارس نوعا من الآثار اللاكنزية.

– يمكن الاعتماد على السياسة المالية في تقليص الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه بشكل صغير.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن استخلاص بعض **الاقتراحات:**

– حتى لا تصبح النفقات العامة بشقيها رهينة تحصيل الجباية البترولية يجب رد الاعتبار إلى الجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات وذلك بتشجيع القطاعات المنتجة للسلع والخدمات.

– ضرورة ترشيد الإنفاق العام، أي إعادة النظر في توجيه الإنفاق العام وبصورة أخرى التقليص من الإنفاق على القطاعات غير المنتجة وهذا للرفع من إنتاجية هذه النفقات وهو مفهوم يختلف عن سياسة التقشف التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة التعديل الهيكلي والتي كانت لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

– تشجيع العرض الكلي بدلا من الطلب الكلي وهذا عن طريق خلق مناخ استثماري أي عن طريق تخفيض العبئ الضريبي للشركات المنتجة بالإضافة إلى القيام باستثمارات تسهل وتحفز المؤسسات على التوسع من استثماراتهامما يؤدي تزايد فرص العمل الدائمة بدلاً من التعاقدية، هذا لأن تشجيع الطلب الكلي لم يستجيب له العرض الكلي نتيجة محدودية قدرة الجهاز الإنتاجي وبالتالي تم تحويل المبالغ المرصودة نحو البنى التحتية والرفع من فاتورة الواردات.

– خلق مشاريع استثمارية تمتاز بالاستدامة حتى يكون لها انعكاس يلجابي على الاقتصاد الوطني و على سوق العمل أي خلق فرص عمل دائمة.

– رفع الدعم المالي على المؤسسات العمومية وتركها لحرية المنافسة أمام القطاع الخاص حتى تتاح الفرصة أمامه ويحقق نجاحه .

– التغيير من سياسات العمل التي ترتكز على التوظيف في القطاع العام وذلك بتوطين العمالة في القطاع الخاص.

أفاق الدراسة: تم اقتراح موضوع قد يشكل امتداد للبحث الذي قمنا به

تكامل السياسات الاقتصادية (السياسة المالية، السياسة النقدية والسياسة التجارية) في الحد من اختلال توازن سوق العمل في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

– أحمد بن عبد الكريم المحيميد، محمود بن عبد الله الجراح، مبادئ الاقتصاد الكلي، مفاهيم وأساسيات الطبعة الثانية، 2010.

– أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

– أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2002.

– الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة، الجزائر، 1996.

– السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الإجتماعية وضبط التضخم، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى، القاهرة ، 1993.

– السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

– مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائري)، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.

– جلال محمد ألنعيمي، دراسة العمل في إطار إدارة الإنتاج والعمليات، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

– حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، المالية العامة، الإسكندرية، 2004.

– حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، 2003.

– خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2005.

– رونالد ايرنبرج وروبرت سميث، تعريب فريد بشير طاهر، مراجعة محمد حمدي السباخي، اقتصاديات العمل، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994.

– زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

– سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (لبنان)، الطبعة الأولى، 2006.

– صالح تومي، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

- ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009.
- عبد الرحمن الأحمد عبيد، مبادئ التنبؤ الإداري، النشر العلمي والمطابع، الرياض، السعودية، 2004.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية« دراسة تحليلية تقييمية»، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.
- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة السادسة، 2008.
- عاطف وليم اندراوس، السياسة المالية، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، خلال فترة التحول إلى اقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثالثة، عمان (الأردن)، 2003.
- كاضم الدعمي عباس، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2010.
- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر ، عمان (الأردن)، 2007.
- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان (الأردن)، 2010.
- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2007.
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي(الاقتصاد المالي)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (لبنان) 2001.
- محمد شريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994.
- محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان(الأردن) 2008.

– محمد عدنان وديع، المفاهيم الأساسية في اقتصاد العمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

– محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الإقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.

– نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

– نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2006.

– هيثم الزغبي وحسن أبو الزيت، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2000.

– هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2006.

الأطروحات والمذكرات الأكاديمية:

– أحمد خميس عبد العزيز أبو زعيتر، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية،مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة(2000–2010)، مذكرة ماجستير جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.

– إسحاق خديجة، دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة« حالة الجزائر»، مذكرة ماجستير جامعة تلمسان، 2011–2012.

– بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الاصطلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009،2008.

– بن طالبي فريد، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

– بن فايزة نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990– 2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل«ANEM»، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2009/2008.

- جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية« دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي»، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، جامعة باتنة،الجزائر، 2010/2009.

– دلال عيسى موسى مسيمي، السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، مذكرة ماجستير كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.

– دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005.

–رابح بلعباس، إشكالية البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1966– 2010)، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2012/2011.

–رابح بلعباس، مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل في تسيير سوق الشغل الجزائري، دراسة كمية، مذكرة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005.

– موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العوم الاقتصادي وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

محمد مصطفى أبو مصطفى، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الفلسطينية «دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999–2008»، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2009.

– ضيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994–2004)، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، 2005/2004.

– فارس شلالي ، دور سياسات التشغيل في معالجة مشاكل البطالة في الجزائر، 2001–2004، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

– قدي عبد المجيد، " فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر في الفترة 1988–1995" ،أطروحة دكتوراه ، 1995، جامعة الجزائر.

– كلو مهدي، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة دراسات جامعية تطبيقية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.

– لعلالي علاوة، سياسات الضبط والاستقرار حسب منظور النمذجة غير الهيكلية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، 2007/2006.

– يوسف حميدي، تحليل دور السياسة الميزانية في معالجة العجز والدين العموميين، مذكرة ماجستير 2004/2003 ، جامعة الجزائر.

– يحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970–2005)، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2007/2006.

التقارير، الجرائد الرسمية والبحوث:

- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.
- الجريدة الرسمية، العدد 68، قانون رقم 13-08 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق30 ديسمبر سنة 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014.
- دليل الاستثمار في الجزائر، 2006، متاح على الموقع الالكتروني:
www.ambalg-damas.com/algimages/pdf/Investirar.pdf
-مكتب العمل الدولي، إستناداً إلى ر.هوسمانس، ف. مهران، ف.قيرما، مسوح السكان النشطين اقتصاديا والعمالة، والبطالة والعمالة الناقصة، دليل دولي بشان المفاهيم والطرق، جنيف، 1990.
- رحيم حسين، ملف موضوعات في الاقتصاد الجزائري حول سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم بحوث اقتصادية عربية، العددان، 61، 62، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2013.
- لعلالي علاوة، محاضرات في القياس الاقتصادي، الفصل الخامس، 2009.
- مجدي الشوربجي، أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية، ورقة بحث، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بدون سنة.
- محمد إبراهيم السقا، الهيكل السكاني وخصائص السكان، مقرر اقتصاديات السكان، الفصل السادس، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.http://www.cba.edu.kw/elsakka/chap007_312.doc .
- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013.
- رواب عمار، غربي صباح، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011.
- وزارة المالية، خمسون سنة من الانجاز، 2012.

المؤتمرات والملتقيات العلمية:

– أحمد زكان، رابح بلعباس، العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973-2008)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

– البشير عبد الكريم، واقع سوق العمل في الجزائر لسنة 2010 وآفاقه سنة 2011 و2012، ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13 و14 أفريل 2011، جامعة بسكرة، الجزائر.

– برودي نعيمة، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية جامعة بومرداس، يومي 4و 5 ديسمبر 2006.

–بوقلقول الهادي، الاستثمار البشري وا إدارة الكفاءات كعامل لتأهيل المؤسسة واندماجها في اقتصاد المعرفة الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة 2004.

– بن سمينة عزيزة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 4و 5 ديسمبر 2006.

– بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010/1990، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

– بن عامر نبيل، تقيم فعالية البرامج الاستثمارية في خلق ديناميكية بسوق العمل للاقتصاد الجزائري(دراسة تحليلية للفترة 2000-2014)، المؤتمر الدولي الأول حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف1، الجزائر 2013.

– بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة (2001-2014)، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11و 12 مارس 2013.

– جديدي روضة، أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر الدولي الأول حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013.

– سرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، الملتقى الوطني حو سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية يومي13 و14 أفريل 2011، جامعة بسكرة، الجزائر.

–ساحل فاتح، شعباني لطفي، آثار وا إنعكسات برامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الاول حول ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية 04و 05 ديسمبر 2006، جامعة بومرداس، الجزائر.

–عيادي عبد القادر، لعريفي عودة، مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، 13و14 ديسمبر 2011، جامعة الشلف، الجزائر.

– عبد الصمد سميرة ، سهام العقون، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة: مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15و16، نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، الجزائر.

–عبد القادر لحسن، سياسة التشغيل، وا إشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13 و14 أفريل، 2011.

– غالم عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر(المساهمات وأوجه القصور)، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و 16 نوفمبر،2011، جامعة المسيلة، الجزائر.

– غانم هاجر، بود راع أمينة، دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة ، الملتقى الدولي حول تجربة الجزائر في ميدان التشغيل ومحاربة البطالة ، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، الجزائر.

– غضبان بشير، الإنسان، العمل ومكافآته والبطالة، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

– فاتح جاري، عرض وتقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 4 و5 ديسمبر، 2006.

– ماضي بلقاسم، أمال خدادمية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. جامعة عنابة، الجزائر، يوم 20 سبتمبر 2011.

– منصف شرفي، رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15و16، نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، الجزائر.

– مولاي علي فاطمة الزهرة، سوق العمل والموارد البشرية، ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13 و14 أفريل 2011، جامعة بسكرة، الجزائر.

– هزرشي طارق، لباز الأمين، الواقع والرهانات المستقبلية« دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي»، ملتقى دولي، يومي، 23، 24، فيفري، 2011.

المجلات العلمية:

– أحمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2011)، مجلة الباحث، العدد13، جامعة ورقلة، الجزائر 2013.

– البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف ، الجزائر.

– البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

– حيدر نعمة بخيت، فريق جياد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970–2009)، جامعة الكوفة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الخامس والعشرون.

– خليل خميس، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

– دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2008، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

– رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1998.

– سميرة العابد، زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

– عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007.

– عبد الرحيم شيبي ، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر، مقاربة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.

– عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وا ٍجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (سوريا)، المجلد 28، العدد الثاني، 2012.

– صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحي، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (العراق) (14) 2008.

– فاطمة إبراهيم خلف، السياسة المالية والفساد الإداري والمالي، دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980–2008، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 4، 2011.

– فاضل عباس الطائي، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (17)، العراق، 2010.

– كريم زرمان ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004، مجلة أبحاث اقتصادية وا ٍدارية، العدد 7، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010.

– كمال محمد الأمين، دادن عبد الغني، تحليل تطور النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية «حالة الجزائر في الفترة 1970–2000»، مجلة الباحث، العدد الأول جامعة ورقلة، الجزائر،2002.

– ممدوح الخطيب الكسواني، الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، 2001.

– مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار، مجلة العلوم الإنسانية، العدد18 جامعة تيارت، فيفري 2005 .

– محمد خالد المهايني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق، المجلد19، العدد الثاني، 2003.

– محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث العدد10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

– محمد ناصر إسماعيل ناصر، عدنان زيدان عبد العزيز، عدوية ناجي عطيوي، مجلة التقني، المجلد الحادي والعشرون، العدد 6، 2008.

– نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010 مجلة أبحاث اقتصادية وا إدارية، العدد12، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.

– ندوى خزعل رشاد، إستخدام إختبار رفتجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العر اقية للعلوم الإحصائية، (19)، العراق،2011.

– ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، 2003، جامعة ورقلة الجزائر.

– ونادي رشيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وا إدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد التاسع، جوان، 2011.

المراجع باللغة الأجنبية:

Les ouvrages:

- Ben Achenhou A, L'expérience algérienne de planification et de développement(1962-1982), OPU, Algérie, 1982.
- BERNARD Bernier. YVES Simon: Initiation à la macro économie, 8ème édition, 2001.
- Bourbonnais Régis, Econométrie, 2éme édition, Paris : Dunod, 1997.

- Eric DOR, Économétrie, France : Pearson Edition, 2004.
- Fève. P et Ortega. J,"Macroéconomie: Approche Pratique Contemporaine", Dunod, Paris, 2004.
- Gujarati Damodar N, Basic Econometrics , fourth edition.
- Gregory. N. M, Macroéconomie, Paris, 3 eme édition, 2006.
- Hamilton James D, time series analysis (united Kingdom : princton university press, 1994)
- Jean-José Quilès et autres, Macroéconomie: cours, méthodes, exercices corrigés, 2 ème édition, 2006.
- Lardic Sandrine , Valérie Mignon, Econométrie des séries temporelles macroéconomique et financiers Economica, Paris, 2002.
- Maddala G.S, introduction to econometrics, second edition, MacMillan publishing company, New York, 1992.
- Nicola Viegi , Introduction to VAR Models University of Pretoria, julu 2010.

Revues et rapports

- Chibi Abderrahim, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, ECONOMIC RESEARCH FORUM, THE MACROECONOMIC EFFECTS OF FISCAL POLICY SHOCKS IN ALGERIA: AN EMPIRICAL STUDY, Working Paper 536, August 2010.
- CNES, Rapport sur La conjoncture économique et sociale du premier semestre 2004.
- Conseil National Economique et Social (2001) : Evolution des dispositifs d'emploi**,** Alger.
- ONS, L'Algérie en quelques chiffres: Résultat(2000,…2013).
- world Bank: a public expenditure review, Report n° 36270, vol 1, 2007.

Site d'internet

-http:// www.drzidan.com
- http://www.onefd.edu.dz
- www. **ENSEJ.org.dz**
- **WWW.Cnac.dz**
- http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf
- www.ons.dz/emploi-chômage.
- www.ons.dz/ Finances Publiques.

الملاحق

الملحق(01): معطيات السياسة المالية

الجدول رقم(01): الجدول–ب– الملحق بقانون المالية لتوزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية.

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية.....	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول.....	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني.....	955.926.000.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية.....	540.708.651.000
وزارة الشؤون الخارجية.....	30.617.909.000
وزارة العدل.....	72.365.637.000
وزارة المالية.....	87.551.455.000
وزارة الطاقة والمناجم.....	41.050.228.000
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.....	4.452.530.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.....	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.....	24.260.117.000
وزارة المجاهدين.....	241.274.980.000
وزارة الموارد المائية.....	38.922.265.000
وزارة النقل.....	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية.....	19.405.864.000
وزارة السكن والعمران والمدينة.....	19.449.647.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة.....	2.405.141.000
وزارة الاتصال.....	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية.....	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.....	270.742.002.000
وزارة الثقافة.....	25.233.155.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين.....	49.491.191.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....	135.822.044.000
وزارة التجارة.....	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان.....	277.547.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	274.291.555.000
ارة الصحة والسكان وا ِصلاح المستشفيات.....	365.946.753.000
وزارة الشباب والرياضة.....	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	3.680.186.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية.....	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.....	2.323.410.000
المجموع الفرعي.....	**4.243.755.743.000**
التكاليف المشتركة.....	**470.696.623.000**
المجموع العام.....	**4.714.452.366.000**

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 68، قانون رقم 13–08 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق30 ديسمبر سنة 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014.

الجدول رقم(02): تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة (1970-2013). **الوحدة:** مليون دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات ب: %	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات ب: %	
1970	4253	72.38	1623	27.62	5876
1971	4687	67.53	2254	32.47	6941
1972	5365	65.45	2832	34.55	8197
1973	6270	62.77	3719	37.23	9989
1974	9406	70.15	4002	29.85	13408
1975	13656	71.62	5412	28.38	19068
1976	13170	65.46	6948	34.54	20118
1977	15282	59.98	10191	40.01	25473
1978	17575	58.38	12531	41.62	30106
1979	20090	59.94	13425	40.06	33515
1980	26789	60.86	17227	39.14	44016
1981	34205	59.33	23450	40.67	57655
1982	37996	52.45	34449	47.55	72445
1983	44391	52.33	40434	47.67	84825
1984	50272	54.88	41326	45.12	91598
1985	54660	54.75	45181	45.25	99841
1986	61154	60.06	40663	39.94	101817
1987	63761	61.32	40216	38.68	103977
1988	76200	63.66	43500	36.34	119700
1989	80200	64.42	44300	35.58	124500
1990	88800	65.05	47700	34.95	136500
1991	153800	72.51	58300	27.49	212100
1992	276131	65.72	144000	34.28	420131
1993	291417	61.14	185210	38.86	476627
1994	330403	58.34	235926	41.66	566329
1995	473694	62.36	285923	37.64	759617
1996	550596	75.99	174013	24.01	724609
1997	643555	76.14	201641	23.86	845196
1998	663855	75.81	211884	24.19	875739
1999	774695	80.56	186987	19.44	961682
2000	856193	72.67	321929	27.33	1178122
2001	963633	72.95	357395	27.05	1321028
2002	1097716	70.79	452930	29.21	1550646
2003	1122761	68.50	516504	31.50	1639265
2004	1250894	66.22	638036	33.78	1888930
2005	1245132	60.68	806905	39.32	2052037
2006	1437870	58.62	1015144	41.38	2453014
2007	1674031	53.85	1434638	46.15	3108699
2008	2217775	52.92	1973278	47.08	4191053
2009	2300023	54.16	1946311	45.84	4246334
2010	2659078	59.53	1807862	40.47	4466940
2011	3797252	66.25	1934155	33.75	5731407
2012	4935900	68.84	2234000	31.60	7169900
2013	4131500	68.58	1892600	31.42	6024100

Source:.www.ons.dz/ Finances Publiques «Rétrospective Statistiques (1962-2011)».

ONS, L'Algérie en quelques chiffres: Résultat2013, Algérie, Edition 2014, N°44

ـ قام الباحث بحساب النسب الموجودة في الجدول.

الجدول رقم(03): نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام **الوحدة:** مليون دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام (PIB)	النفقات العامة(DEP)	معدل نمو النفقات العامة %	نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام %
1970	24072.3	5876	-	24.40
1971	24922.8	6941	18.12	27.85
1972	30413.2	8197	18.09	26.95
1973	34593.1	9989	21.86	28.87
1974	55560.9	13408	34.22	24.13
1975	61573.9	19068	42.21	30.97
1976	74075.1	20118	5.51	27.16
1977	87240.5	25473	26.62	29.19
1978	104831.6	30106	18.19	28.71
1979	128222.6	33515	11.32	26.14
1980	162507.2	44016	31.33	27.08
1981	191468.5	57655	30.98	30.11
1982	207551.9	72445	25.65	34.90
1983	233752.1	84825	17.08	36.29
1984	263855.9	91598	7.98	34.71
1985	291597.2	99841	8.99	34.24
1986	296551.4	101817	1.98	34.33
1987	312706.1	103977	2.12	33.25
1988	347716.9	119700	15.12	34.42
1989	422043.0	124500	4.01	29.50
1990	554388.1	136500	9.63	24.62
1991	862132.8	212100	55.38	24.60
1992	1074695.8	420131	98.08	39.09
1993	1189724.9	476627	13.48	40.06
1994	1487403.6	566329	18.82	38.07
1995	2004994.7	759617	34.12	37.88
1996	2570028.9	724609	-4.60	28.19
1997	2780168.0	845196	16.64	30.40
1998	2830490.7	875739	3.61	30.94
1999	3238197.5	961682	9.81	29.70
2000	4123513.9	1178122	22.50	28.57
2001	4227113.1	1321028	12.13	31.25
2002	4522773.3	1550646	17.38	34.28
2003	5252321.1	1639265	5.71	31.21
2004	6149116.7	1888930	15.23	30.71
2005	7561984.3	2052037	8.63	27.14
2006	8514843.3	2453014	19.54	28.80
2007	9366565.9	3108699	26.73	33.19
2008	11077139.4	4191053	34.81	37.83
2009	10006839.7	4246334	1.31	42.43
2010	12034399.0	4466940	5.19	37.19
2011	14481007.8	5731407	28.30	39.58
2012	16115400.0	7169900	25,10	44.49
2013	16569300.0	6024100	-15.98	36 .36

Source: .www.ons.dz/chapitre-comptes-economiiques«Rétrospective Statistiques (1962-2011)». Ons, les comptes Economiques en volume de 2000 à 2013, N°670.

الجدول رقم(04):تطور الإيرادات العامة خلال الفترة(1970-2013). **الوحدة:** مليون دج

السنوات	نوع الإيرادات			مجموع الإيرادات
	الجباية العادية	الجباية البترولية	غير الجباية	الإيرادات
1970	4106	1350	850	6306
1971	4334	1648	937	6919
1972	5156	3278	744	9178
1973	5842	4114	1111	11067
1974	8000	13399	2039	23438
1975	9732	13462	1858	25052
1976	10739	14237	1239	26215
1977	13260	18019	2200	33479
1978	18014	17365	1403	36782
1979	18328	26516	1585	46429
1980	20362	37658	1574	59549
1981	25760	50954	2670	79384
1982	27990	41458	4798	74246
1983	37454	37711	5479	80644
1984	46968	43841	10556	101365
1985	46991	46786	12073	105850
1986	52656	21439	15595	89690
1987	58215	20479	14290	92984
1988	58100	24100	11300	93500
1989	64500	45500	6400	116400
1990	71100	76200	5200	152500
1991	82700	161500	4700	248900
1992	108864	193800	9200	311864
1993	121469	179800	12680	313949
1994	176174	222176	78831	477181
1995	241992	336148	33591	611731
1996	290603	495997	38557	825157
1997	314013	564765	47890	926668
1998	329828	378556	66127	774511
1999	314767	560121	75608	950496
2000	349502	1173237	55422	1578161
2001	398238	956389	150899	1505526
2002	482896	942904	177388	1603188
2003	524925	1284975	164566	1974466
2004	580411	1485699	163789	2229899
2005	640472	2267836	174520	3082828
2006	720884	2714000	205041	3639925
2007	766750	2711850	209300	3687900
2008	965289	1715400	221759	2902448
2009	1146612	1927000	201750	3275362
2010	1297944	1501700	275000	3074644
2011	1448898	1529400	424810	3403108
2012	1984400	1519000	373000	3876400
2013	2031000	1615900	248400	3895300

Source:.www.ons.dz/ Finances Publiques.

. Office National Des Statistique, Rétrospective Statistiques (1962-2011).

.Ons, les comptes Economiques en volume de 2000 à 2013, N°670.

الجدول رقم (05): نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام. **الوحدة:** مليون دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام (PIB)	الإيرادات العامة(REC)	معدل نمو الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام %
1970	24072.3	6306	-	26.19
1971	24922.8	6919	9.72	27.76
1972	30413.2	9178	32.64	30.17
1973	34593.1	11067	20.58	31.99
1974	55560.9	23438	111.78	42.18
1975	61573.9	25052	6.88	40.68
1976	74075.1	26215	4.64	35.39
1977	87240.5	33479	27.70	38.37
1978	104831.6	36782	9.86	35.08
1979	128222.6	46429	26.22	36.20
1980	162507.2	59549	28.26	36.64
1981	191468.5	79384	33.30	41.46
1982	207551.9	74246	-6.47	35.77
1983	233752.1	80644	8.62	34.50
1984	263855.9	101365	25.69	38.41
1985	291597.2	105850	4.42	36.30
1986	296551.4	89690	-15.26	30.24
1987	312706.1	92984	3.67	29.73
1988	312706.1	93500	0.55	29.90
1989	422043.0	116400	24.49	27.58
1990	554388.1	152500	31.01	27.50
1991	862132.8	248900	63.21	28.87
1992	1074695.8	311864	25.29	29.01
1993	1189724.9	313949	0.67	26.39
1994	1487403.6	477181	51.99	32.08
1995	2004994.7	611731	-28.19	30.51
1996	2570028.9	825157	34.88	32.11
1997	2780168.0	926668	12.30	33.33
1998	2830490.7	774511	-16.42	27.36
1999	3238197.5	950496	22.72	29.35
2000	4123513.9	1578161	66.03	38.27
2001	4227113.1	1505526	-4.60	35.61
2002	4522773.3	1603188	6.48	35.45
2003	5252321.1	1974466	23.15	37.59
2004	6149116.7	2229899	12.93	36.26
2005	7561984.3	3082828	38.24	40.78
2006	8514843.3	3639925	18.07	42.74
2007	9366565.9	3687900	1.31	39.37
2008	11077139.4	2902448	-0.21	26.20
2009	10006839.7	3275362	0.12	32.73
2010	12034399.0	3074644	-6.12	24.55
2011	14481007.8	3403108	10.68	23.50
2012	16115400.0	3876400	13.90	24.05
2013	16569300.0	3895300	0.49	23.51

Source**:**.www.ons.dz/chapitre-comptes-economiiques«RétrospectiveStatistiques (1962-2011)».

الجدول رقم (06): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة(1970-2013).

البيان	الجباية العادية من مجموع الإيرادات ب: %	الجباية البترولية من مجموع الإيرادات بـ: %	الإيرادات غير الجبائية من مجموع الإيرادات بـ :%
1970	65.11	21.40	13.48
1971	62.64	23.82	13.54
1972	56.18	35.71	8.10
1973	52.79	37.17	10.04
1974	34.13	57.17	8.70
1975	38.85	53.73	7.41
1976	40.96	54.30	4.72
1977	39.60	53.82	6.57
1978	48.97	47.21	3.81
1979	39.47	57.11	3.41
1980	34.19	63.23	2.64
1981	32.45	64.18	2.36
1982	37.70	55.84	6.46
1983	46.44	46.76	6.79
1984	46.33	43.25	10.41
1985	44.39	44.20	11.40
1986	58.71	23.90	17.39
1987	62.61	22.02	15.37
1988	62.13	25.77	12.08
1989	55.41	39.09	5.50
1990	46.62	49.97	3.41
1991	33.22	64.88	1.87
1992	34.91	62.14	2.95
1993	38.69	57.27	4.04
1994	36.92	46.56	16.52
1995	39.56	54.95	5.55
1996	35.22	60.11	4.67
1997	33.88	60.94	5.18
1998	42.58	48.87	8.53
1999	33.11	58.92	7.95
2000	22.14	74.34	3.51
2001	26.45	63.52	10.02
2002	30.12	58.81	11.06
2003	26.58	65.07	8.33
2004	26.03	66.62	7.34
2005	20.77	73.56	5.66
2006	19.80	74.56	5.63
2007	20.79	73.53	5.67
2008	33.26	59.10	7.64
2009	35.01	58.83	6.15
2010	42.21	48.84	8.94
2011	42.57	44.94	12.48
2012	51.19	39.18	9.62
2013	52.13	41.48	6.37

المصدر: تم حساب أرقام الجدول انطلاقا من بيانات الجدول رقم(4)

الملحق (02): معطيات سوق العمل

الجدول رقم(01): تطور سوق العمل من 1970 إلى2013 **الوحدة:** عامل

السنوات	عرض العمل	طلب العمل	مناصب العمل المحققة		المجموع
			دائمة	مؤقتة	
1970	235216	81877	-	-	-
1971	207665	73032	-	-	-
1972	216966	69236	-	-	-
1973	260038	80840	-	-	-
1974	143935	60020	-	-	-
1975	155334	54637	-	-	-
1976	119221	87410	-	-	-
1977	111965	92310	-	-	-
1978	103882	79895	-	-	-
1979	120885	82777	-	-	-
1980	105100	76677	-	-	59147
1981	130032	98102	50598	23823	74421
1982	150756	113246	57656	15300	72956
1983	167740	157627	76019	17356	93375
1984	183245	150606	92870	13078	105948
1985	182827	183511	89778	13095	102873
1986	170789	113290	72082	14701	86783
1987	183408	96137	61579	17598	79177
1988	246218	112535	63733	23443	87176
1989	248218	100088	45931	25999	71930
1990	229845	78783	33055	27443	60498
1991	158875	53922	19382	22837	42219
1992	170709	44815	14752	21916	36668
1993	153898	43031	15173	20258	35431
1994	142808	44205	12806	24179	36985
1995	168387	48695	11578	29885	41463
1996	134808	36768	6134	25976	32110
1997	163800	27934	5090	19740	24830
1998	166299	28192	3926	22638	26564
1999	121309	24726	3727	18650	22377
2000	101520	24533	3014	19201	22215
2001	99913	25662	3191	20505	23696
2002	147914	31358	3647	23400	27047
2003	234093	47057	6696	32509	39205
2004	570736	73311	11689	45357	57046
2005	401670	86067	11956	52136	64092
2006	590784	132117	17627	79223	96850
2007	749678	168950	19307	106334	125641
2008	1176156	213194	21304	133968	155272
2009	963016	235606	21286	157598	178884
2010	1090963	234666	21988	176788	198776
2011	1647047	253605	18580	193422	212022
2012	903 134	287 110	23 007	191 805	214812
2013	1 136 477	349 179	26 627	233 527	260154

Source:

ONS, L'Algérie en quelques chiffres:
Résultat 2000, Algérie, Edition 2001, N° 31
Résultat 2001, Algérie, Edition 2003, N° 32
Résultat2002, Algérie, Edition 2004, N° 33
Résultat2003, Algérie, Edition 2005, N° 34
Résultat2005, Algérie, Edition 2006, N° 36
Résultat2007-2009, Algérie, Edition 2010, N° 40
Résultat2009-2011, Algérie, Edition 2012, N° 42
Résultat2013, Algérie, Edition 2014, N°44

الجدول رقم(02): تطور السكان، القوى العاملة ومكوناتها خلال الفترة (1970-2014). **الوحدة:** نسمة

السنوات	PT	PA	PO	STR
1970	13.309.000	2555670	1983200	572470
1971	13.739.000	2658557	2015200	643357
1972	14.171.000	2697081	2033300	663781
1973	14.649.000	2704925	2042000	662925
1974	15.164.000	3065847	2392600	673247
1975	15.768.000	3076214	2437900	638314
1976	16.450.000	3381444	2649700	731744
1977	17.058.000	3550897	2769700	781197
1978	17.600.000	3674175	3017600	656575
1979	18.120.000	3709812	3104000	605812
1980	18.666.000	3735754	3147000	588754
1981	19.262.000	3762739	3175000	587739
1982	19.883.000	4091995	3425000	666995
1983	20.520.000	4116225	3577000	539225
1984	21.185.000	4069003	3715000	354003
1985	21.863.000	4221483	3812000	409483
1986	22.512.000	4684428	3956000	728428
1987	23.139.000	5264631	4138000	1126631
1988	23.783.000	5388264	4316000	1072264
1989	24.409.000	5459096	4471000	1115169
1990	25022000	5632169	4517000	1156000
1991	25643000	5758883	4538000	1220883
1992	26271000	5945454	4578000	1367454
1993	26894000	6560832	5042000	1518832
1994	27496000	6814000	5154000	1660000
1995	28060000	7446000	5436000	2010000
1996	28566000	7811000	5625000	2186000
1997	29045000	7757000	5708000	2049000
1998	29507000	7942484	5717000	2225484
1999	29965000	8052313	5726000	2326313
2000	30416000	8690855	6179992	2510863
2001	30879000	8568221	6228772	2339449
2002	31357000	8594269	6256628	2337641
2003	31848000	8762326	6684056	2078270
2004	32364000	9469946	7798412	1671534
2005	32906000	9492508	8044220	1448288
2006	33481000	10109645	8868804	1240841
2007	34096000	9968906	8594243	1374663
2008	34460000	10315000	9146000	1169000
2009	34897000	10544000	9472000	1072000
2010	35978000	10812000	9736000	1076000
2011	36717000	10661000	9599000	1062000
2012	37495000	11423000	10170000	1253000
2013	38297000	11964000	10788000	1175000
2014	38700000	11716000	10566000	1151000

المصدر:حوصلة إحصائية 1967- 2011، العمالة، الفصل الثاني، على موقع الديوان الوطني للإحصائيات.

htt://ons, ACTIVITE, emploi et chômage AU 4ème Trimestre, 2013, N° 653.

htt://ons, ACTIVITE, emploi et chômage, EN AVRIL 2014, N° 671.

الملحق(03): الدراسة التحليلية الوصفية.

الجدول رقم(01): البرامج الوطنية الاستثمارية للفترة (1980-1989).

الفترة الخطة	المخطط الخماسي الأول 1980-1984			المخطط الخماسي الثاني 1985-1989			إجمالي حجم الاستثمارات المنفذة	
طبيعة الاستثمارات	المخططة	المنفذة	نسبة كل قطاع من المنفذة	المخططة	المنفذة	نسبة كل قطاع من المنفذة	المنفذ	النسبة
الصناعة	154,5	77	%23	174,2	93	%25	170	%24,6
الزراعة	47,1	33,14	%10	79	41	%11	74	%10,7
باقي القطاعات	199	208	%62	297	237	%64	455	%64,5
المجموع	400	355	%100	550	371	%100	689	%100

المصدر: صالح صالحي، ملخص مقياس محاضرات الاقتصاد الجزائري والعولمة، الفصل الثاني، الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة (1967-1989)، جامعة سطيف 01، الجزائر، ملف إلكتروني.

الجدول رقم(02): تطور نسب العمالة في القطاع الخاص والقطاع العام خلال الفترة (2004-2013).

القطاع القانوني / السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	نسبة زيادة العمالة في القطاع العام ب %	نسبة زيادة العمالة في القطاع الخاص ب%
2004	2678000	5121000	-	-
2005	2964000	5080000	10.7	-0.8
2006	2746000	6123000	-7.4	20.5
2007	2987000	5607000	8.8	-8.4
2008	3149000	5996000	5.4	6.9
2009	3235000	6238000	2.7	4.0
2010	3346000	6390000	3.4	2.4
2011	3843000	5756000	14.9	-9.9
2012	4354000	5816000	13.3	1.0
2013	4440000	6349000	2.0	9.2

Source: www.ons.dz/emploi-chômage

الملحق04: الدراسة التطبيقية

الجدول رقم (01): متغيرات الدراسة في شكلها الأصلي .

السنوات	الإيرادات REC	النفقات DEP	عرض العمل LS	طلب العمل LD
1970	6336	5876	235216	81877
1971	6919	6941	207665	73032
1972	9178	8197	216966	69236
1973	11067	9989	260038	80840
1974	23438	13408	143935	60020
1975	25052	19068	155334	54637
1976	26215	20118	119221	87410
1977	33479	25473	111965	92310
1978	36782	30106	103882	79895
1979	46429	33515	120885	82777
1980	59549	44016	105100	76677
1981	79384	57655	130032	98102
1982	74246	72445	150756	113246
1983	80644	84825	167740	157627
1984	101365	91598	183245	150606
1985	105850	99841	182827	183511
1986	89690	101817	170789	113290
1987	92984	103977	183408	96137
1988	93500	119700	246218	112535
1989	116400	124500	248218	100088
1990	152500	136500	229845	78783
1991	248900	212100	158875	53922
1992	311864	420131	170709	44815
1993	313949	476627	153898	43031
1994	477181	566329	142808	44205
1995	611731	759617	168387	48695
1996	825157	724609	134808	36768
1997	926668	845196	163800	27934
1998	774511	875739	166299	28192
1999	950496	961682	121309	24726
2000	1578161	1178122	101520	24533
2001	1505526	1321028	99913	25662
2002	1603188	1550646	147914	31358
2003	1974466	1639265	234093	47057
2004	2229899	1888930	570736	73311
2005	3082828	2052037	401670	86067
2006	3639925	2453014	590784	132117
2007	3687900	3108669	749678	168950
2008	2902448	4191053	1176156	213194
2009	3275362	4246334	963016	235606
2010	3074644	4466940	1090963	234666
2011	3403108	5731407	1647047	253605
2012	3876400	7169900	903134	287110
2013	3895300	6024100	1136477	349179

الجدول رقم(02): متغيرات الدراسة في شكلها اللوغاريتمي

السنوات	الإيرادات LREC	النفقاتLDEP	طلب العمل LLD	عرض العمل LLS
1970	8.749257	8.678632	11.31297	12.36826
1971	8.842027	8.845201	11.19865	12.24368
1972	9.124565	9.011524	11.14528	12.28750
1973	9.311723	9.209240	11.30023	12.46858
1974	10.06211	9.503607	11.00243	11.87712
1975	10.12871	9.855767	10.90847	11.95333
1976	10.17409	9.909370	11.37836	11.68873
1977	10.41867	10.14537	11.43291	11.62594
1978	10.51276	10.31248	11.28847	11.55101
1979	10.74568	10.41975	11.32391	11.70259
1980	10.99455	10.69231	11.24736	11.56267
1981	11.28205	10.96223	11.49376	11.77554
1982	11.21514	11.19058	11.63732	11.92342
1983	11.29780	11.34835	11.96799	12.03017
1984	11.52648	11.42516	11.92242	12.11858
1985	11.56978	11.51133	12.12003	12.11630
1986	11.40411	11.53093	11.63771	12.04818
1987	11.44018	11.55192	11.47353	12.11947
1988	11.44572	11.69274	11.63102	12.41397
1989	11.66479	11.73206	11.51381	12.42206
1990	11.93492	11.82408	11.27445	12.34516
1991	12.42481	12.26481	10.89529	11.97587
1992	12.65032	12.94832	10.71030	12.04772
1993	12.65699	13.07449	10.66968	11.94405
1994	13.07565	13.24693	10.69659	11.86926
1995	13.32405	13.54057	10.79333	12.03402
1996	13.62333	13.49339	10.51238	11.81161
1997	13.73935	13.64732	10.23760	12.00640
1998	13.55999	13.68282	10.24679	12.02154
1999	13.76474	13.77644	10.11561	11.70610
2000	14.27177	13.97943	10.10777	11.52801
2001	14.22465	14.09392	10.15277	11.51206
2002	14.28750	14.25418	10.35322	11.90439
2003	14.49581	14.30976	10.75912	12.36347
2004	14.61747	14.45152	11.20247	13.25468
2005	14.94136	14.53434	11.36288	12.90339
2006	15.10747	14.71283	11.79144	13.28921
2007	15.12057	14.94971	12.03736	13.52740
2008	14.88107	15.24846	12.26996	13.97776
2009	15.00194	15.26157	12.36992	13.77783
2010	14.93870	15.31221	12.36592	13.90257
2011	15.04020	15.56147	12.44353	14.31449
2012	15.17042	15.78540	12.56762	13.71363
2013	15.17528	15.61128	12.76334	13.94344

الجدول رقم(03): القيم النظرية للحد الثابت والاتجاه العام عند مستوى معنوية (1%) و(5%).

عدد المشاهدات T	النموذج الثالث				النموذج الثاني	
	الاتجاه العام		الحد الثابت		الحد الثابت	
	1%	5%	1%	5%	1%	5%
25	3,74	2,85	4,05	3,20	3,41	2,61
50	3,60	2,81	3,87	3,14	3,28	2,56

المصدر : D.A. Dikey and W. A. Fuller (1981)

الشكل(01):

1- التمثيل البياني لسلسلة طلب العمل (LD).

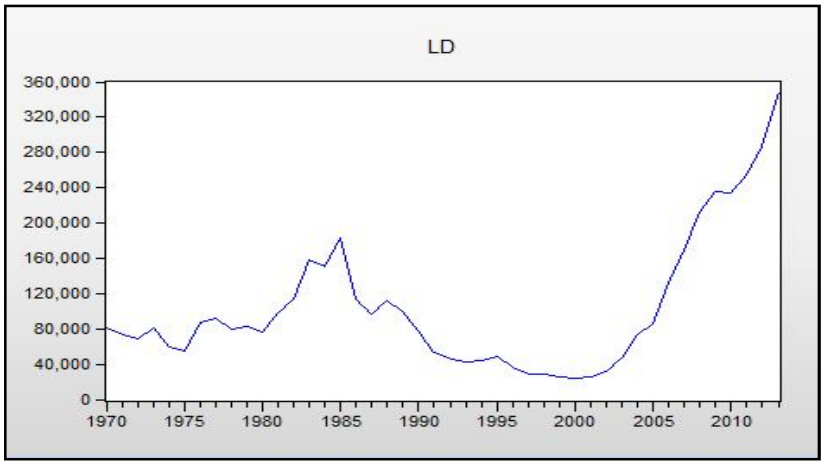

2-الإحصائيات الوصفية للمتغيرتين: LD، LLD

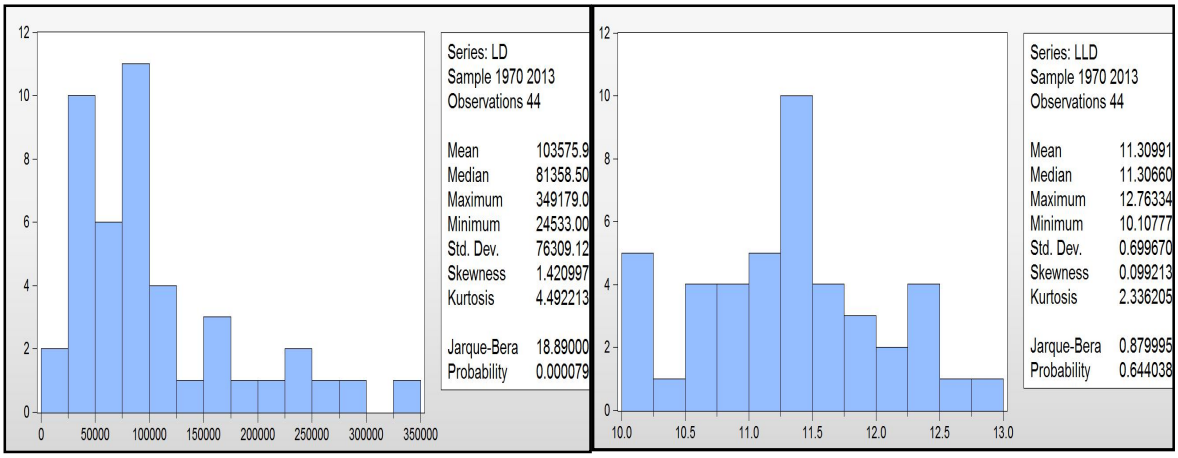

الشكل (02): اختبارات ديكي–فولر للسلسلة LLD.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LLD

Null Hypothesis: LLD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.176553	0.9916
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLD)
Method: Least Squares
Date: 01/16/15 Time: 21:31
Sample (adjusted): 1971 2013
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLD(-1)	-0.008987	0.050904	-0.176553	0.8608
C	0.027350	0.570917	0.047906	0.9620
@TREND(1970)	0.004896	0.002719	1.801016	0.0792

R-squared	0.075042	Mean dependent var	0.033729
Adjusted R-squared	0.028794	S.D. dependent var	0.222872
S.E. of regression	0.219640	Akaike info criterion	-0.126439
Sum squared resid	1.929670	Schwarz criterion	-0.003565
Log likelihood	5.718441	Hannan-Quinn criter.	-0.081127
F-statistic	1.622609	Durbin-Watson stat	1.345011
Prob(F-statistic)	0.210106		

Correlogram of Residuals

Date: 01/16/15 Time: 22:04
Sample: 1971 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.326	0.326	4.8865	0.027
		2	0.153	0.052	5.9847	0.050
		3	0.152	0.099	7.1023	0.069
		4	0.114	0.037	7.7526	0.101
		5	0.119	0.063	8.4729	0.132
		6	0.083	0.011	8.8344	0.183
		7	-0.065	-0.132	9.0586	0.248
		8	-0.144	-0.133	10.205	0.251
		9	-0.107	-0.043	10.862	0.285
		10	-0.145	-0.092	12.102	0.278
		11	-0.136	-0.040	13.221	0.279
		12	-0.026	0.093	13.263	0.350
		13	-0.191	-0.156	15.618	0.270
		14	-0.297	-0.195	21.500	0.089
		15	-0.257	-0.133	26.047	0.038
		16	-0.245	-0.134	30.334	0.016
		17	-0.212	-0.111	33.686	0.009
		18	-0.097	0.021	34.410	0.011
		19	0.029	0.180	34.477	0.016
		20	-0.111	-0.100	35.516	0.018

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.187298	Prob. F(1,39)	0.0283
Obs*R-squared	5.047917	Prob. Chi-Square(1)	0.0247

Date: 01/16/15 Time: 23:01
Sample: 1972 2013
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.032	-0.032	0.0458	0.831
		2	0.032	0.031	0.0936	0.954
		3	0.101	0.103	0.5787	0.901
		4	0.061	0.068	0.7618	0.943
		5	0.108	0.108	1.3448	0.930
		6	0.103	0.101	1.8911	0.929
		7	-0.037	-0.048	1.9647	0.962
		8	-0.091	-0.131	2.4119	0.966
		9	-0.010	-0.059	2.4175	0.983
		10	-0.072	-0.093	2.7136	0.987
		11	-0.106	-0.117	3.3799	0.985
		12	0.089	0.108	3.8653	0.986
		13	-0.133	-0.062	4.9910	0.975
		14	-0.206	-0.173	7.7958	0.900
		15	-0.139	-0.160	9.1133	0.872
		16	-0.140	-0.142	10.506	0.839
		17	-0.148	-0.161	12.125	0.792
		18	-0.075	-0.088	12.558	0.817
		19	0.092	0.205	13.242	0.826
		20	-0.186	-0.039	16.142	0.708

Null Hypothesis: LLD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.798443	0.9577
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLD)
Method: Least Squares
Date: 01/16/15 Time: 22:58
Sample (adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLD(-1)	-0.040840	0.051149	-0.798443	0.4296
D(LLD(-1))	0.356748	0.158842	2.245927	0.0306
C	0.412568	0.576230	0.715979	0.4784
@TREND(1970)	0.003312	0.002789	1.187428	0.2424

R-squared	0.175505	Mean dependent var	0.037254
Adjusted R-squared	0.110413	S.D. dependent var	0.224357
S.E. of regression	0.211609	Akaike info criterion	-0.177759
Sum squared resid	1.701581	Schwarz criterion	-0.012266
Log likelihood	7.732931	Hannan-Quinn criter.	-0.117099
F-statistic	2.696265	Durbin-Watson stat	2.056283
Prob(F-statistic)	0.059457		

تابع الشكل (02): اختبارات ديكي–فولر للسلسلة LLD.

Correlogram of Residuals

Date: 01/16/15 Time: 22:54
Sample: 1971 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.359	0.359	5.9471	0.015
		2	0.193	0.073	7.7045	0.021
		3	0.201	0.127	9.6509	0.022
		4	0.154	0.044	10.825	0.029
		5	0.152	0.070	11.993	0.035
		6	0.135	0.038	12.942	0.044
		7	-0.008	-0.117	12.946	0.073
		8	-0.106	-0.136	13.570	0.094
		9	-0.076	-0.036	13.897	0.126
		10	-0.134	-0.103	14.943	0.134
		11	-0.130	-0.036	15.961	0.143
		12	-0.028	0.090	16.010	0.191
		13	-0.168	-0.122	17.821	0.164
		14	-0.268	-0.157	22.619	0.067
		15	-0.214	-0.071	25.785	0.040
		16	-0.228	-0.106	29.501	0.021
		17	-0.195	-0.054	32.321	0.014
		18	-0.067	0.073	32.667	0.018
		19	0.040	0.189	32.797	0.025
		20	-0.105	-0.088	33.729	0.028

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LLD

Null Hypothesis: LLD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.038433	0.9569
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLD)
Method: Least Squares
Date: 01/16/15 Time: 22:47
Sample (adjusted): 1971 2013
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLD(-1)	0.001995	0.051902	0.038433	0.9695
C	0.011236	0.586259	0.019166	0.9848

R-squared	0.000036	Mean dependent var	0.033729
Adjusted R-squared	-0.024353	S.D. dependent var	0.222872
S.E. of regression	0.225570	Akaike info criterion	-0.094980
Sum squared resid	2.086150	Schwarz criterion	-0.013063
Log likelihood	4.042060	Hannan-Quinn criter.	-0.064771
F-statistic	0.001477	Durbin-Watson stat	1.258735
Prob(F-statistic)	0.969529		

Date: 01/16/15 Time: 23:18
Sample: 1972 2013
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.050	-0.050	0.1111	0.739
		2	0.041	0.039	0.1884	0.910
		3	0.101	0.106	0.6760	0.879
		4	0.064	0.074	0.8731	0.928
		5	0.131	0.132	1.7277	0.885
		6	0.123	0.128	2.5027	0.868
		7	-0.020	-0.026	2.5235	0.925
		8	-0.076	-0.125	2.8398	0.944
		9	0.006	-0.057	2.8418	0.970
		10	-0.054	-0.091	3.0111	0.981
		11	-0.098	-0.130	3.5802	0.981
		12	0.108	0.112	4.2929	0.978
		13	-0.119	-0.042	5.1907	0.971
		14	-0.178	-0.146	7.2840	0.923
		15	-0.121	-0.140	8.2911	0.912
		16	-0.126	-0.120	9.4222	0.895
		17	-0.125	-0.133	10.578	0.878
		18	-0.053	-0.055	10.794	0.903
		19	0.106	0.238	11.701	0.898
		20	-0.191	-0.017	14.772	0.789

Null Hypothesis: LLD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.731400	0.8276
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLD)
Method: Least Squares
Date: 01/16/15 Time: 23:14
Sample (adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLD(-1)	-0.037552	0.051342	-0.731400	0.4689
D(LLD(-1))	0.399667	0.155486	2.570436	0.0141
C	0.448719	0.578441	0.775738	0.4426

R-squared	0.144912	Mean dependent var	0.037254
Adjusted R-squared	0.101061	S.D. dependent var	0.224357
S.E. of regression	0.212719	Akaike info criterion	-0.188945
Sum squared resid	1.764718	Schwarz criterion	-0.064825
Log likelihood	6.967837	Hannan-Quinn criter.	-0.143450
F-statistic	3.304665	Durbin-Watson stat	2.082307
Prob(F-statistic)	0.047229		

تابع الشكل (02): اختبارات ديكي–فولر للسلسلة LLD.

Correlogram of Residuals

Date: 01/16/15 Time: 23:55
Sample: 1971 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.359	0.359	5.9299	0.015
		2	0.192	0.073	7.6760	0.022
		3	0.200	0.127	9.6112	0.022
		4	0.153	0.043	10.775	0.029
		5	0.151	0.069	11.934	0.036
		6	0.134	0.038	12.876	0.045
		7	-0.009	-0.117	12.881	0.075
		8	-0.107	-0.136	13.508	0.096
		9	-0.076	-0.036	13.836	0.128
		10	-0.133	-0.103	14.881	0.136
		11	-0.129	-0.036	15.891	0.145
		12	-0.028	0.090	15.939	0.194
		13	-0.167	-0.122	17.738	0.168
		14	-0.268	-0.157	22.518	0.069
		15	-0.214	-0.071	25.671	0.042
		16	-0.227	-0.106	29.372	0.022
		17	-0.194	-0.055	32.183	0.014
		18	-0.067	0.073	32.527	0.019
		19	0.040	0.189	32.659	0.026
		20	-0.105	-0.088	33.586	0.029

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LLD

Null Hypothesis: LLD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.992988	0.9127
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLD)
Method: Least Squares
Date: 01/16/15 Time: 23:51
Sample (adjusted): 1971 2013
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLD(-1)	0.002988	0.003009	0.992988	0.3264

R-squared	0.000027	Mean dependent var	0.033729
Adjusted R-squared	0.000027	S.D. dependent var	0.222872
S.E. of regression	0.222869	Akaike info criterion	-0.141482
Sum squared resid	2.086169	Schwarz criterion	-0.100524
Log likelihood	4.041868	Hannan-Quinn criter.	-0.126378
Durbin-Watson stat	1.259964		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	6.141261	Prob. F(1,41)	0.0174
Obs*R-squared	5.601763	Prob. Chi-Square(1)	0.0179

Correlogram of Residuals

Date: 01/17/15 Time: 01:30
Sample: 1972 2013
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.030	-0.030	0.0415	0.839
		2	0.032	0.032	0.0900	0.956
		3	0.088	0.090	0.4529	0.929
		4	0.050	0.055	0.5742	0.966
		5	0.117	0.117	1.2629	0.939
		6	0.110	0.110	1.8785	0.931
		7	-0.037	-0.043	1.9492	0.963
		8	-0.087	-0.124	2.3588	0.968
		9	-0.008	-0.051	2.3622	0.984
		10	-0.057	-0.079	2.5510	0.990
		11	-0.086	-0.103	2.9963	0.991
		12	0.120	0.136	3.8814	0.985
		13	-0.106	-0.037	4.5977	0.983
		14	-0.171	-0.143	6.5239	0.952
		15	-0.123	-0.144	7.5512	0.941
		16	-0.122	-0.124	8.6147	0.928
		17	-0.119	-0.140	9.6654	0.917
		18	-0.049	-0.061	9.8476	0.937
		19	0.111	0.228	10.833	0.929
		20	-0.178	-0.031	13.488	0.855

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LLD

Null Hypothesis: LLD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.755896	0.8736
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLD)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 01:26
Sample (adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLD(-1)	0.002211	0.002925	0.755896	0.4541
D(LLD(-1))	0.364193	0.147868	2.462964	0.0182

R-squared	0.131718	Mean dependent var	0.037254
Adjusted R-squared	0.110011	S.D. dependent var	0.224357
S.E. of regression	0.211657	Akaike info criterion	-0.221252
Sum squared resid	1.791947	Schwarz criterion	-0.138505
Log likelihood	6.646282	Hannan-Quinn criter.	-0.190922
Durbin-Watson stat	2.051569		

الشكل (03): اختبارات ديكي–فولر للسلسلة DLLD.

Date: 01/17/15 Time: 02:08
Sample: 1972 2013
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.015	-0.015	0.0099	0.921
		2	0.019	0.019	0.0263	0.987
		3	0.080	0.080	0.3282	0.955
		4	0.039	0.041	0.4018	0.982
		5	0.086	0.085	0.7687	0.979
		6	0.080	0.076	1.0938	0.982
		7	-0.065	-0.071	1.3138	0.988
		8	-0.111	-0.135	1.9869	0.981
		9	-0.033	-0.060	2.0473	0.991
		10	-0.081	-0.087	2.4279	0.992
		11	-0.099	-0.097	3.0086	0.991
		12	0.100	0.127	3.6216	0.989
		13	-0.120	-0.059	4.5334	0.984
		14	-0.196	-0.170	7.0564	0.933
		15	-0.135	-0.162	8.3004	0.911
		16	-0.129	-0.144	9.4753	0.893
		17	-0.133	-0.166	10.774	0.868
		18	-0.059	-0.095	11.044	0.892
		19	0.110	0.193	12.014	0.885
		20	-0.158	-0.057	14.121	0.824

Null Hypothesis: D(LLD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.474776	0.0048
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLD,2)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 02:03
Sample (adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLD(-1))	-0.678919	0.151721	-4.474776	0.0001
C	-0.044133	0.069447	-0.635500	0.5288
@TREND(1970)	0.003191	0.002772	1.151243	0.2566

R-squared	0.339251	Mean dependent var	0.007382
Adjusted R-squared	0.305367	S.D. dependent var	0.252714
S.E. of regression	0.210623	Akaike info criterion	-0.208740
Sum squared resid	1.730128	Schwarz criterion	-0.084621
Log likelihood	7.383545	Hannan-Quinn criter.	-0.163246
F-statistic	10.01197	Durbin-Watson stat	2.027085
Prob(F-statistic)	0.000310		

Correlogram of Residuals

Date: 01/17/15 Time: 02:28
Sample: 1972 2013
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.031	-0.031	0.0440	0.834
		2	0.033	0.032	0.0934	0.954
		3	0.088	0.090	0.4609	0.927
		4	0.051	0.056	0.5856	0.965
		5	0.118	0.118	1.2839	0.937
		6	0.110	0.111	1.9093	0.928
		7	-0.036	-0.042	1.9761	0.961
		8	-0.086	-0.124	2.3790	0.967
		9	-0.007	-0.051	2.3817	0.984
		10	-0.057	-0.079	2.5680	0.990
		11	-0.087	-0.104	3.0170	0.990
		12	0.119	0.135	3.8954	0.985
		13	-0.107	-0.037	4.6190	0.983
		14	-0.171	-0.143	6.5528	0.951
		15	-0.123	-0.144	7.5800	0.940
		16	-0.123	-0.124	8.6486	0.927
		17	-0.120	-0.139	9.7050	0.916
		18	-0.049	-0.060	9.8884	0.935
		19	0.110	0.229	10.869	0.928
		20	-0.179	-0.031	13.547	0.853

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LLD)

Null Hypothesis: D(LLD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.306707	0.0014
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLD,2)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 02:24
Sample (adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLD(-1))	-0.634666	0.147367	-4.306707	0.0001
C	0.026341	0.032927	0.799971	0.4285

R-squared	0.316797	Mean dependent var	0.007382
Adjusted R-squared	0.299717	S.D. dependent var	0.252714
S.E. of regression	0.211478	Akaike info criterion	-0.222940
Sum squared resid	1.788924	Schwarz criterion	-0.140194
Log likelihood	6.681747	Hannan-Quinn criter.	-0.192611
F-statistic	18.54772	Durbin-Watson stat	2.053113
Prob(F-statistic)	0.000104		

تابع الشكل (03): اختبارات ديكي–فولر للسلسلة DLLD

Correlogram of Residuals

Date: 01/17/15 Time: 02:41
Sample: 1972 2013
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.048	-0.048	0.1036	0.748
		2	0.025	0.023	0.1329	0.936
		3	0.084	0.087	0.4699	0.925
		4	0.047	0.055	0.5751	0.966
		5	0.115	0.117	1.2359	0.941
		6	0.109	0.115	1.8458	0.933
		7	-0.036	-0.037	1.9157	0.964
		8	-0.085	-0.121	2.3118	0.970
		9	-0.004	-0.051	2.3127	0.986
		10	-0.055	-0.079	2.4845	0.991
		11	-0.086	-0.106	2.9205	0.992
		12	0.125	0.135	3.8756	0.986
		13	-0.104	-0.032	4.5614	0.984
		14	-0.168	-0.141	6.4150	0.955
		15	-0.117	-0.144	7.3482	0.947
		16	-0.117	-0.125	8.3253	0.939
		17	-0.117	-0.143	9.3305	0.929
		18	-0.048	-0.068	9.5047	0.947
		19	0.114	0.226	10.556	0.938
		20	-0.180	-0.028	13.283	0.865

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LLD)

Null Hypothesis: D(LLD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.256530	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLD,2)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 02:37
Sample (adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLD(-1))	-0.618905	0.145401	-4.256530	0.0001

R-squared	0.305866	Mean dependent var	0.007382
Adjusted R-squared	0.305866	S.D. dependent var	0.252714
S.E. of regression	0.210548	Akaike info criterion	-0.254687
Sum squared resid	1.817544	Schwarz criterion	-0.213314
Log likelihood	6.348431	Hannan-Quinn criter.	-0.239522
Durbin-Watson stat	2.054489		

الشكل (04):

1–التمثيل البياني لسلسلة عرض العمل (LS).

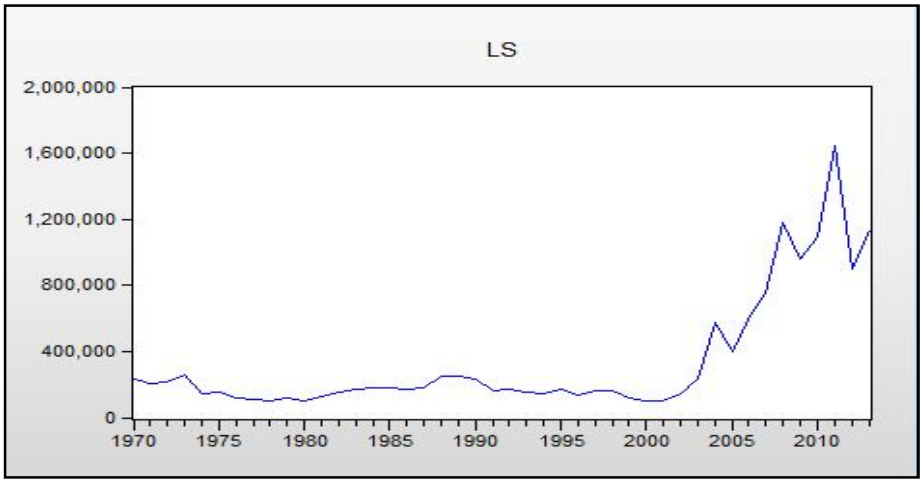

2–الإحصائيات الوصفية للمتغيرتين: LS، LLS.

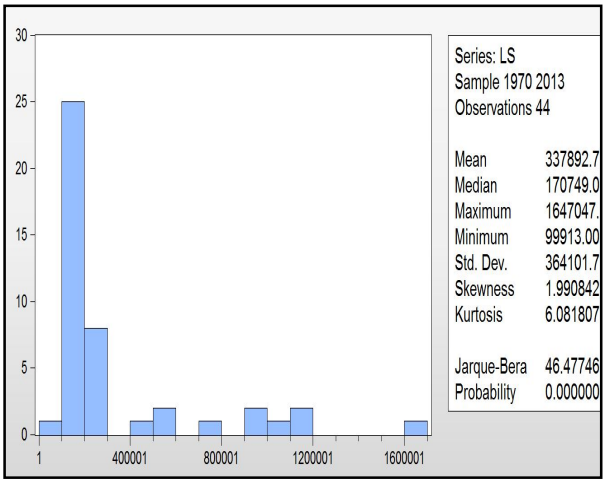

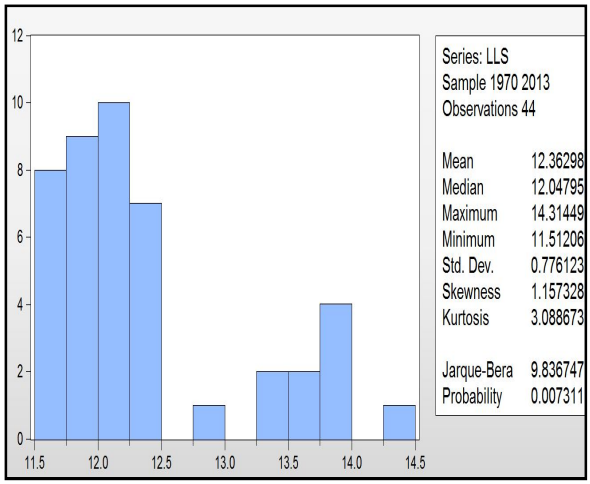

الشكل(05): اختبارات ديكي– فولر للسلسلة LLS

Correlogram of Residuals

Date: 01/17/15 Time: 03:35
Sample: 1971 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.096	-0.096	0.4290	0.512
		2	0.146	0.138	1.4362	0.488
		3	-0.002	0.025	1.4363	0.697
		4	0.035	0.017	1.4972	0.827
		5	-0.042	-0.042	1.5869	0.903
		6	-0.026	-0.042	1.6218	0.951
		7	0.108	0.117	2.2481	0.945
		8	-0.274	-0.256	6.3851	0.604
		9	0.046	-0.021	6.5066	0.688
		10	-0.125	-0.059	7.4234	0.685
		11	-0.080	-0.109	7.8107	0.730
		12	-0.161	-0.142	9.4254	0.666
		13	-0.065	-0.099	9.6969	0.719
		14	-0.035	-0.028	9.7769	0.778
		15	-0.055	0.003	9.9857	0.821
		16	0.119	0.051	11.009	0.809
		17	-0.143	-0.134	12.531	0.767
		18	-0.050	-0.152	12.721	0.808
		19	0.037	0.030	12.830	0.847
		20	0.014	-0.041	12.847	0.884

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LLS

Null Hypothesis: LLS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.660443	0.7514
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLS)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 03:30
Sample (adjusted): 1971 2013
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLS(-1)	-0.120693	0.072687	-1.660443	0.1046
C	1.309778	0.840864	1.557658	0.1272
@TREND(1970)	0.009752	0.004316	2.259572	0.0294

R-squared	0.115155	Mean dependent var	0.036632
Adjusted R-squared	0.070913	S.D. dependent var	0.284233
S.E. of regression	0.273970	Akaike info criterion	0.315616
Sum squared resid	3.002377	Schwarz criterion	0.438491
Log likelihood	-3.785750	Hannan-Quinn criter.	0.360929
F-statistic	2.602830	Durbin-Watson stat	2.184121
Prob(F-statistic)	0.086565		

Correlogram of Residuals

Date: 01/17/15 Time: 12:05
Sample: 1971 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.085	-0.085	0.3314	0.565
		2	0.177	0.171	1.8068	0.405
		3	0.051	0.080	1.9303	0.587
		4	0.058	0.039	2.0956	0.718
		5	-0.002	-0.018	2.0957	0.836
		6	-0.002	-0.026	2.0960	0.911
		7	0.127	0.127	2.9662	0.888
		8	-0.256	-0.246	6.5930	0.581
		9	0.076	0.001	6.9177	0.646
		10	-0.115	-0.045	7.6900	0.659
		11	-0.064	-0.074	7.9412	0.719
		12	-0.142	-0.116	9.2002	0.686
		13	-0.043	-0.044	9.3195	0.748
		14	-0.008	0.041	9.3235	0.810
		15	-0.026	0.073	9.3717	0.857
		16	0.138	0.099	10.740	0.825
		17	-0.122	-0.084	11.839	0.810
		18	-0.009	-0.088	11.845	0.855
		19	0.074	0.102	12.288	0.873
		20	0.047	0.033	12.476	0.899

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LLS

Null Hypothesis: LLS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.301482	0.9162
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLS)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1971 2013
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLS(-1)	-0.017930	0.059473	-0.301482	0.7646
C	0.257643	0.734389	0.350826	0.7275

R-squared	0.002212	Mean dependent var	0.036632
Adjusted R-squared	-0.022124	S.D. dependent var	0.284233
S.E. of regression	0.287360	Akaike info criterion	0.389233
Sum squared resid	3.385606	Schwarz criterion	0.471149
Log likelihood	-6.368512	Hannan-Quinn criter.	0.419441
F-statistic	0.090891	Durbin-Watson stat	2.147968
Prob(F-statistic)	0.764571		

تابع الشكل(05): اختبارات ديكي- فولر للسلسلة LLS

Correlogram of Residuals

Date: 01/17/15 Time: 12:12
Sample: 1971 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.102	-0.102	0.4823	0.487
		2	0.158	0.149	1.6607	0.436
		3	0.033	0.065	1.7149	0.634
		4	0.042	0.028	1.8023	0.772
		5	-0.020	-0.030	1.8236	0.873
		6	-0.016	-0.036	1.8377	0.934
		7	0.118	0.122	2.5855	0.921
		8	-0.268	-0.249	6.5648	0.584
		9	0.066	-0.008	6.8137	0.657
		10	-0.119	-0.052	7.6383	0.664
		11	-0.063	-0.074	7.8748	0.724
		12	-0.137	-0.115	9.0529	0.698
		13	-0.037	-0.050	9.1391	0.762
		14	-0.002	0.030	9.1395	0.822
		15	-0.024	0.060	9.1803	0.868
		16	0.143	0.093	10.655	0.830
		17	-0.119	-0.089	11.707	0.818
		18	-0.006	-0.092	11.710	0.862
		19	0.080	0.101	12.224	0.876
		20	0.052	0.035	12.450	0.900

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LLS

Null Hypothesis: LLS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.825112	0.8861
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLS)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 12:09
Sample (adjusted): 1971 2013
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLS(-1)	0.002897	0.003512	0.825112	0.4140

R-squared	-0.000783	Mean dependent var	0.036632
Adjusted R-squared	-0.000783	S.D. dependent var	0.284233
S.E. of regression	0.284344	Akaike info criterion	0.345719
Sum squared resid	3.395769	Schwarz criterion	0.386677
Log likelihood	-6.432956	Hannan-Quinn criter.	0.360823
Durbin-Watson stat	2.186404		

الشكل(06): اختبارات ديكي- فولر للسلسلة DLLS

Date: 01/17/15 Time: 13:51
Sample: 1972 2013
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.014	0.014	0.0083	0.927
		2	0.078	0.078	0.2884	0.866
		3	-0.030	-0.032	0.3297	0.954
		4	-0.020	-0.025	0.3489	0.986
		5	-0.096	-0.091	0.8104	0.976
		6	-0.058	-0.054	0.9821	0.986
		7	0.042	0.058	1.0771	0.993
		8	-0.290	-0.294	5.6379	0.688
		9	-0.028	-0.036	5.6820	0.771
		10	-0.133	-0.110	6.7051	0.753
		11	-0.097	-0.136	7.2685	0.777
		12	-0.144	-0.160	8.5452	0.741
		13	-0.041	-0.123	8.6500	0.799
		14	-0.000	-0.070	8.6500	0.853
		15	-0.003	-0.049	8.6506	0.895
		16	0.139	-0.017	10.023	0.865
		17	-0.098	-0.207	10.729	0.870
		18	-0.021	-0.190	10.763	0.904
		19	0.088	-0.020	11.390	0.910
		20	0.070	-0.107	11.801	0.923

Null Hypothesis: D(LLS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.294786	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLS,2)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 13:33
Sample (adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLS(-1))	-1.154870	0.158315	-7.294786	0.0000
C	-0.086494	0.093033	-0.929716	0.3582
@TREND(1970)	0.005863	0.003691	1.588352	0.1203

R-squared	0.577075	Mean dependent var	0.008438
Adjusted R-squared	0.555386	S.D. dependent var	0.424843
S.E. of regression	0.283283	Akaike info criterion	0.384007
Sum squared resid	3.129715	Schwarz criterion	0.508126
Log likelihood	-5.064140	Hannan-Quinn criter.	0.429501
F-statistic	26.60743	Durbin-Watson stat	1.969425
Prob(F-statistic)	0.000000		

تابع الشكل(06): اختبارات ديكي- فولر للسلسلةDLLS

Date: 01/17/15 Time: 14:04
Sample: 1972 2013
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.015	0.015	0.0104	0.919
		2	0.168	0.168	1.3208	0.517
		3	0.025	0.021	1.3506	0.717
		4	0.045	0.016	1.4485	0.836
		5	-0.030	-0.039	1.4931	0.914
		6	-0.014	-0.025	1.5034	0.959
		7	0.086	0.099	1.8911	0.966
		8	-0.252	-0.257	5.3495	0.720
		9	0.023	0.008	5.3785	0.800
		10	-0.118	-0.045	6.1865	0.799
		11	-0.087	-0.093	6.6331	0.828
		12	-0.149	-0.105	8.0035	0.785
		13	-0.048	-0.038	8.1533	0.833
		14	-0.009	0.035	8.1584	0.881
		15	-0.014	0.052	8.1710	0.917
		16	0.134	0.075	9.4423	0.894
		17	-0.096	-0.101	10.122	0.898
		18	-0.009	-0.068	10.128	0.928
		19	0.080	0.109	10.646	0.935
		20	0.046	-0.003	10.825	0.951

Null Hypothesis: D(LLS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.988051	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLS,2)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 14:00
Sample (adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLS(-1))	-1.101159	0.157577	-6.988051	0.0000
C	0.043711	0.044821	0.975234	0.3353

R-squared	0.549716	Mean dependent var	0.008438
Adjusted R-squared	0.538459	S.D. dependent var	0.424843
S.E. of regression	0.288625	Akaike info criterion	0.399070
Sum squared resid	3.332173	Schwarz criterion	0.481816
Log likelihood	-6.380473	Hannan-Quinn criter.	0.429400
F-statistic	48.83286	Durbin-Watson stat	1.964850
Prob(F-statistic)	0.000000		

Correlogram of Residuals

Date: 01/17/15 Time: 14:21
Sample: 1972 2013
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.005	-0.005	0.0010	0.975
		2	0.168	0.168	1.3111	0.519
		3	0.022	0.024	1.3332	0.721
		4	0.045	0.017	1.4315	0.839
		5	-0.031	-0.039	1.4782	0.916
		6	-0.015	-0.027	1.4901	0.960
		7	0.091	0.103	1.9231	0.964
		8	-0.254	-0.256	5.4357	0.710
		9	0.029	0.004	5.4827	0.790
		10	-0.117	-0.043	6.2715	0.792
		11	-0.081	-0.091	6.6671	0.825
		12	-0.147	-0.106	7.9915	0.786
		13	-0.046	-0.041	8.1264	0.835
		14	-0.008	0.033	8.1306	0.882
		15	-0.016	0.051	8.1488	0.918
		16	0.136	0.078	9.4608	0.893
		17	-0.098	-0.098	10.168	0.896
		18	-0.009	-0.072	10.173	0.926
		19	0.079	0.108	10.679	0.934
		20	0.044	-0.001	10.840	0.950

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LLS)

Null Hypothesis: D(LLS) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.926392	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLS,2)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 14:09
Sample (adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLS(-1))	-1.083852	0.156481	-6.926392	0.0000

R-squared	0.539010	Mean dependent var	0.008438
Adjusted R-squared	0.539010	S.D. dependent var	0.424843
S.E. of regression	0.288453	Akaike info criterion	0.374950
Sum squared resid	3.411402	Schwarz criterion	0.416323
Log likelihood	-6.873947	Hannan-Quinn criter.	0.390115
Durbin-Watson stat	1.957864		

الشكل (07):

1- التمثيل البياني لسلسلة النفقات العامة (DEP).

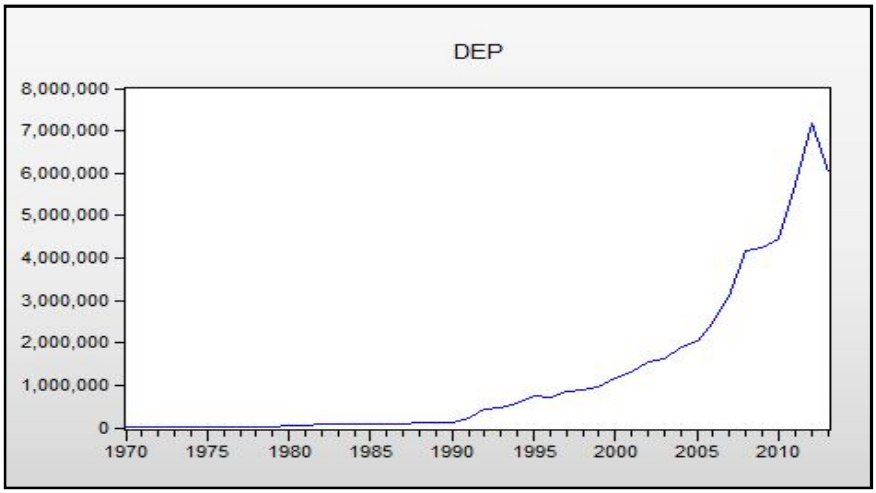

2-الإحصائيات الوصفية للمتغيرتين: DEP، LDEP

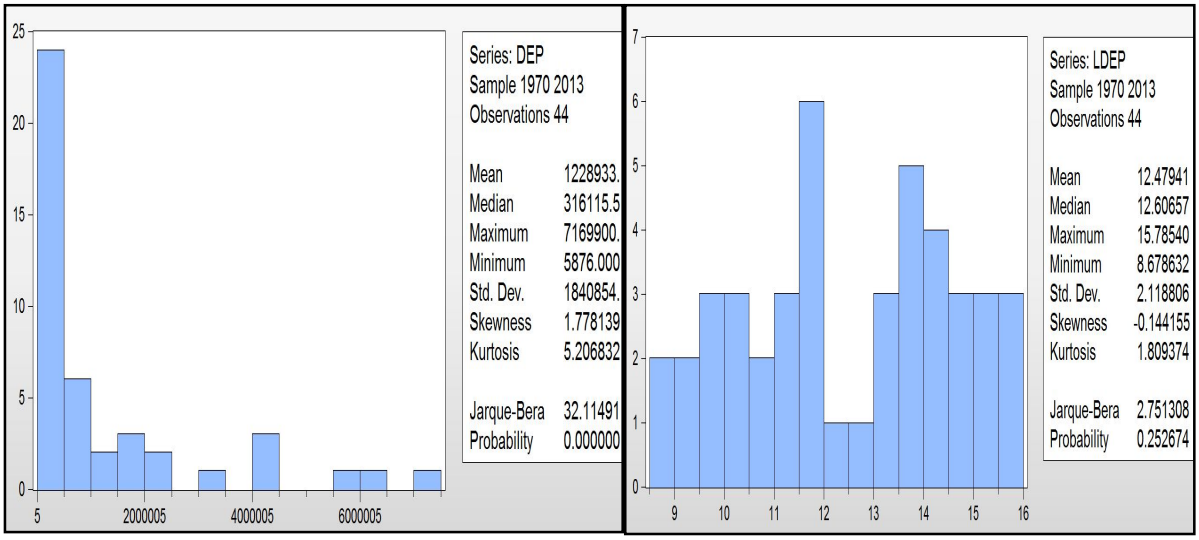

الشكل (08): اختبارات ديكي- فولر للسلسلة LDEP

Date: 01/17/15 Time: 15:25
Sample: 1971 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.195	0.195	1.7602	0.185
		2	-0.080	-0.123	2.0644	0.356
		3	0.075	0.124	2.3391	0.505
		4	-0.113	-0.179	2.9696	0.563
		5	-0.257	-0.184	6.3329	0.275
		6	-0.230	-0.199	9.0907	0.169
		7	-0.115	-0.070	9.8003	0.200
		8	-0.059	-0.059	9.9908	0.266
		9	-0.038	-0.065	10.073	0.345
		10	0.064	-0.014	10.312	0.414
		11	0.051	-0.084	10.471	0.489
		12	0.025	-0.056	10.511	0.571
		13	-0.024	-0.127	10.550	0.648
		14	0.068	0.047	10.857	0.697
		15	0.059	-0.010	11.097	0.746
		16	0.071	0.095	11.455	0.781
		17	0.195	0.173	14.298	0.646
		18	-0.139	-0.250	15.799	0.607
		19	-0.058	0.072	16.073	0.652
		20	0.068	0.010	16.458	0.688

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.898386	0.6381
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 15:14
Sample (adjusted): 1971 2013
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.186796	0.098397	-1.898386	0.0649
C	1.847917	0.863736	2.139446	0.0386
@TREND(1970)	0.028673	0.016358	1.752890	0.0873

R-squared	0.119438	Mean dependent var	0.161224
Adjusted R-squared	0.075409	S.D. dependent var	0.139342
S.E. of regression	0.133986	Akaike info criterion	-1.114954
Sum squared resid	0.718086	Schwarz criterion	-0.992080
Log likelihood	26.97151	Hannan-Quinn criter.	-1.069642
F-statistic	2.712755	Durbin-Watson stat	1.467398
Prob(F-statistic)	0.078560		

Date: 01/17/15 Time: 15:31
Sample: 1971 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.156	0.156	1.1181	0.290
		2	-0.130	-0.158	1.9200	0.383
		3	0.060	0.114	2.0938	0.553
		4	-0.119	-0.183	2.7966	0.592
		5	-0.258	-0.188	6.1782	0.289
		6	-0.228	-0.226	8.9008	0.179
		7	-0.112	-0.111	9.5794	0.214
		8	-0.057	-0.106	9.7565	0.283
		9	-0.028	-0.096	9.8017	0.367
		10	0.074	-0.048	10.120	0.430
		11	0.056	-0.116	10.313	0.502
		12	0.015	-0.115	10.327	0.587
		13	-0.045	-0.206	10.456	0.656
		14	0.050	-0.050	10.619	0.716
		15	0.045	-0.096	10.759	0.770
		16	0.078	0.045	11.192	0.798
		17	0.231	0.181	15.178	0.583
		18	-0.106	-0.228	16.041	0.590
		19	-0.008	0.091	16.046	0.654
		20	0.153	0.084	18.026	0.586

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.496552	0.5258
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 15:27
Sample (adjusted): 1971 2013
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.015192	0.010152	-1.496552	0.1422
C	0.349710	0.127676	2.739042	0.0091

R-squared	0.051797	Mean dependent var	0.161224
Adjusted R-squared	0.028670	S.D. dependent var	0.139342
S.E. of regression	0.137330	Akaike info criterion	-1.087456
Sum squared resid	0.773246	Schwarz criterion	-1.005541
Log likelihood	25.38034	Hannan-Quinn criter.	-1.057249
F-statistic	2.239669	Durbin-Watson stat	1.580711
Prob(F-statistic)	0.142169		

الشكل (09): اختبارات ديكي- فولر للسلسلةDLDEP

Date: 01/17/15 Time: 16:10
Sample: 1972 2013
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.027	0.027	0.0334	0.855
		2	-0.183	-0.184	1.5856	0.453
		3	0.105	0.120	2.1073	0.550
		4	-0.079	-0.129	2.4099	0.661
		5	-0.213	-0.169	4.6667	0.458
		6	-0.182	-0.234	6.3655	0.384
		7	-0.078	-0.139	6.6866	0.462
		8	-0.045	-0.122	6.7985	0.559
		9	-0.024	-0.095	6.8313	0.655
		10	0.075	-0.039	7.1572	0.711
		11	0.051	-0.089	7.3104	0.773
		12	0.009	-0.105	7.3155	0.836
		13	-0.064	-0.219	7.5777	0.870
		14	0.042	-0.085	7.6936	0.905
		15	0.017	-0.128	7.7131	0.935
		16	0.033	-0.010	7.7888	0.955
		17	0.250	0.216	12.396	0.776
		18	-0.143	-0.218	13.964	0.731
		19	-0.027	0.016	14.022	0.782
		20	0.236	0.134	18.714	0.541

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.912538	0.0014
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 16:08
Sample (adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEP(-1))	-0.824658	0.167868	-4.912538	0.0000
C	0.179869	0.056132	3.204403	0.0027
@TREND(1970)	-0.002153	0.001788	-1.203842	0.2359

R-squared	0.386328	Mean dependent var	-0.008112
Adjusted R-squared	0.354858	S.D. dependent var	0.173759
S.E. of regression	0.139565	Akaike info criterion	-1.031825
Sum squared resid	0.759656	Schwarz criterion	-0.907706
Log likelihood	24.66833	Hannan-Quinn criter.	-0.986331
F-statistic	12.27593	Durbin-Watson stat	1.824592
Prob(F-statistic)	0.000073		

Date: 01/17/15 Time: 16:06
Sample: 1972 2013
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.028	0.028	0.0357	0.850
		2	-0.163	-0.164	1.2702	0.530
		3	0.126	0.140	2.0279	0.567
		4	-0.065	-0.108	2.2314	0.693
		5	-0.191	-0.144	4.0545	0.542
		6	-0.161	-0.204	5.3796	0.496
		7	-0.056	-0.088	5.5450	0.594
		8	-0.021	-0.053	5.5693	0.695
		9	-0.013	-0.027	5.5790	0.781
		10	0.078	0.025	5.9290	0.821
		11	0.045	-0.034	6.0521	0.870
		12	0.007	-0.037	6.0551	0.913
		13	-0.063	-0.132	6.3091	0.934
		14	0.047	0.030	6.4530	0.954
		15	0.025	-0.003	6.4963	0.970
		16	0.038	0.104	6.5967	0.980
		17	0.255	0.282	11.403	0.835
		18	-0.136	-0.165	12.828	0.802
		19	-0.013	0.080	12.842	0.847
		20	0.235	0.166	17.472	0.622

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.779754	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 15:45
Sample (adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEP(-1))	-0.801585	0.167704	-4.779754	0.0000
C	0.127523	0.035696	3.572443	0.0009

R-squared	0.363524	Mean dependent var	-0.008112
Adjusted R-squared	0.347612	S.D. dependent var	0.173759
S.E. of regression	0.140346	Akaike info criterion	-1.042958
Sum squared resid	0.787884	Schwarz criterion	-0.960212
Log likelihood	23.90212	Hannan-Quinn criter.	-1.012629
F-statistic	22.84605	Durbin-Watson stat	1.791689
Prob(F-statistic)	0.000024		

الشكل (10):

1-التمثيل البياني لسلسلة الإيرادات العامة (REC).

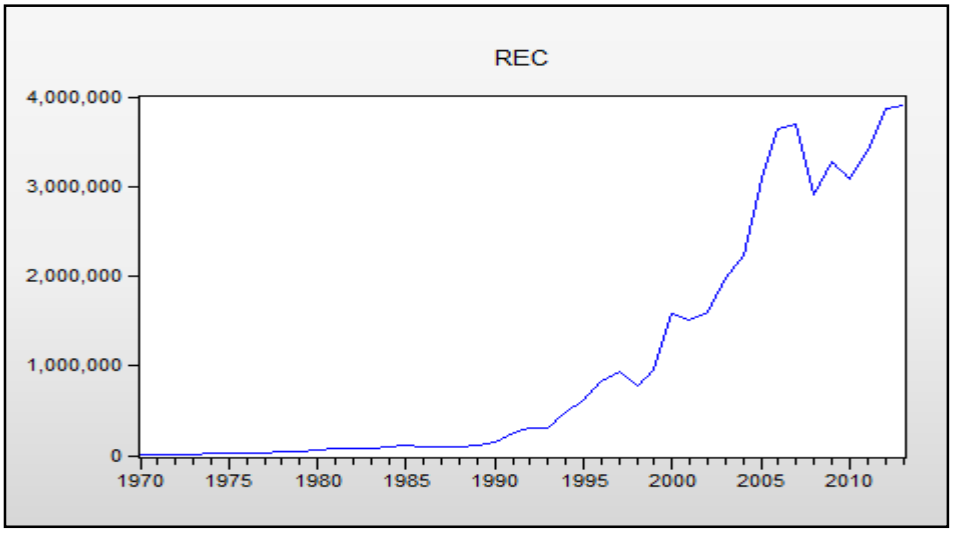

2-الإحصائيات الوصفية للمتغيرتين:REC، LREC

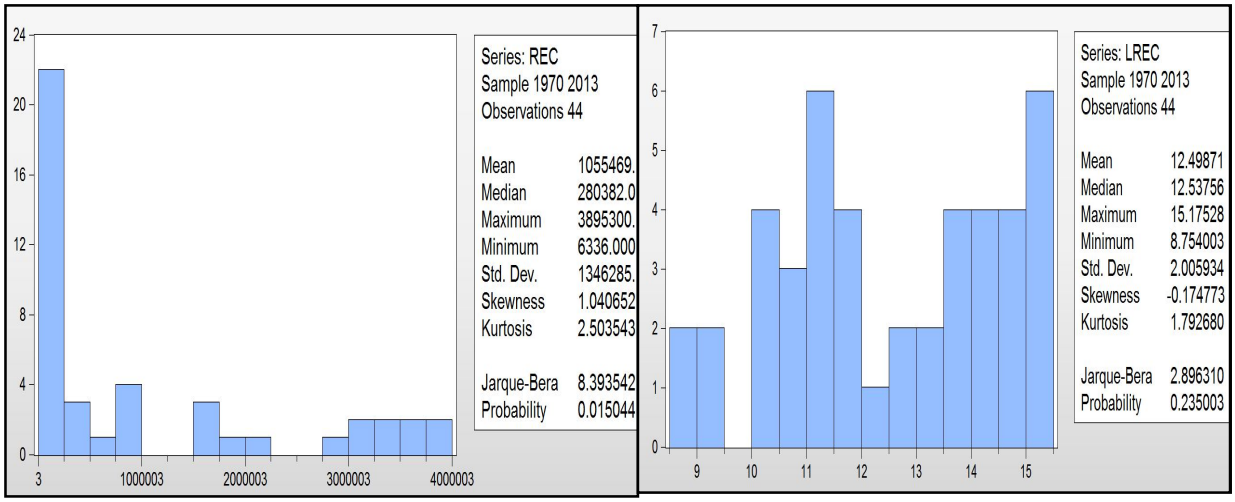

الشكل (11): اختبارات ديكي- فولر للسلسلة LREC.

Date: 01/17/15 Time: 16:34
Sample: 1971 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.091	0.091	0.3789	0.538
		2	-0.078	-0.087	0.6637	0.718
		3	0.027	0.044	0.7001	0.873
		4	0.011	-0.003	0.7062	0.951
		5	0.084	0.090	1.0635	0.957
		6	0.043	0.026	1.1620	0.979
		7	-0.129	-0.124	2.0515	0.957
		8	-0.304	-0.291	7.1642	0.519
		9	-0.019	0.008	7.1845	0.618
		10	0.093	0.061	7.6968	0.658
		11	0.062	0.087	7.9311	0.719
		12	-0.111	-0.103	8.7007	0.728
		13	-0.159	-0.106	10.324	0.667
		14	-0.191	-0.225	12.750	0.546
		15	0.126	0.090	13.851	0.537
		16	-0.017	-0.158	13.870	0.608
		17	-0.069	0.021	14.227	0.651
		18	-0.175	-0.171	16.610	0.550
		19	-0.170	-0.112	18.950	0.460
		20	0.069	-0.063	19.355	0.499

Null Hypothesis: LREC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.631194	0.7638
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREC)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 16:23
Sample (adjusted): 1971 2013
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREC(-1)	-0.151592	0.092933	-1.631194	0.1107
C	1.591195	0.837952	1.898909	0.0648
@TREND(1970)	0.020155	0.014700	1.371051	0.1780

R-squared	0.115259	Mean dependent var	0.149332
Adjusted R-squared	0.071022	S.D. dependent var	0.187616
S.E. of regression	0.180831	Akaike info criterion	-0.515297
Sum squared resid	1.307989	Schwarz criterion	-0.392423
Log likelihood	14.07889	Hannan-Quinn criter.	-0.469985
F-statistic	2.605476	Durbin-Watson stat	1.771196
Prob(F-statistic)	0.086363		

Date: 01/17/15 Time: 16:40
Sample: 1971 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.032	0.032	0.0481	0.826
		2	-0.137	-0.138	0.9372	0.626
		3	-0.005	0.005	0.9384	0.816
		4	-0.018	-0.038	0.9553	0.917
		5	0.072	0.076	1.2217	0.943
		6	0.068	0.056	1.4668	0.962
		7	-0.105	-0.091	2.0539	0.957
		8	-0.290	-0.278	6.7171	0.567
		9	0.005	-0.003	6.7185	0.666
		10	0.124	0.059	7.6169	0.666
		11	0.079	0.081	7.9916	0.714
		12	-0.097	-0.096	8.5760	0.739
		13	-0.133	-0.085	9.7183	0.717
		14	-0.201	-0.231	12.418	0.573
		15	0.138	0.085	13.731	0.546
		16	0.014	-0.145	13.746	0.618
		17	-0.035	0.034	13.840	0.678
		18	-0.154	-0.160	15.678	0.615
		19	-0.156	-0.109	17.646	0.546
		20	0.081	-0.059	18.204	0.574

Null Hypothesis: LREC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.805877	0.3728
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREC)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 16:36
Sample (adjusted): 1971 2013
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREC(-1)	-0.025640	0.014198	-1.805877	0.0783
C	0.468205	0.178761	2.619166	0.0123

R-squared	0.073681	Mean dependent var	0.149332
Adjusted R-squared	0.051087	S.D. dependent var	0.187616
S.E. of regression	0.182761	Akaike info criterion	-0.515885
Sum squared resid	1.369458	Schwarz criterion	-0.433969
Log likelihood	13.09153	Hannan-Quinn criter.	-0.485677
F-statistic	3.261193	Durbin-Watson stat	1.913639
Prob(F-statistic)	0.078283		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.601637	Prob. F(8,33)	0.7696
Obs*R-squared	5.473321	Prob. Chi-Square(8)	0.7060

الشكل (12): اختبارات ديكي– فولر للسلسلة DLREC.

Date: 01/17/15 Time: 16:55
Sample: 1972 2013
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.010	0.010	0.0045	0.947
		2	-0.150	-0.150	1.0466	0.593
		3	0.053	0.058	1.1812	0.758
		4	-0.044	-0.070	1.2741	0.866
		5	0.050	0.071	1.3986	0.924
		6	0.076	0.054	1.6925	0.946
		7	-0.112	-0.093	2.3495	0.938
		8	-0.289	-0.286	6.8895	0.549
		9	0.015	-0.010	6.9020	0.647
		10	0.134	0.075	7.9382	0.635
		11	0.049	0.080	8.0841	0.706
		12	-0.108	-0.120	8.8012	0.720
		13	-0.119	-0.091	9.7056	0.718
		14	-0.223	-0.272	12.979	0.528
		15	0.108	0.050	13.783	0.542
		16	0.003	-0.177	13.783	0.615
		17	-0.044	0.051	13.923	0.673
		18	-0.139	-0.181	15.418	0.633
		19	-0.140	-0.102	16.988	0.591
		20	0.127	-0.056	18.341	0.565

Null Hypothesis: D(LREC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.101627	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREC,2)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 16:50
Sample (adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREC(-1))	-0.971390	0.159202	-6.101627	0.0000
C	0.234786	0.070963	3.308588	0.0020
@TREND(1970)	-0.003927	0.002446	-1.605387	0.1165

R-squared	0.488993	Mean dependent var	-0.001980
Adjusted R-squared	0.462788	S.D. dependent var	0.256049
S.E. of regression	0.187670	Akaike info criterion	-0.439509
Sum squared resid	1.373588	Schwarz criterion	-0.315390
Log likelihood	12.22969	Hannan-Quinn criter.	-0.394014
F-statistic	18.65996	Durbin-Watson stat	1.974990
Prob(F-statistic)	0.000002		

Correlogram of Residuals

Date: 01/17/15 Time: 17:04
Sample: 1972 2013
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.013	0.013	0.0082	0.928
		2	-0.094	-0.094	0.4171	0.812
		3	0.077	0.080	0.6981	0.874
		4	-0.031	-0.044	0.7453	0.946
		5	0.068	0.086	0.9773	0.964
		6	0.073	0.057	1.2509	0.974
		7	-0.099	-0.083	1.7712	0.971
		8	-0.277	-0.283	5.9505	0.653
		9	0.016	0.003	5.9653	0.743
		10	0.107	0.080	6.6280	0.760
		11	0.045	0.091	6.7511	0.819
		12	-0.098	-0.109	7.3397	0.834
		13	-0.113	-0.079	8.1534	0.833
		14	-0.205	-0.236	10.914	0.693
		15	0.141	0.114	12.273	0.658
		16	0.016	-0.108	12.290	0.724
		17	-0.012	0.109	12.301	0.782
		18	-0.097	-0.107	13.026	0.790
		19	-0.107	-0.021	13.938	0.787
		20	0.145	0.022	15.702	0.735

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LREC)

Null Hypothesis: D(LREC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.781407	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREC,2)
Method: Least Squares
Date: 01/17/15 Time: 17:00
Sample (adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREC(-1))	-0.916421	0.158512	-5.781407	0.0000
C	0.138023	0.038185	3.614632	0.0008

R-squared	0.455224	Mean dependent var	-0.001980
Adjusted R-squared	0.441605	S.D. dependent var	0.256049
S.E. of regression	0.191335	Akaike info criterion	-0.423136
Sum squared resid	1.464360	Schwarz criterion	-0.340390
Log likelihood	10.88586	Hannan-Quinn criter.	-0.392806
F-statistic	33.42466	Durbin-Watson stat	1.946049
Prob(F-statistic)	0.000001		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.652385	Prob. F(8,32)	0.7282
Obs*R-squared	5.889491	Prob. Chi-Square(8)	0.6596

الشكل (13): دالة الارتباط الذاتي (ACF) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF)للسلاسل DLREC, DLDEP, DLLS, DLLD.

Correlogram of DLLD

Date: 02/19/15 Time: 00:26
Sample: 1970 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.360	0.360	5.9827	0.014
		2	0.194	0.074	7.7634	0.021
		3	0.202	0.127	9.7329	0.021
		4	0.155	0.044	10.927	0.027
		5	0.153	0.070	12.115	0.033
		6	0.136	0.038	13.077	0.042
		7	-0.007	-0.117	13.080	0.070
		8	-0.106	-0.136	13.698	0.090
		9	-0.076	-0.036	14.023	0.122
		10	-0.134	-0.104	15.073	0.129
		11	-0.131	-0.037	16.103	0.137
		12	-0.030	0.089	16.158	0.184
		13	-0.169	-0.122	17.995	0.158
		14	-0.269	-0.157	22.827	0.063
		15	-0.215	-0.070	26.021	0.038
		16	-0.229	-0.106	29.766	0.019
		17	-0.195	-0.054	32.604	0.013
		18	-0.067	0.074	32.955	0.017
		19	0.039	0.189	33.079	0.024
		20	-0.106	-0.088	34.022	0.026

Correlogram of DLLS

Date: 02/19/15 Time: 00:33
Sample: 1970 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.100	-0.100	0.4629	0.496
		2	0.160	0.152	1.6774	0.432
		3	0.036	0.067	1.7389	0.628
		4	0.044	0.030	1.8349	0.766
		5	-0.018	-0.028	1.8514	0.869
		6	-0.014	-0.034	1.8623	0.932
		7	0.119	0.123	2.6269	0.917
		8	-0.267	-0.249	6.5585	0.585
		9	0.068	-0.007	6.8179	0.656
		10	-0.118	-0.051	7.6347	0.664
		11	-0.063	-0.074	7.8728	0.725
		12	-0.138	-0.115	9.0618	0.698
		13	-0.037	-0.049	9.1520	0.761
		14	-0.003	0.032	9.1527	0.821
		15	-0.025	0.062	9.1945	0.867
		16	0.143	0.094	10.655	0.830
		17	-0.119	-0.088	11.714	0.817
		18	-0.006	-0.092	11.717	0.861
		19	0.079	0.101	12.222	0.876
		20	0.051	0.035	12.443	0.900

Correlogram of DLDEP

Date: 02/19/15 Time: 00:37
Sample: 1970 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.170	0.170	1.3369	0.248
		2	-0.099	-0.132	1.7983	0.407
		3	0.090	0.138	2.1895	0.534
		4	-0.096	-0.164	2.6442	0.619
		5	-0.250	-0.182	5.8253	0.324
		6	-0.204	-0.184	8.0095	0.237
		7	-0.092	-0.065	8.4663	0.293
		8	-0.036	-0.031	8.5398	0.383
		9	-0.008	-0.029	8.5439	0.480
		10	0.082	0.014	8.9351	0.538
		11	0.052	-0.065	9.0955	0.613
		12	0.007	-0.054	9.0986	0.694
		13	-0.054	-0.126	9.2834	0.751
		14	0.045	0.056	9.4200	0.803
		15	0.042	0.010	9.5429	0.847
		16	0.077	0.130	9.9625	0.869
		17	0.235	0.224	14.056	0.663
		18	-0.100	-0.213	14.834	0.673
		19	0.010	0.134	14.843	0.733
		20	0.173	0.107	17.351	0.630

Correlogram of DLREC

Date: 02/19/15 Time: 00:40
Sample: 1970 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.083	0.083	0.3137	0.575
		2	-0.083	-0.091	0.6418	0.725
		3	0.042	0.058	0.7276	0.867
		4	-0.017	-0.035	0.7425	0.946
		5	0.075	0.090	1.0263	0.960
		6	0.061	0.039	1.2229	0.976
		7	-0.114	-0.109	1.9273	0.964
		8	-0.286	-0.275	6.4415	0.598
		9	-0.001	0.027	6.4416	0.695
		10	0.104	0.074	7.0777	0.718
		11	0.055	0.074	7.2600	0.778
		12	-0.102	-0.116	7.9051	0.792
		13	-0.141	-0.090	9.1823	0.759
		14	-0.194	-0.211	11.688	0.631
		15	0.138	0.128	13.010	0.602
		16	0.027	-0.107	13.064	0.668
		17	-0.013	0.094	13.076	0.731
		18	-0.107	-0.114	13.962	0.732
		19	-0.107	-0.023	14.885	0.730
		20	0.125	0.010	16.207	0.704

الشكل (14): نتائج دوال الاستجابة الفورية.

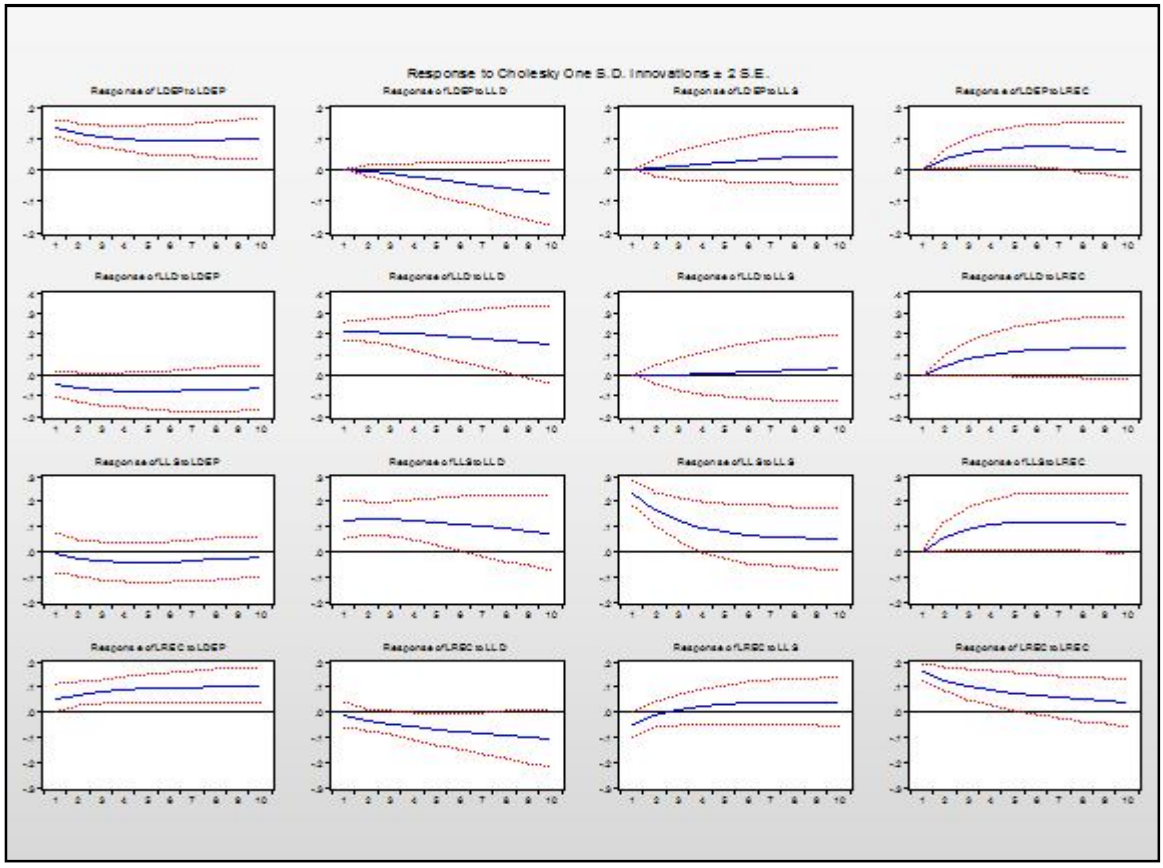

الشكل (15): نتائج دوال الاستجابة الفورية.

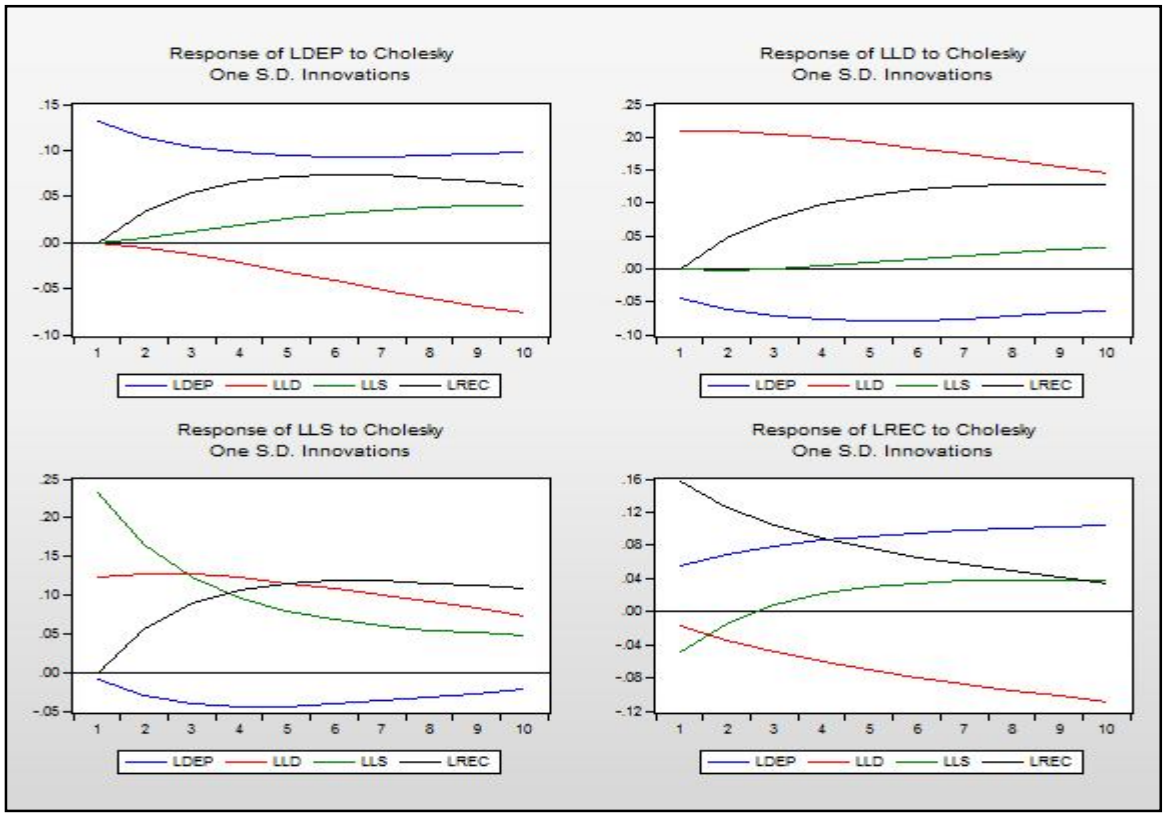

الشكل (16): نتائج تفكيك التباين.

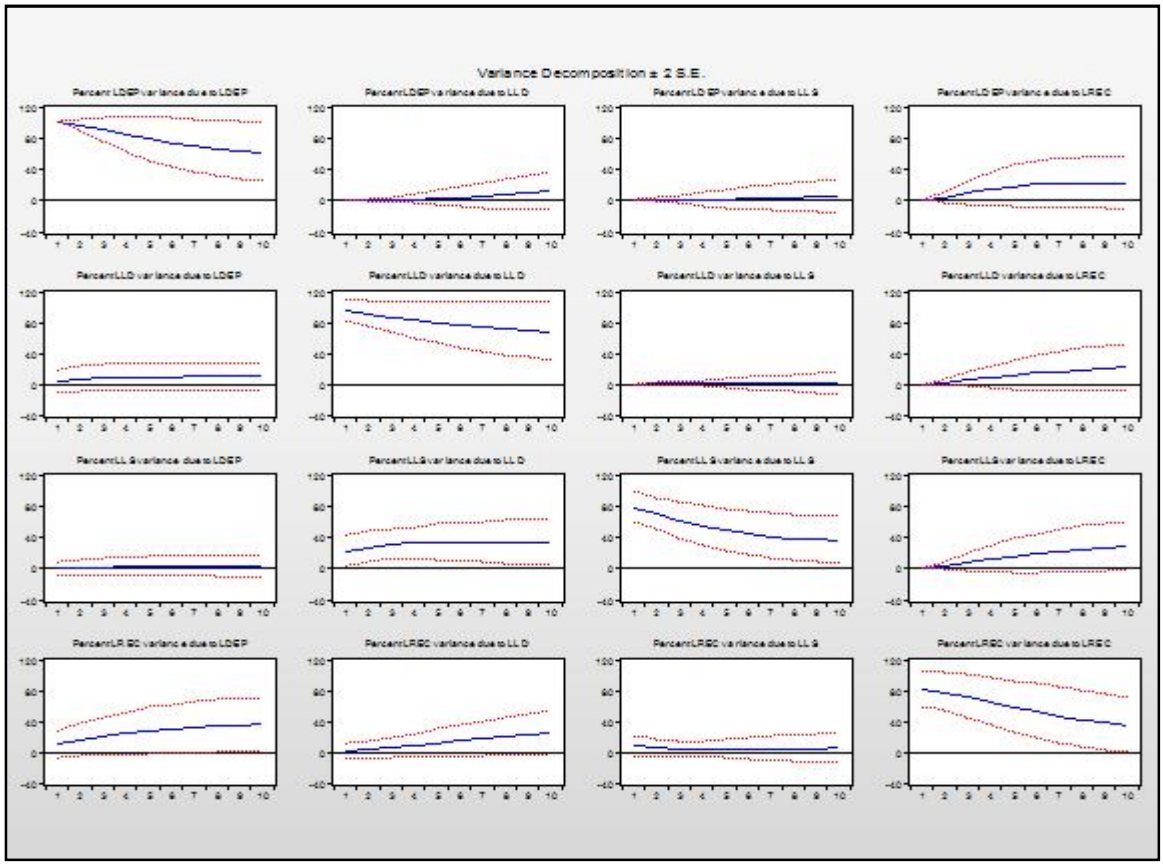
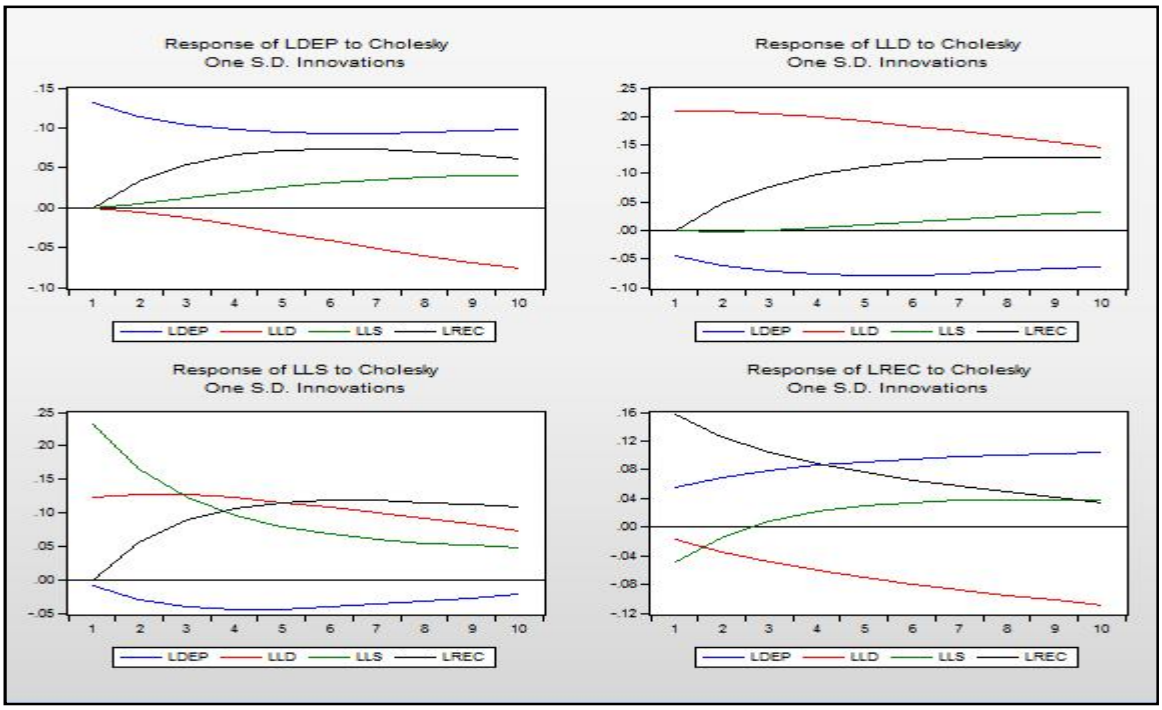
الشكل (17): نتائج تفكيك التباين.